الأستاذ الدكتور
يحيى عطية عبابنة

تطور المصطلح النحوي البصري

من سيبويه حتى الزمخشري

عالم الكتب الحديث
جدارا للكتاب العالمي

تطور المصطلح النحوي البصري

من سيبويه حتى الزمخشري

الطبعة الأولى

٢٠٠٦

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(١٠٩٧/ ٥ / ٢٠٠٦)

٤١٥

عبابنة، يحيى عطية

تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري/ يحيى عطية عبابنة.- إربد: عالم الكتب الحديث، ٢٠٠٦.

(   ) ص.

ر.إ.: ١٠٩٧/ ٥ / ٢٠٠٦

الواصفات: /قواعد اللغة//اللغة العربية//الدراسات اللغوية/

• تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

ردمك: ISBN ٩٩٥٧-٤٩٦-٥٠٠-x

عالم الكتب الحديث
للنشر والتوزيع
إربد - شارع الجامعة - بجانب البنك الإسلامي
تلفون: ٧٢٧٢٢٧٢ - ٩٦٢+ خلوي: ٠٥٥١٦٣٦٣ - ٧٩
فاكس: ٧٢٦٩٩٠٩-٠٩٦٢
صندوق بريد (٣٤٦٩) الرمز البريدي (٢١١١٠)
almalktob@yahoo.com

جدارا للكتاب العالمي
للنشر والتوزيع
عمان - العبدلي - مقابل جوهرة القدس
تلفاكس: ٥٦٦٧٢١٩

تطور المصطلح النحوي البصري

من سيبويه حتى الزمخشري

الأستاذ الدكتور

يحيى عبابنة

٢٠٠٦

جدارا للكتاب العالمي
عمان- الأردن

عالم الكتب الحديث
إربد- الأردن

المحتويات

الفصل الثالث : المرفوعات: -- ٦٧-٩٤

المبتدأ: المبتدأ، والابتداء، والمسند اليه، والاسم.

الخبر: الخبر، والمسند، والمبني على المبتدأ، والمستقر.

الفاعل: تقسيم سيبويه، الفاعل، والفاعلة، والمسند اليه. ونائب الفاعل : المفعول الذي لم يتعد اليه فعل فاعل، والمفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعول، وما يقوم مقام الفاعل، ما كان بمنزلة الفاعل، والمفعول الذي لا يذكر فاعله، والمفعول الذي لم يسم من فعل به، والمفعول الذي جعل الفعل حديثاً عنه وهو ما لم يسم فاعله، اسم ما لم يسم فاعله، المفعول الذي أقيم مقام الفاعل وأسند اليه الفعل.

اسم كان وأخواتها: كان الزمانية وكان الحدثية، ما يكون بمنزلة الفاعل، والفاعل، واسم الفاعل، والمشبه بالفاعل في اللفظ، اسم كان.

خبر إن، خبر «لا» النافية للجنس: الخبر، وخبر «لا» واسم «ما» المشبهة بـ «ليس».

الباب الثاني :

الفصل الأول: المفاعيل: -- ٩٥-١٢٢

المفعول المطلق: المفعول المطلق، والمصدر، والمصدر المضاف، والمصدر المثنى، والمصدر الجامد، واسم الحدثان، والحدث، والفعل، واسم الفعل.

المفعول به: المفعول، والمفعول به، والمفعول له.

المفعول له:

المفعول لأجله: المفعول له، والمفعول من أجله، والمفعول لأجله، والموقوع له، وما انتصب من المصادر

لأنه عذر لوقوع الأمر.

المفعول معه.

المفعول فيه: الظرف، والمفعول فيه، والأيام، والزمان،

اسم الزمان، الصفة، والمستقر. وأسماء الظرف: الحين،

الوقت المكان، الحين. ظرفاً الزمان والمكان ومصطلحاتهما:

ظرف الزمـان، والحين، والأيام وظروف الدّهـر، والوقت مـا اسم الزمـان

ظرف الزمان ظرف.

ظرف المكان: ما ينتصب من الأماكن، وظرف المكان، والمكان.

الاختصاص:

١. ما كان محمولاً على النداء: الاختصاص

٢. مالم يكن محمولاً على النداء: الاختصاص،

المنصوب على التعظيم والمدح، المنصوب على

أعني، المنصوب على الشتم، المنصوب على

الترحم، المضارع للنداء.

الإغراء والتحذير:

١. الإغراء: الأمر، الإغراء، المنصوب على الذم،

المنصوب باللازم إضماره.

٢. التحذير: ما يكون بلفظ «إياك» وما لا يكون

بهذا اللفظ، والتحذير.

النهي، الأمر.

الاشتغال: بناء الفعل على الاسم، المنصوب على

إضمار فعل يفسره ما بعده.

الاشتغال، المفعول الذي شغل الفعل عنه.

ما أضمر عامله على شريطة التفسير.

الكلام محمولاً على ما كان عليه قبل دخول الاستثناء، الاستثناء المفرغ، ما جرى على إعرابه قبل دخول «إلا».

الاستثناء التام الموجب: ما يكون فيه المستثنى نصباً لأنه مخرج مما أدخل فيه غيره، ما يكون فيه الفعل مشغولاً ثم تأتي بالمستثنى بعد، ما يكون المنصوب في اللفظ غير المرفوع إلا أنه بعضه وهو المستثنى، الاستثناء الموجب.

الاستثناء التام المنفي: ما يكون المستثنى بدلاً من المستثنى منه، المنفي، غير الموجب، التام غير الموجب.

الاستثناء المنقطع: المنقطع، ما لا يكون إلاّ على معنى «ولكن» ما يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من جنس الأول.

الاستثناء بالشرط.

النداء: لمحة عن أسلوب النداء، مصطلحات

النداء: النداء، الدعاء، المنادى، المدعو.

المنادى: المنادى المضاف، المنادى النكرة.

المنادى المضارع للمضاف لطوله.

المنادى المفرد، المنادى المبهم.

الترخيم

الندبة

الاستغاثة: الاستغاثة، المدعو له.

المدعو، المستغاث به.

التعجب

القسم

المدح والذم

الشرط والجزاء: الشرط، الجزاء،

المجازاة.

الحرف لغة واصطلاحاً

حروف المعاني، الآلات، الأدوات

الحروف المختصة:

١. الحروف المختصة بالدخول

على الأسماء المشبهة بالأفعال:

إن وأخواتها: إن، أن، لكن، كأن، ليت، لعلّ.

معانيها «ما» الحجازية.

«لا» النافية للجنس.

حروف الجر:

من، اللام، إلى، عن، الباء، في، على، الكاف،

حتى، مذ، منذ، رب، لعل في لغة عقيل، كي،

واو القسم، تاء القسم، جير، خلا، حاشا،

متى في لغة هذيل.

٢. الحروف المختصة بالدخول على الأفعال:

نواصب الفعل المضارع:

أن المصدرية، كي، لن، إذن، حتى، واو المعية،

فاء النصب، أو.

حروف الجزم.

الحروف التي تباشر الفعل المضارع غير عاملة

به: السين وسوف، وقد وتسمى حروف التنفيس.

الحروف غير المختصة:

حروف التحضيض والاستفتاح والامتناع:

تقديــم

أوشك بعد اطّلاعي على هذا الصنف من الرسائل العلمية في موضوعها أن أقول إن هذه الرسالة في ما تناول صاحبها السيد يحيى عبابنة مادة ومنهجاً طليعتها، وغاية ينتهي إليها البحث عرضاً للمادة، وبحثاً فيها، وانتهاء إلى النتائج التي خلت عن الهوى.

وهي في انتفاعها بمادة الموضوع استولت على أغلب المصادر والمراجع التي على الباحث فيه أن يرجع إليها ويقف عليها ويأخذ منها .

وهي في عرضها للمادة، تساير الزمان في استعمال المصطلح في كل ألوان لفظه، دون أن تتعطف مغفلة فضل أحد ولو كان ذلك في بواكير لفظه . وقد حرصت على المطلوب من شروط التناول عرضاً وتتبعاً، وخلصت إلى غاية هذه الطائفة الكبيرة من أعلام أربعمائة سنة في استعمالها للمصطلح تقويماً واختياراً بما أغلبه مطلوب فيه.

وجهد الباحث فيها ظاهر بَيِّنٌ، بحكم فطرةٍ فيه واستعدادٍ اكتسبه وخلق امتاز به، فائتلف له من ذلك طاقة مكنته من أن يأتي بالمطلوب فإذا هو هذه الرسالة التي ينتفع بها الباحث ذو الاختصاص والشادي المطلع الذي يرغب في الحقيقة ويبحث عنها.

وعسى أن يكون لهذا العمل ما بعده من جهود يقدمها السيد يحيى عبابنة في ميدان النحو واللغة(١).

الدكتور

محيي الدين رمضان

(١) الأصل في هذا الكتاب رسالة ماجستير تحت إشراف الدكتور محيي الدين رمضان في جامعة اليرموك، وقد أجيزت في سنة ١٩٨٤.

المقدمة

الحَمْدُ لله الذي أنْعَمَ علينا بنعْمةِ الإسلام ، واخْتصنا- دون سائر الأمم- بلسان عربيٍّ مبين، وبعث فينا بالحقِّ نبيّاً عربيّاً، هدانا للخير، وأرشدنا إلى الصلاح، والصلاة والسلام على نبيِّ الهدى والنّور، سيّدنا مُحَمَّد، وعلى من تبعه ووالاه إلى يوم الدّين، وبعد :

فعلى الرّغم من العناية الكبيرةِ التي لاقاها النَّحو العَربيُّ منذ وقت بعيد، إلا أنَّ هذه العنايةَ كانت منصبةً على توضيح المذاهب النحوية، وتبيين تاريخ النحو الأول، ومراحل هذا النحو منذ القدم حتّى أيامنا هذه، وقد أفلحت الدراسات في الكَشف عن وجوه تاريخ النحو في أغلب فتراته، وأما دراسة المصطلح النحويُّ، فقد ظلت بكراً إلى عهد قريب، على الرّغم من أن أكثر العلوم قد جُمِعَت مصطلحاتُها ودوِّنت منذ أمد بعيد، والسبب في هذا يعود إلى صعوبة تتبّع المصطلح النَّحوي عند عدد كبير من النحويّن الأفذاذ منذ أيّام أبي الأسود الدؤلي حتى أيّامنا هذه، سواء عند النحويين البصريين أو عند النحويين الكوفيين، وهذه الصعوبةُ ناشئةٌ أيضاً من كثرة هذه المصطلحات واختلافها بين طائفة وأخرى، ولذا، فقد ظل هذا المصطلح بعيداً عن أيدي الدارسين إلا قليلاً .

وقد اطلعت على بعض الدراسات التي تبحث في المصطلح النحوي وهي نوعان: نوع منها مقالات أو إشارات أوْ حدود، فبعض هذه الإشارات تجدها في بعض الكتب التي تعالج النحو البصريّ أو الكوفي كما نجد في كتاب «سيبويه إمام النحاة» للمرحوم علي النجدي ناصف، أو كتاب المدارس النحوية لـ«شوقي ضيف»، وربما نجد بعض هذه الاشارات في مقدمة بعض الكتب النحوية المحققة، ولكن للمحقق لا للمؤلف كما نجد في كتاب المقتضب للمبرد الذي حققه المرحوم محمد عبد الخالق عضيمة.

وأما الحدود فهي تعريفات للمصطلحات النحوية في كتب خصصت للمصطلحات العلمية مثل كتاب «كشاف اصطلاحات الفنون » للتّهانُوي، وكتاب (الكلّيات) لأبي البقاء الكفوي، وكتاب (التعريفات) للشريف الجرجاني ، ولكن هذه الكتب- على فضلها- لم تكن خالصة للمصطلح النحوي بعينه، وإنما كانت تعالج مصطلحات العلوم كافة، ولذا، فقد كان مؤلفوها يقتصرون على أشهر المصطلحات في الباب الذي يتحدثون عنه.

النوع الثاني من دراسات المصطلح النحوي هو المختص بهذا النوع من العلم، وقد اطلعت- قبل القيام ببحثي هذا على دراسة للمصطلح النحوي عنوانها : المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، وهي مقدمة من السيد عوض حمد القوزي، والدراسة عبارة عن بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير، من جامعة الرياض في السعودية، وقد خرجت منها بالملاحظات التالية :

١. تقع الدراسة في خمس وثلاثين ومئتي صفحة بما في ذلك الكشافات والفهارس، وقد قسمها المؤلف إلى ثلاثة فصول :

- ففي الفصل الأول تحدث مقدم الرسالة عن مفهوم المصطلح النحوي، ونحو أبي الأَسْوَدِ الدؤلي واصطلاحاته، ثم تحدث عن نحو تلامذة أبي الأسود، وذكر منهم :

نَصْرَ بنَ عاصم، وعبدَ الرَّحمن بن هُرْمُز، ومَيْمونَ الأَقْرَنَ وعَنْبَسة الفيل، ويحيى بن يَعْمُر، وتحدث عن بعض مصطلحاتهم، ثم تحدث عن التهيئة لظهور المصطلحات النحوية .

- وفي الفصل الثاني تحدث عن المصطلح النحوي عند سيبويه وأستاذه الخليل، وقام بعرض مصطلحات الكتاب عرضاً مجملاً، وكان يقتصرعلى الواضح منها، وقد اعترف الباحث نفسه بذلك فقال[1] : (إنّ المصطلح عند سيبويه جدير بدراسة مفصلة، وإنه يحتاج إلى جهد يتضاءل أمامه جهد أمثالي من المبتدئين... وإني هنا لأسجل اعترافي بأني لم اطرق من مسائله إلا ما كان سهلاً عليّ الدخول فيه، ولم أغص حتى الآن في لججه...)

- وفي الفصل الثالث تحدث الباحث عن المصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين ناقلاً بعض صور الخلاف في المصطلح النحوي بينهما .

٢. لم تتفرد الدراسة- كما يبدو للقارىء- بالمصطلح البصري أو الكوفي، ولكنه تحدث عن المصطلح النحوي عامة مما جعل الاختصار سمة من سمات بحثه .

٣. يسَجَّل للباحث فضل البحث المضني الذي قام به في كتب التراجم والقراءات، وذلك

---

(١) المصطلح النحوي ١٢٩.

من اجل كشف مصطلحات القدماء الذين لا تتوافرلهم مصادر نستطيع من خلالها ان نَحْكم على استعمالهم للمصطلح النحوي، إلا أنّ الرجوع إلى هذه الكتب في هذا المجال يخرج إلينا بنتائج غير أكيدة، لأن هذه الكتب ألفت بعد زمان سيبويه والمبرد، وربماكان مؤلف الكتاب يذكر المصطلحات المستعملة في عصره لا في عصرمن يتحدث عنه، على أن هذا يدفعني إلى أن أذكر فضل الباحث الذي يبدو أنه بذل جهوداً لا تنكر في سبيل جمع هذه الروايات والاستعمالات محاولا الكشف عن وجوه الاستعمال فيها.

وإنما ذكرت هذه الملاحظات لأفرق بين عمل الباحث المذكور وعملي هذا.

وقد جاءت خطة بحثي وفقاً لما قام به النحويون من تقسيمات، وقدقسمته إلى أربعة أبواب وعشرة فصول وخاتمة:

فالباب الأول: قسمته إلى ثلاثة فصول المت في الفصل الأول منها بالتقسيم النحوي للكلم- الاسم والفعل والحرف الذي جاء لمعنى- وعرضت مصطلحات النحويين البصريين لها. ففي الاسم: تحدثت عن معنى الاسم، وأشرت إلى المبهمات: اسم الإشارة، والموصول، والضمير، ثم تحدثت عن معنى الفعل، والمصطلحات التي استعملت في التعبير عنه، ثم تعرضت للتعدى واللزوم، والفعل المبني للمجهول، والأفعال الناقصة، وأفعال المقاربة، وأفعال الشكّ واليقين، وأسماءالأفعال، وبما أنني افردت فصلاً خاصاً لحروف المعاني، فقد آثرت عدم التحدث عنها في هذا الفصل وإرجاءها إلى مكانها تجنباً للتكرار.

وفي الفصل الثاني تحدثت عن الإعراب والبناء، وأقسام كُلٍّ منها والحركات الإعرابية. ثم أتبعت هذا الفصل بنبذة عن المصروف والممنوع من الصرف، وبينت المصطلحات التي استعملت في هذا الباب، ومصطلحات موانع الصرف.

وفي الفصل الثالث، تحدثت عن المرفوعات، ودرست طائفة كبيرة منها: فقد بحثت في مصطلحات المبتدأ، والخبر، والفاعل، ونائبه، واسم كان وأخواتها وخبر (لا) النافيه للجنس، واسم (ما) الحجازية- المشبهة بـ (ليس).

واما الباب الثاني، فهو ثلاثة فصول تبحث جميعها في المنصوبات، فالفصل الأول منها:

بحث للمفاعيل، وقد تحدثت فيه مصطلحات المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول لأجله، والمفعول معه، والمفعول فيه: (ظروف الأزمنة والأمكنة)، وقد وجدت أن مصطلحات هذه الأبواب متعددة وكثيرة .

وأما الفصل الثاني، فهو يتحدث عن الأبواب التي حملها النحويون على المفعول به، وقد تحدثت فيه عن المصطلحات التي استعملت في التعبير عن الاختصاص، والإغراء والتحذير، والاشتغال وهي أيضاً متعددة وكثيرة .

والفصل الثالث: وهو المشبه بالمفعول في اللفظ، وقد تحدثت فيه عن مصطلحات الحال، والتمييز، واسم (لا) التي تنفي الجنس، واسم (إن) وأخواتها، وخبر كان وأخواتها .

وقسمت الباب الثالث إلى فصلين، تحدثت في الأول عن التوابع، فتحدثت أولاً عن معنى التابع لغة واصطلاحاً، ومذاهب النحويين في استعماله، ثم تحدثت عن أقسام التوابع، وقد بينت مصطلحات العطف وهي: العطف والشركة والنسق، ثم عرضت للبدل فبيّنت مصطلحاته ومصطلحات أقسامه: البدل المطابق، وبدل البعض، وبدل الاشتمال، وبدل الغلط والنسيان، ثم تحدثت عن النعت والمصطلحات المستعملة في بابه وهي: النعت والصفة والوصف، وتعرضت للنعت السببي، وبعده انتقلت إلى عطف البيان، وتعرضت لمصطلحاته، ومن ثم انتقلت إلى التوكيد، ذاكراً مصطلحاته ومصطلحات قسميه اللفظي والمعنويّ، وتبين لي أنهم يُسَمُّونه صفة ونعتاً، وقد حاولت تعليل هذا .

وأما الفصل الثاني، فهو في المجرورات، وقد عرضت معنى الجر ومصطلحات الخفض والاضافة والصفة، وتحدثت عن الجر على الجوار وأفردت قسماً خاصاً للحديث عن الإضافة .

وأما الباب الرابع، فهو أيضاً فصلان: خصصت الأول منهما للحديث عن مصطلحات الأساليب النحوية، فتحدثت فيه عن الاستثناء بأقسامه: الاستثناء المفرغ، والاستثناء التام الموجب، والاستثناء التّام المنفيّ ، والاستثناء المُنقطع، والاستثناء بالشّرط، ذاكراً المصطلحات التي استعملت في هذه الأبواب ثم تعرضت للنّداء وتحدثت عن مصطلحاته وهي: النّداء والدّعاء، كما بحثت في مصطلحات المنادى والمدعو والمنادى المفرد والمنادى المضاف، والمضارِع للمضاف والمُبهم، وبعد ذلك تحدثت عن مصطلحات التّرْخيم والنُّدبة والاستغاثة

باعتبارها فروعاً على النداء، ثم تحدثت عن التّعجب والقَسَم والمَدْح والذَّم والشَّرط والجزاء، ملمّاً قدر الإمكان بتعبيرات النحويين عنها فوجدت أنّ المصطلحات الأصول لهذه الأبواب ظلت ثابتة منذ زمن سيبويه .

وأما الفصل الثاني، فقد أفردته للحديث عن حروف المعاني، والمعاني التي وضعها النحويون البصريون لها، فَعَرَّفْتُ الحرف لغة واصطلاحاً، وذكرت المصطلحات البصرية التي استخدمت للتعبيرعنه وهي:حروف المعاني، والآلات والأدوات.

وقد قسمت الحروف إلى قسمين، وهما : الحروف المختصة، والحروف غير المختصة :

ففي الحروف المختصة بالدخول على الأسماء وهي: المشبهة بالفعل تحدثت فيها عن: إن وأخواتها و«ما» الحجازية، و«لا» النافية للجنس، فعرضت لمعانيها ثم تحدثت عن حروف الجر جميعها، ذاكراً أغلبَ معانيها التي تعارف عليها علماء البصرة في ذلك الزمان، ومن ثم انتقلت إلى الحديث عن الحروف التي تباشر الفعل عاملة فيه، فتعرضت لنواصب الفعل المضارع وجوازمه: وبعد ذلك عن الحروف التي تباشر الفعل غير عاملة فيه، وهي السين وسوف وقد، ثم تعرضت لنوني التوكيد الثقيلة والخفيفة .

وبعد عرض الحروف المختصة انتقلت إلى الحروف غير المختصة بالدخول على أحد النوعين أو القبيلين الأسماء والأفعال، وهي كثيرة جداً، درست طائفة منها وهي: حروف التحضيض والاستفتاح والامتناع، وهي: ألا، ولولا، ولوما، وهلا، ثم تحدثت عن حروف الاستفهام، وحروف الجواب والردع وهي: نعم، وبلى، وإنّ، وكلا ... كما عرضت لحرف الإضراب (بل) وحروف الصلة، وحروف التنبيه والنداء، والحرف (ما) وأحواله والحرف (لا) وأحواله، وحروف التفسير، وحروف العطف وأدوات الاستثناء، وقد تحدثت عن أقسام ما يستثنى به، وهي الأسماء والأفعال والحروف، ثم تحدثت عن حروف الجزاء والشرط. وقد وجدت نفسي مضطراً إلى استعمال كتب المتأخرين عن الزمخشري وذلك في فصل «حروف المعاني» رغبة مني في تحديدها، ولأنّ الكتب المختصة بهذا النحو لم تكن قد وضعت بعد، اللهم إلاّ بعض الكتب القليلة، واستعمالي لهذه الكتب كان لدعم رأي رأيته أو وجه كنت اختاره، ومن هذه الكتب، مغني اللبيب لابن هشام، ورصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، والبرهان في علوم القرآن للزركشي، وبهذا أكون قد انتهيت من الباب الرابع وهو آخر الأبواب.

وأما الخاتمة، فقد تحدثت فيها عن بعض خصائص المصطلح البصري في هذه الفترة المذكورة بشكل موجز .

وأما منهجي في العرض والتناول، فقد كان- في أغلب الأحيان- يبدأ بعرض لمعنى المصطلح لغة واصطلاحاً، ثم أسردُ تاريخ المصطلح من حيث الاستعمال ، وأذكرُ المصطلحات المرافقةَ له ثم أتناول المادة التي سردتها بالدراسة المتأنية، وربما اتخذت موقفاً من بعضها على هدي المعايير المذكورة في مادة البحث .

وقد اعتمدت في دراستي على المصادر البصرية وذلك مثل :

كتاب سيبويه، ومعاني القرآن للأخفش، والمقتضب للمُبَرِّدِ، والأُصول في النحو، والموجز في النحو لابن السَّرَّاج، والجمل في النحو، والإيضاح للزَّجَّاجي، وإعراب القرآن للنحاس، والخصائص، واللمع في العربية لابن جني، والمفصل للزمخشري، وهذه هي المصادر الرئيسية، وأما المراجع الأخرى فهي كثيرة جداً قمت بإثباتها في موضعها من ثبت المراجع والمصادر .

وقد كنت أتَخَيَّر من النصوص ما فيه توضيح للمرام، ولأدعم ما أقول حول استعمال المصطلح عند النحويين .

وقد وجدت أن سمة المصطلح التي كانت تعرضه للشهرة في المقام الأول هي سمة قصر العبارة، ولما كانت هذه السمة كثيرة الورود في المصطلحات، فقد اكتفيت بذكرها بين الفينة والأخرى، ولم أذكرها في كثير من المواضع، اكتفاء بمعرفة القارىء لذلك.

وأشير في نهاية هذا التقديم إلى أنني لم أقم بإجراء أيِّ تعديل على جسم هذه الرسالة عند طباعتها، فهي تمثِّل مرحلة من المراحل البحثية التي مررت بها، لم أر أنَّه من الحصافة التدخل بها حتى لا أغيِّر من معالمها، وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين.

والله من وراء القصد

المؤلف

الباب الأول

الفصل الأول: أقسام الكلم

الفصل الثاني: الإعراب والبناء

الفصل الثالث: المرفوعات

الفصل الاول

أقسام الكَلِم

بدأ تقسيم الكَلِم في وقت مبكّر جداً، إذ استقرّ التّقسيمُ الثلاثيُّ المعروفُ منذ زمان سيبَوَيْه. وربما بَدأ هذا التقْسيم منذ القرن الأوّل الهجريّ عند أبي الأسْود الدُّؤلي وتلاميذِهِ أمثال عَنْبَسَة بن معدان «الفيل»، ويحيى بن يَعْمُر، وعبد الرحمن بن هرمز. ويذكر القِفْطي صاحب إنباه الروّاة أنّ عليّ بن أبي طالب- كرّم الله وجهه- ألقى إلى أبي الأسود صحيفة فيها: (بسم الله الرّحمن الرّحيم. الكلاُم كلُّهُ اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ، فالاسمُ ما أنْبَا عن مُسمّى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمّى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل... ثم قال له: اعلم أن الأشياء ثلاثةٌ: ظاهر، ومضمر، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر)[1]. إلا أن هذه الرواية وأمثالها غير مطمئنة، نظراً للمصطلحات الدقيقة المستعملة فيها، فالمرحلةُ التي كتبت فيها هذه الرّسالة ليست مَرْحلة مصطلحات واضحة، ولكن المؤكد أن التقسيم الثلاثي، وصل إلى سيبويه مستقراً بدليل استعماله في كتابه، قال[2]: (فالكلم: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، فالاسم رجلٌ وفرسٌ وحائطٌ، وأما الفعل: فأمثلة أخذت من لفظِ أحداثِ الأسَمْاء وبنيت لما مضى، ولما يكونُ ولم يقع، وما هو كائنٌ لم ينقطع). وقد ذهب إلى هذا جميع البصريين، قال المُبَرِّدُ[3]: (فالكلام كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، لا يخلو الكلام- عربياً كان أو أعجمياً من هذه الثلاثة) وفي هذا الحكم تعميم لا يمكن ضبطه بمعيار وصفي يمكن تفسيره. وقال ابن السَّرّاج [4]: (يأتلفُ الكلام من ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف.) وقال الزّجّاجي[5] (أقسام الكلام ثلاثة: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى، فالاسم ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو دخل عليه حرف من حروف الخَفْض... والفعل ما دلّ على حدث وزمان ماض أو مستقبَل... والحرف ما دلّ على معنى في غيره.) وقال ابن جني[6]: (الكلام كلُّهُ ثلاثةُ أضْرُب: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى). وقال الزمخشري[7] (الكلمة هي:

---

(١) إنباه الرواة ١/٤.

(٢) الكتاب ١/١٢.

(٣) المقتضب ١/٣.

(٤) الأصول ١/٣٨.

(٥) الجمل . ص ١.

(٦) اللمع ص٧، وانظر الخصائص ١/١١.

(٧) المفصل ص٦.

اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع، وهي جنس تحته ثلاثة أنواع: الاسم والفعل والحرف)[٨].

لماذا سُمِّيَ الاسمُ بهذا المصطلح؟

ذهب البصريّون إلى أن الاسم «لفظ» مشتق من السُّموّ، وهو العُلُوّ، يُقال: سما يسمو سموّاً إذا علا، ومنه سُمِّيَتْ السماءُ سماءً لعلوّها، والاسم يعلو على المسمّى، ويدل على ما تحته من المعنى[٩].

المُبْهَمات

اسم الإشارة، والموصول، والضّمائر

١- اسم الإشارة:

اسم الإشارة: هو ما وضع لمُشارٍ إليه، أي: لمعنى يُشار اليه إشارةٌ حسيةٌ بالجوارح والأعضاء.[١٠] وقد استعمل البصريون له ثلاثة مصطلحات هي:

أ. الاسمُ المُبْهَمُ:

وهو من المصطلحات القديمة، نَجِدُهُ في كتاب سيبويه سديداً، قال[١١]: (وأما الأسْماء المُبْهَمةُ فنحو: هذا وهذه وهذان وهاتان، وهؤلاء وذلك وتلك، وذانك وأولئك، وما أشبه ذلك، وإنما صارت معرفةً لأنها صارَتْ أسماءَ إشارةٍ إلى الشيءِ دون سائر أمّته). ثم استعمله المُبَرِّدُ[١٢] وابنُ السَرّاج[١٣] والزّجّاجي[١٤] والزّمخشري[١٥].

---

(٨) لم يطرح نحوي على هذا التقسيم، بيد أن ابن صابر أضاف قسماً رابعاً هو الخالفة، ومنه خالفة التعجب، انظر: البغية ١/٢١١ وقد أخذ المحدثون بهذا القسم الرابع فوسموه وطوروه انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان ص١١٢.

(٩) الإنصاف ص٦-٨ المسألة الأولى، وانظر مسائل خلافية في النحو للعكبري ص٥٤ المسألة الرابعة.

(١٠) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/١٣٨، وانظر كشاف اصطلاحات الفنون٤/٧١.

(١١) الكتاب ٢/٥، وانظر ٢/١٨٩، ٢/٢٨٣، ٣/٤٨٧، ٤/٢٢٨.

(١٢) المقتضب ٤/٣٠٦، ٤/٢٦٥، ٤/٢٧٧.

(١٣) الأصول ٢/٣١، ٢/١٢١.

(١٤) الجمل ص ١٤ .

(١٥) المفصل ص١٩٧.

ب. اسم الإشارة :

وهو من أقدم المصطلحات، رافق مصطلح المُبْهم في الاستعمال عند سيبويه[١٦] ، وقد استعمله جميع البصريّين[١٧].

ج. الأسماء غير المتمكّنة:

وقد حمل المبرد اسم الإشارة على الأسماء غير المتمكنة، قال[١٨]: (ما يمال وينصب من الأسماء غير المتمكّنة والحروف، اعلم أنهم قالوا: ذا عبدالله وهذا عبدالله.)

وسمّى البصريون أسماء الإشارة بالمبهمات، لأنها لا تتعرف الا بالإشارة إلى الشيء دون سائر أمته[١٩]، واذا لم يقترن بهذه الإشارة الحِسّيَّة التي تكون بالجوارح أو بأحد الأعضاء فلا تكون إشارةً أو معرفة، لأن الإشارة- حقيقة- في الإشارة الحسّيّة.[٢٠]

ومن هنا جاء قول المَهْنيّ في تعريفه: هو اسم تصحبه الإشارة الحسية وهي التي بأحد الأعضاء[٢١] ، ومن هنا جاء مصطلح اسم الإشارة أيضاً، وهو أكثر وضوحاً من مصطلح المبهم، وذلك لأنه يحدّد ماهيّة هذا المبهم، هل هو اسم إشارة أم اسم موصول، أضف إلى ذلك أنه لا يدل على معنى الإشارة دلالةً مباشرة، على حين يدل مصطلح اسم الإشارة على هذا المعنى.

٢. الموصول:

هو في الأصل اسم مفعول من وصل الشيء بغيره، إذا جعله من تمامه. وفي الاصطلاح هو ضربان: موصول حرفي وموصول اسمي، فالموصول الحرفي هو كل حرف أُوّلَ مع صِلَتِه بالمصدرِ ولم يَحْتَجْ إلى عائدٍ وهو أن توصل بفعل متصرف. وهو خمسة أحرف أحدها أنْ، وهي الناصبة للمضارع، نحو: أريد أن تقوم[٢٢] وحروفه الباقية هي: «إنّ» و «مِنْ» والباء و«لا»[٢٣].

---

(١٦) الكتاب ٢/٥.
(١٧) انظر المقتضب ٤/٢٠٦، ٤/٢٦٥، والاصول ٢/١٣١، واللمع ص١٠٤، والمفصل ص١٠٤.
(١٨) المقتضب ٣/٥٢.
(١٩) الكتاب ٢/٥.
(٢٠) كشاف اصطلاحات الفنون ٤/٧١.
(٢١) حاشية الصبان ١/١٢٨.
(٢٢) همع الهوامع ١/٨١، وشرح التصريح ١/١٣٠-١٣١.
(٢٣) سيأتي تفصيل هذا عند الحديث عن حروف الصلة في فصل الحروف إن شاء الله.

والضرب الثاني وهو الموصول الاسمي، وهو كل اسم افتقر إلى الوصل بجملة خبرية أو ظرف أو جار ومجرور تامّين أو وصف صريح وإلى عائد[٢٤].

استعمال مصطلح «الموصول»

استعمل مصطلح الموصول عند البصريّين جميعاً وأطلقوه على الموصول الاسمي[٢٥] بيد أن سيبويه استعمل ألفاظاً تدل على الموصول، كقوله: ما كان بمنزلة «الذي»، أو «التي» مستغنياً بذلك عن لفظ الموصول[٢٦] وقد استعمل الزّجّاجيُّ مصطلح «الأسْماء النّواقص»، وأطلقه على الموصول، قال[٢٧]: (ونظير «ما» من الأسْماء النّواقص: من، والذي، والتي، وأي، والألف واللام، بمعنى الذي والتي). وقد سُمّيَ المَوْصولُ مَوْصولاً: لأنه يحتاجُ إلى صلة وعائد، ولا يُعْرَفُ المقصودُ به إلا بالصّلة.[٢٨] وذهب بعض المحدثين إلى أن الأسماء المَوْصولة في الأصل وضعت للإشارة[٢٩] وهم بذلك يتابعون بعض الكوفيين[٣٠] وبعض البصريين كالزّجّاجيّ والزَّمَخْشري[٣١] . وتسمية الزجاجي لها بالنواقص أدقُّ من تسميتها بالموصولات، وذلك لأن هذه الأسماء ناقصة إلا مع صلتها، فإنها لا تتم إلا بها.

الصِّلَةُ

وقد عبر عنها سيبويه بمصطلح الحَشْو[٣٢]، ومع أن مصطلحي الصلة والحشو مشتهران عند البصريين الا أنهما ينسبان في العادة إلى الكوفيين[٣٣]، ويقابلهما عند جماعة أهل البصرة الزّيادة والإلغاء[٣٤].

---

(٢٤) شرح التصريح ١/١٣٠-١٣١، وانظر حاشية الصبّان ١/١٤٦، ومعجم النحو ص٣٨٠.

(٢٥) انظر المقتضب ٣/١٢٨، والأصول ٢/٢٠٧، ٢/٢٨٧ والجمل ص والحجة ١/١٦، ١/٢٠، واللمع ص١٨٨، والمفصل ص١٤٢.

(٢٦) الكتاب ٢/٤١٦، ٢/٤١٧.

(٢٧) الجمل ص ١١ .

(٢٨) متن الأجرومية ص٩٨- ٩٩.

(٢٩) فقه اللغات السامية ص٩١.

(٣٠) الإنصاف المسألة ١٠٣ وانظر المفصل ص١٤٩-١٥٠، وشرح المفصل ٤/٢٤-٢٥، وهمع الهوامع ١/٨٤.

(٣١) البحر المحيط ٢/٤٧٦.

(٣٢) الكتاب ٢/١٠٥.

(٣٣) شرح المفصل ٨/١٢٨، والبرهان ٣/٧٢.

(٣٤) شرح المفصل ٨/١٢٨، والبرهان ٣/٧٢، وانظر الحديث عن حروف الصلة والحشو في فصل الحروف.

٣. الضمائـر:

الضّميـر هو ما وُضِعَ لمتكلّم او مُخَاطَب او غَائِب، كـ«أنا» و«أنت» و «هو» أو لمخاطَب تارة ولغائِب أخرى، وهو: الألف والواو والنون[٣٥].

مصطلحات الضّمير:

(ا) الزّمرة الأُولى: (الضّمير، والمُضْمَر، والإضمار)

شـهدت المرحلة الأولى بروزَ لفظِ الإضمـار، ولا سيمـا عند سـيبـويه. قـال[٣٦]: (وأمـا الإضـمـار فنحـو: هو، وإياه، وأنا، ونحن، وأنتم، وأنـتن، وهنّ، وهم، وهي، والتـاء في فـعلتُ وفعلتِ وفعلتَ، وما زيد على التاء، نحو قولك: فعلتما، وفعلتم، وفعلتنَّ، والواو التي في فعلوا، والنون والالألف اللتان في «فعلنا»). ويستعمل سيبويه لفظ المضمر في كتابه كثيراً، دالاً به على الضّمير.

وأما مصطلح الضّمير، فيبدو لي أنه وجد طريقه إلى الاستعمال بعد زَمان سيبويه، وربما كـان الأخْفَشُ هو أول من أشهر استعماله[٣٨]. ثم درج البصريّون على استعماله مصطلحاً شهيراً[٣٩] وإن كان استعمال مصطلح المُضْمَر قد ظلّ شائعاً حتى زمان الزمخشري ولكن على قلة[٤٠].

(ب) الزُّمْرَةُ الثّانية: (الكِنايةُ والمَكْني)

وتنسب ألفاظ هذه الزمرة في العادة إلى الكوفيّين، وفي هذا ظلم لجهود الخَليل بن أَحْمَد. فقد نسب ابن مَنْظور إلى ابن سيدَه أن سيبويه استعمله في التعبير عن علامَة المُضْمَر[٤١]. وهذا يرجح زعمي أنها من مصطلحات الخليل الذي أَخَذَ عَنْه شيوخَ الجماعتيْن، ولكنه اشتهر عند بعض الكوفيّين أكثر من شهرته عند بعض البصريّين.

---

(٣٥) معجم النحو ص٢١٥.

(٣٦) الكتاب ٢/٦، ٢/٣٦٨.

(٣٨) معاني القرآن للأخفش ص٦٦.

(٣٩) انظر المقتضب ١/٢٦١، والأصول ٢/١٢١-١٢٥، ٢/٣٤٤، ٢/٣٤٦. والخصائص ١/١٠٣، ١/٢٩٣-٢٩١. واللمع ص١٠٠، ١٠١، ١٠٢ والمفصل ص١٣٢.

(٤٠) انظر المقتضب ١/٢٦١، ٣/١٢٠، ٤/٢٧٩. والأصول ١/٤٠، ٢/١١٨، ٢/٢٥٧. والجمل ص١٤ ، ١٨، ٢٣. والخصائص ٣/٢١١، ٢/٢٠.

(٤١) لسان العرب «كنى» ١٥/٢٣٣.

وقد استعمله المُبَرِّدُ عدةَ مرات، قال في موضع[٤٢]: (اعلم أن «إيّاك» اسم المكنى عنه في النصب، كما أنّ «انت» اسمه في الرفع، وهما منفصلان... فلما كانت «ايّاك» لا تقع اسماً لمنصوب كانت بدلاً من الفعل، دالة عليه، ولم تقع هذه الهيئة إلا في الأمر؛ لأن الأمر لا يكون إلا بفعل.)

بيد أن الشهرةَ الحقيقيّةَ لهذا المصطلح جاءت بعد المُبَرِّد بقليل. وذلك عند ابن السرّاج والزَّجّاجيّ وأبي جَعْفر النَّحّاس، ويعدُّ ابنُ السراج أوّلَ من عقد باباً خاصاً معنوناً إيّاه بمصطلح «باب الكنايات» قال فيه[٤٣]: (وهي علامات المُضْمَرين، والكنايات على ضَربين: متصل بالفعل ومنفصلة عنه). وقال[٤٤]: (واعلم أنه لا يجوزُ عطفُ الظّاهِرِ على المكني المتّصل المَرْفوع حتى تؤكده، نحو: قمت أنا وزيد، وقام هو وعمرو، قال الله عز وجل: (فاذْهبْ أنتَ وربُّك فقاتلا)[٤٥]، واستعمله الزجاجي أيضاً[٤٦] وتابعهما على ذلك أبو جعفر النّحّاس[٤٧] ثم استعمله الزمخشري قليلاً[٤٨].

فعلى هذا نستطيعُ أنْ نقولَ: إن البصريين استعملوا زمرتين وهما: زمرة الضّمير والمُضْمَر والإضمار، وزمرة الكناية والمَكْني، ففي بداية المرحلة التي أدرسها استعمل النحويّون لفظَ الإضمارِ والمضمر، وعذرُهم في هذا أنّ النّحو كان في أوّلِه وأنّ المصطلحات لم تكن قد استقرت بعد، ولكن بعد أن استقرت هذه المصطلحات أخذت دلالة جديدة، وهي: ذلك النوع من الحذف الذي استعمل عند كثير من النحويين[٤٩].

وأهمية الضمير تأتي من وظيفته في التراكيب الكلاميةِ، وهي الإيجازُ والاختصارُ، فهو والحالة هذه مشتق من الضُّمور، وهو الهزال والضعف، وفي الحديث: اذا أبصر أحدكم امرأةً فليأت أَهْلَهُ، فإن ذلك يُضْمِرُ ما في نفسه، أي يضعفه ويقلله[٥٠].

---

(٤٢) الأصول ٢/١١٨، وانظر ٢/١١٩، ٢/١٢٠، ٢/١٣١، ٢/١٢٨، ٢/١٢٩.

(٤٤) الأصول ٢/٧٩ وانظر ٢/١٠٠.

(٤٥) المائدة، ٢٤.

(٤٦) الجمل ص ١١٨ .

(٤٧) إعراب القرآن ١/٣٦٠.

(٤٨) المفصل ص٥٨.

(٤٩) الكتاب ١/٢٥٨، ومعاني القرآن للأخفش ص١٢٠، والاصول ١/١١٢.

(٥٠) لسان العرب «ضمر» ٤/٤٩١.

ويلاحظُ المتتبِّع لمصطلح الضَّمير أنّ الفاظَ «المضمر والإضمار» قد بدأت بالاضمحلال التدريجي منذ نهاية القرن الرابع الهجري، فقد كان ابن جنّي يفضّل مصطلح الضمير على الإضْمار والمُضْمَر.

وأما الكِنَايةُ والمَكْنيُّ فهما من: كنيتُ وكنوتُ كذا عن كذا، اذا عَبَّرْتَ عن شيء بلفظ غير صريح ليستدل به عن غيره أو يراد به غيره[٥١]، والكناية نقيضُ التّصريح، قال الشاعر:

وإنّي لأكْني عن قَذورَ بغيـرِها وأُعْرِبُ أحْيانـا بها فأصارِحُ[٥٢]

والبصريّون يُفرِّقون بين الكناية والضمير- على عكس الكوفيين الذين يضمون لهما معنى واحداً، فعند البصريّين كلّ مضمر مَكْنيّ ولكن ليس كل مَكْنيّ مضمراً[٥٣] لأَنّ الكنايةَ تشمل كل ما يكنى به من إشارة أو موصول- أي المبهمات- وقد ذهب بعضُ المحدثين إلى أن الأعداد وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة من المكنيّات[٥٤].

ضمير الفَصْل

قد يقع الضمير المنفصلُ المرفوعُ في موقع لا يُقْصَدُ به الاّ الفصل بين ما هو خبر وما هو تابع، ولا محل له من الإعراب، ويقع فصلاً بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله مبتدأ وخبر- نحو قوله تعالى: {إن كان هذا هو الحق}[٥٥] وقوله: {وكنت أنت الرقيب}[٥٦] وقوله: {وكنا نحن الوارثين}[٥٧] فـ«هو» و «أنت» و «نحن» ضمائر فصل لا محل لها من الإعراب[٥٨].

استعمال مصطلح الفَصْل :

الواضح أنّ مصطلحَ الفصل قد استُعْمِلَ منذ وقت مبكر، فقد استعمله سيبَوَيْه سوّيا،

---

(٥١) القاموس المحيط ٢٨٦/٤، ولسان العرب «كنى» ، وأنوار الربيع ٣٠٩/٥.

(٥٢) لسان العرب «كنى» ٢٣٣/١٥.

(٥٣) شرح المفصل ٨٣/٣.

(٥٤) من أسرار اللغة ص١٩٦ .

(٥٥) الانفال/ ٣٢.

(٥٦) المائدة/ ١١٧ .

(٥٧) القصص/ ٥٨.

(٥٨) معجم النحو ص٢٢٠-٢٢١.

قال[٥٩]: (هذا باب ما يكون فيه «هو» و «أنت» و «نحن» وأخواتهن فصلاً. اعلم أنهن لا يكن فَصْلاً إلا في الفعل، ولا يكنّ كذلك إلا في كل فعل لاسم بعده بمنزلته في حال الابتداء، واحتياجه لما بعده كاحتياجه له في الابتداء). وقال ابن السَّرَّاج[٦٠]: (فاذا قلت: زَيْد هو العاقلُ قطعت «هو» عن تَوَهُّم النَّعْت، فهذا الذي يسميه البصريون فَصْلاً، ويسميه الكوفيون عِماداً، وهو مُلْغي من الإعراب، ويُؤَكِّد، ولا يُنْسَقُ عليه.) وقال الزجاجي[٦١]: (باب الفصْل، ويسمّيه الكوفيّون العمادَ. اعلم أنّ العربَ تجعل هو وهما وهم وهي وأنت وأنتما وأنتم وما أشبه ذلك فصلاً بين كل معرفتين لا يستغني أحدهما عن الآخر، وبين معرفة ونكرة تقارب المعرفة.) وقال الزمخشري[٦٢]: (ويتوسط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظية وبعده، إذا كان الخبر معرفة أو مضارعاً له في امتناع دخول حرف التعريف عليه، ليؤذنَ من أول أمره بأنه خبرٌ لا نعتٌ، وليفيد ضربًا من التّوكيد، ويسميه البصريون فَصْلاً والكوفيّون عِماداً).

العِمَادُ:

وقد استعمل البصريون مصطلح الكوفيين «العِمَاد» للتّعبير عن ضمير الفَصْل، فقد رأينا ابن السَّرّاج والزّجّاجيّ والزّمَخْشري يستعملونه، بيد أنهم كانوا ينسبون هذا الاستعمال إلى أصحابه الكوفيين، ولكن النّحّاس استعمله كما لو كان من مصطلحاً من مصطلحاته[٦٣]، وقد يكون من مصطلحات أساتذته الكوفيين.

وسُمِّيَ ضمير الفصل بهذه التسمية، لأنه يفصل بين المبتدأ وخبره، وذلك ليفرق بين ما هو خبر أو ما كان بمنزلته، وبين ما هو نعت، لئلا يلتبسا على السامع أو القارىء.

ضَمير الشأن والقصّة والحديث

وهو مصطلح بصريّ، يقابله عند الكوفيين لفظ «المَجْهول»[٦٤]، وقد ذُكِرَتْ مصطلحاتُ

(٥٩) الكتاب ٢/٣٨٩.
(٦٠) الأصول ٢/١٢٩، وانظر ٢/٢٦٧.
(٦١) الجمل ص ١٤٢.
(٦٢) المفصل ص١٣٣.
(٦٣) إعراب القرآن، ١/١٩٥.
(٦٤) الأصول ١/ ٢٨١ ، وانظر شرح المفصل ٣/١١٤.

الشّأن والقصّة والحديث في كتب ابن السّرّاج[٦٥] الذي استعمل لفظ المَجْهول، ولكنّه نَسَبه إلى الكوفيّين[٦٦]، وفعل الزَّمَخْشَري الفعل نَفْسَه، إذْ نسبه إليهم أيضاً[٦٧] وانما سُمي حديثاً وقصةً لأنّه يكون كنايةً عن الحديث أو القصّة التي يأتي ذكرها في الكلام بعد هذا الضمير الذي يسمى شأناً[٦٨]، وذلك كقوله تعالى: (قُلْ هوَ اللّهُ أَحد)[٦٩]، فهو يُذْكَر قبل جملةٍ ما أو مفردٍ ما، ولا يأتي إلا بصيغة الغائب، لأنه ضَميرٌ يراد منه الإبهام، فلا نعلم ما يعودُ عليه ولهذا سمّاه الكوفيّون مَجْهولاً[٧٠].

الحَرْف

وسأفرد فصْلاً موسّعاً ومطوّلاً عن الحروف التي سمّاها البصريّون: حروف المعاني، وفيه حديث عن مصطلح الحرف وغيره من المصطلحات، وعن المعاني التي وضعها البصريون لهذه الحروف.

الفِعْل

وهو ما دلّ على اقتران حدث بزمان، وذلك الزمان إمّا ماضٍ وإمّا حاضرٌ وإما مستقبلٌ.[٧١] وقد استعمل النحويّون المصطلحَيْن التاليَيْن للدلالة على الفعل:

(ا) العَمَل:

وهو من مصطلحات الأوائل، استعمله سيبَوَيْه، قال في موضع[٧٢]: (وأمّا كل عمل لم يتعدَّ الى منصوب، فإنّه يكون فعله على ما ذكرنا في الذي يتعدّى)، ولم أقف على هذا المصطلح مستعملا عند غير سيبويه.

---

(٦٥) الأصول ١/٣٢٢ . وانظر ١/٢٢٦.
(٦٦) الأصول ١/٢٢٦.
(٦٧) المفصل ص١٣٣.
(٦٨) إعراب القرآن ٣/٧٨٧.
(٦٩) الإخلاص/ ١.
(٧٠) انظر معاني القرآن للفراء ٢/٢٧٥، ومجالس ثعلب ص١٠٢.
(٧١) الأصول ١/٤١، والإيضاح ص٥٢ . والمفصل ص٢٤٣.
(٧٢) الكتاب ٣/٩.

(ب) الفِعْل:

وهو مصطلح قديم جداً، وربما كان أبو الأسْود الدّؤلي هو الذي وضعه، فهو أول من وضع مصطلح الفاعل على ما ذُكِرَ عند ابن سَلاّم في طبقات الشعراء[٧٣] وعند الزُّبَيْدي[٧٤]، وهذا يعني أنّه استُعْمِل عند تلاميذه، ومن جاء بعدهم ممن كان لهم أكبر الأثر في تشكيل كثير من مصطلحات النّحو العربيّ، كأبي عمرو بن العَلاء، ويونس، والحَضْرميّ، وعيسى والخليل، ويدلنا على هذا استعمال سيبَوَيْه له استعمالاً سوِيّاً[٧٥] وبعده استعمله سائر النحويّين[٧٦]، وسأدرس تالياً بعض أوضاع الفعل التي بحثها البصريّون، ووضعوا لها المصطلحات وهي: التّعدي واللزوم، والمَبْني للمجْهول، والماضي والمضارع والأمر، والأفعال النّاقصة وكان الزائدة، وكان التّامّة «الحدثيّة» وأفعال المُقارَبَة، وأفعال الشّكّ واليقين، واسم الفعل.

التّعَدّي واللزوم

التّعدي في اللغة هو التجاوز، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنِ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ العَادُونَ﴾[٧٧]، أي المجاوزون ما حدّ لهم وأمروا به... وأصل كل هذا مجاوزة للحد والقدر... يقال: تعدّيت الحق واعتديته وعدوته، أي: جاوزته... وعدّى عن الأمر: جازَهُ إلى غيره وتركه، وفي الحديث: المعتدي في الصدقة كمانعها، وفي رواية: في الزّكاة: هو أن يعطيها غَيْرَ مستحقها[٧٨]، فعلى هذا استعمل النحويون هذا المعنى للفعل الذي يتعدى فاعله الى مفعول، والمتعدي من الأفعال ما يجاوز صاحبَهُ الى غيره[٧٩].

---

(٧٣) طبقات فحول الشعراء ١/١٢.

(٧٤) طبقات النحويين واللغويين ص٢١.

(٧٥) الكتاب ١/٢٩٦، وانظر ١/٢٩٧، ٣/٩، ٣/٥١٢، ٤/٢١٩... ومواضع كثيرة.

(٧٦) انظر المقتضب ٢/٢، ٣/١٩٠، والاصول ١/٤١، ١/٤٢، ١/٨٢، ١/٨٣، ٢/٢٦٧، ٢/٢٧٦، والجمل ص ٩٩ والإيضاح ص٥٢، ص٨٦، واللمع ص٧، ص٢٣، والمفصل ص٢٤٣.

(٧٧) المؤمنون/ ٨.

(٧٨) لسان العرب «عدا» ١٥/ ٣٣-٣٤ .

(٧٩) لسان العرب «عدا» ١٥/٢٨.

استعمال مصطلح التعدّي:

وهو مصطلح قديم، استعمله سيبَوَيْه في بدايةِ مرحلتنا التي أدرسها[٨٠] وظل مستعملاً بعده طوال مراحل النّحو العربي[٨١].

وأما الفعل اللازمُ، فقد تباينت استعمالات النحويين له، وأقدم المصطلحات التي استعملت كان مصطلح غير المتعدي الذي استعملته طائفة كبيرة من البصريّين[٨٢]، ومن مصطلحاته: «الفعل الحقيقي» واستعمله المُبَرِّدُ، قال[٨٣]: (فمنها الفعلُ الحقيقيُّ الذي لا يتعدى الفاعلَ إلى مفعولٍ، وهو: «قام» في قولك: قام زيد، وجلس عمرو، وتكلم خالد، فكل هذا وما كان منه غير متعدّ.) ومن مصطلحاته التي استعملت نادراً إلى جانب الحقيقي مصطلح «المُمْتَنِع»، واستعمله المُبَرِّد أيضاً[٨٤] وأما مصطلح «اللازم»، فلم يأت ذكره عند طائفة النحويين التي أدرسها.

ويُعَدُّ مصطلح غير المتعدّي امتداداً لمصطلح المتعدّي، فزيادة اللفظ «غير» جاءت لنقيض معنى الفعل المتعدّي، فعليه يكون لفظ غير المتعدي يتمتع بمزية موافقته من حيث اللفظُ للمصطلح المضادُّ له- المتعدّي- وهو مأخوذ من معناه اللغوي الذي ورد سابقاً، أي المجاوزة، فالفعل المتعدي هو الذي يتجاوزُ الفاعلَ الى المفعولِ، ويصل إليه دون الحاجة إلى مساعدة حرف يوصل أثر الفعل إلى المفعول به، وأما الفعل اللازم فهو الذي يصل إلى المفعول به بوساطة حرف الجر، ومن هنا نرى ابن جنّي يسمي الفعلَ اللازم بالفعل الواصل، أي الواصل بحروف الجرّ، وذلك نحو: مررت بزيد ورغبت في عمرو، وعجبت من محمد[٨٥].

وأما مصطلح الفعل الحقيقي، فهو نادر الاستعمال، ولو بحثنا عن معنى الفعل الحقيقي في مصادر النّحو التي في أيدينا، لوجدنا أن دلالته توصلنا إلى أنه هو الفعل الذي أسند إلى الفاعل وكان هذا الفاعل قد قام بالفعل على وجه الحقيقة لا المجاز، قال ابن السراج[٨٦]:

---

(٨٠) الكتاب ٩/٣.

(٨١) المقتضب ٧١/١، ٩١/٣، ١٢٨/٢، ١٨٨، ١٨٩، والأصول ٢١١/١، والجمل ص٢٧ ، واللمع ص٣٢، والمفصل ص٢٥٧.

(٨٢) انظر الكتاب ٣٣/١، ٤١/١، والمقتضب ٧١/١، ١٨٧/٣، واللمع ص٢٤، والمفصل ص٢٥٧.

(٨٣) المقتضب ١٨٧/٣.

(٨٤) المقتضب ١٢٨/٢.

(٨٥) الخصائص ١٠٦/١.

(٨٦) الأصول ٨٢/١-٨٣.

(... الفعل الذي هو غير فعل حقيقي، فعلى ثلاثة أضراب، فالضرب الأول أفعال مستعارة للاختصار، وفيها بيان أنّ فاعليها في الحقيقة مفعولون، نحو: مات زيد، وسقط الحائط، ومرض بكر، والضرب الثاني: أفعال اللفظ وليست بأفعال حقيقيّة، وانما تدلُّ على الزمان فقط، وذلك قولك: كان عبدُالله أخاك، وأصبح عبدالله عاقلاً، والضرب الثالث: أفعال منقولة يراد بها غير الفاعل الذي جعلت له ... ومِثْلُه قوله تعالى (فلا تَمُوتُنَّ إلاّ وانتُم مُسلِمُون)[٨٧] لم ينههم عن الموت في وقت، لأن ذلك ليس المهم تقديمه وتأخيره، ولكن معناه: كونوا على الإسلام.)

فعلى هذا نجد أن أقسام الفعل غير الحقيقي ثلاثة:

١ . ما كان فاعلُه في اللفظ فقط نحو: مات وسقط ومرض.

٢ . ما كان الفعل فيها ناقصاً زمانياً نحو: كان وأخواتها.

٣ . الأفعال المنقولة التي يراد بها غير الفاعل الذي جعلت له. والحقيقي ما كان غير ذلك من أفعال. وأما مصطلح المُمْتنع فهو لا يدل دلالة حقيقية على علاقة التّعدي، ولذا، فقد رأينا أنه لم يستعمل عند غير المُبَرِّدِ الذي استعمله مرةً واحدةً فقط.

المبنيُّ للمَجْهولِ

وهونوع من الأفعال لم يذكر من قام به، وأقيمَ المفعولُ مقامَ فاعلِه المجهول، أي أُسْنِدَ ذلك الفعلُ اليه، ويُسَمّى مَفْعولُهُ نائباً عن الفاعل.

ومصطلح المبنيّ للمجهول بهذا اللفظ حديث، لم يستعمل الا بعد زمان الزّمَخْشري، ولكن النحويّين استعملوا مصطلحاتٍ أخرى في تعبيرهم عنه، ومن هذه المصطلحات:

(أ) ما لم يُسَمَّ فاعِلُه:

بدأ التلميحُ إلى لفظه في زمان المُبَرِّدِ[٨٨]، بيد أن الاستعمال الحقيقي له بدأ بُعَيْدَ زمان المُبَرِّدِ بقليل، إذ استعمل عند ابن السَّرّاج (ت ٣١٦هـ)[٨٩]، إلا أنّ هذا الاستعمالَ لم يكن

---

(٨٧) البقرة ١٣٢.

(٨٨) المقتضب ٤/٥٠.

(٨٩) الأصول ١/٨٦، ١/٨٧، ٢/٣٦٨.

خالصاً بلفظه نفسه، وإنما استعمّل مصطلحاً وصفياً له المعنى نفسه، وهو: الفعل الذي بُنِيَ للمفعولِ الذي لم يذكر من فعل به[٩٠]. وأما قبل المبرد، فإننا نجد أن سيبويه لم يبحث هذا النمطَ من الأفعال، وإنما بحثه في أثناء عرضه لنائب الفاعل، وقد أطلق على نائب الفاعل مصطلح: المفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعلُ فاعل ولا تعدى فعله إلى مفعول[٩١]، وهذا هو نائب الفاعل للفعل المبني للمجهول الذي يكون لازماً، وفي موضع آخر سمّاه: المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول[٩٢] وهذا هو نائب الفاعل الذي يكون فعله المبني للمجهول متعدياً.

وأما الاستعمال الفعليّ لهذا المصطلح، فقد استقرّ في زمان الزّجّاجيّ، فقد صار المصطلح عنواناً للباب عنده، قال[٩٣]: (باب ما لم يُسَمّ فاعِلُه، حكم ما لم يُسَمّ فاعِلُهُ من الأفعالِ الماضيةِ الثلاثيةِ، السالمةِ، ان يُضَمّ أوّلُهُ، ويُكْسر ثانيه، ويُحْذَفَ الفاعلُ منه، ويقامَ المفعولُ مقامَه، وذلك قولك: ضُرِبَ زيد...) وكذلك استعمله أبو جعفر النحاس[٩٤]، وتحدث ابن جنّي عن باب من الأفعال خُصّت بالإسناد إلى المفعولِ دون الفاعلِ، ذاكرا مصطلح: مالم يُسَمّ فاعِلُهُ، فقال[٩٥]:(ويقولون: انْقُطِعَ بالرّجل، ولا يقولون انقطع به كذا... فلهذا جاء بهذا الباب[٩٦]، أي لِيريَك افعال خُصّتْ بالإسناد إلى المفعول دون الفاعل، كما خَصّتْ أفعالٌ بالاسنادِ إلى الفاعل دون المفعولِ، نحو: قام زيد وقعد جعفر... ولو كان غرضه أن يريك صورة ما لم يسمّ فاعله مجملاً غير مفصل...) ثم استعمله الزمخشري، بيد أنّ استعمالَه له لم يكن بمقام استعمال السابقين، ولكنه أضاف اليه المصطلح ليدل به على أنّه كانَ مستعملاً، قال[٩٧]: (هو ما استُغْنِي عن فاعِلِه، فاُقيم المفعولُ مقامَهُ وأُسْنِد إليه معدولاً عن صيغة فَعَلَ الى فُعِلَ، ويُسَمّى ما لم يُسَمّ فاعِلُه).

---

(٩٠) الأصول ٢/٢٨٧.

(٩١) الكتاب ١/٣٣.

(٩٢) الكتاب ١/٤١ .

(٩٣) الجمل ص٧٦ .

(٩٤) إعراب القرآن ١/١٠٢، ١/٢٢٨، ١/٢٣٥.

(٩٥) الخصائص ٢/٢١٩.

(٩٦) هو أحمد بن يحيى ثعلب، نحوي كوفي معروف، ت ٢٩١هـ. انظر طبقات النحويين واللغويين ص١٥٠.

(٩٧) المفصل ص٢٥٩.

(ب) المَبْنيُّ للمَفْعول:

وقد استعمل عند طائفة من النحويّين، منهم ابن السَّرّاج[٩٨]، وأبو علي الفارسي[٩٩]، والزَّمَخْشَري[١٠٠].

الفرق بين المصطلحين:

مصطلح «ما لم يُسَمَّ فاعلُه» يعني الفعل الذي حُذفَ فَاعِله- الذي هو المسندُ اليه الحقيقي.. وأقيم المفعولُ مقامَه في الحركةِ والإسنادِ، وما هو في الحقيقة سوى مفعول، وأما معنى المصطلح الثاني، فتحليلنا للفظه يقودنا بالضرورة إلى معناه، إذ إنّ معنى البناء: الإسنادُ؛ لأن علاقة البناء هي علاقة إسناد، والفعل إذا تحققت له صفة الإسناد تكوّن منه ومن المسند إليه جملة يحسن السكوت عليها لتمام معناها، ومع أنَّ المصطلحين لهما المعنى نفسُه إلا أنني أقول: إن المصطلحَ الثاني أولى بالاستعمال نظراً لقِصَر عبارته.

ولعلَّ ابن مالك- الذي يعدّ أول من استعمل مصطلح المَبني للمفعول قد نظر إلى نَصّ الزَّمَخْشَري الذي أوردته في حديثي عن مصطلح ما لم يُسَمَّ فاعلُه- فانتفع به فأحدث مصطلحه الجديد، وذلك لما بين مصطلح ابن مالك ومصطلح الزمخشري من قرب في المعنى والدلالة[١٠١].

التقسيم الزماني للأفعال

الماضي والمضارع والأمر

التقسيم البصريّ للأفعال تقسيم زماني في المقام الأول وهو كالتالي:

أ. الماضي .

ب. المضارع ويقسم الى:

(٩٨) الأصول ١/٨١، وانظر ٢/٢٨٧.

(٩٩) الحجة ١/١٨، وانظر ١/٢٥٩، ١/٢٦٣.

(١٠٠) المفصل ص٢٥٨.

(١٠١) انظر أوضح المسالك ١/٢٧١، والتوضيح والتكميل ١/٣٢٩.

١. الحال.

٢. الاستقبال.

ج. الأمـــر.

والتقسيم قديم جداً، بدا سوياً عند سيبَوَيْه، ولكن المصطلحات تختلف عنده عما هي عند المتأخرين، وقد نص في تقسيمه على أن الفعل ينقسم إلى قسمين: الأول منها: (ما مضى) أي: الماضي من الأفعال، ومثل له بـ «ذهب» و «سمع» و «مكث» و «حمد».

والثاني سمّاه سيبويه: «ما لم يقع»، وهو يشتمل على فعل الأمر، نحو: اذهب واقتل واضرب والفعل الخبري وهو المضارع نحو: يقتل ويضرب[١٠٢]: وعلى هذا نجد أنّ اصطلاحي الأمر والماضي قد استعملا منذ زمان سيبَوَيْه، وجرى البصريون بعد ذلك على استعمالهما، ونجد أن بعض النحويين- وهو المُبَرِّد- قد تناول مصطلح سيبَوَيْه «ما مضى» وزاده توضيحاً، فهو عنده («فَعَلَ» وما كان في معناه لما مضى[١٠٣] ، ثم استقر هذا المصطلح عند جميع النحويين البصريين[١٠٤]، كما استقر معه مصطلح الأمر[١٠٥].

المُضارع

رأينا في تقسيم سيبَوَيْه، السابق أنه اصطلحَ لهذا النوع من الأفعال مصطلح «الفعل الخَبَري» ولكن هذا الاستعمال لم يكن ليمنعَ من ظهور مصطلح «المُضَارع» عند سيبَوَيْه نفسه، بل إنّ استعماله لمصطلح «الخَبَري» لا يقاس- من حيث الكثرة- باستعماله لمصطلح المَضَارع، والأمثلة على ذلك موجودة في الكتاب[١٠٦]، وقد استعمل الأخير عند جميع النحويين البصريين[١٠٧].

---

(١٠٢) الكتاب ١/١٢.

(١٠٣) المقتضب ٢/٢.

(١٠٤) انظر الأصول ٢/١٥٠، والمنصل ص٢٤٤.

(١٠٥) انظر الكتاب ١/١٢، والمقتضب ٢/١٣١، والاصول ٢/١٧٧، والمفصل ص٢٥٦.

(١٠٦) الكتاب ٣/٥.

(١٠٧) المقتضب ٢/١، وانظر الأصول ١/٥٣، ١٤٥، ١٤٧، ٢/١٥١، واللمع ص٩، والخصائص ١/٦٣، ٣/٨٣، والمفصل ص٢٤٤.

أقسامه:

وقسم النحويون الفعلَ المضارعَ إلى قسمين واصطلحوا لكل قسم مصطلحاً خاصاً به وهما:

أ. فعل الحال:

وهو ما يحدث في وقت الكلام عنه بفعل فاعل، وذلك قولك: يضرب زيد عمراً الآن(١٠٨)، وعبر عنه الزَّمَخْشَري باصطلاح «الحاضر»(١٠٩).

ب. فعل الاستقبال أو المستقبل:

وهو الفعل الذي يحسن فيه «غد» ، وقد استعمل عند معظم البصريين(١١٠)

كيف وُجدَتْ تسميات التقسيم الزماني؟

التقسيم الزماني للأفعال أمر لا مفر منه، والحقيقة أنّ الفعل في اللغة العربية، بل في كل لغات الدنيا قد وجد مع الزمان، إذ لولاه لما كان هناك ما يُسَمّى فعلاً، وهذا الزمان إما أن يكون قد مضى أو أنه لم يمض- في وقت الحديث- أو أنه سيحصلُ في المستقبل القريب أو سوف يحصلُ في المستقبل.

فعندما نقول: ضَرَبَ، فإن معناه هو: حدث الضرب مع زمان قد انقضى في وقت الكلام عن الحدث، ونجد هذا المعنى عند جميع النحويين، فمنهم من قال في تعريف الفعل الماضي: إنّه الحدثُ مقترناً بزمان قبل زمانك(١١١) ومنهم من ذهب إلى تقدير شيء ملموس، ليبيّن أنّهَ ماض، فهو عنده ما حسن فيه معنى «أمس»(١١٢)، ومن هنا جاءت التسميات.

وأما مصطلح «الأمْر» فيبدو أوّل وهلة أنه ضيّق على الأنماط الأمريّة التي بحثها النحويون، فعندما نقول: اغفر لنا يا رب، فإنه يمكن أن يفهمَ أنّ العبد يأمر رَبّه- تعالى الله

---

(١٠٩) المفصل ص٢٤٤.

(١١٠) المقتضب ١/٤٨، ٣/٥ والأصول ١/١٤٥، ٢/٢٤٢ والجمل ص ٧ .

(١١١) المفصل ص١٤٤.

(١١٢) الجمل ص ٧ .

عن ذلك-. والأمر عند النحويين هو طلب حدوث الفعل على وجه الاستعلاء، وهذا- الذي ذكرناه- ليس على وجه الاستعلاء. والحقيقة أن هذا الأمر لم يغب عن بال النحويين في هذه المرحلة الزمنيّة، بل لقد قاموا بتقسيم فعل الأمر إلى أقسام وفق منزلة من يتكلم بالفعل الذي هو «الأمر».

وأما المضارع فإنني أقول فيه إنّهُ إذا كان مصطلح الماضي ناشئاً من زمان الفعل، ومصطلح الأمر ناشئاً من معناه، فإن مصطلح المضارع ليس كذلك، وإنما هو مصطلح إعرابي بحت، فقد قال النحويون إنّ الأصل في الاسم أن يكون معرباً وإنّ الأصلَ في الفعل أن يكون مبنياً، وقد خرجت أسماء على هذه القاعدة، فهي مبنيّة، وذلك لعلّة، وهي: مشابهتها للحروف في كثير من المواضع، كالضّمائر والمُبْهمات الأخرى، فبنيت لذلك، وكذلك الأفعال، فنجد منها ضرباً مُعْرَباً بسبب مشابهته للأسماء ومضارعته لها، ومن هنا جاء مصطلح المضارع، ومما جاء من نصوص للنحويين تدعم هذا، قول سيبَوَيْه[113]: (هذا باب الأفعال المضارعة للأسماء.) وقال المُبَرِّد[114]: (اعلم أن الأفعال إنما دخَلَها الإعراب لمُضَارَعَتِها الأسماء، ولولا ذلك لم يجب أن يعرب منها شيء، وذلك أن الأسماء هي المُعْرَبَةُ، وما كان غير الأسماء فمآله لها، وهي الأفعال والحروف.) وقال أيضاً[115]: (وإنما قيلَ لها مضارعة: لأنها تقع مواقع الأسماء في المعنى، تقول: زيد يقوم وزيد قائم، فيكون المعنى فيهما واحداً). أي أنه يصحّ أن تكون الأفعال المضارعة خبراً للمبتدأ، وقد ذكر هذا ابن السراج في أكثر من موضع[116]، وقال الزجاجي[117]: (والمستقبل ما حسن فيه «غد» وكانت في أوّله إحدى الزوائد الأربع... وهو مرفوع أبداً لمضارعته لاسم الفاعل ووقوعه موقعه، سواء حتى يدخل عليه ناصب أو جازم). وقال[118]: (لما ضارَعَ الفعلُ المستَقْبَلُ الأسماء بوقوعه موقعها وبسائر وجوه المضارَعَة المشهورة التي تُذْكَر في مواضعها مُسَطَّرة في كتبكم

---

(١١٣) الكتاب ٣/٥، وانظر ٤/٢١٩.

(١١٤) المقتضب ٢/١.

(١١٥) المقتضب ٢/١.

(١١٦) الأصول ١/٥٣، وانظر ١/١٤٥، ٢/١٥١.

(١١٧) الجمل ص ٧ .

(١١٨) الإيضاح ص٨٧.

قوي فأعرب.) وإلى هذا ذهب ابو جعفر النحاس[١١٩] وقال ابن جني[١٢٠]: (وكما أنهم لما أعربوا المضارع لشبهه باسم الفاعل تخطوا ذلك أيضاً إلى أن شبّهوا الماضي بالمضارع، فبنوه على الحركة). وقال الزمخشري[١٢١]: (هو في الارتفاع بعامل معنوي نظير المبتدأ وخبره، وذلك المعنى: وقوعه بحيث يصح وقوعُ الاسمِ، كقولك: زيد يضرب، كما تقول: زيد ضارب.) وقد أدرك النحويون أن هذه التّسمية لا تتوافق مع زمان الفعل المضارع الذي يكون للحال ويكون للاستقبال، ولذا تراهم يتفادون هذا النقص بأن قسموه الى قسمين زمانيين، وهما: الحالُ والمستقْبَل منذ وقت مبكر، وقد عرضتُ لهذا في عرض مصطلحات الفعل[١٢٢].

ووجدت أن بعض البصريّين يستعمل مصطلح «الدّائِم» وهو مصطلح كوفيّ استعمله علماء الكوفةِ ومنهم ابنُ السّرّاج والزُّجّاجيّ[١٢٣].

الأفعال النّاقصة- الزّمانيّة-

وهي كان وأخواتها. ولم يستعمل سيبَوَيْه مصطلح النّاقصة، بيد أنه شرح معناه شرحاً وصفياً، فهو عنده: (الفعل الذي يَتَعَدّي اسمَ الفاعل إلى اسم مفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد، وذلك قولك: كان، ويكون، وصار، وما دام، وليس، وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخَبَر)[١٢٤] وقد استمر النحويون على هذا الحال من الاصطلاح مائة سنة أخرى، فنجد المُبَرِّدَ يقول:[١٢٥] (الفعل الذي يتعدّى إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد وذلك: كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وليس، وما كان نحوهن، اعلم أن هذا الباب إنما معناه الابْتداءُ والخَبَرُ، وإنما دخلت كانَ، لتخبر أن ذلك وقع فيما مضى، وليس بفعل وصل منك إلى غيرك.) ويُعَدُّ ابنُ السّرّاج أوّلَ من استعمل مصطلح «كانَ وأخواتها» ليدلَّ به على هذا النوع من الأفعال[١٢٦]. والظاهرة التي تجلب الانتباه أن الزُّجّاجي عَدّها

---

(١١٩) إعراب القرآن ١/١٢٣.

(١٢٠) الخصائص ١/٦٣.

(١٢١) المفصل ص٢٤٥.

(١٢٢) انظر ص٢٧ من هذا الكتاب.

(١٢٣) الأصول ٢/٢٥٤، والجمل ص ٧ .

(١٢٤) الكتاب ١/٤٥.

(١٢٥) المقتضب ٣/٩٧.

(١٢٦) الأصول ١/٩٢، وانظر ٢/١٩٢.

حروفاً. قال[١٢٧]: (الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار، وهي كان وأمسى وأصبح، وصار، وأضحى، وظل، وبات، وليس، وما زال، وما انفكّ، ومافتِىءَ، ومابَرِحَ، وما تصرّف منها.) ثم استُعْمِلَ تعبير «كان وأخواتها» عند ابن جنّيّ[١٢٨].

سبب تسميتها بالناقصة

استطيع أَنْ أقولَ: إنّ هذه الأفعال سُمِّيتْ كذلك لأنها زمانيّة ولا يجوز أن يذكر اسمها- الذي هو ليس فاعلاً لها- ويُكْتَفى به، أي لا يجوز أن يُقْتَصَرَ على اسمها لعدم تمام المعنى؛ وذلك لعدم جواز إسنادها إلى فاعل. قال ابن السّراج[١٢٩]: (وكان وأخواتها إنما الفائدة في أخبارها.) وقال الرضي[١٣٠]: (انما سميت ناقصة لأنها لا تُتِمُّ بالمرفوع بها كلاماً، بل المرفوع مع المنصوب، بخلاف الأفعال التّامّة، فإنها تُتِمّ كلاماً بالمرفوع دونَ المنصوب' وما قاله بعضهم من أنّها سُمِّيَتْ ناقصةً لأنّها تدلّ على الزّمان دون المصدر ليس بشيء، لأنّ «كان» في نحو: كان زيد قائماً، يدلّ على الكون الذي هو الحصول المطلق، وخبره يدلّ على الكون المخصوص، وهو كون القيام، أي حصوله، تجيء أولاً بلفظ دالّ على حصول ما، ثم عُيِّنَ بالخبر... فالفائدة في إيراد مطلق الحصول ثم تخصيصه.)

كان الزّائدة:

وتكون «كان» مزيدةً للتوكيد، نحو قولك: زيد- كان- منطلق، وعلى هذا تكون (كان) غير عاملة، فهي لَغْو، دخولها في الكلام كخروجها منه، ويجوز إلغاؤها لاعتراضها بين المبتدأ والخبر[١٣١] وقال الفرزدق:

فكيف إذا مررتُ بدارِ قَوْمٍ ... وجيرانٍ لنا- كانوا- كِرامِ

---

(١٢٧) الجمل ص ٤١ .

(١٢٨) اللمع ص٣٦.

(١٢٩) الأصول ١٩٢/٢.

(١٣٠) شرح الكافية ٢٩٠/٢.

(١٣١) الأصول ١٠٦/١، وانظر الجمل ص١٩، واللمع ص٣٩.

جعل (كراماً) ههنا نَعْتاً للجيران، والغى «كان»،وهي على هذا لا تحتاج إلى خبر منصوب، وقال الشاعر أيضاً:

سراةُ بني ابي بكرٍ تسامى　　　على- كان- المُسَوَّمَةِ العرابِ

كان التامة «الحدثية»:

وهي فعل تامٌ كأي فعل آخر، تكتفي بالفاعل، وتحتوي الحدث مع الزّمان، كقوله تعالى: (إلاّ أَنْ تكونَ تجارةٌ حاضرةٌ)[١٣٢] وقد أطلق عليها النحويّون عدة تسميات كلها تؤدي إلى أنها تامّة فهي «ما جاء على وقع» عند سيبَوَيْهِ[١٣٣] واورد عليها قولَ مَقّاسٍ العائِذِي:

فِدىً لبني ذُهْلِ بن شَيْبانَ ناقتي　　　إذا كانَ يومٌ ذو كواكِبَ أَشْهَبُ

وقال عمرو بن شَأس:

اذا كانت الحُوُّ الطوالُ كأنما　　　كساها السلاحُ الأرجوانَ المضلّعا

وقال الربيع بن ضبع:

اذا كان الشتاءُ فادفئوني　　　فإنَّ الشيخَ يهدُمُهُ الشتاءُ

وأما الأَخْفَش، فقد تابع التَّسْميةَ السَّابقة مرة، فهي عنده: (كان التي هي «يقع» في المعنى[١٣٤]، وفي موضع آخر نجده يختار تسمية أخرى، فهي عنده: (كان التي لا تحتاج إلى الخبر)[١٣٥]، وتابعه المُبَرِّد في تسميتيه فاختارهما[١٣٦]، وسمّاها الزَّجّاجيّ «كان التّامة التي تكتفي باسم واحد لا خَبَر فيه، وتكون بمعنى الوقوع والحدوث»[١٣٧]، ومثل لها بقول الله تعالى (وَإنْ كانَ ذو عُسْرَةٍ فَنَظرةٌ إلى مَيْسرَة)[١٣٨].

---

(١٣٢) البقرة/ ٢٨٢.
(١٣٣) الكتاب ١/٤٦، ١/١٠٥.
(١٣٤) معاني القرآن للأخفش ص٢٣٤.
(١٣٥) المرجع السابق ص٢٣٤.
(١٣٦) المقتضب ٤/٩٥.
(١٣٧) الجمل ص٤٨-٤٩ .
(١٣٨) البقرة /٢٨٠.

كان الحدثيّة:

على الرغم من استعمال ابن جني للتسمية السابقة[١٣٩]، إلا أنه يُعَدُّ صاحب الفضل في الإشارة إلى مصطلح «كان الحدثيّة»[١٤٠]. وهذا اللفظ يعني أنّ «كان» في هذه الحالة فعل يحتوي الحدث مع الزّمان، ومن هنا جاء المصطلح، على أنّ جميع هذه التسميات لها هذا المعنى فهي عند سيبَوَيْه والأخْفَش مثلاً ما جاء على (وقع)، أي أن معناها (وقع) في هذه الأنماط الكلامية، وأما اصطلاح «كان التي لا تحتاج إلى الخبر» فيعني كان التامّة التي يتم المعنى بها وبفاعلها، فلا تحتاج إلى الخبر احتياج كان النّاقصة التي لا يتم معناها إلا بالخبر، وأما مصطلحا التّامّة والحدثيّة فهما بمعنى واحد، فالفعل التّامّ ما احتوى على عنصري الفعل «الزمان والحدث»، وبما أن جميع هذه التسميات متساوية من حيث المعنى، فإنني أقول إنّ الدافعَ إلى اشتهار هذه المصطلحات- أعنى التامة والحدثيّة- جاء من قِبَلِ أنها أقصر عبارة، فاستعمالهما من قبيل الاقتصاد اللغوي.

أفعال المُقَارَبَة

يوجد في اللغة مجموعة من الأفعال وظيفتها تقريبُ حدوثِ الفعل، وقد أطلقوا عليها اصطلاح أفعال المقارَبَة، وتوسعوا في تقسيمها، فمنها ما هو للمقارَبَة ومنها ما هو للشّروع، ومنها ما هو للرّجاء، وهذه الأفعال هي: كاد، وكَرَب، وأوشك، وعسى، وحرى، واخلولق، وأنْشَأ، وأَخَذ، وجعل، وطفِق، وعلِق، وهَلْهَل، وهبَّ.

استعمال مصطلح المقارَبَة

بدأ التلميح إلى لفظ المقارَبَة منذ وقت مبكر، فقد استعمل سيبَوَيْه لفظ «التّقْريب» للدلالة على وظيفة هذا النوع من الأفعال ثلاث مرات، قال في موضع:[١٤١] (وتقول عسيتَ أنْ تفعلَ، فـ «أنْ» ههنا، بمنزلتها في قولك: قاربْتَ أنْ تفعلَ أي قاربْتَ ذاك، وبمنزلته دنوتَ أنْ تفعل.) وقال في الموضع الثاني:[١٤٢] (وتقول، يوشك أنْ تَجيءَ، و «أنْ» محمولة على «يوشك»،

---

(١٣٩) اللمع ص٣٧.

(١٤٠) الخصائص ١/١٧.

(١٤١) الكتاب ٣/١٥٧.

(١٤٢) الكتاب ٣/١٦٠.

وتقول: توشك أنْ تجيءَ، فـ«أن» في موضع نصب، كأنك قلت: قاربت أن تفعل.) وقال في الموضع الثالث:[١٤٣] (وهذه الحروف التي لتقريب الأمور، شبيهة بعضها ببعض.) ولما جاء زمان المُبَرِّد، كان مصطلح المقارَبَة قد استقرّ، فاستعمله سديدا، حتى صار عنواناً لبابه، قال:[١٤٤] (هذا باب الأفعال التي تُسَمَّى أفعال المقارَبَة.) وذكر منها عسى التي تكون لمقاربة الفعل، وكاد التي للمقارَبَة أيضاً، وأورد عليها المثلين العربيّين: «كاد العروسُ يكون أميرا» و «كاد النعام يطير» ثم استعمل مصطلح المقارَبَة عند سائر النحويين، كالزّجّاجي وابن جنيّ والزّمخشري[١٤٥].

وقد يلاحظ المتتبّع لأفعال المقارَبة عند النحويين البصريين أنها على ثلاثة أضرب: أحدها: ما وضع للدلالة على قرب الخبر، وهي ثلاثة: كاد، وكرب وأوشك، والثاني: ما وضع للدلالة على رجائه، وهي ثلاثة أيضاً: عسى وحرى واخلولق، والثالث: ما وضع للدلالة على الشروع وهو كثير ومنه: أنشأ وطفق، وجعل، وهب[١٤٦]، وقد غلب على هذه الأقسام الثلاثة مصطلح المقاربة، على الرغم من أن المقاربة فرع من فروعها، كما أن الشروع والرَّجاء من فروعها، ولهذا ذهب ابن هشام إلى أن إطلاق مصطلح المقارَبَة إنما هو من قبيل التّعميم، وهو إطلاق الجزء على العموم[١٤٧]، على أنه يمكن التماس التبرير لهذا التعميم الذي وضعه النحويون في هذا الباب ، وهو أن أفعال الشروع تدل على قرب حصول الفائدة مما سعى اليه الساعي من فعله فهو قد شرع في فعله، فقارَبَ الحصولَ على النتيجة. وكذلك أفعال الرّجاء، فعندما نقول عسى فإنّ هذا يقودنا إلى أنّه يرجو قرب حصول الفعل، وهذا واضح من نصوص سيبَوَيْه التي أوردتها في بداية الحديث عن هذا النوع من الأفعال.

أفعال الشكّ واليقين

مصطلحاتها:

(أفعال الشّكّ واليقين، والشّكّ والعلم، والتشكك، وظن وأخواتها، وحَسِبَ وأخواتها، وأفعال الظّن، وأفعال القلوب.)

---

(١٤٣) الكتاب ٣/١٦١.

(١٤٤) المقتضب ٣/٦٨، وانظر ٣/٧٤.

(١٤٥) انظر الجمل ص٢٠٠ واللمع ص١٤١، والمفصل ص٢٦٩ على التوالي.

(١٤٦) معجم النحو ص٤٧، وانظر معجم المصطلحات العربية ص٣٢.

(١٤٧) شذور الذهب ص١٨٩.

وقد تعددت هذه المصطلحات تعدداً كبيراً من حيث اللفظ وإن كانت تؤدي المعنى نفسه، ومن هذه المصطلحات:

أ. افعال الشك:

واستعمله طائفة كبيرة من البصريين[148].

ب. افعال الظن:

واستعمله المُبَرّد[149]، ومنه وجد مصطلح «ظن وأخواتها»، ومصطلح «حسب وأخواتها» الذي استعمله سيبَوَيْه[150] مما يوحي بقدمه.

ج. افعال القلوب:

واستعمل في آخر المرحلة التي ندرسها عند الزّمخشري[151].

أسماء الأفعال

تعريف اسم الفعل:

هو ما ناب عن الفعل معنى واستعمالاً، ولم يتأثرْ بالعوامل، وأسماء الأفعال موضوعة بإزاء ألفاظ أفعالها، من حيث يراد بها معانيها، لا من حيث يراد بها أنفسها لأن مدلولاتها التي وُضِعَتْ لها هي ألفاظ لم يُعْتَبَر اقترانها بزمان، وأما المعاني المقترنة بالزمان، فهي مدلولة لتلك الألفاظ، فينقل من الأسماء اليها بواسطتها. وحكم أسماء الأفعال في التعدي واللزوم حكم الأفعال التي هي بمعناها، الا أن الباء تزاد في مفعولها كثيراً، نحو: عليك به، لضعفها في العمل[152]، وقال مُحَمَّدٌ التّهانُوي[153]: (اسم الفعل عند النحاة اسم يكون بمعنى

---

(١٤٨) انظر الكتاب ٣٦٧/٢، والمقتضب ٩٥/٢، واللمع ص٥٢. وقد استعمل المبرد لفظ أفعال التشكك، انظر المقتضب ١/ ٤٩.

(١٤٩) المقتضب ٧/٣.

(١٥٠) الكتاب ٣٦٨/٢.

(١٥١) المفصل ص٢٥٩.

(١٥٢) انظر الكليات ١٢٩/١، وشرح المفصل ٢٥/٤، واوضح المسالك ١١٦/٣، وشرح قطر الندى ص٢٥٦، وهمع الهوامع ١٠٥/٢، ومعجم النحو ص٢٠.

(١٥٣) كشاف اصطلاحات الفنون ٧٢/٤.

الأمر أو الماضي، ولا يَردُ عليه نحو: أف بمعنى أتضجر، وأوه بمعنى: أتوجُع لأنهما بمعنى تضجرت وتوجعت، إلا أنَّهُ عُبِّرَ عنهما بالمستقبل كما يُعَبَّرُ عن الماضي في بعض الأوقات بالمستقبل لنكتة.)

وقد استعمل البصريّون عدة مصطلحات كلها تشير إلى لفظ اسم الفعل تصريحاً أو تلميحاً، وهي:

أ. اسم الفعل:

وهو اشهر التّسميات وأقدمها: إذ استعمل في وقت مبكر عند سيبَوَيْه[١٥٤]، بيد أنّ هذه التسمية لم تكن وحيدةً عندَه مما يدل على عدم استقرارها، فقد استعمل عبارات وصفية أخرى، وذلك كقوله في بعض المواضع:[١٥٥] (هذا باب من الفعل سُمِّيَ الفعلُ فيه بأسماءَ لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادثِ، وموضعها من الكلام الأمرُ والنهيُ، وأورد عليه قول الشاعر:

تَراكِها مِن إبلٍ تَراكِها

وهذا اسم لقوله له: اتركها، وقال الشاعر:

مَناعِها مِن إبلٍ مَناعِها

أي امنعها: وقال[١٥٦]: (هذا باب من الفعل سُمِّيَ الفعلُ فيه بأسماء مضافة، ليست من أمثلةِ الفعلِ الحادثِ، ولكنها بمنزلة الأسماءِ المفردةِ التي كانت للفعل، نحو: رُوَيْد وحَيهل)

ولم يكتفِ سيبَوَيْه بهذه التسميات بل ضمّه إلى «إنّ وأخواتها» وأطلق على المجموعتين- (إن وأخواتها) و (أسماء الأفعال)- لفظ: ما جرى مجرى الفعل، قال[١٥٧] (هذا باب الإضمار فيما جرى مجرى الفعل وذلك: إنّ، ولعلّ وليْتَ وأخواتها ورويدَ، وعليك وهلمّ[١٥٨] وما أشبه

---

(١٥٤) الكتاب ١/٢٤٢.

(١٥٥) الكتاب ١/٢٤١.

(١٥٦) الكتاب ١/٢٤٨.

(١٥٧) الكتاب ٢/٢٦٠.

(١٥٨) «هلم» في اللغة الحجازية اسم فعل ولكنها فعل كامل في لغة تميم، واستدلوا على ذلك من تصرفها مع الضمائر، انظر المقتضب ٣/٢٠٢-٢٠٣.

ذلك). وقد أطلق هذه التسمية على أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في موضع آخر(١٥٩) واختار المُبَرِّدُ هذه التَّسمية، قال(١٦٠): (هذا باب ما جرى مجرى الفعل وليس بفعل ولا مصدر، ولكنها أسماء وضعت للفعل تدلُّ عليه، فأُجْرِيَتْ مجراه.)

وقد ظل المصطلح وصفياً طويلَ العبارة في زمان ابن السراج أيضاً فهو عنده الاسمُ الذي يُسَمَّى به الفعلُ(١٦١) وقد اختار الفارسيّ هذه التسمية(١٦٢)، وبعد هذا استقر مصطلح اسم الفعل ولا سيما عند ابن جنّي(١٦٣).

فمصطلح اسم الفعل- كما تبين لنا- قديم الاستعمال. لكن النحويين في هذه المرحلة لم يقبلوا على استعماله لأنهم كانوا بحاجة إلى توضيح معنى اسم الفعل، وعليه، فقد عمدوا إلى استعمال تعريفاتٍ وشروحٍ وصفيةٍ للتعبير عنه، حتى سيبَوَيْه نفسه الذي يعد أوّلَ من استعمل مصطلح «اسم الفعل» فُضّل عليه هذه الشروحَ والعباراتِ الوصفيةَ إلا أنه في أواخر القرن الرابع حدث أن استعمل مصطلح اسم الفعل دون أيّ اضافاتٍ وصفيةٍ توضح معناه الذي يبدو أنه استقر في أذهان النحويين والدارسين للنحو في ذلك الوقت، والدليل على استقراره واشتهاره أن المتأخرين عن الزمخشري قد استعملوه مصطلحاً أوّلَ عندهم(١٦٤). والأصل في التسمية أنها ليست بأفعال، وإنما هي أسماء وضعت لصيغ الأفعال تدل عليها كما تدل الأسماء على مسمّياتها، فقولنا: «بَعُدَ» دالٌّ على ما تحتَه من المعنى وهو خلاف القُرْب، وأما قولنا هيهات فهو اسم للفظ «بَعُدَ» دالٌّ عليه، وكذلك سائر أسماء الأفعال وإنما وضعت للإيجاز والاختصار والمبالغة، ولولا هذه الأغراض، لكانت الأفعال أولى منها بالاستعمال عند العرب، فأما وجه الاختصار فيها فهو أنّها تجيءُ للواحدِ والواحدةِ والتثنيةِ والجمع بلفظٍ واحدٍ(١٦٥)، والذي حَمَلَ النحويين على أنْ قالوا: إنّ هذه الكلمات وأمثالَها ليست بأفعال مع تأديتها معاني الأفعال أمر لفظي، وهو أن صيغها مخالفة لصيغ الأفعال، وأنها لا تتصرف تَصَرُّفَها إلا أنها موضوعةٌ لصيغ الأفعال(١٦٦).

---

(١٥٩) الكتاب ٢٢٩/٤.
(١٦٠) المقتضب ٢٠٢/٣، وانظر ٢٥/٢.
(١٦١) الأصول ٨٥/١ ، وانظر ١٣٤/٢.
(١٦٢) الحجة ١٤٦/١.
(١٦٣) الخصائص ٣٠٠/٢.
(١٦٤) شرح المفصل ٢٥/٤، وأوضح المسالك ١١٦/٣، وقطر الندى ص٢٥٩، وهمع الهوامع ١٠٥/٢.
(١٦٥) شرح المفصل ٢٥/٤.

الفصل الثاني

الإعــراب

أ - الإعراب في اللغة:

الإعراب هو البيان، يقال: أعرب الرجل، إذا أبان عن حاجته[1] ورجل معرب أي مبين عن نفسه، ومنه الحديث: الثَّيِّبُ تُعْرب عن نَفْسها[2] وانما سُمّيَ الإعراب إعراباً لتبيينه وإيضاحه، وقال أبو البَقاء الكَفَوي[3]: الإعراب لغةً : البيان والتغيير والتحسين،،، وعربت معدةُ الفصيل، إذا تغيّرت لفساد، وامرأة عروب، أي متحبّبة، وجارية عروب، أي حسناء). وقال ابن منظور[4] : (وتقول: رجل عربيّ اللسان إذا كان فصيحاً... وقال الأزهري : الإعراب والتّعريب معناهما واحد وهو الإبانة، يقال: أعرب عنه لسانه وعرّب عنه، تكلم بحجته ، وحكى ابن الأثير[5] عن ابن قتيبة: الصواب يعرب عنها بالتخفيف، وإنما سمّي الإعراب إعراباً لتبيينه وإيضاحه، قال: وكلا القولين لغتان متساويتان بمعنى الإبانه والإيضاح... ويقال: أعربْ عما في ضميرك، أي ابن، ومن هذا يُقال للرجل الذي أفصح بالكلام: أعرب.)

ب -الإعراب في الاصطلاح :

الإعراب هو تَغَيُّرُ أواخر الكلمات بدخول العوامل عليها لفظاً أو تقديراً، أو هو تغيير يحصل في أواخر الكلمة يجلبه عامل لفظيّ او معنويّ، وقد قرر عبد القاهر الجُرْجاني أنَّ الإعراب حالة معقولة لا محسوسة، وإنما اختصّ الإعراب بالحرف الأخير؛ لأن العلامات الدالةَ على الأحوال المختلفة المعنوية لا يحصل إلا بعد تمام الكلمة [6] .

وقد أطلقه بعض البصريين على الحركات الإعرابيّة نفسها، قال الزّجّاجيّ[7]

---

(١) انظر الجمل ص٢٦١ والايضاح ص ٩١، والخصائص ١/٣٥، وشرح الأشموني ١/٢٥ -٢٦، والنهاية ٣/٢٠٠، والكواكب الدرية ١/١٤ .

(٢) النهاية ٣/٢٠٠، وانظر لسان العرب (عرب) ١/٥٨٨، والخصائص ١/٣٦ .

(٣) انظر الكليات ١/١٢٩.

(٤) لسان العرب «عرب» ١/٥٨٨ .

(٥) النهاية ٣/٢٠٠ .

(٦) الكليات ١/١٢٩، والتعريفات ص ٣١، واللمع ص ١٠، والجمل ص٢٦٠، وشرح الأشموني١/٢٥-٢٦.

(٧) الإيضاح ص ٩١ .

(الإعراب: الحركات المبيّنة عن معاني اللغة ، وليس كل حركة إعراباً، كما أنه ليس كُلُّ الكلام معرباً). فقصد من هذا أنّ الكلام على ضربين: الأول معرب يتأثر بدخول العوامل، والثاني: مبني وهو الذي لا يتأثر بدخول العوامل البتة ، وهو بهذا يتابع ابن السراج[٨] وسائر البصريين .

وللإعراب معنى آخر بين المشتغلين بالعلوم العربية، هو: التطبيق العام على القواعد النحوية المختلفة ببيان ما في الكلام من فعل أو فاعل أو مبتدأ أو خبَر أو مفعول به أو حال أوغير ذلك من أنواع الأسماء والأفعال والحروف، وموقع كل منهما في جملته [٩].

وذكرعبد المتعال الصّعيدي أنّ الإعراب هو تصرف أهل العربية في أواخر كلماتها بين رفع ونصب وخفض وجزم، لأن الكلمات بعضها مرفوع الآخر وبعضها منصوب الآخر وبعضها مجرور الآخر وبعضها مجزوم الآخر[١٠]. لأنّه رغب في نسبة العمل إلى الناطقين بالعربية لا إلى العامل، ولكنه لم يزد على تعريف القدماء، فقد كانوا يدركون أن العمل إنما هو للمتكلم دون غيره .

ج. استعمال مصطلح الإعراب:

وأما استعمال لفظ الإعراب في النّحو العربيّ، فقد بدأ في مرحلة مبكّرة، ووصل إلى سيبَوَيه سويّاً، بيد أن استعماله كان قليلاً، فكان يشرح معنى الإعراب شرحاً دون الاستعانة بمصطلح الإعراب، قال في موضع :[١١](هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجار: على النّصْبِ والجرّ والرّفْع والجَزْم، والفتْح والكَسْرِ والضّم والوَقْف[١٢])، وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب : فالنّصْبُ والفتحُ في اللفظ، ضرب واحد، والجرُّ والكسر فيه، ضرب واحد، وكذلك الرّفعُ والضمُّ، والجَزْم والوَقْف، وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث

---

(٨) الأصول ٤٦/١ .

(٩) النحو الوافي ٧٤/١ .

(١٠) النحو الجديد ص ٢٤٠ .

(١١) الكتاب ١٣/١ .

(١٢) أي انه فرق بين المعرب والمبني .

فيه العامل- وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه- وبين ما يُبْنَى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكلّ عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف.)

بيد أن سيبوَيْه استعمل مصطلح الإعراب للدلالة على حرف الإعراب ، قال:[13] (فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الاعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة ، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع : الهمزة والتاء والياء والنون.) وقصد بقوله: حرف الإعراب: الحروف التي يقع عليها إعراب الكلمة، أي: أواخر الكلم المعربة، ثم استعمله المُبَرّد قال[14] : (فإعراب المَضارع الرّفع والنّصب والجزم، فالرفع بضمّة حرف الإعراب، والنّصب بفتحته والجَزْم بحذف الحركة منه.) وبعده استعمله ابن السّرّاج ، قال[15] : (واعلم أنّ الإعراب عندهم إنما حقّهُ أنْ يكونَ للأسماء دون الأفعال والحروف، وأن السكونَ والبناءَ حقّهما أنْ يكونا لكلّ فعل أو حرف، وأنّ البناء الذي وقع في الأسماء عارض فيها لعلّة، وأنّ الإعراب الذي دخل على الأفعال المستقبلة، أنما دخل فيها لعلّة.) ثم استعمله الزّجّاجيّ، فقال:[16] (إعراب الأسماء: رَفْع ونَصْب وخَفْض ولا جَزْم فيها، وإعراب الأفعال رَفْع ونَصْب وجَزْم ولا خَفْض فيها.) واستعمله المتأخرون عن الزجاجي، كالسيرافي[17]، وابن جنّيّ الذي قال[18] : (فان قلت: فقد تقول: ضرب يحيى بشرى، فلا تجد هناك إعراباً فاصلاً، وكذلك نحوه، قيل: إذا اتفق ما هذا سبيله مما يخفى في اللفظ حاله، ألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول، ما يقوم مقام بيان الإعراب، فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير، نحو: أكل يحيى كمثرى.)

وقال[19]: (الإعراب هو: الإبانة عن المعاني بالألفاظ، الا ترى أنك إذا سمعت: اكرم سعيد أباه، وشكر سعيدا أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعلَ من المفعول.) وقال الزّمخشري[20]: (إن حقُّ الإعراب للاسم في الأصل: والفعل إنما تُطَفَّلَ عليه فيه بسبب

---

(١٣) الكتاب ١/١٢ .

(١٤) المقتضب ٤/٨٢ .

(١٥) الأصول ١/٥٢ - ٥٣ .

(١٦) الجمل ص ٢ .

(١٧) حواشي كتاب سيبويه ١/١٤ .

(١٨) الخصائص ١/٣٥.

(١٩) الخصائص ١/٣٥.

(٢٠) المفصل ص١٥-١٦.

المضارعة.) فعلى هذا، نرى ان البصريين لم يستعملوا غير مصطلح الإعراب للدلالة على معناه؛ وذلك لأنهم نظروا إلى معنى الإعراب ولفظه، فمن كلام المهتمين باللغة، تبين لنا أن الإعراب إنما هو البيان والوضوح حتى يقال للرجل الفصيح: معرب، وإذا ما أبان عن حاجته، فإنه يقال له معرب أيضاً[٢١] ولما كان الإعراب يوضح مجاري الكلم في العربية، لم يجد النحويون مناصاً من استعماله، فالمعنى الاصطلاحي للإعراب يدفع إلى استعمال لفظه دفعاً، وقد رأينا في توضيح معنى الإعراب أنّ الاعرابَ انما سُمّيَ إعراباً لتبيينه وإيضاحه، أي لأنه يبيّن مجاري الكلم، وقال الزجاجي[٢٢] (الإعراب: الحركات المبينة عن معاني اللغة) ونحمل على هذا نص ابن جني الذي أوردته من الصفحة السابقة، إلا أنّ الاهتمام بالحركات الاعرابية في الإعراب ليس كافياً، فقد قرر النحويون أن الإعراب إنما هو الأثر الذي يتركه العامل[٢٣] وعلى هذا نستطيع أنْ نقول: إنّ تسمية الإعراب بهذا اللفظ ربما كانت نابعة من معانيه اللغوية، فقد يكون معناه مأخوذاً من التبيين، ومنه قول الشاعر:

وجدنا لكم في آل حاميم آية　　　تأوّلها منا تقيٌّ ومُعْرِبُ

فلما كان الإعراب يبين المعاني، سمي إعراباً، وقد يكون السبب في التسمية راجعاً إلى معناه الاصطلاحي ومعناه اللغوي معاً، فعليه، يمكن أن يكون سمي إعراباً؛ لأنه تغيير يلحق أواخر الكلم، من قولهم: عربت معدة الفصيل، إذا تغيرت. وأضعف الوجوه التي قررها النحويون في سبب التسمية وتعليلها أنّ الإعراب إنّما سُمّيَ إعراباً لأنّه يحبّب الكلام إلى السامع، على أنْ لكلامهم وجهاً، وهو أنّ من معاني الإعراب في اللغة: التحبّب، من قولهم: امرأة عروب إذا كانت متحببّة إلى زوجها، وقال الله تعالى: «عُرُباً أترَاباً»[٢٤] أي متحبّبات إلى أزواجهن، فلما كان المعربُ للكلام كأنّه متحبّبٌ إلى السّامع بإعرابه، سُمّيَ إعراباً[٢٥] فهذا مدلول الإعراب لغة واصطلاحاً واختلافاً، فهل نجد غير ذلك في أصنافه شيئاً آخر؟ فذلك مايمكن أن يتبين في الفصل الآتي.

---

(٢١) الجمل ص٢٦٢، وانظر الإيضاح ص٩١، والنهاية ٣/٢٠٠، والخصائص ٣٥/١، وشرح الاشموني ١/٢٥-٢٦، وانظر لسان العرب «عرب» ٥٨٨/١.

(٢٢) انظر الإيضاح ٩١

(٢٣) أوضح المسالك ٢٨/١

(٢٤) الواقعة/ ٣٧.

(٢٥) أسرار العربية ص١٨-١٩.

أقسام الإعراب

١- الرفْــع

علامة الرَّفْع عند جميع البصريّين هـي الضّمّة وغيرها من العلامات الفرعيّة كالألف في المثنى والواو في الأسماء الستة وجمع المذكّر السّالم، والنون في الأفعال الخمسة. وأما من حيث استعمال مصطلح الرّفع، فقد استعمله جميع البصريّين بلفظة «الرَّفْع»[٢٦]، والذي يبدو أنّ هذه التسمية ترجع إلى نظرتهم إلى الظاهرة من الناحية الصوتية في عملية النّطق التي تتعرض لها الحركة المضمومة؛ لأن المتكلّمَ بها يرفع حنكه الأسفلَ إلى الأعلى ويجمع بين شفتيه، وقد جعل ما كان منه بغير حركة موسوماً أيضاً بسِمَةِ الحركة؛ لأنها هي الأصل[٢٧].

٢- النّصب

النّصب يدخل الأسماء والأفعال، وعلامته الفتحة والعلامات الفرعيّة الأخرى، وقد استعمل لفظ النّصب منذ وقت مبكر، كما هو عند سيبويه، وقد سبق أن ورد نصه في غير هذا المكان[٢٨] وقال المُبَرِّد[٢٩]: (فإعراب المضارع: الرَّفْع والنَّصْب والجَزْم، فالرَّفْع بضمّة حرف الإعراب، والنصب بفتحته، والجزم بحذف الحركة منه). وقال أيضاً[٣٠]: (وإعراب الأسماء على ثلاثة أضرب: على الرَّفْع والنَّصْب والجر.) وقال الزجاجي[٣١] (إعراب الأسماء رفع ونصب وخفض ولا جزم فيها، وإعراب الأفعال رفع ونصب وجزم ولا خفض فيها.) وقال[٣٢]: (وللنّصب خمس علامات: الفتحة، والألف والياء وحذف النون والكسرة)، وإنما سُمِّيَ النَّصْبُ نصباً نظراً لمعناه الصوتي، لأن المتكلّم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه، فيبين حنكه الأسفل من الأعلى، فيبين للناظر إليه كأنّه نصبه لإبانة أحدهما عن صاحبه[٣٣].

---

(٢٦) انظر الكتاب ١/١٣، والمقتضب ١/٤، ٤/٨٢، والأصول ١/٤٦، والجمل ص٢، ص، ٣ واللمع ص١٠، والمفصل ص٨، ١٦.

(٢٧) الإيضاح ص٩٢.

(٢٨) الكتاب ١/١٣.

(٢٩) المقتضب ٤ / ٨٢.

(٣٠) المقتضب ١/٤.

(٣١) الجمل ص٢ .

(٣٢) الجمل ص٤ .

(٣٣) الإيضاح ص٩٢.

٣- الجَـرّ

سمّاه البصريّون تسميتين مشهورتين وهما الجَرُّ والخَفْضُ، وجميعهم يتّفق على تسمية الجرّ جـرّاً[٣٤]، على حين نجد أن الذين سمُّوهُ خفضاً كانوا قلة، كما سنرى في الفصل الخاص بالحديث عن المجرورات، فقد بدأ استعماله في زمان المُبَرِّد[٣٥] ثم استعمله ابن السرّاج[٣٦] والزّجّاجي[٣٧] اكثر من استعمالهما لمصطلح الجرّ ثم استعمل على قلة عند أبي علي الفارسي[٣٨] وابن جنّي[٣٩].

لقد وجد البصريون مبرراً لتسمية الجرّ جرّاً فقالوا: إنما سُمِّيَ الجرُّ جرّاً لأنّ معناه الإضافةُ أو الجذبُ، نلمس هذا من كلام ابن مَنْظور[٤٠]. وقد وجد النحويون أنّ حروف الجرّ تجرُّ ما قبلها فتوصلُه إلى ما بعدها[٤١]، كقولك: مرت بخالدٍ، فالباء أوصلت مرورك إلى خالد، فعلى هذا، فقد وجدوا اتساقاً بين معناه اللغوي وما ذهبوا اليه من اكتشافهم لوظيفة الحروف المسمّاة بـ(حروف الجّر.)

وأما الذين سمّوه خَفْضاً، فقد أنعموا النظر في الناحية الصوتيّة، كما فعلوا في مصطلحي الرّفع والنّصب، ففسروه نحو تفسيرهما فقالوا: لانخفاض الحنك الأسفل عند النطق به وميلهِ إلى إحدى الجهتين[٤٢].

٤- الجَـزْم

وعلامته السكون- أي حالة انعدام الحركة- وإنما أدرج في أقسام الإعراب لأنه يزولُ

---

(٣٤) انظر الكتاب ١/١٣، ١/٤١٩، ٢/١٦٣ .... ومعاني القرآن للأخفش ص١٣، ٢٧، ٢٩٥٥، والمقتضب ٤/١٢٦، والأصول ١/٤٩٧، ٢/٣، ٢/٩، ٢/٢٣٩، والايضاح ص٩٣، وإعراب القرآن ١/١١٦، والحجّة ١/١٠٨، واللمع ص٧١، والمفصل ص٨٢.

(٣٥) المقتضب ٤/٢٥٥.

(٣٦) الأصول ١/٤٩٧، ٢/٥.

(٣٧) الإيضاح ص٩٣ . والجمل ص٢، ٥٠ وانظر ص٣، ١١، ٣٣ ...

(٣٨) الحجة ١/١٠٥.

(٣٩) الخصائص ١/١٨٤.

(٤٠) لسان العرب، «جرر» ٤/١٢٥ .

(٤١) الإيضاح ص٩٣.

(٤٢) الإيضاح ص٩٣.

بزوال العامل الذي أحدثَهُ، فإذا قلنا: لم يضربْ، فإن السكون التي على آخر الفعل «يضرب» هي المسببةُ عن العامل «لم» فهي علامة إعراب، حتى إذا زال هذا العامل زال أثره، وعاد الفعل المضارع إلى إعرابه الأصليّ وهو الرفع وذلك لوقوعه تحت تأثير عامل معنوي، وهو وقوع الفعل في موقع الأسماء. والجزم من المصطلحات القديمة التي بدأ استعمالها منذ وقت مبكر، وقد ظل استعماله شائعاً عند جميع النحويين(٤٣).

معنى الجَزْم:

الجزم في الأصل هو القطع، يقال: جزمت الشيء وجذمته وبترته وجذذته وصلمته، وفصلته، وقطعت بمعنى واحد. فكأن معنى الجزم قطع الحركة عن الكلمة، ثم جعل منه ما كان بحذف حرف على هذا؛ لأن حذف الحركة وحذف الحرف جميعها يجمعها الحذف، وكان المازني يقول: الجزم قَطْعُ الإعراب(٤٤) والدليل على أن للجزم هذا المعنى قولُ ابن مَنْظور(٤٥): (الجزم: القطع، جزمت الشيء أجزمه جزماً: قطعته، وجزمت اليمين جزماً: أمضيتها، وحلف يميناً حتماً جزماً، وكل أمر قطعته قطعاً لا عودة فيه فقد جزمته، وجزمت ما بيني وبينه أي قطعته، ومنه جزم الحرف، وهو في الإعراب كالسكون في البناء، تقول: جزمت الحرف فانجزم، الليث: الجزم عزيمة في النحو في الفعل، فالحرف المجزوم آخره لا إعراب له- أي لا حركة- ومن القراءة أن تجزم الكلام جزماً بوضع الحروف مواضعها في بيان ومهل.)

وذكر ابن مَنْظور ان المُبَرِّدَ قال: إنما سمّي الجزم جزماً لأن الجزم في كلام العرب: القطع، يقال: افعل ذلك جَزْماً، فكأنه قطع الإعراب عن الحرف، وذهب إلى هذا ابن سيده والليث(٤٦)، على حين ذهب أبو حاتِم(٤٧) إلى أن السبب في تسمية الجَزْمِ جَزْماً انه جزم عن

---

(٤٣) الكتاب ٣/٨٥، ٨٧، ٨٨، ٩١، ٩٨ .. الخ، وانظر المقتضب ٣/١٩، ٤/٨٢، والجمل ص٢، والايضاح ص٩٣ ، وإعراب القرآن ١/١٢٢، والخصائص ٢/٤٦٩، واللمع ص١٢٦، والمفصل ص٣٢٢.

(٤٤) الإيضاح ص٩٣ - ٩٤، وانظر الجمل ص، ٥

(٤٥) لسان العرب، «جزم» ١٢/٩٧.

(٤٦) لسان العرب، «جزم» ١٢/٩٧.

(٤٧) هو سهل بن محمد المعروف بأبي حاتم السجستاني - بصري، قرا كتاب سيبويْه على الأخْفَش مرتين وروى عن ابي عبيدة وأبي زيد والأصمعي، وقال السيوطي: وكان أعلم النّاس بالعروض واستخراج المعمى وهو عالم ثقة، روى له النسائي في سننه والبزاز في مسنده، وكان المُبَرِّد يحضر جلسته واختلف في سنة وفاته، فقيل كانت في سنة ٢٤٨هـ او ٢٥٠هـ او ٢٥٤هـ أو ٢٥٥هـ ، انظر البغية ١/٦٠٦.

المسند - وهو خط حِمْيَر- أو الكتابة الحِمْيَرِيّة - ومعنى جزم عنه، قطع[٤٨] واختارَهُ ابنُ جنّي[٤٩] على أنّ الأولى أن نأخذ بالرأي الأول لأنه مناسب للمعنى اللغوي، على حين نجد أنّ رأي أبي حاتمٍ - على الرّغم من تعليله المقبول - أقلّ شأناً.

٣- البناء

البناء في اللغة: وضع شيء على صفة يراد بها الثّبوت، وأما في الاصطلاح فهو ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس حِكاية أو إتباعاً أو نَقْلاً أو تَخَلّصاً من سكونين، فعلى هذا فهو لفظي، وقيل: هو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكوناً لغير عامل أو اعتلال، وعلى هذا فهو معنوي[٥٠]، وهو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل، وكأنهم إنما سمّوه بناء لما لزم ضرباً واحداً فلم يتغير تغيّر الإعراب من حيث كان البناء لازماً موضعه لا يزول من مكان إلى غيره[٥١]. وعلى هذا نقول إنّ البناء - تسمية- منقول من البناء المعروف للزومه وثبوته؛ لأن البناء هو لزوم آخر الكلمة حالاً واحداً حركةً أو سكوناً.[٥٢]

ونظراً لمزايا هذا المصطلح، فقد استعمله البصريون جميعاً[٥٣] ولم يستعملوا غيره.

٤- أقسام البناء

لقد رأينا أن النحويين قرروا أنّ للإعراب أقساماً هي: الرفع والنصب والجرّ والجزم، وكذلك قرروا أن للبناء أقساماً هي:

أ. الضمّ:

وهو يقابل الرُّفعَ في حالة الإعراب.

---

(٤٨) لسان العرب «جزم» ١٢/٩٧.

(٤٩) سرّ صناعة الإعراب ص٤٥.

(٥٠) شرح الأشموني ١/٢٦.

(٥١) الخصائص ١/٣٧.

(٥٢) أسرار العربية ص١٩، والكواكب الدرية ١/١٤.

(٥٣) انظر الكتاب ١/١٣، والمقتضب ٤/٨٠، ٨١، والأصول ١/٦٨، ٢/١١٧، والجمل ص٢٦٠، والخصائص ١/٣٧، ١/١٧٩، ٢/١٦٩، ٣/٤٩، ٣/٨٣، والمفصل ص٢٤٤.

ب. الفَتْحُ:

وهو يقابل النَصب في حالة الإعراب أيضاً.

ج. الكَسْر:

وهو يقابل النَصب في حالة الإعراب.

د. الوَقْف أو السَكون:

لقد بدأ استعمال مصطلح السكون منذ زمان المُبَرّد[٥٤]، ثم استعمله ابن السَرّاج[٥٥] والزّجّاجي[٥٦]، وربما استعمل المُبَرّد مصطلح «الإسكان» بدل السكون[٥٧] ولا فرق بينهما، وأما مصطلح «الوَقْف» فهو أكثر قدما وعراقة، إذ استعمله سيبويه سديداً[٥٨]، فقدفرق بينه وبين الجزم الذي هو نوع من أنواع الإعراب، وقد ظل مستعملاً دهراً طويلاً، فقد وجدته مستعملاً عند المُبَرّدِ[٥٩] وابن السَرّاج[٦٠]، وابن جنّي[٦١]، فالمصطلحان من حيث الشهرة والاستعمال والمعنى لا يفضل أحدهما الآخر، وذلك لأن السكون هو حالة اللاحركة في الكلم، وكذلك الوقف، أي:الوقف على آخر الحرف دون الحركة[٦٢].

٥- الحركات الإعرابيّة

لا بد لكل ضرب من أضرب الإعراب من علامة يُعْرَف بها، ولذا فقد اصطَلَحَ النحويّون له علامات مميزة حتى لايختلط على السامع المرادُ من الكلام، واصطلحوا لهذه العلامات ألفاظا مميزةً أيضاً.

---

(٥٤) المقتضب ٢٤٨/٤، وانظر ٢/٢، ٣/٢.

(٥٥) الاصول ٥٢/١.

(٥٦) الجمل ص ٥ .

(٥٧) المقتضب ١٦٦/٢.

(٥٨) الكتاب ١٣/١، ٣٥/٢.

(٥٩) المقتضب ١٩/٣، وانظر ٨١/٤.

(٦٠) الأصول ١١٤/١، وانظر ٢١٥/٤ .

(٦١) الخصائص ٤٦٩/٢، وانظر اللمع ص١٠، ١١.

(٦٢) لسان العرب: (وقف) ٣٦٠/٩.

وكان أبو الأسْود الدُؤلي أوّل من عُنِيَ بهذا الأمر الجليل، لكنني لا أستطيع تأكيد ما اصطلح له من ألفاظ، بيد أن الشكل الذي ارتسمه لهذه الحركات ما زال معروفاً لنا، إذ تذكر الروايات أن زياد بن أبيه أو ابنه عُبيد الله قد وَجّها أمراً إلى أبي الأسود بوضع نَقْط يحرر حركات أواخر الكلمات في كتاب الله عز وجل، فقام أبو الأسود وتصدّى لهذا العمل الجليل فاتخذ كاتباً حاذقاً من بني عبد القيس، وقال له: إذا رأيتني قد فتحت شفتي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه، وإن ضممت شفتي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت شفتي فاجعل النقطة من تحت الحرف، فإن أتبعت شيئاً من ذلك غنة (أي: التنوين) فاجعل مكان النقطة نقطتين[٦٣]. بيد أني لا أطمئن إلى قبول الرواية وهي تحمل هذه المصطلحات في هذا الوقت المبكر من الدراسة النحوية، إذ إن استعمال ألفاظ مثل: فتحت، وكسرت، وضممت يعني بالضرورة أن مصطلحات الفتحة والكسرة والضمة كانت مستعملة في ذلك الوقت، وهذا مستبعد جداً، لأن المصطلحات النحوية لم تكن قد وضعت بعد، ومصطلحات مثل هذه تحتاج إلى وقت كبير حتى تظهر إلى الوجود. وهذه الحركات هي:

١-الضَمّة:

وهي أثقل الحركات الإعرابية نطقاً؛ لأنها الحركة الخاصة بالرّفع[٦٤] ولم يَسْتَقِر استعمال لفظ «الضمة» إلا في ما تلا سيبَوَيْه من عصور، إذ استخدم سيبَوَيْه مصطلح: الرُفْعَة. قال:[٦٥] (وإنما حملهم على هذا انهم أنزلوا الرُفْعة التي في قولك: زيدٌ، بمنزلة الرُفْعة في «راء» امرىء) وأما إذا كانت علامة بناء فلا تُسَمّى، الا الضَمّة[٦٦] ولا تدخل إلا على الاسم والحرف، ولا ضَمّ في الفعل إلا إذا كان مُعَرَباً فتدخله علامة لرفعه، قال ابن السَرّاج[٦٧]: (فاذا كانت الفتحة إعراباً تدخل في أواخر الأسماء والأفعال وتزول عنها سُمّيَت رفعاً.) وقال[٦٨]: (فإذا كانت الحركات ملازمة سمي الاسم مبنياً، فإذا كان مضموماً نحو:

---

(٦٣) معجم الأدباء ٢/٣٤-٣٥، والفهرست ص٦٠.
(٦٤) اعراب القرآن ١/١٩٥.
(٦٥) الكتاب ٢/٢٠٤.
(٦٦) اللمع ص١٠-١١.
(٦٧) الأصول ١/٤٦.
(٦٨) الأصول ١/٤٧.

«منذ» قيل مضموم، ولم يقل: مرفوع ليُفْرَقَ بينه وبين المُعْرَب.) وقد استعمل مصطلح «الضمة» عند جميع النحويين[٦٩].

٢- الفَتْحَة:

وهي أخف الحركات الإعرابيّة[٧٠]، وأما استعمال لفظ الفَتْحة، فهو استعمال قديم، بيد أن الفتحة عندما تكون إعراباً تُسَمّى عند سيبويه:

«النَّصْبَة»[٧١] وإذا كانت حركة بناء، فهي الفتحة عند جميع النحويين[٧٢].

٣- الكَسْرة:

وهي عَلَمُ الجر والإضافة، ولم يستقر استعمالها إلا بعد زمان سيبَوَيْه، إذ كان يسميها «الجَرَّة» إذا كانت حركة إعراب[٧٣] الا أنَها إذا كانت علامة بناء فإنها تسمى الكسرة[٧٤]، وقد استعمل لفظها جميع البصريين الذين جاءوا بعد سيبَوَيْه. وقرر النحويون أن هذه الحركات إنّما هي أبعاضٌ لحروف المدّ وأجزاء ناقصة[٧٥] أو قل ان شئت إنّ الحركة حرف صغير، وقد نسب ابن جني إلى المتقدمين دون أنْ يسميهم أنهم كانوا يسمون الضمة واواً صغيرة والكسرة ياء صغيرة، والفتحة ألفاً صغيرة[٧٦]، ويؤكد ذلك الإشباع- أعني إشباع الحركات، فإنْ انت أشبعتَ الضَمَّةَ صارت واواً والفتحة الفاً والكسرة ياء، فمن الأمثلة على إشباع الضمة ذلك البيت الذي انشده أحمد بن يحيى ثعلب، وأورده أبو علي الفارسي[٧٧]:

---

(٦٩) انظر الكتاب ١/١٥، المقتضب ١/١٨٤، ٢/٨٩، وانظر الأصول ١/٤٩، والجمل ص٦،٢ . والحجة ١/٥٩، والخصائص ٢/١٢٠-١٢١ ، والمفصل ص ٢٤٤.

(٧٠) المقتضب ٢/١٦١، ٣/١٩، وإعراب القرآن ١/١٤٢، ١/١٤٣.

(٧١) الكتاب ٢/٢٠٤.

(٧٢) الكتاب ٢/٢٠٤، والمقتضب ٤/٨٠، ٤/٨٢، والاصول ١/٤٦، ٤٧، ٤٩، والجمل ص٤، ٥، ٦ . والحجة ١/٦٠، والخصائص ٢/٤٦٩، ٣/١٢٠، واللمع ص١٠-١١.

(٧٣) الكتاب ٢/٢٠٤، وانظر ٤/٢٠٢.

(٧٤) الكتاب ٢/٢٠٤.

(٧٥) سر صناعة الإعراب ١/١٩، وانظر ١/٢٦-٢٧، وانظر الخصائص ٢/٢٩٣-٢٩٤.

(٧٦) الخصائص ٢/٣١٥.

(٧٧) الحجة ١/٥٩.

وإنني حوثما يسرى الهوى بَصري ... من حوثما سلكوا أدنو فانظور(٧٨)

ومن إشباع الكسرة قوله:

لَمّا نَزَلْنَا نَصَبْنَا ظِلَّ أخبيـة ... وفارَ للقومِ باللَّحمِ المراجيلُ(٧٩)

وقد جرت الفتحة في الاشباع مجرى أختيها، قال ابن هرمة:

وأنتَ مِن الغَوائِلِ حين تُرْمى ... ومِـن ذَمِّ الرِّجـالِ بِمُنْتَـزاحِ

فقد أشبع فتحة «الزاي» في «منتزح». وهذا ما دعا النحويين منذ القدم لأن يطلقوا على الحرف المتحرك لقب «الحرف الحَيّ»(٨٠) وانما سُمِّيَتْ هذه الأصوات الناقصة حركات، لأنها تقلق الحرف الذي تقترن به وتجتذبه نحو الحروف التي هي أبعاضها، فالفتحة تجتذب الحرف نحو الألف، والكسرة تجتذبه نحو الياء، والضمة تجتذبه نحو الواو، ولا يبلغ الناطق بها مدى الحروف التي هي أبعاضها، فإن بلغ بها مداها - أي أشبعها - صارت حروفاً - أعني الفاً وياء وواواً(٨١) .

الصَّرْف والممنوع من الصرف

معنى الصرف

الصَّرْف في اللغة: هو ردّ الشيء عن وجهه، قال تعالى: (سأصرف عن آياتي)(٨٢) أي: أجعل جزاءهم الإضلال عن هداية آياتي، وقال تعالى: (فما تستطيعون صَرْفاً ولا نَصراً)(٨٣)، أي: ما تستطيعون أن تصرفوا عن أنفسكم العذاب ولا أن تنصروا أنفسكم. والصرف: أن تصرف إنساناً عن وجه يريده إلى مصرف غير ذلك، وصرّف الشيء: أعمله في غير وجه، كأنه يصرفه عن وجهه إلى وجه آخر(٨٤).

---

(٧٨) حوثما يعني- حيثما والبيت غير منسوب الى قائل. والشاهد فيه مطل حركة الواو في (انظور) والأصل (انظر)

(٧٩) البيت من مفضلية عبدة بن الطبيب. انظر المفضليات ص١٤١. والمراجيل: المراجل.

(٨٠) الكتاب ٢/٣٥٥- ٣٥٦.

(٨١) سر صناعة الإعراب ١/١٥.

(٨٢) الأعراف/ ١٣٦.

(٨٣) الفرقان/ ١٩.

(٨٤) لسان العرب (صرف) ٩/١٨٩- ١٩١.

وفي الاصطلاح: هو التنوين الدّال على أمكنية الاسم في باب الاسمية[٨٥]، وعليه، فإنّ الاسمَ المنصرف هو ما دخله التنوين والكسر للضرورة أو الخفّة أو التّناسب[٨٦].

وأما ما لا يُجَرُّ بالكسرةِ ولا يقبل التنوينَ، فقد اشتهر عنه مصطلح الممنوع من الصرف، قال محمد التهانوي[٨٧]: (غير المنصرف يسمى بالمُمْتَنع والمَنْعي أيضاً؛ لمنعه الكسرة والتنوين، ويسمى المنصرف: المُجْرى، وغير المنصرف بغير المُجْرى). والمُجْرى وغير المُجْرى من مصطلحات الكوفيين[٨٨].

تعبير النحويين عن هذا الباب

اصطلح النحويون عدة مصطلحات في تعبيرهم عن الممنوع من الصرف وهي:

١. المتروك صرفه: وهو من استعمال سيبَوَيْه [٨٩].

٢. ما لا ينصرف:

وقد استعمله سيبَوَيْه[٩٠]، والمُبَرِّد[٩١]، وابن السّرّاج[٩٢]، وابن جنّي[٩٣].

٣. الممنوع من الانصراف:

وقد استعمل هذا المصطلح عند سيبَوَيْه[٩٤]، وعنه تطورمصطلح (الممنوع من الصرف) في القرن السادس، وذلك عند الزَّمَخْشَري[٩٥].

---

(٨٥) معجم النحو ص٣٦٧.

(٨٦) كشاف اصطلاحات الفنون ٤/٢٤٢.

(٨٧) كشاف اصطلاحات الفنون ٤/٢٤١.

(٨٨) معاني القرآن للفراء ١/٤٢.

(٨٩) الكتاب ٣/١٩٦.

(٩٠) الكتاب ٣/١٩٧، ٣/١٩٨، ٣/٢١٥، ٣/٢٢٧.

(٩١) المقتضب ٣/٣٠٩، وانظر ٣/٣٢٨.

(٩٢) الأصول ٢/٩٤.

(٩٣) اللمع ص١٥٠.

(٩٤) الكتاب ٣/٢١٠، وانظر ٣/٢١٣.

(٩٥) المفصل ص١٦.

٤. غير المصروف:

وقد استخدم هذا اللفظ بعد زمان سيبَوَيْه، فقد استعمله محمد بن سلاّم[٩٦]، ثم استعمله المُبَرّد[٩٧]، وابن السرّاج[٩٨].

٥. غير المنصرف:

واستعمل هذا اللفظ عند كل من المُبَرّد[٩٩]، والزّجّاجي[١٠٠]. وجميع هذه المصطلحات متقاربة من حيث اللفظ كما يظهر، ومعناها واحد.

مصطلحات البصريّين في موانع الصرف

١. ما كان على مثال الفعل أو على وزن الفعل:

وعبر عنه سيبَوَيْه بقوله[١٠١]: (ما يُتْرَكُ صرفُه لأنه يُشْبِهُ الفعلَ، ولا يُجْعَلُ الحرف الأول فيه زائداً الا بثَبَت، نحو: تَنْضُب، فإنما التاء زائدة، لأنّه ليس في الكلام شيء على أربعة أحرف ليس أوله زائدة يكون على هذا البناء، لأنه ليس في الكلام: فَعْلُل). وأما المُبَرّدُ فقد اختار له مصطلحاً آخر، فهو عنده: (كل اسم في أوّله زيادةٌ من زوائد الأفعال يكون بها على مثال الفعل) [١٠٢]وأما ابن السرّاج، فقد عبر عنه بلفظين:

أ. ما كان على وزن الفعل[١٠٣].

ب. ماجاء من الأسماء على «أفعل» أو «يفعل» أو «تفعل» أو «نفعل»[١٠٤]، وهذا الأخير يعبر عما جاء على وزن الفعل المضارع، وأما اللفظ الأول فيعبر عن كل أنواع الأفعال فهو عام شامل. وعبر عنه الزّجّاجي بأنّه: كل اسم على وزن الفعل المستقبل[١٠٥].

---

(٩٦) طبقات فحول الشعراء ١/٩٩- ١٠١.
(٩٧) المقتضب ٣/٣٢٥.
(٩٨) الأصول ٢/٩٤.
(٩٩) المقتضب ٣/٣١١.
(١٠٠) الجمل ص١٦٥.
(١٠١) الكتاب ٣/١٩٦.
(١٠٤) الأصول ٢/٨١.
(١٠٥) الجمل ص٢٢٠ .

وهذا يساوي مصطلح ابن السّرّاج الأخير، وله تعبير آخر، فهو: كل اسم على بناء الفعل الماضي مما لامثال له في الأسماء، نحو: رجل سَمَّيْتَه: ضَرَبَ ، وقَتَلَ(١٠٦).
وهو عند ابن جنّي: وَزْنُ الفعل الذي يغلب على الاسم أو يخصّه(١٠٧) أي أنه اختار تعبير ابن السّرّاج الأوّل، واختاره أيضاً الزَّمَخْشري(١٠٨).

وهذه التسميات جميعها تستغرقها زمرةٌ واحدةٌ، ولها المعنى نفسه، فاصطلاح سيبويه: «ما يُشْبِهُ الفعلَ» اصطلاح واضح، ولكن الإضافات والشروح الوصفية التي لحقته، جعلت منه مصطلحاً مُشْكِلَ اللفظ لا يفهم للوهلة الأولى، وكذلك الحال بالنسبة لمصطلح المُبَرِّد فهو مصطلح دقيق اللفظ ولكنه مُشْكِلٌ أيضاً ويضاف إليهما مصطلح ابن السّراج الثاني، وأما مصطلحه الأول فهو أيسر هذه المصطلحات لأنه أوجزها عبارة، ولذا اختاره ابن جني والزَّمَخْشَري.

٢. التّعريف:

ومعناه المَعْرِفة، وقد عبر عنه سيبوَيْه بـ: (ما لا ينصرف في المعرفة)(١٠٩) وأما مصطلح التعريف، فقد برز في القرن الرابع ولا سيما عند ابن السّرّاج(١١٠) وابن جنّي(١١١)، وأما الزَّمَخْشري، فقد سمّاه: العَلَمِيّة(١١٢)وعليه، فإنّ النحويين استعملوا له ثلاث تسميات وهي :

- ما لا ينصرف في المَعْرِفَة.
- التّعريف.
- العَلَمِيّة.

فالأوّلُ والثّاني متقاربان من حيث اللفظُ وجميع هذه المصطلحات لها المدلول نفسه عند جميع النحويّين، ولعل القارئَ يلاحظ أنّ النحويّين بعد القرن الثاني قد أعرضوا عن

---

(١٠٦) الجمل ص٢٢ .
(١٠٧) اللمع ص١٥١.
(١٠٨) المفصل ص١٦.
(١٠٩) الكتاب٣/٢١٦.
(١١٠) الأصول ٢/٨١، ٢/٨٨، ٢/٩٤.
(١١١) اللمع ص١٥١.
(١١٢) المفصل ص٦١.

استعمال المصطلح الأول «ما لا ينصرف في المعرفة» وذلك بسبب لفظه، فهو طويل، في حين المصطلحان الآخران أخصرُ منه عبارة.

٣. التأنيث:

ولفظ التأنيث قديم، وربما استعمله الخَليل لأنني وجدته مستعملاً في كتاب سيبَوَيْه سوياً[١١٣]، وبعده استعمله المُبَرِّد[١١٤]، وابن السَّرَّاج[١١٥]، والزَّجَّاجي[١١٦]، وابن جنِّي[١١٧]، والزَّمَخْشَري[١١٨].

٤. ما لحقته ألف ونون زائدتان:

وعبَّر عنه سيبَوَيْه بقوله[١١٩]: (هذا باب ما لحِقَتْه نون بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك نحو: عطشان، وسكران، وعجلان، وأشباهها.) وَسمَّاه المُبَرِّدُ ما لحقته ألف ونون زائدتان[١٢٠] وتعبير ابن السَّراج طويل بالقياس إليه، فهو عنده: الألف والنون اللتان يضارعان ألفي التأنيث[١٢١] وسَمَّاه الزَّجَّاجي: كلُّ اسم في آخره ألف ونون زائدتان[١٢٢] وأما تعبير ابن جنِّي والزَّمَخْشَري فهو: الألف والنون المضارعتان لألفي التأنيث[١٢٣].

٥. الوصف أو وزن «افعل» الذي مؤنثه «فَعْلاء»:

وذلك نحو: أحْمَر وحمراء، وأصفر وصفراء، وقد اصطلح له سيبَوَيْه بقوله[١٢٤]: (هذا باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف فمنعه ذلك من الانصراف في النكرة والمعرفة. وأطلق

---

(١١٣) الكتاب ٢/٢٣٥.
(١١٤) المقتضب ٣/٣٥٠.
(١١٥) الأصول ٢/٨٨.
(١١٦) الجمل ص٢٢٢ .
(١١٧) اللمع ص١٥٢.
(١١٨) المفصل ص١٦.
(١١٩) الكتاب ٢/٢١٥ - ٢١٦ .
(١٢٠) المقتضب ٣/٣٣٥.
(١٢١) الأصول ٢/٨٧، وانظر ٢/٨١.
(١٢٢) الجمل ص٢٢١ .
(١٢٣) اللمع ص١٥٤ والمفصل ص١٦.
(١٢٤) الكتاب ٣/٢١٣.

عليه المُبَرِّدُ لفظ وزنه وهو «افعل» كما أطلق عليه لفظ «النّعت» قال[١٢٥]: (اعلم أن ما كان من «افعل» نَعْتاً فغير منصرف في معرفة ولا نَكِرة. وذلك: أحمر وأخضر وأسود.) وسَمَّاه ابن السَّرّاج: «الصِّفَة التي لا تَتَصرَّف» وذلك نحو: أفعل الذي مؤنّثه فَعْلاء[١٢٦] وبلفظ قريب من هذا عبر عنه الزّجّاجي، فهو عنده: ما كان على «أفعل» إذا كان نعتاً، نحو: أحمر وأصفر وأبيض[١٢٧]. وسَمَّاه ابو الفتح بن جنّي الوَصْفَ[١٢٨]، على حين سَمّاه الزَّمَخْشَري الوَصْفيّة[١٢٩].

يلاحظ القارىء أن مصطلحات سيبَوَيْه والمُبَرِّد وابن السَّرّاج، تُعَدُّ من بواكير المصطلح، حيث جاء لفظها مُشْكلاً طويلَ العبارة شأن سائر المصطلحات الوصفيّة التي تمتاز بها هذه المرحلة، وأما مصطلح «الوَصْف» ومصطلح «الوصفيّة»، فهما- على الرغم من إيجازهما- مصطلحان غامضان، فالوصف مستعمل في باب النعت، وهو لايحدد ماهية الوصف فإذا أضفنا إليه ما أضافه ابن السراج من لفظ وهو (الوصف الذى لا ينصرف) صار يعبر عن معناه تعبيراً دقيقاً، وكذلك الحال في مصطلح «الوصفية».

٦. العَدْل او المَعْدول:

ما العَدْل؟

قال ابن السَّرّاج[١٣٠]: (ومعنى العَدْل: أن يُشْتَقَّ من الاسم النكرة الشائع اسمٌ ويُغَيَّرُ بناؤُهُ، إما لإزالة معنى إلى معنى، وإما لأنه يُسَمَّى به. فأما الذي عُدِلَ لإزالة معنى، فمثنى وثلاث ورباع وأُحاد، فهذا عُدِلَ لفظُهُ ومعناهُ عن معنى اثنين إلى معنى اثنين اثنين، وعن لفظ اثنين إلى لفظ مثنى، فأما ما عُدِلَ في حال التّعريف، فنحو: عُمَر، وزُفَر وقُثَم.)

استعمال مصطلح العدل :

العدل من مصطلحات الأوائل كما يبدو، إذ استعمله سيبَوَيْه[١٣١] ثم استعمله المُبَرِّد[١٣٢]

---

(١٢٥) المقتضب ٣/٢١١.
(١٢٦) الأصول ٢/٨٤.
(١٢٧) الجمل ص٢١٨ .
(١٢٨) اللمع ص١٥٥.
(١٢٩) المفصل ص١٦.
(١٣٠) الأصول ٢/٨٩.
(١٣١) الكتاب ٣/٢٢٤.

وابن السَّرّاج[١٣٣] والزّجّاجي[١٣٤] وابن جنّي[١٣٥] والزّمَخْشَري[١٣٦]، وقد وجدت سيبَوَيْه يستعمل مصطلحاً غير مصطلح العَدْل أو المعدول للتعبير عنه، وهذا المصطلح هو: «المَحْدُودُ عن البِنَاء»[١٣٧]، ومعناه ومعنى العدل واحد، بيد أنّ مصطلح العدل أو المعدول أولى بالاستعمال لأنه أخصر عبارة منه.

٧. الجمع غير المعتل الآخر:

وهو ما يُسَمّى بصيغة منتهى الجموع، وقد عبر عنه سيبُوَيْه بقوله[١٣٨]: (هذا باب ما كان على مفاعل ومفاعيل. اعلم أنه ليس شيء يكون على هذا المثال، إلا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك لأنه ليس شيء يكون واحداً يكون على هذا البناء، والواحد أشدّ تمكّناً). وذكر المُبَرِّد قريباً من هذه العبارة، ولكنه زاد على وزني مفاعيل، أوزان: فعالل، وفواعل، وأفاعل، وأفاعيل[١٣٩]، وأما ابن السَّرّاج فسَمَّاهُ: (الجمعَ الذي لا ينصرف، وهو الذي ينتهي إليه الجمع ولا يجوز أن يجمع، فإنما مُنِعَ الصرفَ لأنه جمع جمع)[١٤٠] ومن هذا المصطلح تطور مصطلح «منتهى الجموع». وأما الزّجّاجي . فقد اصطلح له لفظ: (كل جمع ثالث حروفه ألف وبعدها حرفان أو ثلاثة)[١٤١] . في حين سَمَّاه ابن جنّي: الجمع[١٤٢] وتابعه الزّمَخْشَري على هذا[١٤٣].

ويعود السبب في هذا التعدد الذي يجده المرء في مصطلحات هذا المانع من موانع الصّرف إلى المرحلة التي نشأت فيها، فهي مرحلة لا تتسم بالاستقرار، وإنما أصاب

---

(١٣٢) المقتضب ٣/٢٧٦.
(١٣٣) الأصول ١/٨١، وانظر ٨٨/٨٩ .
(١٣٤) الجمل ص٢٢٢، وانظر ص١٦٨.
(١٣٥) اللمع ص١٥٥.
(١٣٦) المفصل ص١٦.
(١٣٧) الكتاب ٣/٢٢٣.
(١٣٨) الكتاب ٣/٢٢٧.
(١٣٩) المقتضب ٣/٣٢٧.
(١٤٠) الأصول ٢/٩٢.
(١٤١) الجمل ص. ٢١٩
(١٤٢) اللمع ص١٥٧.
(١٤٣) المفصل ص١٦.

الاضطراب كثيراً من الأبواب النحوية- ومنها هذا الباب- من حيث المصطلح لا من حيث القواعد النحوية.

٨. العُجْمَة أو الاسم الأعْجَمي:

وقد استعمل هذا المصطلح كلٌّ من سيبَوَيْه[١٤٤] والمُبَرِّد[١٤٥] وابن السَّرَّاج[١٤٦] والزَّجّاجي[١٤٧] وابن جِنّي[١٤٨] والزَّمَخْشَري[١٤٩].

٩. التركيب: أو الاسم المركب تركيباً مزجياً:

وقد عبرعنه سيبَوَيْه بقوله[١٥٠]: (هذا باب الشيئين اللذين ضُمَّ احدُهُما إلى الآخر فجُعِلا بمنزلةِ اسم واحد كعَيْضَموز[١٥١] وعَنْتَريس[١٥٢]، وذلك نحو: حضرموت وبعلبك ... وكذلك : مارسَرْجُسَ[١٥٣] وقال بعضهم[١٥٤]

لَقيتُم بالجزيرةِ خَيْلَ قَيْسٍ   فقلتم: مارَسَرْجِسَ لا قتالا

وسَمّاه ابنُ السَّرّاج بناءَ الاسم مع الاسم كالشيء الواحد[١٥٥]وسَمّاه الزَّجّاجي: كل اسمين جعلا اسماً واحداً[١٥٦] واكتفى الزَّمَخْشَري بلفظ التَّركيب[١٥٧].

---

(١٤٤) الكتاب ٣/٢٢٤.

(١٤٥) المقتضب ٣/٢٥٣، وانظر ٣/٢٥٨.

(١٤٦) الأصول ٢/٨٨، وانظر ٢/٩٤.

(١٤٧) الجمل ص، ٢٢٠

(١٤٨) اللمع ص١٥٨ .

(١٤٩) المفصل ص١٦.

(١٥٠) الكتاب ٣/٢٩٦.

(١٥١) العيضموز: العجوز الكبيرة السن. انظر لسان العرب «عضمز» ٥/٣٨٠.

(١٥٢) العنتريس: الداهية أو الناقة الصلبة الشديدة الكثيرة اللحم، انظر لسان العرب (عترس) ٦/٣٠.

(١٥٣) اسم موضع في الحجاز، انظر لسان العرب «سرجس».

(١٥٤) القائل هو جرير يهجو الأخطل.

(١٥٥) الأصول ٢/٨١.

(١٥٦) الجمل ص٢٢٢ .

(١٥٧) المفصل ص١٦.

الفصل الثالث

المرفوعات

١- المُبتدأ

المبتدأ هو كل اسم ابتدأته، وعرّيته من العوامل اللفظيّة، وعرّضته للإسناد[١]، أو هو كلّ اسم ابتدىء ليُبْنى عليه كلام[٢]. وله عند البصريين عدة مصطلحات :

(أ) المبتدأ

وهو أشهر المصطلحات في بابه، إذ استخدمه البصريون جميعاً[٣]، وتعريفهم له يفيد أنه كل اسم ابتدىء ليُبْنى عليه كلام، ومعنى هذا أنه الركن الأول في الجملة الاسميّة. وبناء الكلام عليه يعني حصول الفائدة من النص بتركيب الخبر معه، وهو رَفْع أو في موضع رفع في جميع الحالات، وهذا التعريف- كل اسم ابتدىء ليُبْنى عليه الكلام- لسيبَوَيْه، وقد ظلّ نصّاً يلتزمه البصريون ومن سايرهم إلى يومنا هذا، إلا أنه تطور من حيث اللفظُ عند المتأخرين عن سيبَوَيْه، بيد أنّ المضمون بقي هو إياه دون زيادة أونقصان، قال ابن السراج[٤]: (المبتدأ ماجرّدته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف، وكان القصد فيه أنْ تجعله أوّلاً لثان، مبتدأ به دون الفعل، يكون ثانيه خبراً له، ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه، وهما مرفوعان أبداً.)

وأما ابن جنّي فقد قال في تعريفه[٥]: (اعلم أن المبتدأ: كل اسم ابتدائه وعَرَّيْتَهُ من العوامل اللفظيّة، وعرّضته لها، وجعلته أولاً لثان، يكون الثاني خبراً عن الأوّل، ومسنداً إليه، وهو مرفوع بالابتداء.)

---

(١) كشاف اصطلاحات الفنون ١/١٥٣، وانظر التعريفات ص٢٠٨، والكليات ٤/١٨٩، وشرح الأشموني ١/٤٥، ومتن الاجرومية ص١٠٧،، والكواكب الدرية ١/٨٦.

(٢) الكتاب ٢/١٢٦.

(٣) انظرالكتاب ١/٢٢٨، ٢/٨٦، ٢/١٢٦، ٢/١٢٧، ٢/١٢٨ .... وانظر معاني القرآن للأخفش ص٩، ١٢٦، ١٤١، ١٦٨، ٢١٩، ٤٦٣ ... ، والمقتضب ١/١٨، ١/٧٥ .... وانظر الأصول في النحو ١/٥٥، ١/٦٢، ١/٦٣، ١/٦٤ ..... والجمل ص٣٦ وأخبار أبي القاسم الزجاجي ١٧٠، وانظر إعراب القرآن ١/١٦٩، ٢/١٢، ٣/١٠٨ والحجة في علل القراءات السبع ١/٣١، واللمع في العربية ص٢٦، ٢٧، ٢٨... والمفصل ص٢٣، ٢٤...

(٤) الأصول في النحو ١/٦٢-٦٣ وانظر الموضوع ايضاً عند المتأخرين في شرح المفصل ١/٨٣-١٠١، وقطر الندى ص١١٦-١٢٥، وأوضح المسالك ١/١٣١-١٦٣، وأسرار العربية ص٦٦-٧١، وشرح ابن عقيل: ١/١٨٨-٢٦٠.

(٥) اللمع في العربية ص٢٥.

(ب) الابْتِداء

ما الفرق بين المُبْتدأ والابْتِداء؟ وما الذي جعل النحويين يفرِّقون بين المبتدأ والابتداء؟

معنى الابتداء أعمق مما يمكن ان يُفْهم أول وهلة، فالابتداءُ كما أراده النحويّون ليس ما يُبْتَدأ به فقط، ولم يعدّوه مبتدأ لأنه رَفْعٌ، ولكن حديثهم عنه كان يشمل ثلاث نقاط مهمة وهي الأوليّةُ، والتّعريةُ والإسناد[٦]، ولا يجوز أن نقتصرَ على ركن واحد دون الثلاثة.

استخدام مصطلح الابتداء للتعبير عن المبتدأ

الواضح أن الابتداء- مصطلحاً يطلق على المُبْتدأ- قد استخدم في الوقت الذي لم يكن فيه المصطلح النحويّ يتمتع بالاستقرار عامة، وأستطيع القول: إنّ مصطلح الابتداء استخدم في بداية نشوء المصطلح النحوي، وأطلق على مدلولين، الأول: الابتداء، عاملاً معنوياً. والثاني: هو الابتداء الذي أطلق على الركن الأول من أركان الجملة الاسمية الذي هو المبتدأ.

ونلاحظ أن استخدامه كان سوياً مشتهراً عند سيبَوَيْه[٧] والأخْفَش[٨]، وقد استخدمه المُبَرِّد[٩]، بيد أنّ استخدامه له لم يكن بالكثرة التي نجدها عند سيبَوَيْه، ولمّا جاء القرن الثالث استعمله ابن السَّرّاج ولكن على قِلَّة[١٠] وأما الزُّجّاجي فلم يستعمله، على أن أبا جعفر النحاس استعمله مصطلحاً شهيراً في إعرابه للقرآن[١١].

ما الذي حدث بعد أبي جَعْفر النَّحّاس؟

ما لاحظته في هذا المجال هو أنّ الابتداءَ مصطلحاً يطلق على المبتدأ، بدأ بالزوال والتلاشي بعد وفاة النَّحّاس في عام ٣٣٨هـ، لاحظت ذلك من قلة الاستعمال التي نعرض لها، وقد بدأ استخدامه منذ ذلك الزمان ينحصر في التعبير عن العامل المعنوي الذي يختصُّ برفع المُبتَدأ.

---

(٦) انظر المقتضب ١٢٦/٣، وأصول النحو العربي، د محمد خير الحلواني ص١٧٢.

(٧) الكتاب ١٢٨/١، ٢٦٦/١، ١٣٦/٢ ....الخ.

(٨) معاني القرآن للأخفش ص٢٤، ٢٥، ١٤٥ .....

(٩) المقتضب ١٩/١، ٢٥٠/٣، ١٢٦/٤....

(١٠) الأصول في النحو ٢٥٢/٢، ٢٣٦/٢- ٢٣٧.

(١١) إعراب القرآن ٢٤٥/١، ٣/٢، ١٢/٢ومواضع كثيرة.

(ج) المُسْنَد اليه:

وهو المصطلح الثالث من مصطلحات النحويين في التعبير عن المبتدأ، وقد استخدم عندهم على قلّة[١٢]، وهذه القلّة نجدها في حديثهم عن الجملة والإسناد والمبتدأ، ثم افتقد هذا المصطلح من بين المصطلحات النحوية المشتهرة. فقد قلَّ استعماله عندهم ونَدَر، وتحوّل إلى مصطلحات البلاغيين، واشتهر بينها[١٣].

٤. الاسم:

وقد تَفَرَّدَ الأخْفشُ باستخدام هذا المصطلح وأطلقه على المبتدأ مرة واحدة في كتابه «معاني القرآن»[١٤].

والسؤال الذي يلحُّ علينا هو: لماذا اشتهر مصطلح المبتدأ، على حين افتقد مصطلح الابتداء في التعبير عن المبتدأ وتحوّل إلى مصطلحات العامل، وتحوّل مصطلح المسند إليه إلى مصطلحات البلاغيين؟

لقد استعملت هذه المصطلحات الثلاثة في تعبير النحويين عن المبتدأ، فبقي مصطلح المبتدأ وانقرض المصطلحان الباقيان، وذلك يعود إلى ما يلي:

أ- معنى مصطلح الابتداء ولفظه، ازدوجا من حيث الاستعمال، فالابتداء يُسْتَعْمَلُ كما قلنا للتّعبير عن بابين متغايرين: المبتدأ والعامل المعنوي الذي يرفعه، وأما استعماله وإطلاقه على المبتدأ، فقد حدث في الوقت الذي لم يكن المصطلح النحوي يتمتع فيه بالاستقرار.

ب-ومصطلح الابتداء كان يطلق على غير هذين المدلولين، فقد أطلقة المبرد على (أل) التعريف[١٥].

ج-وربما أوحى هذا اللفظ إلى بعض النحويين بما هو بعيد عن المبتدأ، وذلك كأنّ

---

(١٢) الكتاب١/٢٣، ٢/١٢٦، وانظر المقتضب ٤/١٢٦، والخصائص ٢/٢١٩، واللمع في العربية ص٣٠، والمفصل ص١٨.

(١٣) دلائل الإعجاز ص٨٩- ٩٠ .

(١٤) معاني القرآن ص٩.

(١٥) المقتضب ٣/٨٩.

يُطلَقَ على كل ما يَبْتَديءُ به المتكلم من كلام، قال ابن السراج[16]: (الابتداء: كل كلمة يُبْتَدأ بها من اسم وفعل وحرف) ولم أجد هذا الاطلاق عند غير ابن السّرّاج. ولذا فقد انحسر تأثيره عن مدلول المبتدأ منذ منتصف القرن الرابع الهجري، وتحوّل إلى التّعبير عن ذلك العامل المعنويّ الذي هو الابتداء.

وأما مصطلح المُسْنَد إليه، فهو مصطلح معنوي بلاغي، ولكن السبب في عدم شهرته في الأبحاث النحوية يعود إلى أنه مصطلح عام، وغير محدد بدقة، من حيث مدلوله على المبتدأ، فهو لايختص به حسب ولكنه يطلق على الفاعل أيضاً. وشتان ما بين الفاعل والاسم المبتدأ! فعليه لا يمكن أن تكتب له الشهرة وهو بهذا التعميم وقلة التحديد، ولذا فقد اختار النحويون تركه، وعدم استعماله إلا عند الحاجة الملحّة.

وأمامصطلح الاسم الذي استخدمه الأَخْفَش مرة واحدة، فلا أظن أنه استعمله قاصداً إلى استعمال مصطلح يمكن أنْ يشتهرَ، اذ لم يستخدمه غير مرة واحدة، على حين استعمل مصطلح المبتدأ كثيراً، ويعود السبب في عدم استعماله غير هذه المرة، إلى أنه غير محدد هو الآخر فهو يطلق على فرع من فروع الكلام التي هي الاسمُ والفعلُ والحرفُ.

وأما مصطلح المبتدأ فهو مصطلح سهل اللفظ، ولفظه يعبر عن معناه تعبيراً دقيقاً، فقد عرّفه النحويون بأنه الاسم الذي ابتدىء وعرّي عن العوامل اللفظية وأُسْنِدَ اليه كلامٌ تَمَّ به معناه أي بُنِيَ عليه ما تحصلُ الفائدة به، وهذا يعني أنه ليس ما يبتدأ به حسب، وإنما يتعدى ذلك إلى التعرية والإسناد، وهذا هو المبتدأ.

وقد تفاوت النحويون في تحديدهم لتعريفه، فرأينا سيبَوَيْه يذكر أنه اسم ابْتُدِىءَ ليُبْنى عليه الكلام[17]، على حين لم يحدده ابن السراج بالاسمية، فقد كان أكثر تحرزاً من سيبَوَيْه فهو عنده مستعمل بلفظ (ما جرّدْته من عوامل الأسماء ...)[18] و «ما» اسم مُبْهم، إذ إن المبتدأ يكون غير اسم أحياناً، إذ يكون في موضع اسم في أحيان كثيرة. وأما ابن جني، فقد حصر المبتدأ بأنه اسم، ويبدو أنّ المتأخرين قد افادوا من هذا، فكانوا أكْثَرَ تحرّزاً من ابن جني ومن ابن السراج فهو عند ابن هِشام: الاسم أو ما كان بمنزلته[19].

---

(١٦) الأصول في النحو ٢/٢٨٨.

(١٧) الكتاب ٢/١٢٦.

(١٨) انظر ص٦٧ من هذا الكتاب.

(١٩) اوضح المسالك ١/١٣١

٢- الخبـــر

الخبـر في اللغـة: (مـا أتـاك من نَبـأ عـمن تَسْتَخْبِـر)[٢٠] ، وهـو يحـمل مدلولين: الأول: المدلول البلاغيّ، وذلك هو الخبر الذي هو ضد الإنشاء، وهو الكلام الذي يحتمل الصدق أو الكذب[٢١]، والثـاني: هو المدلول النحـويّ وهو مـا يطلق على المُسْنَد في الجـملة الخبـريّة الاسميّة، وهو لفظ مجرد من العوامل اللفظية مُسنداً إلى ما تقدّمه، وهوالمبتدأ لفظاً نحو: زيد قائم، أو تقديراً، نحو: أقائم زيد؟ أي: هو الجزء الذي حصلت به أو بمتعلّقه الفائدة مع المبتدأ غير الوصف[٢٢]

وقد وَضَحَ لي خـلال متـابعتي لمصطلح الخبـر أنّ البصـريّين لم يستخدموا مـصطلحاً واحداً للتعبير عنه، ولكنهم استخدموا عدة مصطلحات، وهذه المصطلحات هي:

(أ) الخَبَـر:

وهو المصطلح المشهور عند جميع النحويين الذين جاءوا بعد سيبَوَيْه. وأما سيبَوَيْه فقد استخدمه، ولكن هذا الاستخدام كان قليلاً جداً [٢٣]، وثمة مواضع في كتاب سيبويه استخدم فيها مصطلح الخبر للدلالة على الجملة الخبرية، لا للدلالة على المسند في التركيب الجملي الاسمي[٢٤].

ماذا حدث بعد سيبويه؟

استـقـر مـصطلح الخبـر بعـده، وأخذ به النحويون، ولو عـثرنا على مصنفات الجـرمي والمازني وغيرهما ممن جاء بعد سيبويه، لاستطعنا الحكم على استخدام مصطلح الخبر، وعند من بدأت شهرته. ولكن الثابت أنّ الأخْفَشَ - تلميذَ سيبويه- استخدم هذا المصطلح كثيراً[٢٥]، ثم درج البصريّون بعد ذلك على استخدامه.

---

(٢٠) لسان العرب: (خبر) ٤/٢٢٦.

(٢١) التعريفات ص١٠١، وانظر الكليات ٢/٢٨٣، واللمع في العربية ص٢٦.

(٢٢) معجم النحو ص١٨١ومتن الأجرومية ص١٠٧- ١٠٨.

(٢٣) انظر الكتاب ١/٥٩، ١/٦١، ١/٨٦.

(٢٤) انظر الكتاب ٢/٢٠٧، ٣/١٠٣.

(٢٥) معاني القرآن للأخفش ص٩، ٢٤، ٤٩.

وربما وجدنا من النحويين من يزيد مصطلح الخبر تحديداً فيعبر عنه بمصطلح خبر المبتدأ وذلك ليُفَرِّقَ بينه وبين خبر كانَ وأخواتها وإنّ وأخواتها وسائر الأخبار الأخرى كالمُبَرِّد، وقد استخدم مصطلح الخبر عند جميع البصريّين الذين جاءوا بعد المُبَرِّد أيضاً(٢٧)، أي أنه هو الذي ذاع واشتهر بين جماعة البصريّين، والكوفيّين أيضاً.

(ب) المُسْنَد:

وهو ثاني المصطلحات النحويّة البصريّة في التّعبير عن الخبر، وهو الركن الثّاني الذي تتشكّل منه الجملة الخبرية الاسمية، وبه تحصل الفائدة من الكلام ويحسن السكوت على عبارته إذا ذكر مع المبتدأ.

وقد استخدم هذا المصطلح عند سيبَوَيْه(٢٨) والمُبَرِّد(٢٩) وغيرهما، ثم بعد ظهور مصطلح الخبر واشتهاره تحول مع نظيره- المسْند إليه - إلى مصطلحات البلاغيّين.

(ج) المبنيّ على المُبْتَدأ:

وهو المصطلح الثالث من مصطلحات الخَبَر، وقد اشتهر عند سيبَوَيْه، فقد استخدمه في جميع أجزاء كتابه، وقد سبق أن رأينا كيف كان استخدامه لمصطلح الخبر قليلاً ونادراً، وكيف أنّه استخدمه للتعبير عن الكلام الخبريّ عامة. ويصعب إحصاء عدد المرات التي استعمل فيها هذا المصطلح عند سيبَوَيْه، وذلك لأنّه كان أشْهرَ المصطلحات في بابه عنده مما أدى إلى شيوعه بين صفحات كتابه بكثرة(٣٠). والذين جاءوا بعد سيبويه لم يكترثوا له كثيراً، فقد كان استخدامهم له قليلاً ونادراً(٣١)، ثم تلاشى هذا المصطلح مع وفاة ابن السرّاج في النصف الأول من القرن الرابع الهجري.

---

(٢٧) الأصول ١/٦٨، ١/٦٩، ١/٧٥ وغير هذه المواضع، والجمل ص٣٦،٢٧ . وانظر اعراب القرآن ١/٣٧، ١/٢٨، ٢/١٢... والحجة ١/٣١، ١/١٩٨ وانظر اللمع في العربية ص٢٦، ٢٧، ٢٨ .. الخ والمفصل ص٢٣، ٢٤...

(٢٨) الكتاب ١/٢٣، ٢/١٢٦.

(٢٩) المقتضب ٤/١٢٦.

(٣٠) الكتاب ١/٣٢٨، ١/٣٣٠، ١/٣٦٦ وغير هذه المواضع.

(٣١) ذكره أبو بكر بن السراج في أصوله مرة واحدة ذكراً صريحاً، انظر الأصول ١/٦٤ على حين لمح إليه تلميحاً في موضع آخر، انظر ١/٦٢.

وقد استخدم هذا المصطلح عند سيبويه ليدل به على نوع واحد من أنواع الأخبار، وذلك هو: ما كان الخبرُ فيه هو المبتدأ في المَعْنى، كقولنا: زيد طويل، فالخبر الذي هو «طويل» هو زيد في المعنى.

(د) المُسْتَقَرُّ:

وهو المصطلح الرابع من المصطلحات التي استعملها البصريّون للتعبير عن الخَبَر. وهو من مصطلحات سيبَوَيْه التي استخدمت سوية عنده، مما يوحي بأنه من مصطلحات الأوائل.

استخدام مصطلح المُسْتَقَرُّ في باب الخَبَر

إن المتتبّع لمصطلح المُسْتَقَرّ عند سيبَوَيْه، ثم عند من استخدمه من البصريين بعده، يلاحظ أنّه أطلق للتعبير عن الخَبَر إذا كان شبه جملة[٣٢]، سواء أكان ظرفاً أم جاراً ومجروراً. قال سيبَوَيْه[٣٣]: (هذا باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ، ويسدّ مسدّه لأنه مُسْتَقَرٌّ لما بعده، وموضع ... وذلك قولك: فيها عبدالله، وثَمَّ زيد، وههنا عمرو، وأين زيد؟ وكيف عبدالله؟ وما أشبه ذلك.) ثم استعمل بعد وفاة سيبَوَيْه دهراً، فقد استعمله المُبَرِّد، قال:[٣٤] (وتقول: ما القوم فيها إلا زيد، لأن «فيها» مُسْتَقَرٌّ، وتقديره ليس القوم فيها.)، وكذا استعمله الفارسي[٣٥] بيدَ أنَّ هذا المصطلح لم يعمر بعد زمان الفارسي، وتوقف النحويون عن استعماله، ولكن انقراض هذا المصطلح لم يكن نهائياً، فقد بقيت تلميحات وإشارات توحي إليه وتدل عليه، نلمح هذا حينما نقرأ في كتب النحويين المتأخرين عن الفارسي حديثهم عن هذا النوع من الإخبار، فيقولون: إنه يقدر باستقرّ أو بمستقر[٣٦]. وجميعهم يتفق على هذا. فعلى هذا نستطيع القول إنّ مصطلح المستقر، عُمِّرَ دهراً طويلاً دام أكثر من ثلاثمائة سنة

---

(٣٢) مصطلح شبه الجملة: حديث نسبياً من حيث الاستعمال ولم يستخدم قبل زمان الزمخشري، والزمخشري ايضاً لم يتطرق- وفقاً لما توصلت إليه- إلى استعماله.

(٣٣) الكتاب ١٢٨/٢، وانظر ٥٥/١، ٨٨/٢-٩٠، ١٢٤/٢..

(٣٤) المقتضب ١٠٦/٤، وانظر ٢٤/٤.

(٣٥) الحجة ٣٢/١.

(٣٦) انظر اللمع في العربية ص٢٨، والمفصل ص٢٤.

انتهت في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري بعد الفارسي، إذ إن تلميذه ابن جني لم يستخدمه. في ما توصلت إليه من مصادر. على أنه يصعب تحديد من بدأ باستعماله لعدم توافر المصادر التي تفنينا في هذا المجال، ولكن المؤكّد أنّ سيبَوَيْه استخدمه كما لو كان مشتهراً قبله، وربما كان من مصطلحات الخليل أو أساتذة الخليل.

وبعد هذا العرض، يتبيّن لنا أنّ البصريّين استخدموا عدة مصطلحات في حديثهم عن الخبر، وهي: الخَبَر والمُسند والمبْني على المبتدا والمُسْتَقَرّ، ورأينا أنّ استعمال مصطلح الخَبَر وشهرته قد تحققا له بعد سيبويه، وربما كان الأخفش الأوسط هو من حقق هذه الشهرة ثم استخدمه بعده سائر البصريين.

وأما مصطلح المُسْنَد فعلى الرغم من أنه استُخْدِمَ عند معظم النحويين، فإنّ هذا الاستعمال لم يكن في مجال الحديث عن الخبر مصطلحاً نحوياً، وإنما كان حديثهم عنه واستعمالهم إياه في معرض حديثهم عن الجملة والعلاقات الإسنادية التي تسود التراكيب العربية.

وأما استعمال مصطلح المَبْني على المُبْتدا، فقد كان وَقْفاً على طائفة محدودة من البصريين وأستطيع القول: إن هذا المصطلح قد وجد مجاله عند سيبَوَيْه فقط، على حين، لم أقف على استعمال له عند غير ابن السّراج الذي استخدمه بضع مرات في «الأصول» على حين لم يستعمله في «الموجز في النحو» البتة.

وأما مصطلح المُسْتَقَرّ، فقد استعمل دهراً طويلاً امتدَّ بضع مئات من السنين، ثم ضمر هذا الاستعمال عند الفارسي وانقطع نهائياً بعده، حتى إن استعماله مصطلحاً شهيراً كان وقفاً على سيبويه وعلماء المائة الثالثة.

السبب في شهرة مصطلح الخبر من بين هذه المصطلحات؟

لا نستطيع القول إن مصطلحَ المُسْتَقَرّ قد انقطع استعماله، ولكنني أقول: إن هذا المصطلح قد أصابه التطوّر، فقد استعمل النحويون عبارات وصفية، أضافوها إلى مصطلح الخبر، وذلك كقولهم: الإخبار بالظّرف، والإخبار بالجارّ والمجرور، قال ابن جنّي تحت عنوان «الإخبار بالظّرف»[٣٧]: (واعلم أن الظّرفَ قد يقع خبراً عن المبتدا، وهو على ضربين: ظرف

---

(٣٧) اللمع في العربية ص٢٨-٢٩، وانظر المفصل ص٢٤.

زمان وظرف مكان.. فإذا كان المبتدأ جثةً وقع الظّرف خَبَراً عنه، ولم يكن ذلك الظّرفُ إلا من ظروف المكان، تقول: زيد خلفك ، فزيد مرفوع بالابتداء، والظّرف بَعْده خبر عنه، والتقدير: زيد مُستَقِرٌ خلفك.. وظروف الزّمان لا تكون أخباراً عن الجثث، وأما إذا كان حدثاً فيجوز أن يكون ظرفاً الزمان والمكان خبراً له، وأما إذا كان الخبر جاراً ومجروراً، فإنه يسمى «الإخبار بالجارّ والمجرور»[٣٨]، بيد أنّ هذا لا يغني عن استعمال مصطلح المُستَقَرّ، فهو شامل للخبر اذا كان شبه جملة، زيادة على سهولة لفظه وقرب تناوله وقصر عبارته، والحقيقة أن موت هذا المصطلح خلف فراغاً كبيراً في مصطلحات النحو عند المتأخرين لم يقوموا بسدّه إلا باستعمالهم عبارات وصفية.

وأما من حيث المعنى فإنّنا نجد أنّ مصطلح المَبْنيّ على المُبْتدأ معناه الخَبَر، فقد رأينا كيف عرَّف سيبَوَيْه المبتدأ بأنه الاسم الذي ابتدىء ليبنى عليه الكلام، والمبني عليه هو الخبر، ولفظ المبني على المبتدأ، يعني حصول الفائدة من التركيب، وليس في الدنيا مبتدأ لا يبنى عليه كلام[٣٩]؛ لأنه حينذاك يَفْقِدَ المعنى، فلا يُعَدُّ كلاماً يفيد. منه السامع، بيد أنّ معناه لا يشتمل على سائر أنماط الخبر، فقد وجدت أنّ استعمالهم إياه كان قاصراً على الخبر الذي يكون هو المبتدأ في المعنى، ولذا فقد رأيناهم يستعملون مصطلحات المُستَقَرّ أو المُسنَد للتعبير عما لا يشمله هذا المصطلح من تراكيب خبرية، فلو كان شاملاً، لما عبَّر عنه النحويون بالمستقر، إذ دعت الحاجة إلى استخدام هذا المصطلح الأخير، وأما لفظ هذا المصطلح، فإنه عبارة قصيرة نسبياً يمكن أن نسمِّيهَا وصفية؛ لأنها تتضمن تعريفاً للخبر، فالخبر هو الكلام المبني على المبتدأ.

ومصطلح المُسْنَد يقال فيه ما قيل في مصطلح المُسْنَد اليه في موضع آخر من هذا الكتاب[٤٠]، فلا يمكن أن تتحقق له شهرة ما، على سهولة لفظه وقصر عبارته، ويعود السبب في هذا إلى معناه، فهو مزدوج الدلالة، استخدم ليعبر به عن مدلولين: الأول: دلالته على الخبر، كقولنا: زيد كريم، فـ(كريم) خبر أسْنِد إلى زيد، وهو اسم، والثاني: دلالته على الفعل، كقولنا: قام خالد، فخالد المُسْنَد إليه، والفعل هو المُسْنَد، ولا يوجد أدنى وجه شبه بين الفعل

---

(٣٨) اللمع في العربية ص٢٩.

(٣٩) الكتاب ١٢٦/٢.

(٤٠) انظر ص٧٢ من هذا الكتاب.

الذي يكون- دائماً- مُسْنَداً، وبين الاسم الذي يكون أحياناً خبراً، على أنه يمكن القول إنّ هذا المصطلح لم ينقرض من الاستخدام الفعلي في علوم العربية، فقد تلقّفَهُ البلاغيّون، وله عندهم شهرة وتداول.

وأما مصطلح الخَبَر، فيبدو أنه ولد في زمان سيبويه، إذ لو كان قديماً لاستخدمه في كتابه كثيراً، ولكان أشهر المصطلحات في بابه عنده، وأُرَجّحُ أن النحويين السابقين له لم يستخدموه إلاّ للدلالة على معناه في باب الخَبَر والإنشاء، وهو الحديث الذي يحتمل الصدق والكذب، واستنتجت هذا من أن سيبويه يُعَدُّ امتداداً للخليل وأساتذة الخليل، فلو كان المصطلح قديماً لاشتهر عنده، ولاستخدمه سوياً سديداً، ولكن الذي حدث غير ذلك ، إذ إنه لم يُعنَ به كثيراً، وانما كان يفضل عليه مصطلحات: المَبْنيّ على المُبْتَدأ، والمُسْتَقَرّ.

والمصطلح- الخبر- شامل لجميع أجزاء الظاهرة التي هي ظاهرة الخبر، كالاسم الذي يكون هو المبتدأ في المعنى، أو الخبر الذي يكون ظرفاً أو جاراً ومجروراً، او الخبر الذي يكون جملة اسمية أو فعلية، ومن الأسباب التي جعلته مشتهراً قصر العبارة وقرب التناول وعمومية اللفظ ودلالته على المعنى.

السبب في تعدّد مصطلحات الخبر في بداية مرحلة الدراسة

السّبب وراء هذه الظاهرة يرجع إلى طبيعة الخَبَر، فهو لا يكون على ضرب واحد، وإنما يكون مفرداً[41]، وظرفاً، وجارّاً ومجروراً، وجملة، ولذا فقد وجد النحويون أنفسهم أمام ظواهر مختلفة، فَسَمَّوا لها مصطلحات مختلفة. قال سيبَوَيْه[42]: (واعلم أن المبتدأ لا بد له من أن يكون المبني عليه شيئاً هو، أو يكون في مكان أو زمان، وهذه الثلاثة يُذْكَرُ كل واحد منها بعد ما يُبْتدأ.) أي أنه يفرِّق بين أضرب الخبر الثلاثة: ما كان الخبر فيه هو المبتدأ في المعنى، وما كان الخبر فيه ظرف زمان أو ظرف مكان، وهذا المفهوم نجده أيضاً عند المُبَرِّد فقد قال في موضع[43]: (واعلم أنّ خَبَرَ المبتدأ لا يكون إلا شيئاً هو الابْتِداءُ في المعنى، نحو: زيد أخوك، وزيد قائم.) ويبدو أنّ المُبَرِّد لم يقصد إلى التضييق على الخبر وحصره في هذا

---

(41) المفرد: هو الخبر الذي لا يكون جملة او شبه جملة.

(42) الكتاب ٢/١٢٧.

(43) المقتضب ٤/١٢٧.

المفهوم، ولذا فقد سارع إلى القول بعد قليل من قوله السابق[٤٤]: (والخبر هو الابتداء في المعنى، أو يكون غير الأول فيكون له فيه ذكر، فإن لم يكن على أحد هذين الوجهين فهو مُحال.) وقال ابن السرّاج[٤٥]: (وخبر المبتدأ ينقسم على قسمين: إمّا أنْ يكونَ هو الأول في المعنى غير ظاهر فيه ضميره، نحو: زيد أخوك، وعبدالله منطلق، فالخبر هو الأول في المعنى، وأما القسم الثاني من خبر المبتدأ، وهو الذي يكون غير الأول ويظهر فيه ضميره.) وقال ابن جنّي[٤٦]: (فإذا كان المبتدأ مفرداً فهو الخبر في المعنى.) وقد بقي هذا المفهوم عند سائر من يسايرُ البصريّين.

وبناء عليه، فقد تعددت المصطلحات في النصف الثاني من القرن الثاني والقرن الثالث، وربما أضفنا الرابع، وعندي أنّ هذا التعدد ظاهرة إيجابية، وجدت عند هؤلاء النحويين المذكورين لتعدد أنواع الخبر.

زد على هذا أنّ النحو في هذه المرحلة، كان في أوّله، ولكلٌ من النحويين مذهب يراعيه، ولاتساع ظاهرة الاختيار التي تدعو أرباب كُلّ فن لأن يختاروا وجهاً من عدة وجوه تتقارب في المعنى، وهي في مجملها صحيحة فتحملهم على أن يأخذوا مصطلحاً من هذه المصطلحات ليستعملوه.

٣- الفاعل

معنى الفاعل:

الفاعل كل اسم أسْنِدَ اليه فعلٌ أو شِبْهُهُ، ويكون ذلك الفعلُ مبنياً للفاعل «للمعلوم»، وذلك نحو: قام زيد، فزيد فاعل في اللفظ والمعنى، ونحو: مات زيد، فزيد فاعل في اللفظ فقط[٤٧]. وبصورة أخرى هو اسم صريحٌ ظاهر أو مضمر بارز أو مستتر، أو ما في تأويله، أسْنِدَ اليه فعلٌ تامٌ متصرّفٌ أو جامدٌ - لا تدخل كان وأخواتها في هذا - مقدّمٌ هذا الفعل عليه أبداً، ويكون هذا الفعل مبنياً للمعلوم لا للمجهول[٤٨].

---

(٤٤) المقتضب ١٢٨/٤.

(٤٥) الاصول في النحو ١٦٨/١-١٦٩.

(٤٦) اللمع في العربية ص٢٦.

(٤٧) التعريفات ص١٧٠ - ١٧١، وانظر الكليات ٣١٩/٣، وشرح التصريح ٢٦٧/١ - ٢٦٨، والكواكب الدرية ٧٥/١.

(٤٨) المقرب ص٥٣، وشرح الاشموني ٣٠٠/١، وانظر معجم النحو ص٢٥٩.

استعمال مصطلح الفاعل

لم يكن سيبَوَيْه صاحب الفضل في استعمال مصطلح الفاعل، ولكن هذا المصطلح قديم قدم الدراسة النحوية نفسها، وربما كان أبو الأسود الدؤلي أول من استعمله، فعلى رواية ابن سلام الجمحي، أن أبا الأسود الدؤلي كان أوّل من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها، وأنه الذي وضع باب الفاعل والمفعول به(٤٩). غير أنّ المعاصرين يُشكّكون في كون أبي الأسْود قد استخدم هذه المصطلحات(٥٠)، على أن هذا الموقف يُعَدّ من المواقف المعتدلة في هذا العصر، إذ يذهب بعض المحدثين إلى إنكار عمل أبي الأسْود أساساً ، حتى إنّهم يعدّونه أسطورة وخرافة، من تلك الأساطير والخرافات التي ترافق بداية كلّ عمل عظيم، ومن هؤلاء أحْمد امين(٥١) وبروكلمان(٥٢).

ولكن الذي يهمنا أنّ مصطلح الفاعل استُخدم عند سيبَوَيْه سويّاً منذ بداية كتابه، ولكن الذي يثير الاهتمام والانتباه في هذا الكتاب، ذلك التقسيم الدقيق الذي اتبعه سيبويه في دراسته للفاعل، وكان هذا التقسيم على النحو الآتي:

١- الفاعل الذي لم يَتَعَدَّهُ فعله إلى مفعول(٥٣) وهذا هو فاعل الفعل اللازم.

٢- الفاعل الذي يتعدّاه فعلُه إلى مفعول، وذلك قولك: ضرب عبدالله زيداً (٥٤) ، وهذا القسم هو: فاعل الفعل الذي يتعدّى إلى مفعول واحد بتعبير المتأخرين .

٣- الفاعل الذي يتعدّاه فعلُه إلى مفعولَيْن ولكن لنا أن نقتصر على مفعول واحدمنهما ولنا أنْ نعدّيه إلى المفعولَيْن معاً، وذلك نحو: أعطى عبدالله زيداً درهماً(٥٥).

٤-الفاعل الذي يتعدّاه فعلُه إلى مفعولَيْن وليس لنا أن نقتصر على واحد منهما دون الآخر، وذلك نحو: حسب عبدالله زيداً بكراً، وظن عمرو خالداً أباه، وخال عبدالله زيداً أخاك(٥٦) .

---

(٤٩) طبقات فحول الشعراء ١٢/١.

(٥٠) المفصل في تاريخ النحو العربي، محمد خير الحلواني ١٠٦/١.

(٥١) ضحى الإسلام ٢٨٥/٢.

(٥٢) تاريخ الأدب العربي، بروكلمان، ترجمة عبدالحليم النجار ١٢٣/٢.

(٥٣) الكتاب ٢٣/١.

(٥٤) الكتاب ٢٤/١.

(٥٥) الكتاب ٢٧/١.

(٥٦) الكتاب ٢٩/١.

٥- الفاعل الذي يتعدّاه فعلُه إلى ثلاثة مفعولين، ولا يجوز لنا أن نقتصرَ على مفعول واحد دون الثلاثة؛ لأن المفعول هنا كالفاعل في الباب الأول الذي قبله في المعنى، وذلك قولك: أرى الله زيداً بشراً اباك[٥٧].

ويلاحظ القارئ لكتاب معاني القرآن للأَخْفَش انه نادراً ما يستعمل هذا المصطلح، ولكن المرجح أنه لم يقصد إلى استخدام غيره من الألفاظ، والسبب أن كتاب معاني القرآن ليس كتاباً نحوياً خالصاً مثل كتاب سيبَوَيْه أو المقتضب او غيرهما من الكتب التي تخصصت في علم النحو، وقد وجدت أنّه استخدمه في بعض المواضع، قال في تفسير قوله تعالى: (ويستجيب الذين آمنوا)[٥٨]: (أي استجاب فجعلهم هم الفاعلين)[٥٩].

وفي القرن الثالث الهجري، استخدمه المُبَرِّدُ، وعرّفه بانه المُسْنَد إليه، وحدّده بأنّه رَفْع دائماً[٦٠] حتى إذا جاء القرن الرابع الهجري، رأينا ابنَ السّراج يقدّم تعريفاً موسعاً للفاعل، قال[٦١]: (الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي بني للفاعل، ويجعل الفعل حديثاً عنه، مقدماً قبله، كان فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن، كقولك جاء زيد ومات عمرو... ومعنى قولي بنيتَه على الفعل الذى بني للفاعل، أي: ذكرت الفعل قبل الاسم؛ لأنك لو أتيتَ بالفعل بعد الاسم، لارتفع الاسم بالابتداء، وإنما قلت الفعل الذي بني للفاعل لأفرُقَ بينه وبين الفعل المبني للمفعول.) وقد استخدم مصطلح الفاعل عند جميع البصريّين الذين جاءوا بعد ابن السَّرّاج[٦٢].

الفاعِلة:

وقد استخدم سيبويه مصطلح الفاعل بصيغته المؤنثة إذا كان الفاعل في الحقيقة مؤنثاً أو كان لفظه مؤنثاً، قال[٦٣]: (وكم رجلاً أتاك أقوى من: كم أتاك رجلاً، وكم ههنا فاعلة، وكم رجلاً ضربت، أقوى من: كم ضربت رجلاً، وكم، ههنا مفعولة.)

---

(٥٧) الكتاب ١/٤١.
(٥٨) الشورى ٢٦.
(٥٩) معاني القرآن للأخفش. ٤٧٠ وانظر ص٢٣.
(٦٠) المقتضب ١/٨.
(٦١) الأصول في النحو: ١/٨١.
(٦٢) الجمل ص١٠، وانظر اللمع ص٣١، والخصائص ١/٣٦١، وانظر المفصل ص١٨، ٢١...
(٦٣) الكتاب ٢/١٥٩.

المُسْنَد إليه:

وقد استخدمه المُبَرِّدُ، ودلّ به على الفاعل مرة واحدة في كتابه المقتضب[٦٤]، كما لَمَّح ابن جنّي إليه تلميحاً، قال[٦٥]: (اعلم أنّ الفاعلَ عند أهل العربية، كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وهو مرفوع بفعله، وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه.) وبعد ابن جني نجد التلميح إليه عند الزمخشري قال[٦٦]: (الفاعل هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مُقَدَّمَاً عليه أبداً.)

شهرة مصطلح الفاعل :

(أ) غرض سيبَوَيْه من تقسيمه للفاعل

لقد رأينا من تعريف النحويين للفاعل أنه ما أسند إليه فعل مبني المعلوم، فعلى هذا نقول: إنّ الفعل الذي أسْنِدَ إلى هذا الفاعل، هو فعل دون الالتفات إلى المفعول، وبناء على هذا فإنني أزعم أن سيبويهِ قصد إلى تقسيم الفعل من خلال الفاعل لا إلى تقسيم الفاعل، فالفاعل هو الفاعل سواء أكان فعله الذي أسْنِدَ اليه لازماً أم متعدياً إلى مفعول أم إلى مفعولَيْن أم إلى ثلاثة مفاعيل، ولذا فقد تجاوز المتأخرون عن سيبويه هذا التقسيم فلم يتّبعوه.

(ب) مصطلح الفاعل:

المصطلح من حيث الاستعمال ظلّ مشتهراً منذ زمان الخليل وسيبَوَيْه، وربما قبل هذا الزمان حتى يومنا هذا، ولم أرَ نحوياً واحداً أعرض عنه أو استخدم مصطلحاً آخر غيره، وكان هذا المصطلح مشتهراً عنده، ولم أر مصطلحاً آخر يزاحمه، وذلك يعود في رأيي إلى ما يلي:

١. لفظ هذا المصطلح سهل قصير العبارة، وهو يتناسب مع المعنى الذي قصد إليه النحويون.

---

(٦٤) المقتضب ١٢٦/٤.

(٦٥) اللمع ص٣١.

(٦٦) المفصل ص١٨.

٢. معنى مصطلح الفاعل: وهو لا يقتصر على الإسناد حسب، ولكن المعنى الذي نستشفه من تعريف النحويين للفاعل أدقّ من الإسناد، فهو يشتمل على العناصر التالية:

أ - الإسناد.

ب - التأخير عن المسند واستحالة تقديمه عليه على أن يظلّ فاعلاً.

ج - يكون المسند فيه فعلاً مبنياً للفاعل (للمعلوم).

د - الحركة الإعرابية التي يستحقها الفاعل هي الضمة وما يقوم مقامها من الحركات الطويلة أو أن يكون في موضع رفع إذا كان مَبْنِيّاً(٦٧).

وجميع هذه العناصر تؤدي إلى معنى الفاعل، ومن هنا يمكن أن نلتمس السبب الذي جعل مصطلح الفاعل يشتهر في بدء الدراسات النحوية، زد على ذلك أنّه ركن من أركان الكلام في كلّ اللغات.

وأما مصطلح المُسْنَد إليه الذي استخدمه البصريون على قلّة، فقد سبق أن فصّلت فيه الكلام في باب المبتدأ والخبر، فهو مصطلح عام يشمل الفاعل والمبتدأ والفاعل غير المبتدأ، وقد تحدث النحويون عنه في غمار حديثهم عن العلاقات الإسنادية بين عنصري الجملة الفعلية (الفعل والفاعل.)

٤- نائِب الفاعل(٦٨)

تعريفه

هو كل مفعول حُذفَ فاعلُهُ وأُسْنِدَ إليه فعلٌ مبنيٌّ للمجهول، وأقيمَ المفعول مقامَ الفاعل المحذوف، وهو رفع أبداً دون سائر المفعولين(٦٩) اي انّه اسم تقدمه فعل مبني للمجهول، وحل محل الفاعل بعد حذفه(٧٠)، أي حل محله في إسناد الفعل إليه.

---

(٦٧) انظر الموضوع في الأصول في النحو ١/ ٨١، واللمع ص٢١، والمفصل ص١٨، والمقرب ص٥٣، والتعريفات ص١٧٠ - ١٧١، والكليات ٣/ ٣١٩، ومعجم النحو ص٢٥٩.

(٦٨) اصطلاح «نائب الفاعل» من مصطلحات ما بعد الزمخشري، والمؤكد أن ابن مالك كان أول من استعمله انظر شرح الأشموني ١/ ٢٢٢، وشرح التصريح ١/ ٢٨٦، والكواكب الدرية ١/ ٨٢.

(٦٩) التعريفات ص٢٤١.

(٧٠) معجم النحو ص٣٨٦.

تعبير البصريين عنه

يطالع المتتبع للمصطلح عند البصريين قضية مؤدَّاها أنَّ مصطلح نائب الفاعل لم يستعمل إلا بعد القرن السادس، ولذا فقد رأينا أنهم لم يعبروا عنه تعبيراً واحداً مُسْتَقِرّاً وإنما استعملوا مصطلحات كثيرة وهي:

أ . (المفعول الذي لم يَتَعَدَّهُ اليه فعل فاعل، ولم يتعدَّه فعلُه إلى مفعول آخر.)[٧١]وهو مصطلح وصفي، استعمله سيبَوَيْه ولم أُقف له على استعمال عند نحوي آخر.

ب . المفعول الذي يتعدّاه فعلُه إلى مفعول، وهو من استعمال سيبَوَيْه أيضاً قال[٧٢]: (هذا باب المفعول الذي تعدّاه فعلُه إلى مفعول، وذلك قولك : كُسِيَ عبدالله الثوب وأُعْطِيَ عبدالله المال، رفعتَ عبدالله ههنا كما رفعته في ضُرِب حين قلت (ضُرِبَ عبدالله، وشَغَلْتَ به (كُسِيَ) و (أُعْطِيَ) كما ... شغلت به «ضرب» وانتصب الثوب والمال لأنهما مفعولان.)

ج . ما يقومُ مقام الفاعل، واستعمله الأَخْفَش[٧٣] وابن السَّرَّاج[٧٤] والزَّمَخْشَري[٧٥].

د . ما كان بمنزلة الفاعل واستعمله الأَخْفَش[٧٦].

هـ. المفعول الذي لا يُذْكَرُ فاعله، وقد استخدمه المُبَرِّدُ في أواخر القرن الثالث الهجري، فقد قال[٧٧]: (هذا باب المفعول الذي لا يذكر فاعله، وهو رفع، نحو قولك : ضُرِبَ زيدٌ وظُلِمَ عَبْدُالله، وإنما كان رفعاً وحَدُّ المفعول أن يكون نصباً، لأنك حذفت الفاعل، ولا بد لكل فعل من فاعل، فقد صار الفعل والفاعل بمنزلة شيء واحد.)

و. المفعول الذي جعل الفعل حديثاً عنه وهو ما لم يُسَمَّ فاعلُه، وقد استعمله ابن جني في أواخر القرن الرابع الهجري، قال[٧٨]: (باب المفعول الذي جعل الفعلُ حديثاً

---

(٧١) الكتاب ١/٢٣.
(٧٢) الكتاب ١/١١ - ١٢.
(٧٣) معاني القرآن للأخفش ص١٥٨.
(٧٤) الأصول في النحو ١/٢٣٧.
(٧٥) المفصل ص٢٥٨ - ٢٥٩.
(٧٦) معاني القرآن للأخفش ص٤٦٤.
(٧٧) المقتضب ٤/٥٠.
(٧٨) اللمع في العربية ص٣٢.

عنه، وهو ما لم يُسَمَّ فاعلُه، اعلم أنّ المفعول في هذا الباب يرتفع من حيث يرتفع الفاعل؛ لأن الفعل قبل كل واحد منهما حديث عنه ومسندٌ إليه، وذلك قولك : ضُرِبَ زَيْد، وشُتِمَ بكر.)

ز . المفعول الذي لم يُسَمَّ من فَعَلَ به، واستعمله ابن السراج، قال[79]: (المفعول الذي لم يُسَمَّ من فعل به، إذا كان الاسم مبنيّاً على فِعْلٍ بني للمفعول، ولم يذكر من فعل به، فهو رفع.)

ح .اسم ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ: وهو من استعمال أبي جعفر النحّاس[80].

ط. المفعول الذي أُقيمَ مقامَ الفاعل وأسْنِدَ اليه الفعلُ، وقد استعمله الزَّمَخْشَري[81]، وهذا هو آخر المصطلحات التي استخدمها النحويّون البصريّون من سيبَوَيْه إلى الزَّمَخْشَريّ، وهي كما رأينا كثيرةٌ ومتعددةٌ بعضها يتشابه وبعضها يختلف.

ونستطيع أنْ نقسمها إلى ثلاث زمر وهي :

١ . الزمرة التي تبقي هذا النوع من المفاعيل في دائرة المفاعيل وهي التي تسميه المفعول... وتشمل المصطلحات التالية:

المصطلحات التي استعملها سيبَوَيْه وهي: «المفعول الذي لم يَتَعَدَّ إليه فعل فاعل ولم يتعدّه فعله إلى مفعول» «والمفعول الذي يتعدّاه فعلهُ إلى مفعول». ويشمل مصطلح المُبَرِّد . «المفعول الذي لايُذْكَر فاعلُه» ومصطلح ابن السَّرّاج الأخير: «المفعول الذي لم يُسَمَّ مَنْ فعل به» كما يشتمل على استخدام ابن جنّي: «المفعول الذي جعل الفعل حديثاً عنه.»، ونستطيع أنْ نجمع معها مصطلح الزَّمَخْشَريّ الأخير.

٢ . الزمرة الثانية، وتشمل المصطلحات التي تنص على أنه قائم مقامَ الفاعل، وهذه المصطلحات هي: ما يقوم مقام الفاعل وهو من استعمال الأخْفَش وابن السَّرّاج والزَّمَخْشَري والثاني ما كان بمنزلة الفاعل واستعمله الأخْفَش كما رأينا .

---

(٧٩) الأصول في النحو ٨٦/١.

(٨٠) انظر إعراب القرآن ١٢٥/١، ١٧٢/١، ٢٣٣/١، ٢٢٤/١، ٢٢٨/١ ومواضع كثيرة.

(٨١) المفصل ص٢٥٨-٢٥٩.

٣. الزمرة الثالثة وهي تحتوي على مصطلح واحد لا ثاني له وهو « اسم ما لم يُسَمَّ فاعلُه» واستعمله أبو جعفر النُّحّاس فقط ولم أقف له على استعمال عند غيره.

ويلاحظ القارئ، في مصطلحات سيبَوَيْه أنّه ينصّ على أنّ نائب الفاعل مفعول في الحقيقة، ولكنه في مصطلحاته لم يحدد هذا المفعول بيد أنّه حدده في شرح المصطلح.

ونلاحظ في مصطلحَيْه أنه يعتمد الفعل أساساً لتقسيم نائب الفاعل كما اعتمده في تقسيمه للفاعل من قبل، فقوله: (المفعول الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول) يعتمد الفعل اللازم إذا كان مبنيّاً للمفعول، وقوله: (المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعول) يعتمد الفعل المتعدي إذا كان مبنياً للمفعول أيضاً. وأما من حيث اللفظ فهما يمثلان باكورة مصطلحات النحو العربيّ من حيث أنهما مصطلحان وصفيان طويلا العبارة، وعليه فقد انقطع بهما الاستعمال فلم يستعملا عند غير سيبَوَيْه.

وأما مصطلح المُبَرِّد، فهو أكثر تحديداً من مصطلح سيبَوَيْه، وهو المفعول الذي لا يذكر فاعله، وكذلك مصطلح ابن السّراج: المفعول الذي لم يُسمَّ من فعل به، وهما بمعنى واحد، أي أن هذا الضرب من المفعولين، لا يذكر فاعله في الكلام، وذلك لأغراض، نحو: رغبة المتكلم في الإيجاز؛ لأن الفاعل معروف للجميع، كقولنا: خُلِقَ الإنسان، فالفاعل معروف للمخاطبين، أو أن يكون مجهولاً لا يعرف عند المتكلم أو المخاطب أو إذا لم يكن هناك غرض من ذكر الفاعل[٨٢]، كقوله تعالى: (إذا قيل لكم تفسحوا في المجالس)[٨٣] فـ«قيل» لا غرض من ذكر فاعله. ونستطيع أنْ نقول إنّ طولَ العبارة لكل منهما حال دون استعمالهما مصطلحين شهيرين.

وأما مصطلح ابن جنّي: المفعول الذي جُعِلَ الفعلُ حديثاً عنه، وهو ما لم يُسَمَّ فاعلُه. فهو في معنى المصطلحين السابقين، إلاّ أنّ هذا المعنى يأتي من جهة أخرى، فمعنى «جُعِلَ الفعل حديثاً عنهُ»: أسْنِدَ إليه الفعل، أي أسْنِدَ إلى المفعول، ولا يُسْنَدُ فعلٌ إلى المفعول إلا في المفعول الذي لم يذكرْ فاعله، وعليه، فهو يحمل ما يحمله المصطلحان السابقان من معنى، إلا أنه من حيث اللفظ أكثرصعوبة وأطولُ عبارة منهما.

---

(٨٢) معجم النحو ص٢٨٦ – ٢٨٧.

(٨٣) المجادلة ١١.

وأما المصطلحات التي تحويها الزمرة الثانية، وهي التي تنصّ على أنه قائم مقام الفاعل، فهي التي تطور عنها مصطلح نائب الفاعل الذي استخدمه المتأخرون[٨٤].

والمصطلح الأول فيها: «ما يقوم مقام الفاعل»، وكذلك الثاني: «ما كان بمنزلة الفاعل» يؤكدان قضيّة الإسناد. فالفاعل في مثل هذه التراكيب محذوف- أو غير موجود- للأغراض التي ذكرتها[٨٥] ولما كان النحويّون يوجبون وجود التلازم[٨٦] بين بعض الأنماط اللغويّة، ومنها الفعل والفاعل، فقد كان لا بد من وجود المُسْند إليه، فرأوا أنَّ العرب أقامت المفعول مقام الفاعل من حيث الإسناد وليس من حيث الحركة الإعرابية كما قد يُتَوَهَّم من هذه الألفاظ، وقد فَصّل ابنُ جنّي الذكرَ في هذه المسألة وبَيَّن أنَّ هناك افعالاً خصت بالإسناد إلى المفعول دون الفاعل، فقال[٨٧]: (ويقولون: انقُطِعَ بالرَّجل، ولا يقولون انقطع به كذا .. فلهذا جاء بهذا الباب[٨٩] . أي ليريك افعالاً خُصَّتْ بالإسناد إلى المفعول دون الفاعل، كما خُصَّتْ أفعال بالإسناد إلى الفاعل دون المفعول، نحو: قام زيد، وقعد جعفر، وذهب محمد، وانطلق بشر، ولو كان غَرَضُه أن يريَك صورة ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ مجملاً غير مفصل، على ما ذكرنا، لأورد فيه نحو: ضُرِبَ ورُكِبَ، وأُكرِمَ، وأُحسِنَ إليه...)، وعلى هذا، فإن معنى قولهم: ما قام مقام الفاعل أو ما كان بمنزلة الفاعل يعني تماماً ما نصّوا عليه بقولهم: المفعول الذي لم يُسَمَّ من فعل به وما يشبه هذا. بيد أن هذا المصطلح يعاني من صعوبة في لفظه، مردها إلى طول عبارته.

وأما مصطلح الزمخشري فهو مصطلح توفيقي، جمع بين مصطلحات الزمرتين لفظاً ومعنى، فهو عنده «المفعول الذي أقيم مقام الفاعل وأسند إليه الفعل» ونلاحظ أنه طويل العبارة ولكنه يُعَدُّ بدايةً لتقعيد المصطلح، فقد سَمَّاه بعض المتأخرين عنه نائب الفاعل.

وأما الزمرة الثالثة، فنجد فيها مصطلح أبي جَعْفر النَّحَّاس وحيداً، وعندي أن هذا المصطلحَ غريبٌ بَيْن مصطلحاتِ البصريّين ومن سائر البصريّين، ولكنني أجد أنَّ هذا

---

(٨٤) شرح قطر الندى ص١٨٧، وشرح ابن عقيل ٢/١١١.

(٨٥) انظر ص ٨٤ من هذا الكتاب.

(٨٦) معنى التلازم هو: إذا وجد الأول لا بد من وجود الثاني، فإذا وجد الفاعل لا بد من وجود الفعل، وكذلك العكس.

(٨٧) الخصائص ٢/٢١٩.

(٨٩) المقصود بـ (جاء بهذا الباب) الإمام ثعلب، أحمد بن يحيى، نحوي كوفي بارز ولد سنة ٢٠٠هـ وتوفي سنة ٢٩١هـ، انظر بغية الوعاة ١/٢٩٧.

المصطلحَ ربما كان من مصطلحات نفطويه الكوفي، فهو من أساتذة أبي جعفر وربما كان من مصطلحات الأَخْفَش الأصغر(٩٠) وهو الآخر من الكوفيّين. وأستبعدُ أن يكون من مصطلحات الزَّجّاج، فهو من أساتذة النَّحّاس أيضاً، ولكن لو كان من مصطلحاته لاستخدمه تلميذه الآخر: الزُّجّاجي.

فنجد أن أبا جعفر النَّحّاس يعامل الفعلَ المَبْنيَّ للمجهول معاملة الفعل الناقص- كان وأخواتها-فنائب الفاعل عنده اسم ما لم يُسَمَّ فاعلُه على غرار اسم كان وأخواتها، على حين المفعول الثاني الذي في قولك : أُعْطِيَ عبدُالله المالَ، هو خبر ما لم يُسَمَّ فاعله(٩١)

لقد سبق أن رأينا أن الخبر هو الكلام الذي أسندَ إلى المبتدأ ليتمَّ به الكلام ويحسن السكوت على عبارته(٩٢). وخبر كان هو المسند بعد دخول كان أو إحدى أخواتها(٩٣). أي انه الخبر في الأصل، فما العلاقة بين ما لم يسمَّ فاعله، واسم كان وخبرها؟

الحقيقة انه لا علاقة بينهما، ولا تشابه، ذلك أنّ كان وأخواتها أفعال اختصّت بالدخول على المُبْتَدأ والخَبَر دون غيرهما، فهل اختصّت الأفعالُ المبنيّةُ للمجهول بالدخول عليها؟ وهل إذا حذفنا الفعل يبقى الكلام سليماً؟

وسنأخذ في ما يلي مثالاً ونطبقّ عليه مصطلحات أبي جعفر النحاس :

أُعْطِيَ عبدالله المال

قرّر أبو جعفر النَّحّاس أن «أُعْطِيَ» تشبه «كان»، وإذا حذفنا «كان» استقام الكلام، وإذا حذفنا الفعل المبني للمجهول (أُعْطِيَ) فالمتوقّع أن يظلَّ الكلام سليماً ولكن إذا حذفناه يبقى عندنا: عبدالله المال، فهل هذا كلام سليم من حيث التركيبُ أو المعنى؟ لا . واخيراً فإنني أزعم أن هذه المصطلحات جميعها التي استخدمت منذ زمان سيبويه إلى الزمخشري كانت توطئة لظهور مصطلح نائب الفاعل الذي استعمله ابن مالك لأول مرة في الفيّته الشّهيرة، وقد طغى على المصطلحات السابقة وذلك لانّه أولى بالاستعمال لأنَّهُ أوضحُ في بيان المراد

---

(٩٠) بغية الوعاة ١/٣٦٢، والاخفش هو الأخفش الأصغر عليّ بن سليمان الكوفي.

(٩١) إعراب القرآن ١/٢٧٨ إعراب الآية ٢٤٦: البقرة.

(٩٢) التعريفات ص١٠١، والكليات ٢/٢٨٣.

(٩٣) الكواكب الدرية ١/٨٢، وشرح التصريح ١/٢٨٦، وحاشية الخضري ١/١٦٥.

واخصر من غيره من المصطلحات، والمعربُ ينبغي له ان يختار الأخْصر والأوضح، ولأنه- نائب الفاعل- لا يكون مفعولاً في سائر الأحوال، وإنما يكون غير ذلك، كالمصدر وغيره[٩٤].
ويذهب بعض الباحثين إلى عد مصطلح ما لم يسم فاعله من مصطلحات الكوفيين إلا أنّ المؤكد أنّ البصريين الأوائل استعملوه، بيد أَنّ شَهْرَتَه عند الكوفيين أكثرُ من شهرته عند البصريين.

ونفيد من التسميات جميعها أن نائب الفاعل هو: ما أُسْنِدَ إليه فعل مبني للمفعول- أي للمجهول- أو شبهه متقدم عليه نحو: قولك: طُعِنَ المقاتل، وقولهم: «شبه الفعل» يعني اسم المفعول الذي يعمل عمل الفعل المبني للمجهول.

٥- اسم كان وأخواتها

يتنازَعُ اسم كان بابان:

١. باب المبتدأ والخبر: وتختصّ به كانَ الزمانيّةُ التي تدخل على المُبْتَدأ والخبَر فترفعُ المُبْتَدأ ويُسَمّى اسمَها وتنصبُ الخَبَر ويسمى خبرَها. ودخول كان على هذا التركيب إنما يحصل للإفادة أنّ الخبرَ في ما مضى من زمان. أي أَنَّ «كان» هنا زمانيّة لا تحتوي حدثاً البتة.

٢. كان الحدثيّة: وهي التي تكتفي بالاسم الذي هو فاعلها، كقوله تعالى: {إلا أن تكون تجارةٌ حاضرةٌ}[٩٥] وتحتوي الحدث مع الزمان كأيّ فعل آخر. وتسمى أيضاً التّامّة[٩٦].

ما اسم كان؟

واسم كان كما نصّ عليه النحويّون هو المُسْنَد اليه «المبتدأ» بعد دخول كانَ أو إحدى أخواتها.

---

(٩٤) الكواكب الدرية ١/٨٢، وشرح التصريح١/٢٨٦، وحاشيه الخضري ١/١٦٥.
(٩٥) البقرة /٢٨٢.
(٩٦) املاء ما من به الرحمن ١/١١٧.

استعمال مصطلح (اسم كان)

هذا المصطلح متأخر عن زمان سيبَوَيْه، فهو لم يستعمله مما يدل على أنّهُ مصطلح حادث بعد مرحلة تأسيس النّحو العربيّ، وهي المرحلة الممتدة من أبي الأَسْود الدؤلي إلى سيبَوَيْه.

وأما سيبَوَيْه فقد وصف هذا المصطلح شارحاً له حيث قال[٩٧]: (ومما يكون بمنزلة الابتداءِ قولك: كان عبدالله منطلقاً، لأنّ «هذا» يحتاج إلى ما بعده، كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده».

الفاعل: وقد أطلقهُ سيبَوَيْه على اسم كان[٩٨] في موضع واحد من كتابه.

اسم الفاعل: وهو من إطلاق البصريّين الأوائل، استعملوه للدلالة على اسم كان، قال سيبَوَيه[٩٩]: (هذا باب الفعل الذي يتعدّى اسمَ الفاعل إلى اسمِ المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد، وذلك قولك: كان، ويكون، وصار، وما دام، وليس، وما كان نحوهن من الفعل الذي لا يستغني عن الخَبَر، تقول كان عبدالله أخاك .. وحال التقديم والتأخير فيه، كحاله في «ضَرَبَ» إلا أنّ اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد.)

المُشَبَّهُ بالفاعِلِ في اللفظ:

وهذا المصطلح من استعمال ابن السَّرّاج، أطلقه على اسم (كان) وخبر (إنّ). قال[١٠٠] (والمُشَبّه بالفاعل في اللفظ ... على ضربين، ضرب منه ارتفع بـ(كانَ) وأخواتها، وضرب آخر ارتفع بحروف شُبِّهت بـ«كان، والفعل».)

اسم كان:

وربما كانت بدايةُ القرنِ الرّابع هي التي شَهِدت استعمال مصطلح «اسم كان»، إذ

---

(٩٧) الكتاب ٢٣/١.

(٩٨) الكتاب ٤٩/١.

(٩٩) الكتاب ٤٥/١.

(١٠٠) الأصول في النحو ٩٢/١.

استعمله عالمان في آن واحد، وهما الزُّجّاجيُ[١٠١] والنَّحّاس[١٠٢]، وربما أخذاه عن الزُّجّاج أو عن ابن السَّرّاج، وقد شاع هذا المصطلح واشتهر بين الأوساط النحوية، فاستعمله ابن جنّي[١٠٣]والزَّمَخْشَري[١٠٤]، فنحن إذن أمام مصطلحات كثيرة استعملها النحويون وهي مصطلحات لمعنى واحد وهو تركيب «اسم كان» فأي هذه المصطلحات يفي بالغرض أكثر من غيره؟

المصطلح الوصفيّ الذي استعمله سيبَوَيْه- وهو ما كان بمنزلة الابتداء- لا يُعَبِّر عن اسم كان وحدَهُ ولكنه يُعَبِّر عن تراكيب أخرى تختلف عن تراكيب كان وأخواتها مع ما تدخل عليه، وذلك نحو: إنّ وأخواتها. علاوة على أن المصطلح الوصفي عامة لا يمكن أن يشتهر في أوساط الدراسات العلمية لوقت طويل، لصعوبة استعماله لطول عبارته. ولذا فقد رأيناه لم يُسْتَخْدَم إلا عند سيبَوَيْه نفسه، وهذا الاستخدام لم يكن مشتهراً عنده، إذ لم يستعمله غير مرة واحدة.

وأما مصطلح الفاعل الذي استعمله سيبَوَيْه أيضاً، فيبدو أنّه استخدم لمرة واحدة أيضاً، بسبب شبه اسم كان بالفاعل، وقد رأينا أنّ بعض المحدثين يطالبون بالغاء مصطلح اسم كان والاكتفاء بمصطلح الفاعل لمثل هذه التراكيب[١٠٥]، إلا أنني لا أرى أنه يصلح لاسم كان لأنه مستخدم في باب الفعل التام، وكان ليست فعلاً تاماً إذ تخلو من الحَدَث، ولصعوبة التفريق بين قولنا «الفاعل» مصطلحاً لما بعد كان الزمانيّة، وفاعل كان الحدثيّة فإن النحويين أعرضوا عنه فلم يستعمله غير سيبَوَيْه مرة واحدة. بيد أنّه من حيث اللفظ واضح سهل، وإن كان لفظه لا يدلّ عليه دلالة تامة.

وأما مصطلح اسم الفاعل فربما وَجَدَ مَن استعمله أنّ استعمالَه يُعَدُّ أكثرَ ابتعاداً عن الازدواجيّة من مصطلح الفاعل، فاسم كان مشبَّه بالفاعل من حيث لفظُه، فالفاعل مرفوع

---

(١٠١) الجمل ص٤١ .

(١٠٢) إعراب القرآن ٢/١٠ شرح الآية ٢٤: التوبة.

(١٠٣) اللمع في العربية ص٣٦

(١٠٤) المفصل ص٧٢.

(١٠٥) أصل هذا الكلام مقالة لشاكر الجودي ينظر الدراسات اللغوية في العراق ص١٦٢ وص١٧١ وفندها جعفر القزاز في الموضع الاول، وذكر أنها من رأي الكوفيين.

وهو مرفوع أيضاً، هذا عدا وقوعه بعد فعل، وإن كان هذا الفعل ناقصاً، أي أن الشّبه بين الفاعل واسم كان هو الذي دفع النحويين إلى استخدام مصطلح اسم الفاعل، ومما يؤيد زعمي هذا أنّ النحويين أنفسهم استخدموا مصطلح اسم المفعول ليعبّروا به عن خبر كان وذلك لحملهم خبر كان على شبهه بالمفعول به من حيث الإعراب أو الحركة الإعرابية التي يستحقها. قال أبو البَركات الأنباريّ[١٠٦]: (فإن قيل: فلم رَفَعت الاسم ونَصَبْتَ الخَبَر؟ قيل: تشبيها بالأفعال الحقيقيّة، فرفعت الاسم تشبيهاً له بالفاعل، ونصبت الخبر تشبيهاً له بالمفعول.) وقال ابن هشام[١٠٧]: (هذا باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ تشبيها بالفاعل ويُسَمَّى اسمَها، وتنصب خبره تشبيهاً بالمفعول ويُسَمَّى خَبَرها...)

وهو مصطلح قصير العبارة، ولكن ما السبب الذي جعل النحويين يعرضون عن استعماله ويهجرونه؟

أرى أنّ السبب في هذا يعود إلى أن دلالة هذا المصطلح الصرفيّة تغلبت على دلالته النحوية. فهو يطلق عند علماء الصرف على أحد المشتقات الذي هو ما دل على حدث ومن وقع منه هذا الحدث الذي هو فاعلُه[١٠٨]، فقد استعمله جميع النحويين ليدل على هذا المعنى.

وأما مصطلح «اسم كان» فهو لا يبتعد بـ «المُبْتَدأ» عن حقيقته كـ(مبتدأ)، فقد دخلت (كان) على هذا المُبْتدأ فصار اسماً لها. ومعنى اسم كان: معمول (كان) الزمانيَة التي لا تكتفي به بل تتعدّاه إلى الخَبَر، فهو اسم لها لأنها دخلت عليه فعملت فيه رفعاً. هذا إضافة إلى سهولة لفظه وقصر عبارته، ولذا فقد استعمل منذ بداية القرن الرابع الهجري وما زال مستعملاً حتى يومنا هذا.

٦- خبر إنّ وأخواتها

تعريفه

خبر إن هو المسْنَد بعد دخول إنّ وأخواتها عليه[١٠٩]، أي أنه معمول لـ«إنّ» أو إحدى أخواتها، فتعمل فيه رفعاً.

---

(١٠٦) أسرار العربية ص١٣٨.

(١٠٧) أوضح المسالك ١/١٦٣.

(١٠٨) معجم النحو ص٢٤.

(١٠٩) التعريفات ص١٠١، وانظر كشاف اصطلاحات الفنون ٢/١٨٤، والكليات ٢/٢٨٣.

استعماله

مصطلح «إن وأخواتها» استعمله النحويون وأطلقوه على حروف مخصوصة رأوا أنها تعمل عملاً يُشْبِهُ عمل الفعل، وهذه الحروف هي: «إنّ» و«أن» و «ليت» و «لعلّ» و«كأنّ» و«لكنّ»[110]، وسيأتي تفصيل هذه الحروف في بابها إن شاء الله.

وأما مصطلح خبر إن، فقد استخدامه سيبَوَيْه بلفظ (الخبر) فقط، قال[111]: (وتقول: إنّ زيداً الظَّريفَ منطلق، فإنْ لم يُذْكَر المنطلق صار الظريف في موضع الخبر، كما قلت: كان زيد الظريف ذاهباً، فلما لم تجئ بالذاهب قلت: كان زيد الظريف، فَنَصْبُ هذا في «كان» بمنزلة رَفْع الأول في إن وأخواتها.)

وقد كان مصطلح سيبَوَيْه إعداداً وتحضيراً لظهور مصطلح (خبر إن)، فقد ظهر عند المُبَرِّد[112] -وربما قبله- ثم درج النحويّون البصريُون على استعماله[113].

سبب اشتهار مصطلح خبر إنْ منذ بداية عهد سيبَوَيْه

لا نستطيع الفصل بين مصطلح سيبَوَيْه «الخبر» ومصطلح «خبر إن» الذي استخدمه النحويون بعده، بيد انّه أقل تحديداً من مصطلح خَبَر إنّ، وقد قلت إن ظهور مصطلح الخبر في هذا الوقت المبكر يعدُّ تمهيداً لظهور المصطلح الآخر، فهذا المصطلح كان باكورة من بواكير المصطلحات النحوية، وقد كان حديث سيبَوَيْه السابق واضحاً في أن الخَبَر خبرٌ لـ«إنّ» ويفهم هذا من سياق الكلام، إلا أنَّ المصطلح وحده لا يصلح للتعبير عن خبر «إن» وذلك خوفاً من وقوع الالتباس، فالذي يسمع لفظ: الخبر يتبادر إلى ذهنه فوراً خبر المبتدأ.

وأما مصطلح «خبر إن» فهو المصطلح نفسه الذي استعمله سيبَوَيْه إلا انه أكثر تحديداً منه، فالسامع للفظ «خبر إن» يتبادر إلى ذهنه ذلك التركيب اللغوي الذي هو الخبر الأصلي

---

(١١٠) الكتاب ٢/١٣١، ٢/٢٧٥، ٤/٣٢، وانظر المقتضب ٢/٣٤٠، ٤/١٠٧، ٤/١٠٨ ...الخ، والأصول في النحو ١/٢٧٧ - ٢٧٨، والجمل ص٥١ ، وانظر إعراب القرآن ١/١٣٤، وكتاب معاني الحروف ص١٠٩، واللمع في العربية ص٤١، والمفصل ص٢٩٢.

(١١١) الكتاب ٢/١٣٢.

(١١٢) المقتضب ٤/١٠٨.

(١١٣) الجمل ص ٥٣ ، وانظر إعراب القرآن ١/٢٢٥، ٢/١٦، وانظر كتاب معاني الحروف ص١٠٩، واللمع في العربية ص٤١، والمفصل ص٢٧.

بعد دخول «إنّ» أو إحدى أخواتها عليه فتعمل فيه الرفع. ولذا، فقد سُميَ خَبَرَها، وهو في الحقيقة ليس إلاّ الخبر الأصلي وإنما زادته «إنّ» توكيداً[114] واختصّته لنفسها عملاً ومعنى. وزد على ذلك أنّ معنى المصطلح موافق للتركيب اللغوي لا يناقضه، وما نجده في هذا المصطلح من سهولة في اللفظ والتركيب وقصر في العبارة.

٧- خبر لا التي لنفي الجنس

تعريفه

هو ما أُسْنِدَ إلى اسمها، فتم به المعنى وحسن السكوت على عبارته وهو المسند بعد دخول «لا» هذه[115].

استعماله

وهو مصطلح قديم جداً استعمله سيبَوَيْه بلفظ الخبر فقط، قال[116]: (وكذلك إن لم تجعل «لك» خَبَراً، ولم تفصل بينهما، وجئت بـ «لك» بعد أن تُضْمِرَ مكانا أو زماناً كإضمارك إذا قلت: لارجل، ولا بأس، وإن أظهرت فحسن.)

وقد استعمل مصطلح الخَبَر للدلالة على خَبَر لا النافية عند المُبَرِّد أيضاً[117]، وأما استعماله بلفظ خبر لا النافية، فقد بدأ في نهاية القرن الرابع عند ابن جنّي[118] ثم استخدمه الزَّمخشريّ بلفظ «خبر لا» أيضاً، قال[119]: (خبر لا التي لنفي الجنس هو قول أهل الحجاز لارجلَ أفضلُ منك ولا أحد خير منك، وقول حاتِم:

ولا كريم من الولدان مصبوح

يحتمل أمرين: أحدهما أن يترك طائيته إلى اللغة الحجازيّة، والثاني أن لا يجعل

---

(١١٤) الكتاب ٤/٢٣٢.

(١١٥) التعريفات ص١٠١، وانظر الكليات ٢/٢٨٣، وكشاف اصطلاحات الفنون ٢/١٨٤.

(١١٦) الكتاب ٢/٢٧٩.

(١١٧) المقتضب ٤/٣٦٩.

(١١٨) الخصائص ٢/١٩٨، ٣/١٥٦، وانظر اللمع في العربية ص٤٤.

(١١٩) المفصل ص٢٩- ٣٠ ، وانظر ص٧٤، ٧٥.

مصبوحاً خبراً، ولكن صفةً محمولةً على محلّ «لا» مع المنفي. ولم اقف على مصطلح آخر استعمله النحويون للتعبير عن هذا المعنى.

اشتهار مصطلح خبر لا النافية

يعود السبب في شهرة هذا المصطلح إلى مناسبة لفظه لمعناه، مثله مثل خبر إن، فقد دخلت «لا» على تركيب المبتدأ والخبر فعملت فيه فاستحقت بهذا العمل أن يسمى المبتدأ اسمها والخبر خبرها، كما أنّ لفظ هذا المصطلح سهل التداول قصير العبارة.

وقد استعمل النحويون الأوائل مصطلح الخبر للدلالة على هذا التركيب، وقد أَوْضَحْتُ الفَرْقَ بين مصطلح «الخبر» ومصطلح «خبر إن» فلا حاجة للاعادة، فقد فصل الحديث في هذا بما يغني.

٨- اسم ما المشبهة بـ(ليس)

هذا في لغة أهل الحِجَاز، وقد بحثه سيبَوَيْه في حديثه عن «ما» الحجازيّة، قال[١٢٠] (هذا باب ما أجرى مجرى «ليس» في بعض المواضع، ثم يصير إلى أصله، وذلك الحرف، «ما»، تقول: ما عبدالله أخاك، وما زيد منطلقاً، وأما بنو تَميم، فيجرونها مجرى «أما» و «هل»، أي: لا يعملونَها في شيء، وهو القياس، لأنه ليس بفعل، وليس «ما» كـ«ليس»، ولا يكون فيها إضمارٌ، وأما أهل الحجاز، فيشبّهونها بـ«ليس» إذا كان معناها كمعناها) وقال[١٢١]: (ومثل ذلك قوله تعالى: (ما هذا بشراً)[١٢٢] في لغة أهل الحجاز، وبنو تميم يرفعونها، إلا من دَرَى كيف هي في المصحف.) وينبغي ألا نطالبَ سيبَوَيْه باستخدام جميع المصطلحات، فقد كان النحو العربي في بداية تأسيسه، وقد رأيناه يقدم باكورة مصطلحاته في «اسم كان» و «خبر إن» وخبر «لا» التي لنفي الجنس ولكنه لم يستخدم مصطلح «اسم ما».

وأما استعمال مصطلح «اسم ما»، فقد بدأ بعد زمان سيبَوَيْه، في أواخر القرن الثالث

---

(١٢٠) الكتاب ١/٥٧ وانظر ٤/٢٢١.
(١٢١) الكتاب ١/٥٩.
(١٢٢) يوسف ٣١.

الهجري عند المُبَرِّد[١٢٣] واشتهر بعده عند جميع النحويين البصريّين[١٢٤]، ويعود السبب في اشتهار مصطلح اسم ما المشبَهة بـ «ليس» إلى التركيب الذي تتشكل منه «ما» مع اسمها وخبرها. فقد دخلت «ما» على تركيب المبتدأ والخبر فعملت فيه من جهة المعنى ومن جهة الإعراب فمن حيث المعنى غيّرته من الاثبات إلى النفي، ومن حيث الإعراب رفعت الأوّلَ فصار اسمَها ونَصَبَت الثّاني فصار خبرَها. وكذلك «ليس» ترفع الأوّل ويُسَمَّى اسمَها وتنصب الثاني ويَسَمَّى خبرَها كما أنها تغيّر معنى التركيب من الإثبات إلى النفي ومن هنا وجد النحويون، وجه الشَّبَه بين «ليس» و «ما» وهذا واضح من كلام سيبَوَيْه السابق. وأما الذين أطلقوا عليه اسم «ما» الحجازية فإنهم نظروا إلى الذين يتكلمون بهذا النمط فيشبّهون «ما» بـ«ليس» وهذا يعد زيادة في التحديد: وذلك لأن بني تميم لا ينصبون ولهذا فهم يخرجون هذا النمط من باب ما يعمل في المبتدأ والخبر، لأنهم يشبهونها بـ«أمّا» و «هل» وهما حرفان غير عاملين.

---

(١٢٣) المقتضب ١٨٩/٤.

(١٢٤) انظر إعراب القرآن ١٣٩/٢، ٣٧٢/٣، وانظر المفصل ص٣٠-٣١.

الباب الثاني

المنصوبات

- المفاعيل
- ما يحمل على المفعول به
- ما يشبه بالمفعول في اللفظ

المنصوبات

أُشيرُ -قبل أنْ استعرضَ المصطلحات التي استخدمها البصريون في تعبيرهم عن المنصوبات - إلى أنّني قسمتها ثلاثة فصول :

الأول :المفاعيل، ويشمل المفعولَ المُطْلَقَ، والمفعولَ به، والمفعولَ لأَجْلِه، والمفعولَ معَه، والمفعولَ فيه (الظّرف).

والثاني : ما حَمَلَه النحويّون على المفعول به، ويشمل أبواب: الاخْتِصاص، والإغْراء والتّحْذير، والمَنصُوب على الاشْتِغَال.

والثالث: ما عَدَّه النحويّون مُشبَّهاً بالمفعول، ويشمل أبواب: الحال، والتّمييز، واسم «لا» الّتي لنفي الجِنْس، وخبر«كان» وأخواتِها، واسم «إن» وأخواتِها.

الفصل الأول

المفعولُ المُطْلَق، والمفعول بهِ، والمفعول لأجْلِهِ، والمفعول معه والمفعول فيه (الظَّرف.)

١. المفعولُ المُطْلَقُ

تعريف المفعول المُطْلَق

المفعول المُطْلَق هو: (المَصْدَرُ المنصوبُ للتأكيد أو لعدد المرّات أو لبيان النّوع، سُمّيَ مفعولاً مُطْلَقاً لصحّة إطلاقِ صيغةِ المفعول على كل فردٍ منه من غير تقييد بالجارّ بخلاف المفاعيل.)[١]، وهذا يعني أنه لا فَرْق بين اللازم والمتعدّي من الأفعال، فكلاهما يمكن إطلاقُ صيغة المفعول منه، بخلاف المفاعيل الأخرى كالمفعول به مثلاً، فنحن لا نستطيع إطلاق صيغة المفعول به منه إلا بوساطة حرف الجَرّ، كقولنا: ذهبت إلى بيت زيد، فلا نقول: ذهبت بيت زيد. وهو ما صدر عن فاعلِ فِعْلٍ مذكور بمعناه، أي بمعنى الفعل[٢]. وقد عرّفه المحدثون بأنّه (اسمٌ يؤكّد عاملَهُ، أو يبيّن نوعه أو عدده وليس خبراً ولا حالاً)[٣].

تعبير النحويين عنه

لم يستخدم النحويّون البصريّون مصطلحاً واحداً للتعبير عن هذا النوع من المفاعيل، ولكنهم استخدموا عدة مصطلحات، وهي:

أ- المفعول المُطْلَق: وهو مصطلح حديث نسبياً، وأرجّح أنه لم يستخدم قبل نهاية القرن الثالث الهجري، والحجة في ذلك أنني لم أعثر عليه في ما يتوافر لدي من كتب مثل كتاب سيبَوَيْه وكتب المبرد والأخفش الأوسط، والأرجح أنَّ ابنَ السّرّاج كان أوّلَ مَنْ استخدمه، ومع ذلك فإنَّ استخدامَه له كان قليلاً نادراً[٤]، وأمّا استخدامُه مصطلحاً شهيراً، فقد بدأ بعد ابن السّرّاج ولا سيما عند الزّجّاجي، قال[٥]: (فأما المفعول المُطْلَق، فالمَصْدَرُ نحو قولك:

---

(١) الكليات ١٩٢/٤ . وانظر شرح التصريح على التوضيح ٣٢٣/١.

(٢) التعريفات ص١١٨.

(٣) معجم النحو ص٣٦١.

(٤) الأصول في النحو ١٩٠/١.

(٥) الجمل ص٢١٦.

خرجت خروجاً او قعدت قعوداً... فالقعود والخروج مفعول صريح، لأنك أحْدَثْتهما بعد أنْ لم يكونا.)

بَيْد أنّ مصطلح المفعول المطلق لم يشتهر تماماً، والمصطلحات التي استخدمها البصريّون متعددة كثيرة وسنحصرها في مايلي من صفحات.

اشتهار مصطلح المفعول المُطْلَق: لقد تبيّنت من خلال تتبعي للمصادر النحوية، أنَّ شهرة المفعول المُطلَق لم تتحقق إلا في النصف الأول من القرن السادس الهجري، عند الزَّمَخْشَري[٦] ومن اتى بعده وقد تبين لي ذلك من أنَّ المصطلح لم يستخدم عند من تلا الزَّجّاجي من علماء، فلم يستخدمه النَّحّاس الذي كان يفضّل عليه مصطلحات أخرى كما سنرى بعد قليل، ومما يدل على أنّه اشتهر عند الزَّمَخْشَريّ أنّ المتأخرين بعده استعملوه على نطاق واسع[٧].

ب- **المَصْدَرُ:** وهو كلّ اسم دلّ على حَدَث وزمان مجهول، وهو وفعله من لفظ واحد، والفعل مَشْتَقٌ منه، وهو منصوب وفضلة إذا ذكر مع فعله، وهو اشهر المصطلحات البصريّة التي استخدمها الأوائل (من سيبَوَيْه إلى الزَّمَخْشَري) في تعبيرهم عن المفعول المُطْلَق والملاحظ أن سيبَوَيْه كان يفصّل الذكر في نوع المَصْدر، قال في موضع[٨]: (هذا باب ما يكون المَصْدر فيه توكيداً لنفسه نَصْبَاً، وذلك قولك: لَهُ عَلَيّ ألف درهم عُرْفاً، ومثل ذلك قول الأحْوَص:

إنّي لأمْنَحُكَ الصُّـــدودَ وإنّني   قسَماً إليكَ مع الصُّدودِ لأمْيَلُ

وانما صار توكيداً لنفسه، لأنه حين قال: له عليّ، فقد اقر واعترف، وحين قال: لأميلُ عُلِمَ أنَّهُ بعد حَلِف[٩]، ولكنه قال: عُرْفَاً وقَسَمَاً توكيداً، كما أنَّه إذا قال: سِيرَ عَلَيْه فقد عُلِمَ أنَه كان سَيْر، ثُمَّ قال: سَيْراً توكيداً). وقال في موضع آخر[١٠]: (هذا باب ما ينصب من

---

(٦) المفصل ص٣١-٣٢.

(٧) انظر أوضح المسالك ٢/٣٣-٤٣، وشرح قطر الندى ص٢٢٤-٢٢٦، وانظر ايضاً شرح ابن عقيل ٢/١٦٩، ١٨٤.

(٨) الكتاب ١/٣٨٠.

(٩) الحلف من مصطلحات سيبويه في باب القسم، وسيرد في مكانه، ويعني بقوله (علم انه بعد حلف) أننا نعرف أن التركيب بعد يمين، وذلك لوجود اللام المقترنة بجواب القسم.

(١٠) الكتاب ١/٣١١-٣١٢.

المصادر على إضمار الفعل المستعمل إظهاره، وذلك قولك: سَقْيًا ورَعْيًا، ونحو قولك: خَيْبَةً، ودَفْرًا، وجَدْعًا، وعَقْرًا وبُؤسًا، وأُفّةً....) ثم استشهد على هذا بقول ابن مَيّادةَ:

تَفَاقَدَ قومي إذ يَبِيعونَ مُهْجتي ... بجاريةٍ، بَهْرًا لهمْ بَعْدَها بَهْرًا

وقول عُمَرَ بن أبي ربيعة:

ثم قالوا: تُحبُّهَا، قلتُ: بَهْرًا ... عَدَدَ النَّجْمِ والحَصَى والتُّراب

هذا على الدعاء، وأما إذا لم يكن عليه، فإن سيبَوَيْه يصطلح له مصطلحاً آخر، قال[11]: (هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر في غير الدّعاء، من ذلك قولك: حَمْداً وشُكْرًا ، لا كُفْراً وعَجَباً، وافعلُ ذلك كَرامةً ومَسَرّةً ... كأنك قلت: أحمد الله حمداً، وأشكر الله شكراً، وكأنك قلت : أعجب عجباً، وأكرمك كرامة، وأسرّك مسرة.)

المَصْدَرُ المُضَافُ :

وهو مصطلح استخدمه سيبَوَيْه، وذلك نحو: سَقْياً لك، لتبين من تعني، ومثل وَيْلَكَ، وَوَيْحَكَ، ووَيْسَك، ووَيْبَكَ[12].

المَصْدر الذي يكون فيه معنى التّعجب :

وهذا أيضاً من مصطلحات سيبَوَيْه، قال[13]: (ما ينتصب فيه المصدر على إضمار الفعل المتروك إظهاره، ولكنه في معنى التّعجب، نحو: كَرَماً وصَلَفاً، وقال: وسمعت أعرابياً وهو أبو مُرْهِب، يقول: كَرَماً وطُولَ أَنْفٍ! أي أَكرِمْ بك وأطولْ بأنفك!)

المصدر المُثَنّى :

وهو ما كان فيه المصدر على هيئة المُثَنّى، وذلك نحو: حَنَانَيْك، وقد عبّر عنه سيبَوَيْه

---

(١١) الكتاب ١/٣١٨-٣١٩.

(١٢) الكتاب ١/٣١٨.

(١٣) الكتاب ١/٣٢٨.

بلفظ خاص، فهو[١٤]: (باب ما يجيء من المصادر مُثنّى منتصباً على إضمار الفعل المتروك إظهارُه، وذلك قولك: حَنَانَيْك ، كأنّه قال: تَحَنُّناً بعد تَحنُّن، كأنّه يسترحمه ليرحمَهُ. ولكنهم حذفوا الفعل؛ لأنه صار بدلاً منه). واستشهد على ذلك بقول طَرَفَة بن العَبْد :

أبا مُنْذرٍ أفْنَيْتَ فاستبقِ بَعْضَنا حَنَانَيْكَ بعضُ الشرِّ أهونُ من بَعْضِ

المصدر الجامد :

وهو من مصطلحات سيبَوَيْه، ويعني أنّ هناك مصادرَ سُمِعَت عن العرب بصورتها التي نعرفها، لا تتصرف أبداً إلى صيغ أخرى، وذلك نحو: سُبْحان الله، ومَعَاذَ الله. قال سيبَوَيْه فيه[١٥]: (باب من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره، ولكنها مصادرُ وضعت موضعاً واحداً لا تتصرف في الكلام تصرفَ ما ذكرنا من المصادر، وتصرُّفُها أنّها تقع في موضع الجَرِّ والرّفع، وتدخلها الألف واللام.)

والذي حدث بعد سيبويه أنّ هذه الإضافات الوصفّية التي استعملها سيبَوَيْه، قد صارت إلى الانقراض التدريجيّ، فالمصدر عند الأَخْفَش هو المصدر، دون أيّ إضافات، قال[١٦]: (بعض العرب يقول: (الحمدَ لله)[١٧] فينصب على المصدر.)

بيد أنّ اختفاء الإضافات الوصفية لم يكن نهائيّاً، فالمُبَرِّدُ كان يستنسخ كثيراً من عبارات سيبَوَيْه، قال في نمط من أنماط المفعول المطلق[١٨]: (هذا بابٌ ما جرى مجرى المصادر وليس بمتصرف من فعل). ولكنني أستطيع أن أقول إن مصطلح المصدر دون تلك الإضافات قد بدأ بالاستقرار والذيوع منذ عهد المُبَرِّد[١٩]. فقد استخدمه بعده ابن السَّرّاج، قال[٢٠]: (المصدر اسم كسائر الأسماء، إلا أنه معنى غير شخص، والأفعال مشتقة منه، وإنما انفصلت من المصادر بما تضمنت معاني الأزمنة الثلاثة بتصرفها.) كما استخدمه الزّجّاجي، قال[٢١]:

---

(١٤) الكتاب ٣٤٨/١.

(١٥) الكتاب ٣٢٢/١.

(١٦) معاني القرآن للأخفش ص٩٠ ومواضع أخرى.

(١٧) الفاتحة ١.

(١٨) المقتضب ٢١٧/٣.

(١٩) المقتضب٢٩٩/٢ و ١٠٢/٢ .

(٢٠) الأصول في النحو: ١٩٠/١.

(٢١) الجمل ص٣٢ .

(فأما المصدر فهو اسم الفعل، والفعل مشتق منه ... وهو منصوب أبداً.) وقال[22]: (فأما المفعول المطلق، فالمصدر، نحو قولك: خرجت خروجاً، وقعدت قعوداً .... فالقعود والخروج مفعول صريح، لأنك أحدثتهما بعد أن لم يكونا.)، على أن للزّجّاجي تأثراً بالعباراتِ الوصفية التي وردت في كتاب سيبَوَيْه، قال في موضع[23]:(باب ما يَنْتَصِبُ على إضمار الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك : مَرْحَباً، وأَهْلاً، وَسَعَةً، وَرُحْبَاً، ... ومنه ما جاء من المصادر منصوباً مثنّى، نحو قولهم: لبيك، وسعديك، وحنانيك، وكذلك قولهم:

ضَرْبَاً هَذا ذَيْكَ وطَعْنَاً وَخَضْنا [24]

يريد هَذّاً بَعْد هَذٍّ.) وذكره النحاس، قال[25]: («سبحانه»، مصدر) واستخدمه أيضاً بلفظ المصدر ابن جني، قال[26]: (اعلم أن المصدر كل اسم دلّ على حدث وزمان مجهول، وهو وفعله من لفظ واحد، والفعل مشتق من المصدر، فإذا ذكرت المصدر مع فعله فضلة فهو منصوب). كما استعمله الزَّمَخْشَريّ، قال[27]: (المفعول المُطْلق هو المَصْدر، وسُمِّيَ بذلك لأن الفعلَ يصدر عنه، ويُسَمِّيه سيبَوَيْه الحَدَثَ والحَدَثَانَ، وربما سَمَّاه الفعل، وينقسم إلى مُبْهم نحو: ضربت ضرباً، وإلى مؤقت نحو: ضربت ضربة وضربتين.) على أنه استخدم مصطلح المصدر المثنى[28] والمصدر الذي لا يتصرف «الجامد»[29].

مصطلحات أخرى ذكرها النحويّون في حديثهم عن المفعول المُطلق

لقد وضح لي من خلال تتبعي للمصطلح البصريّ، أنّ البصريّين استخدموا مصطلحات غير التي سبق عرضها وهذه المصطلحات كانت نادرة الاستعمال، فقد انقرضت بعد زمن وجيز من استخدامها، وهي:

---

(٢٢) الجمل ص٣١٦ .

(٢٣) الجمل ص٣٠٥ .

(٢٤) البيت للعجاج، وقد ورد في لسان العرب: (هذذ) دون نسبة، والهذ، الشرب والهذ عد الهذ: الشرب بعد الشرب.

(٢٥) إعراب القرآن: ٢٠٨/١ إعراب الآية ١١٦ البقرة، وانظر ١١٩/١ ومواضع أخرى كثيرة.

(٢٦) اللمع في العربية ص٤٨.

(٢٧) المفصل ص٣١-٣٢ .

(٢٨) المفصل ص٣٢.

(٢٩) المفصل ص٣٣.

أ- اسم الحَدَثان: ذكره سيبَوَيْه، قال(٣٠): (واعلم انّ الفعلَ الذي لا يتعدّى الفاعل يتعدّى إلى اسم الحَدَثان الذي أُخِذَ منه.) وقد راينا الزَمَخْشَري في نصّه السابق يستعمله معزوّاً إلى سيبَوَيْه ولم يعزُه إلى نفسه(٣١).

ب- الحَدَث: واستعمله سيبَوَيْه، قال(٣٢): (فالأسماء والمحدث عنها، والأمثلة دليلة على ما مضى، وما لم يمض، من المحدث به عن الأسماء، وهو الذهاب والجلوس والضرب، وليست الأمثلة بالأحداث، ولا ما يكون من الأحداث وهي الأسماء.)

ج- الفِعْل: وربما كان سيبَوَيْه أول من استخدمه على ماروان لنا الزَّمَخْشَري(٣٣) بيد أنني ما استطعت الوقوف عليه مستعملاً في الكتاب، ولكنني وجدته مستخدماً عند الأخْفَش(٣٤) ولم أقف عليه عند غيره. وقد انتهت هذه المصطلحات بنهاية أصحابها الذين أطلقوها، ولم يكتب لها نصيب من البقاء أو الاستقرار.

د- اسم الفعل: وقد ذكرالمبرد هذا المصطلح مرتين(٣٥)، ثم استعمله الزّجاجي(٣٦)، وبعده لم أقف له على استعمال عند عالم آخر.

نلاحظ مما تقدم أن سيبَوَيْه لم يستخدم مصطلحاً واحداً للتعبير عن المفعول المطلق، فقد تعدد المصطلح عنده ، فهو عنده المصدر بأقسامه المتعددة التي ذكرها، وهو عنده الحدث واسم الحدثان والفعل، والسبب في هذا يعود إلى أن عهد سيبويه كان بداية لتشكيل المصطلح، فهو امتداد للخليل بن أحمد وأساتذته، ولذا فهو يبحث عن معنى التركيب، فيطلق عليه مصطلحات تناسب هذه المعاني، فالمصدر هو المورد الذي تنبعث منه الأشياء، والماء مصدر لطالبي الماء، ولذا يقال لمن يرد الماء ويتركها الصادر(٣٧). وكذلك المصدر، فقد عدّهُ البصريون أصلاً للفعل، فهو مصدره(٣٨)، ولذا فقد استعمل البصريون مصطلح المصدر، فهو

---

(٣١) المفصل ص٣١-٣٢.
(٣٢) الكتاب ٣٤/١.
(٣٣) المفصل ص ٣١-٣٢.
(٣٤) معاني القران للأخفش ص١٨٤.
(٣٥) المقتضب ١٠٢/٣ وانظر ٢٩٩/٤.
(٣٦) الجمل ص٣٢ .
(٣٧) لسان العرب، (صدر) ٤٤٩/٤.
(٣٨) انظر الأصول في النحو ١٩٠/١، و الجمل ص ٣٢، واللمع ص١٨، والمفصل ص٣١-٣٢.

يسـاير نظرتهم إلى أصل الاشـتقـاق هل هو الاسم أم هو الفعل، والكوفيّون يختلفون مع البصريين في هذا، إذ إنّ أصل الاشتقاق عندهم هوالفعل[٣٩]. ومن حيث اللفظ، فإن لفظ المصدر ينطبق على معنى قول البصريّين من أنّ الفعل صادر من المصدر، ومن حيث المعنى اللغوي نجد أنّ معنى المصدر: الموضع الذي تصدر عنه الإبل، فلما سُمّيَ مصدراً دلّ على أنّه قد صدر عنه الفعل[٤٠]. وهو سهل اللفظ قصير العبارة وما دامت هذه مزايا مصطلح المصدر، فلماذا إذن استعمل البصريون مصطلح المفعول المطلق؟

يعود هذا إلى أنّ المصدر لا يكون منصوباً دائماً، فهو ليس دائماً مفعولاً مطلقاً، وإنما يمكن أنْ يكون اسماً مجروراً ومبتدأ، وذلك كقولك: الخروج خير من القعود، والخروج مصدر للفعل (خَرَجَ) ولكنه ليس مفعولاً مطلقاً، وإنما هو مبتدأ، والقعود مصدر للفعل (قَعَدَ)، وهو هنا اسم مجرور وغير ذلك.

وقد يسأل سائل: فلِمَ أطلق النحويون مصطلح المصدر على المفعول المطلق؟ فالجواب على هذه الكلمات هي أن المفعول المطلق أكثر ما يكون مصدراً منصوباً[٤١]. ولذا فإن النحويين لم يكونوا يفرُقون بين المصدر والمفعول المطلق، فقد قال الزَمَخْشَري[٤٢] (المفعول المُطلَق هو المَصْدر) وقد رأينا نصوصاً في عرض المصطلحات تحمل المعنى نفسه، وإنما بدأ التفريق بينهما بعد الزَمَخْشَري، فنجد عند ابن هشام أنّ المفعول المطلق لا يكون دائماً مصدراً ولكنه أكثر ما يكونْ كذلك[٤٣]. وأما السبب في تسمية المفعول المطلق بهذه التسمية فيعود إلى معناه الذي تصوّره النحويّون له، فالمُطلَق الذي ليس مقيداً تقييد باقي المفاعيل بذكر شيء بعده، كحرف الجرّ مع مَجْرُوره، أو غيره من القيود كالمفعول به، والمفعول لأجله والمفعول معه ... ويقولون في سبب إطلاقه إنّه المفعول الحقيقي لفاعل الفعل، إذ لم يوجد من الفاعل إلا ذلك الحدث، نحو: قام الرجل قياماً، فالرّجل قد أوجد القيام نفسه، وأحدثه حقاً بعد أن لم يكن، بخلاف باقي المفعولين، فإنه لم يوجدها، وإنما سَمّيَت باسمها باعتبار

---

(٣٩) أسرار العربية ص١٧١-١٧٢.
(٤٠) أسرار العربية ص١٧١.
(٤١) معجم النحو ص٣٦١.
(٤٢) الانموذج في النحو ص٨٥.
(٤٣) أوضح المسالك ٢/٣٢.

إلصاق الفعل بها، أو وقوعه لأجلها أو معها أو فيها، فلذلك لا تسمى مفعولاً إلا مقيدة بشيء بعدها، هذا، وقد لازمته كلمة «مطلق» حتى صارت قيداً له[٤٤].

وعلى ما تقدم يمكن أنْ نقول إنّ مصطلح المصدر مصطلح غير دال على المفعول المطلق، فهو ليس مصطلحاً نحوياً خالصاً للنحو، ولكنه أيضاً مصطلح صرفي، ولذلك فإنني أختار عليه مصطلح المفعول المطلق الذي يعني المفعول غير المقيد، ألا ترى قول أبي البَقَاءِ الكَفَوِيّ: سمّي مفعولاً مطلقاً لصحة إطلاق صيغة المفعول على كل فرد منه من غير تقييد بالجار بخلاف المفاعيل[٤٥]، فهذا يفيد أنّ نوع الفعل ليس له أثرٌ في وجود المفعول المطلق، فهو ليس مقيّداً به، فالفعل اللازم (جَلَسَ) نستطيع أن نبنيَ منه مفعولاً مطلقاً، فهو (جلوساً) كما يصح بناؤه من الفعل المتعدي، بخلاف المفعول به، فإنه مقيد بالفعل المتعدي، على حين نحتاج حرف جرّ لنعديَ الفعل اللازم إلى المفعول به. بيد أنّ مصطلح المفعول المطلق حديث نسبياً من حيث الاستعمال، إذ لم يستخدم إلا منذ عهد ابن السَّرّاج، على أنّه اشتهر بعد ذلك حتى أصبح المصطلح الأول المقدم عند جميع من يساير البصريين، وهو إلى هذا مصطلح خال من الغموض والازدواجية.

٢- المفعول به

تعريفه:

هو ما وقع عليه فعل الفاعل بغير وساطة حرف الجَرّ أو بها، أي بوساطة حرف الجَرّ[٤٦]، وهو الفارق بين اللازم والمتعدّي من الأفعال، ويكون واحداً، كما يكون اثنين وثلاثة، وأما غَيْرُه من المفاعيل فلا يكون إلاّ واحداً [٤٧].

والذي لا يستطيع المجادلة به أحدٌ هو أنّ المفعولَ به مصطلحاً، يعد من أشهر المصطلحات النحوية وأقدمها، وقد ذكرت عند حديثي عن مصطلح الفاعل أنّ أول من استخدمه- وكذا المفعول- كان أبا الأَسْود الدُّؤَلي، المؤسس الأول لقواعد النحو العربي، وفق

---

(٤٤) النحو الوافي ٢/٢٠٥.

(٤٥) الكليات ٤/١٩٢.

(٤٦) انظر التعريفات ص٢٤١، والمفصل ص٣٤، وانظر متن الأجرومية ص١٤٢.

(٤٧) الكليات ٤/١٩١، وانظر المفصل ص٣٤.

ما يرويه لنا محمد بن سَلاّم الجُمَحي[٤٨]، وهذا الأمرليس غريباً، إذ إنَّ المعنى الدّلالي للمفعول به يدفع الباحث دفعاً إلى استخدامه.

والمفعول به ضربان: الأول منهما رَفْع، وهو مفعول ما لم يُسَمَّ فاعلُه، أي نائب الفاعل، وذلك إذا كان الفعل مبنياً للمجهول، وقد استُوْفِيَ الحديث عنه بما يغني. والثاني: نصب وهو ما نعنيه بقولنا: المفعول به.

وقد استخدمه سيبَوَيْه، بَيْد أنَّ استخدامه له لم يكن واحداً، فقد استخدم للدلالة عليه لفظيْن متقاربيْن جداً، فهو عنده في أحيان كثيرة (المفعول) دون استخدام الحدَّ الآخر للمصطلح، وهو الجار والمجرور «به»[٤٩] وحيناً هو المفعول به وقد استعمل سيبويه اللفظ الأخير مرات قليلة[٥٠]، كما استخدم مصطلح المفعول بصورته المؤنثة: المفعولة[٥١].

ومن خلال تتبعي لمصطلحات المفعول به، تبين لي أن المصطلحين اشتهرا وتلازما مدة طويلة، وبالتحديد إلى ما قبل نهاية القرن الرابع الهجري، وهذا الوقت شهد تقدم لفظ المفعول به، وانحسار مصطلح المفعول، غير المحدد بالجارّ والمجرور (به).

واستخدام سيبَوَيْه للمصطلحين: (المفعول) و (المفعول به) يعني أنّ حذف الجارّ والمجرور إنما كان طلباً للخفّة.

واستخْدمَ الأخفش مصطلحُ (المفعول به)[٥٢]، وكذا المُبَرِّد[٥٣]، بيد أنّ المُبَرِّدَ كثيراً ما كان يستخدم مصطلح (المفعول)[٥٤]، واستخدم ابن السَّرَّاج مصطلح المفعول به[٥٥] وغيرهم[٥٦] واستعمل مصطلح (المفعول) بكثرة واضحة في كتابات النَّحّاس[٥٧] وابن جنّي[٥٨] والزَّمَخْشَري[٥٩].

---

(٤٨) طبقات فحول الشعراء ١/١٢ .
(٤٩) الكتاب ١/٣٢، ٣٤، ٢/٣٦٢ ....الخ.
(٥٠) الكتاب ١/٢٩٧، ١/٢٩١...
(٥١) الكتاب ٢/١٥٩.
(٥٢) معاني القرآن للأخفش ص٣٣.
(٥٣) المقتضب ١/١٨، وانظر ٤/١٨٧ ...
(٥٤) المقتضب ٤/٢٩٩.
(٥٥) الأصول في النحو: ١/٢٠٢، ١/٢٠٣، ٢/٣٣٠.
(٥٦) انظر الجمل ص١٠، ٢١٦، وانظر إعراب القرآن ١/١٥٧، والخصائص ٢/٣٨٢، واللمع ص٥١.
(٥٧) إعراب القرآن ٢/٢٢ ... ومواضع كثيرة جداً.
(٥٨) الخصائص ٢/٢٧٣، واللمع ص٥١.
(٥٩) المفصل ص٢٤.

ويجب أن نذكر أنَّ الفرق بين المصطلحين ضئيل لا يُعْتَدُّ به، بيد أنّ مصطلح (المفعول به) أكثر تحديداً من مصطلح (المفعول) العامّ، ومما يدل على أنه لا فرق بين المصطلحين أن معظم البصريين استخدموهما معاً والأرجح أنّ حذف الجار والمجرور (به) من المصطلح كان لرغبتهم في الخفّة، ولأنّه معلوم لديهم أي مفعول يقصدون، فسيبَوَيْه مثلاً استعمل هذا المصطلح مرات عديدة دون تحديده بالجار والمجرور(٦٠) وكذلك المبرد(٦١) وسائر البصريّين.

والسبب في شهرة مصطلح المفعول به يعود إلى لفظه ومعناه، فلفظه سهل يسير على الدارس والعالم ويناسب المعنى الدلالي للمفعول به، فمعنى المفعول به، ما فعل به فعل ما، وهذا الفعل مبني للمعلوم واقع عليه، أي أنه كل اسم تعدّى اليه فِعْل(٦٢)، ومن هنا جاء اشتقاق المصطلح.

٣- المفعول لأجله

تعريفه:

المفعول لأجْلِهِ هو علةُ الإقدام على الفعل، وهو جواب لِمَه(٦٣)، وهو مصدر قلبيّ ذُكِرَ عِلّةً لحَدَثٍ سابق، واتّحد مع هذا الحَدَثِ في الزّمان والفاعل(٦٤)أو هواسمٌ يُذْكَرُ لبيان سبب الفعل(٦٥) نحو: (ولا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إمْلاقٍ)(٦٦) ويشترط فيه أن يكون مصدراً قلبياً- (وهو ما يكون معناه عقلياً غير مادي)- مفيداً للتعليل، متحداً مع المعلل به في الوقت، متحداً معه في الفاعل، فإن فُقِدَ شرط من هذه الشروط وجب جره بحرف من حروف الجر، وذلك نحو: (والأَرْضَ وَضَعَهَا للأنامِ)(٦٧) لفقد المصدريّة، ونحو: (ولا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إمْلاقٍ)(٦٨)

---

(٦٠) انظر الكتاب ١/٣٣، ١/٣٤ ...

(٦١) المقتضب ٤/٢٩٩.

(٦٢) أسرار العربية ص٨٥.

(٦٣) شرح المفصل ٢/٥٢.

(٦٤) شرح ابن عقيل ٢/١٨٦، وانظر أوضح المسالك ٢/٤٣-٤٥، والنحو المصفّى ٤٤٤.

(٦٥) معجم النحو ص٣٥٩، وانظر متن الأجرومية ص١٥٤-١٥٥.

(٦٦) الإسراء/ ٣١.

(٦٧) الرحمن/ ١٠.

(٦٨) الأنعام / ١٥١.

لفقد القلبية، ونحو: أحسنت اليك لإحسانك؛ لأن الشيء لا يُعَلَّلُ بنفسه، ونحو: جئتك اليوم للإكرام غداً، لعدم اتحاد الوقت، ومنه قول امْرِىءِ القَيْس:

فَجِئْتُ وقَدْ نَضَّتْ لنوم ثِيَابَها لدى السِّتْرِ إلاّ لِبْسَةَ المُتَفَضِلِ(٦٩)

الاصطلاحات المستعملة في تعبير البصريين عن المفعول لأجْلِهِ

أ- المفعول لَهُ، وهو من أشهر المصطلحات النحويّة في باب المفعول لأجْلِهِ، فقد استخدمه سيبَوَيْه، قال(٧٠): (وفعلت ذاك أَجْلَ كذا وكذا، فهذا كلُّهُ ينتصب لأنه مفعول له، كأنه قيل له، لم فعلت كذا وكذا؟ فقال: لأجل كذا وكذا.) وبعد سيبَوَيْه استخدمه ابن السَّرّاج، قال:(٧١) (اعلم أنّ المفعول له لا يكون إلا مَصْدرا، ولكن العاملَ فيه فعلٌ غيرُ مشتق منه، وإنما يذكر لأنه عُذْرٌ لوقوع الأمر). ثم استعمله النّحاس في كتابه إعراب القرآن كثيراً(٧٢)، ثم استعمله ابن جنّي، قال(٧٣): (اعلم أن المفعول له لا يكون إلا مصدراً، ويكون العامل فيه من غير لفظه، وانّما يُذْكَرُ المفعول له، لأنّه عُذْرٌ لوقوع الفعل، تقول: زرتك طَمَعاً في برِّكَ، قال حاتِم الطّائي:

وأغْفِرُ عوراءَ الكَريمِ ادْخارَهُ وأُعْرِضُ عن شَتْمِ اللّئيم تَكَرُّما

وهذا- الذي ذكره ابن جنّي- لا يختلف عما أتى به ابن السّراج في شيء، وفي القرن السادس الهجري استخدم هذا المصطلح عند الزَّمَخْشَري، قال(٧٤): (المفعول له، هو علةُ الإقدام على الفعل، وهو جواب لِمَه، وذلك قولك: فعلت كذا مخافةَ الشّر وادخارَ فلان، وضربته تأديباً لَهُ ... وفيه ثلاث شرائط أن يكون مصدراً، وفعلاً لفاعل الفعل المُعَلَّل ومقارناً له في الوجود.) وقد يلاحظ القارىء أنّ بعض البصريّين لم يستخدم هذا المصطلح، كالمُبَرِّد والزّجّاجي في ما وقفت عليه من مصادر.

---

(٦٩) معجم النحو ص٣٥٩-٣٦٠.

(٧٠) الكتاب ٣٦٩/١.

(٧١) الأصول في النحو: ٢٤٩/١.

(٧٢) إعراب القرآن ٢٠٦/٢، ٢٢٢/٢، ٤٨٢/٢.

(٧٣) اللمع ص٥٨، وانظر الخصائص ٣٨٣/٢.

(٧٤) المفصل ص٦٠.

ب- المفعول من اجلِه: وهو المصطلح الثاني - استعمالاً- عن البصريّين من سيبَوَيْه، إلى الزَّمَخْشَري، وهو حديث العهد قياساً إلى سابقه، وربما استطعنا تحديد النصف الأول من القرن الرابع بداية لاستعماله، على أنه لا يمكن البتُّ بأوّل من استخدمه، ولكنني ارجح أنْ يكون الزَّجّاجي هو صاحبه، قال[٧٥]: (وأما المفعول من أجله، فنحو قولك: قصدتُك ابتغاء الخير، وزرتك طمعاً في معروفِك، تريد فعلته لذلك.) وبعده استخدمه أبو جَعْفَر النَّحَّاس[٧٦]، غير أنَّ باقي البصريّين أعرض عن استعماله.

ج- المفعول لأجلِه: وهو مصطلح قديم إلا أنَّ أحداً من نحوي البَصْرَةِ لم يستخدمْه إلا السِّيرافي، وربما كان هو صاحب المصطلح[٧٧] ثم ترك استعماله دَهْراً، إلى أن عاد واحتل مرتبة متقدمة عند المتأخرين عن الزَّمَخْشَري والمعاصرين، إذ له عندهم شهرة وتـداول[٧٨].

د- الموقوع له: وقد استعمله سيبَوَيْه فقط[٧٩]، ولم أقف على استعماله عند غيره.

هـ- ما انْتَصَبَ مِنَ المصادر لأنَّه عُذْرٌ لوقوعِ الفِعْل:

وأول من استعمل هذا المصطلح كان سيبَوَيْه، قال[٨٠] (هذا باب ما يَنْتَصِبُ من المصادر لأنه عُذْرٌ لوقوعِ الأمر، فإنتصب لأنَّه موقوعٌ له، ولأنه تفسيرٌ لما قبلَه لِمَ كان، وليس بصفةٍ لما قبلَه، ولا منه، فإنتصب كما انتصب درهم في قولك عشرون درهماً، وذلك قولك: فعلت ذاك حذارَ الشَّر، وفعلت ذلك مخافةَ فلان، وادخارَ فلان). ولم يزدْ المتأخرون على ما جاء به سيبَوَيْه شيئاً. ثم استخدم هذا المصطلح عند ابن السَّراج[٨١]، وابن جنّي[٨٢] في تعليليهما لهذا النوع من التراكيب، وقد سبق أنْ أوردت النصوص التي استخدماها في حديثي عن مصطلح (المفعول له) فلا حاجة للإعادة. وعلى هذا نجد أنّ البصريّين استخدموا خمسة

---

(٧٥) الجمل ص، ٣١٦

(٧٦) إعراب القرآن ١/١٩٨، ٢/٩٧.

(٧٧) الكتاب ١/٢٨٥ الحاشية.

(٧٨) انظر: أوضح المسالك ٢/٤٣، والنحو الوافي ٢/٢٣٦، والموجز في قواعد اللغة العربية ص٢٧٩.

(٧٩) الكتاب ١/٢٦٧ وانظر ١/٢٨٥.

(٨٠) الكتاب ١/٢٦٧.

(٨١) الأصول في النحو ١/٢١٩.

(٨٢) اللمع في العربية ص٥٨.

مصطلحات، كان آخرها مصطلحاً وصفياً، وهذا المصطلح يصلح أن يكون تعريفاً للمفعول لأجله لا مصطلحاً له، ألا ترى لو أنَّ أحداً سألك، ما المفعول لأجله؟ فقلت: هو ما انتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الفعل، ألا يكون جوابك شافياً وافياً؟ فأما أنه يُعَدُّ تعريفاً عميقاً للتركيب فهو كذلك، وأما أنْ نَعُدَّه مصطلحاً يمكن أنْ يشتهرَ فلا؛ وذلك لطول عبارته التي جعلت شهرته أمراً صعباً، ولأنّ استعماله لم يكن أمراً يَسيراً.

وأما مصطلح (الموقوع له)، فإنما ذكرته لأنه مصطلح استخدم، وأما كم مرة استخدمه النحويون فهذه هي القضية، إذ لم يستخدم إلا عند نحوي واحد وهو سيبَوَيْه الذي استعمله مرة واحدة فقط، ثم ترك استعماله سواء عند سيبَوَيْه نفسه أو عند من تَبِعَهُ من البصريّين ومن سايرهم، على أنّ معنى الموقوع له يساوي معنى المفعول له، فمعنى الموقوع، ما وقع الفعل له، والمعنى مطروق، قال أبو البركات الأنْبَاريّ[٨٣]: (فإن قيل: فَلِمَ تعدّى إليه الفعل اللازم كالمتعدّي؟ قيل: لأن العاملَ لما كان لايفعل شيئاً إلا لعلّة، وهي علّة الفعل، وعذر لوقوعه، كان في الفعل دِلالةٌ عليه، فلما كان دِلالة عليه، تعدى إليه).

وأما مصطلح المفعول من أجْلِه فهو من استخدام نَحْويّيْن عاشا في زمن واحد تقريباً، وهما الزُّجَّاجيّ (ت ٣٢٧هـ) وأبو جَعْفَرِ النّحّاس (ت ٣٣٨هـ)، ولم أقف على هذا التعبير- بهذا اللفظ- عند غيرهما ممن جاء قبلهما، حتى الزَّمَخْشَري - غير أنهما تتلمذا على يد الزَّجّاج ولا أدري إذا كان هذا المصطلح من مصطلحاته أو من مصطلحات غيره من أساتذتهما الكوفيين كنِفْطَوَيْه أو أَبي بَكْر بن الأنْبَاري أو الأخْفَشَ الصَّغير[٨٤]. ومن حيث المعنى نجد أن معنى المصطلح لا يختلِف عن معنى مصطلح المفعول له أو المفعول لأجْلِه، والحرفان (اللام ومن) يشتركان في معنى التّعليل[٨٥].

ومن حيث اللفظ فهو أطولُ عبارة من مصطلح المفعول له، ولفظُهُ يحمل معنى التّعليل كما قرر النحويون، فتعريف ابن يَعيش له، ينصُّ حرفياً على أنه جواب (لمه)[٨٦]، أي أنّه تعليل

---

(٨٣) أسرار العربية ص١٨٦.

(٨٤) بغية الوعاة ١/٢٦٢، ٢/٧٧.

(٨٥) مغني اللبيب ١/٢٠٩، ١/٣٢٠.

(٨٦) شرح المفصل ٢/٥٢.

من حيث هو معنى، ولذا فإن تراكيبه (مصطلحاته) تحمل معنى التّعليل سواء المفعول (لأجله)، أم (من أجله) أم (له)[٨٧]، وعليه: فإن ألفاظ هذه المصطلحات جميعَها تؤدي المعنى المقصودَ من الموضوع. ومن حيث الاستعمال نجد أنّ مصطلح (المفعول له) الذي هو أيسرها لفظاً، كان أكْثرَها شيوعاً بين العلماء واشتهاراً عندهم، وقد استعمل عند المتأخرين عنهم أمثال أبي البَركاتِ الأنْبَاري[٨٨] وابن يَعيش[٨٩] وابن عَقيل[٩٠].

٤- المفعول معه

تعريفه:

ورد في لِسَانِ العَرَبِ لابن مَنْظور قَوْلَهُ[٩١]: (و «مَع» بتحريك العين: كلمة تضم الشيءَ إلى الشيءَ، وهي اسم معناه الصُّحْبَة، وأصلها معاً، وذكرها الأزْهَري في المَعْتَلّ.) وقال الشّريف الجُرْجَاني[٩٢]: (هو المذكورُ بعد الواو لمصاحبة فعل لفظاً وتقديراً نحو استوى الماء والخشبةَ.) أي أنّه: اسمٌ فضلةٌ مسبوقٌ بواو بمعنى «مع»، تالية لجملة ذات فعل، أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه، مذكور لبيان ما فعل الفعل بمقارنته، نحو: دع الظالم والأيامَ، وأنا سائر وساحلَ البحر[٩٣].

استخدام مصطلح المفعول مَعَه

من الصعب العسير تحديد الوقت الذي بدأ فيه استخدام هذا المصطلح، وذلك لعدم توافر كتب للنحويين الذين سبقوا سيبَوَيْه، ولكنّني أُرجّح أنّه مصطلح قديم جداً، وربما رافق مصطلحي الفاعل والمفعول به، لأنّ سيبَوَيْه استخدمه سوياً، قال[٩٤]: (هذا باب يظهر فيه

---

(٨٧) استعمال اللام ومن، من حيث الإضافة.

(٨٨) أسرار العربية ص١٨٦.

(٨٩) شرح المفصل ٢/٥٣.

(٩٠) شرح ابن عقيل ٢/١٨٥-١٩٠.

(٩١) لسان العرب (معع) ٨/٣٤٠.

(٩٢) التعريفات ص ٢٤٢.

(٩٣) معجم النحو ص٣٦٤.

(٩٤) الكتاب ١/٢٩٧.

فعل وينتصب فيه الاسمُ، لأنّهُ مفعول معه ومفعول به، كما انتصب «نفسه» في قولك: امرأ ونفسه. وذلك قولك: ما صنعت وأباك؟ ولو تركت الناقةَ وفصيلَها لرضعها، إنما أردت: ما صنعت مع أبيك، ولو تركت الناقة مع فصيلها، فالفصيلُ مفعولٌ مَعَه، والأب كذلك، والواو لم تغيّر المعنى، ولكنّها تُعمِلُ في الاسمِ ما قَبْلَها) ثم استعمله ابن السَّرّاج، قال(٩٥): (المفعول مَعَه: اعلم أنّ الفعْلَ إنما يَعْمل في هذا الباب في المفعول بتوسط الواو، والواو هي التي دلَّتْ على معنى «مع») ومن بعده استعمله الزّجّاجي قال(٩٦): (والمفعول معه قولهم: جاء البرد والطيالسةَ، وإنّما تريد: جاء البرد مع الطيالسة، فأدّت الواو معنى «مع»، وعمل الفعل الذي قبلها في ما بعدها فنَصَبَهُ.) وقد استخْدَمَ الفارسيُّ مصطلحَ المفعول معه أيضاً، قال(٩٧): (ونَظيرُ «إلا» في الاستِثْنَاءِ في إيصالها الفعل إلى ما بعدها، وانتصاب الاسم بذلك، الواو في قولهم جاء البرد والطيالسةَ، واستوى الماءُ والخشبةَ، فانتصاب ما بعد إلا، كانتصابه بعد الواو، الا ترى أنه لولا الواو لم يصل الفعل إلى الاسم المنتصب على أنه مفعول معه، كما أنّ «إلا» في الاسْتِثْنَاء لولاها لم يصل الفعل ولا معناه إلى الاسم المُسْتَثْنَى.) وبعد الفارسي جاء تلميذُهُ ابن جنّي. فاستعمله أيضاً، قال(٩٨): (المفعول مَعَه: وهو كل ما فعلت مَعَه فعلاً، وذلك قولك قمت وزيداً، أي: مع زيد، واستوى الماء والخشبةَ، أي: مع الخشبة..) ثم استشهد بهذا البيت(٩٩):

فَكونــوا أَنْتُمُ وَبَنــي أَبيكُمْ مَكانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحـالِ

وقال(١٠٠): (ومثله امتناعهم أنْ يقولوا: انتظرتك وطلوعَ الشمس، أي: مع طلوع الشمس فينصبوه على أنه مفعول معه). حتى إذا بلغنا الزَّمَخْشَري رأيناه لا يزيد على ما جاء به السّابقون شيئاً، قال(١٠١): (المفعول معه هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى (مع)، وإنما ينصب إذا تضمّن الكلام فعلا.)

---

(٩٥) الأصول في النحو ١/ ٢٥٣.

(٩٦) الجمل ص٢١٦ .

(٩٧) الحجة في علل القراءات السبع ١/١١٧.

(٩٨) اللمع ص٦٠.

(٩٩) اللمع ص٦٠.

(١٠٠) الخصائص ١/٣١٢ وانظر ٢/٣٨٣.

(١٠١) المفصل ص٥٦.

وعلى هذا، نرى أنّ البصريّين لم يختلفوا في ما اصطلحوا له للتعبير عن تركيب المفعول معه، فالمصطلح واحد، وتعريفهم له واحد وإن اختلفت الألفاظ.

ويعود السبب الذي دعا البصريين إلى عدم استعمال مصطلح آخر للتعبير عنه إلى ما يأتي:

أ- إنّ البصريين عندما وضعوا هذا المصطلح، نظروا إلى معناه وتقدير عامِله، فالواو التي في قولِنا: استوى الماء والخشبةَ، بمعنى (مع)، ولذا فقد أطلقوا عليه مصطلح المفعول معه، وبصورة أوضح: إن معنى هذا المصطلح ينطبق تماماً على معنى التّركيب اللغويّ الذي أطلقوه له، فقولنا: جاء البرد والطيالسة، تقديرُه عند البصريّين- جاء البرد مع الطيالسةِ.(١٠٢) فانطلقوا من وجود (مع) هذه، في هذا التقدير الدلالي، إلى وضع المصطلح، ويؤخذ على هذا التقدير أنّهُ يحوّل إعراب المفعولِ مَعَه من المنصوب إلى المجرور بالإضافة.

ب- لفظ هذا المصطلح: فهو مساير للمعنى كما رأينا، فمعنى الواو هنا المُصَاحَبَة(١٠٣) وعندما تقول استوى الماء والخشبةَ فهذا يعني أنّهما تصاحبا، اي أنّ الماءَ استمر في الارتفاع حتى وازى الخشبةَ وصاحبها، وهذا المعنى هو الذي دَفَعَ أبا إسحق الزّجاجَ البَصريّ إلى القول بأنّه منصوب بتقديرفعل، وهذا التقدير: ولابسَ الخشبة، وهو الذي دفع أبا الحسن الأخْفش إلى القول بأنه انتصبَ انتصابَ (مع) في نحو: جئت مَعَه(١٠٤)، أي: على الظرفية.

فالسبب في تسميته بهذا الاسم يعود إلى تعريف النحويين له أولاً، فهم يعرّفونه بأنّه الاسمُ المنصوب الذي يُذْكَر لبيان من فُعِلَ معه الفعل(١٠٥)، وثانياً إلى معنى الواو التي هي للمعيةِ، وسيرد الحديث عن هذا الحرف في فصل الحروف.

---

(١٠٢) انظر اللمع ص٦٠ ، والجمل ص٣١٧، والتعريفات ص٢٤٢، واسرار العربية ص١٨٢.

(١٠٣) اللسان، (معع) ٨/٣٤٠.

(١٠٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٤٨.

(١٠٥) متن الأجرومية ص١٥٥.

٥- المفعول فيه- الظَّرْفُ

استعمل البصريوّن عدةَ مصطلحاتٍ للتعبير عن المفعولِ فيه، وهي:

(أ) الظَّـرف:

ورد في لسان العرب :(١٠٦) (ظرف الشيء: وعاؤُه، والجمعُ ظروفٌ، ومنه ظُروف الأزمنةِ والأمكنة، والظَّرْفُ وعاء كلُ شيءٍ، حتى إنّ الإبريقَ ظَرْفٌ لما فيه، والصّفاتُ في الكلامِ التي تكون مواضع غيرها تُسَمّى ظروفاً، من نحو: أمام، وقُدام، وأشباه ذلك، والخليل يسميها ظروفاً، والكِسَائِي المَحَالّ، والفَرّاءُ يُسَمّيهَا الصِّفَات، والمعنى واحد.) هذا من حيث اللغة، وأما في الاصطلاح فهو(١٠٧): (ليس كل اسم من أسماء الزمان، أو المكان على الاطلاق، بل الظّرف منها ما كان منتصباً على تقدير (في) واعتباره بجواز ظهورها معه، فتقول: قمت اليوم، وفي اليوم.) أو هو: اسم مكان أو زمان، أو اسم عرضت دلالته على أحدهما، أو جرى مجرى الزمان، وضمن معنى (في) باطراد، فاسم الزمان والمكان نحو: سافر ليلاً، ومشى ميلاً ، والذي عرضت دلالته على أحدهما أربعة أشياء:

(أ) أسماء العدد المميزة بالزمان أو المكان نحو: سرت عشرين يوماً ستين ميلاً.

(ب) ما أفيد به كليّة الزمان أو المكان، أو جزئيتهما، نحو: سرت جميع النهار كل الفرسخ أو بعض اليوم نصف ميل.

(ج) ما كان صفةً لأحدهما، نحو: جلست طويلاً من اليوم عندك، والمعنى جلست زمناً طويلاً.

(د) ما كان مخفوضاً بإضافة أحدهما، ثم أُنيبَ عنه بعد حذفهِ، والغالب في النائب أنْ يكون مصدراً، وفي المنوب عنه أنْ يكونَ زماناً معيناً لوقت أو لمقدارٍ، نحو: جئتك صلاةَ العصر...(١٠٨).

---

(١٠٦) لسان العرب: (ظرف)، ٢٢٩/٩ وقد ورد في كتاب الأصول في النحو-لابن السراج نقيض ما ورد في اللسان بالنسبة لما اصطلح لهُ الكوفيان الكسائي والفراء، فالكسائي يسميها الصفات والفراء يسميها محالاً. انظر الأصول في النحو: ٢٤٥/١-٢٤٦.

(١٠٧) الكليات ١٦٦/٣.

(١٠٨) معجم النحو ص٣٥٦ - ٣٥٧ .

والثابت أنّ مصطلح الظّرف قد استَخدَمَه جميع نَحْويي البَصْرة، وأوّل من استخدمه كان الخليل بن أحمد كما يتبين من كلام ابن مَنْظور السّابق، ثمّ استعمله سيبَوَيْه، قال[١٠٩]: (هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوَقْتِ، وذلك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء وتكون فيها، فإنتصب لأنّه موقوعٌ فيها، ومكونٌ فيها، وعمل فيها ما قَبْلَها، كما أنّ العِلْمَ إذا قلت: أنت الرجلُ علماً عَمِل فيه ما قبله وكما عمل في الدرهم عشرون إذا قلت عشرون درهماً، وكذلك يعمل فيها ما بعدها وما قبلها، فالمكان قولك : هو خلفَك وهو قدامك، وهو تَحْتَك وقُبَالَتَكَ، وما أشْبهَ ذلك. ومن ذلك أيضاً: هو ناحيةً من الدار، وهو ناحيةَ الدارِ، وهو ناحيتَك، وهو نَحْوَك ... قال الشاعر جَرير:

هَبَتْ جَنوباً فَذِكْرَى ما ذَكَرْتُكُم   عند الصَّفاةِ التي شَرْقِيَّ حَوْرانَا

وقالوا: منازلهم يميناً ويساراً، وشمالاً، قال الشاعر وهو عمرو بن كُلْثوم:

صَدَدتِ الكَأسَ عَنّا أمَّ عمرو   وكانَ الكأسُ مَجْراها اليَمينَا

ثم استعمله الأخْفَش، قال[١١٠]: (الظّرف هو ما يكون فيه الشيء.) وقال[١١١]: (وأما «حَوْلَه» فإنتصب على الظّرف، وذلك أنّ الظرف منصوب.) واستعمله المُبَرِّد، قال[١١٢]: (هذا باب الظروف من الأمْكنةِ والأزْمِنةِ، ومعرفة قِسَمِها وتَمَكّنها وامتناع ما يمتنع منها من التّصَرُّفِ، ويقال من الصّرف، اعلم أنّ الظروف متضمنة للأشياء، فما كان منها معه فعل أو شيء في معنى الفعل، فمجراه مجرى المفعول.) وبعد المبرد استعمله ابن السَّرّاج موازناً بين استعمال البَصريِّين والكُوفيّين، قال[١١٣]: (واعْلَم أنّ الأشياء التي يسميها البصريّون ظروفاً يسميها الكسائي صفة والفراء يسميها محالاً، ويخلطون الأسماء بالحروف فيقولون: حروف الخَفْض، أمَام، وقُدّام، وخَلْف، وقَبْل، وبَعْد، وتلقاء، وتجاه، وحذاء، وإزاء.)[١١٤] ثم استعمله الزَّجّاجي[١١٥] والنَّحاس[١١٦] والفارسي[١١٧].

---

(١٠٩) الكتاب ٤٠٣/١ - ٤٠٤ وانظر ٢١٦/١، ٢١٩/١، ٢٢٣/١ ... الخ .

(١١٠) معاني القرآن للأخفش ص٤٩.

(١١١) معاني القرآن للأخفش ص٤٩

(١١٢) المقتضب ٣٢٨/٤، وانظر ٥٧/١، ٣٣٢/٤.

(١١٣) الأصول في النحو ٢٤٥/١-٢٤٦ وانظر ٥٢/٢، ٢٢٢/٢، ٢٣٦/٢ .

(١١٤) انظر الانصاف في مسائل الخلاف م ٦٠ ٢٣٢/٢ وما بعدها .

(١١٥) الجمل ص، ٣١٦ وانظر ص٤١، ١٨٧ .

(١١٦) إعراب القرآن ١٣٧/١، ١٥٦، ٢٤٢، ٢/٢، ٤/٢، ١١/٢، ١٥/٢

(١١٧) الحجة في علل القراءات ١٢٤/١، ١٢٨/١.

وفي أواخر القرن الرابع الهجري استعمله ابن جنّي، قال(١١٨): (اعلم أن الظّرف: كل اسم من أسماء الزمان أو المكان، يراد فيه معنى (في) وليست في لفظه، كقولك: قمت اليوم وجلست مكانك.) وأخيراً استخدمه الزمخشري فقال(١١٩): (وقد يُذْهَبُ بالظّرف عَنْ أنْ يُقَدَّر فيه معنى (في) اتساعاً.)

على أنّ مصطلح الظّرف بقي من أشهر المصطلحات النحوية في بابه عند جميع البصريّين ومن سايرهم حتى يومنا هذا(١٢٠).

(ب) المفعول فيه:

وهو المصطلح الثاني من مصطلحات البصريّين التي استخدموها في تعبيرهم عن الظّرف، ولم أر سيبَوَيْه يستخدمه ليدلّ به عليه، بيد أنّني وجدته يستخدمه للدلالة على التمييز، قال(١٢١): (وقد جاء من الفعل ما أُنْفِذَ إلى مفعول، ولم يقوَ قوة غيره مما قد تعدّى إلى مفعول، وذلك قولك: امتلأت ماءً، وتفقأت شحماً، ولا تقول: امتلأته ولا تفقأتُهُ، ولا يعمل في غيره من المعارف ولا يقدم «المفعول فيه»، فتقول: ماء امتلأت، كما يقدم «المفعول فيه» في الصّفات المُشَبَّهَة).

وأما أول من استعمل المفعول فيه مصطلحاً للظرف فهو المُبَرِّد وفق ما توصّلت إليه، قال(١٢٢): (فالمصدر مفعول أحْدَثه الفاعل، والزمان والمكان مفعول فيهما). وقال(١٢٣): (اعلم أنّ الظّروف متضمنة للأشياء، فما كان منها معه فعل أو شيء من معنى الفعل، فمجراه مجرى المفعول، فإنْ أطلقت الفعل عليه نَصبْتَه، وإنْ جعلته له أو شَغَلْتَه عنه رفعته ونصبته، إذا انتصب على أنّه مفعول فيه) كما استعمله ابن السَّرّاج(١٢٤) والزّجاجي(١٢٥) وأما الفارسيّ فقد استعمله مُركّباً مع مصطلح الظّرف(١٢٦) واستعمله ابن جنّي فقال(١٢٧): (المفعول فيه

---

(١١٨) اللمع ص٥٥ . وانظر ص٢٨، والخصائص ٢/ ٢٠، ٣/٢٢٥.
(١١٩) المفصل ص٥٥.
(١٢٠) انظر أسرار العربية ص١٧٧، وإملاء ما مَنَّ به الرحمن ص٦/١، ٩٩/٢ وسائر المصنّفات النحوية.
(١٢١) الكتاب ٢٠٤/١-٢٠٥ وسيأتي ذكره عند الحديث عن مصطلحات التمييز.
(١٢٢) المقتضب٧٤/١.
(١٢٣) المقتضب ٣٢٨/٤ وانظر ١٧١/٤.
(١٢٤) الأصول في النحو ٢٢٢/١.
(١٢٥) الجمل ص٣٤ .
(١٢٦) الحجة في علل القراءات ١٢٤/١.
(١٢٧) اللمع ص٥٥.

وهو الظرف ...). وهو أشهر المصطلحات عند الزَّمخشري قال[١٢٨]: (المفعول فيه: هو ظرفا الزمان والمكان. وكلاهما مُنْقَسِمٌ إلى مُبْهم ومؤقّت، ومستعمل اسماً ظرفاً ومستعمل ظرفاً لا غير.)

(ج) الأيام: وقد استخدمه سيبَوَيْه فقط من جماعة البصريّين[١٢٩]، ودلّ به على ظرْفِ الزّمان وانقرض بعده ولم يستعمل عِنْدَ غيره.

(د) الزّمان: واستعمله الأخْفش[١٣٠] ثم توقف النحويون عن استعماله دهراً طويلاً إلى أنْ جاء ابن جنّي، فاستعمله مرّة واحدة، قال[١٣١]: (اعلم أنّ الزّمان مرور الليل والنهار نحو: اليوم والليلة والساعة والشهر، والسنة. قال الشاعر[١٣٢])

هل الدهر إلا ليلة ونهارها   وإلا طلوع الشمس ثم غيارها

وهذا القول الذي قاله ابن جني يختلف عما جاء عند الأخفش، فهو ليس خالصاً للظرف وإنما هو بيان لمعنى الزمان، أي أنه اسم من أسماء الظرف.

(هـ) اسم الزمان: واستعمله الأخْفَش أيضاً وأطلقه على اسم الظّرف، قال[١٣٣]: (والفرق بينهما أن أسماء الزّمان، يكون فيها ما لا يكون في غيرها، وإنْ شئت حَمَلْتَه على المفعول في السّعَةَ.) كما استعمله ابن جنّي بعد الأخْفَش بدهر طويل، قال[١٣٤]: (وجميع أسماء الزّمان من المُبْهَم والمُخْتَص يجوز أنْ تكونَ ظرفاً، تقول: سرت شهراً، وصُمْتُ يوماً، وأقمت عندك حولاً، وصمت الشهر الذي تعرف، وزرتك صَفَراً، ولقيتك يومَ الجمعة، فإن قلت: يومُ الجمعةِ مُبارك، رَفَعْتَه، لأنّه ليس في معنى (في) فَقِسْ عليه.) ولم أقف على هذا المصطلح عند غيرهما.

---

(١٢٨) المفصل ص٥٥.

(١٢٩) الكتاب ١٥٩/٢.

(١٣٠) معاني القرآن للأخفش ص٨٨.

(١٣١) اللمع في العربية ص٥٥.

(١٣٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي.

(١٣٣) معاني القرآن للأخفش ص٨٩.

(١٣٤) اللمع ص٥٦.

(و) الصِّفَة: وهو مصطلح الكوفيين، استخدمه شيوخهم، وربما كان الكسائي هو الذي استخدمه أولاً من بينهم إذا صح ما يرويه ابن السَّرَّاج[١٣٥] أو الفَرّاء كما يروي ابن مَنْظور[١٣٦]، ولم يستخدم هذا المصطلح عند البصريين الا بعد وفاة المُبَرِّد، وذلك عند ابن السَّرَّاج[١٣٧].

(ز) المُسْتَقَرُّ: وهو ما يصح أنْ يكونَ خبراً للمبتدأ[١٣٨]، وقد ذكره سيبَوَيْه، قال[١٣٩]: (وتقول: ما كان فيها أحد خير منك، وما كان أحد مثلك فيها وليس أحد فيها خير منك إذا جعلت فيها مُسْتَقَرّاً، ولم تجعله على قولك: فيها زيد قائم، أجريت الصِّفَة على الاسم، فإنّ جعلته على قولك فيها زيد قائماً نصبت). وقال[١٤٠]: (وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير والإلغاء والاستقرار عربي جيد كثير، فمن ذلك قوله عز وجل:(ولَمْ يَكن له كفواً أحد)[١٤١]، وأهل الجفاء من العرب يقولون: ولم يكن كفواً له أحد، كأنّهم أخَّرُوها، حيثُ كانت غَيْرَ مُسْتَقِرَّة.)

وقد ذكر البصريّون مصطلحات لأسماء الظرف- لا للمفعول فيه، من قبل: اسم الحين[١٤٢] والوَقْت[١٤٣] والمَكان[١٤٤] والحين[١٤٥].

مصطلحات ظرفي الزمان والمكان :

(أ) ظرف الزمان: وهو أشَدُّ أنواع الظُّروف تَمَكُّناً، لأنَّهُ يكونُ فاعلاً ومفعولاً[١٤٦] ومعنى

---

(١٣٥) الأصول في النحو ١/٢٤٥-٢٤٦.

(١٣٦) لسان العرب (ظرف) ٩/٢٢٩.

(١٣٧) الأصول في النحو ٢/٢٥٤.

(١٣٨) التعريفات ص١٤٨

(١٣٩) الكتاب ١/٥٥.

(١٤٠) الكتاب ١/٥٦ .

(١٤١) الإخلاص/ ٤.

(١٤٢) معاني القرآن للأخفش ص٨٨.

(١٤٣) الكتاب ١/٤٠٣ وانظر الخصائص ٣/٢٢٥.

(١٤٤) الكتاب ١/٤١٢ وانظر الخصائص ٣/٢٢٥.

(١٤٥) الكتاب ٣/٢٩٣ وانظر معاني القرآن للأخفش ص ٨٨.

(١٤٦) الكتاب ١/٤١٩.

التمكن: التصرفُ في سائر تراكيب الكلام، وقد أطلق عليه سيبَوَيْه مصطلحات كثيرة، مثل: الحين[147] والأيام[148] كما سمّاه (ظروف الدهر)[149] والوقت[150] بيد، أنّه لم يَسْتَخْدِم مصطلح ظرفِ الزّمان بهذا اللفظ، وأما الأخْفَش فقد عبّر عَنَه بـ(الزّمان[151] واسم الزّمان[152]، والحين[153] ولكنّه لم يستخدم مصطلحَ ظَرْفِ الزّمان أيضاً.

وأما المُبَرِّد فقد كان أوّلَ من استعمل مصطلح ظرف الزمان على الأرجح[154] ، ثم استعمله ابن السَّرّاج[155] والزّجّاجي[156] والنّحّاس[157]، وقال الفارسي[158]: (ونظير هذا في حذف الخبر من الجملة المضاف إليها ظرف الزمان) ثم استعمله ابن جني، قال[159]: (باب ظروف الزمان: اعلم أنّ الزمانَ مرورُ الليل والنهار، نحو: اليوم والليلة.) واستعمله الزمخشري، قال[160]: (المفعول فيه: هو ظرفا الزمان والمكان.)

(ب) ظَرْف المكان:

وقد سمّاه سيبَوَيْه المكانَ قال[161]: (هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت.) وقال[162] (هذا باب ما شبه من الأماكن المختص بالمكان غير المختصّ، شبهت به إذا كانت

---

(147) الكتاب ٢/ ٢٩٢.
(148) الكتاب ٢/ ١٥٩.
(149) الكتاب ١/ ٤١٩.
(150) الكتاب ١/ ٤٠٣.
(151) معاني القرآن للأخفش ص٨٨.
(152) معاني القرآن للأخفش ص٨٩.
(153) معاني القرآن للاخفش ص٨٨ وانظر ٥٣٢.
(154) المقتضب١/ ٧٥.
(155) الأصول في النحو ١/ ٦٨، ٢/ ٣٠٤.
(156) الجمل ص٣٨ .
(157) إعراب القرآن ١/ ١٥٣.
(158) الحجة في علل القراءات ١/ ١٢٤.
(159) اللمع ص٥٥ وانظر ص٢٨.
(160) المفصل ص٥٥.
(161) الكتاب ١/ ٤٠٣.
(162) الكتاب ١/ ٤١٢.

تقع على الأماكن، وذلك قول العرب، سمعناه منهم - هو مني منزلةَ الشَّغاف، وهو مني منزلةَ الولد، ويدلك على أنه ظَرْفٌ قولك: هو مني بمنزلةِ الولد[١٦٣] فإنّما أردت أنْ تجعله في ذلك الموضع، فصار كقولك: منزلي كذا وكذا، وهو مني مَزْجَرَ الكلب، وأنت مني مَقْعَدَ القابلَةِ، إذا دنا فَلَزِقُ بك من بين يَدَيْك، قال الشّاعر، وهو أبو ذُؤَيْب:

فَوَرَدْنَ والعَيّوقُ مَقْعَدَ رابىء الـ ضرباءِ خلفَ النَّجْمِ لا يَتَتَلّعُ[١٦٤]

وأما مصطلح ظرف المكان فهو كسابقه من استخدام المُبَرد، قال[١٦٥]: (وفاعله: «منفعل» ولا يقع فيه «مفعول» إلا الظرفان: الزمان والمكان.) واستعمله ابن السَّرَّاج[١٦٦] والزَّجّاجي[١٦٧].

وأما ابن جنّي فقد اختارتَسْمية سيبَوَيْه، فاصطلح له لفظ المكان، قال[١٦٨]: (المكان ما استُقِرّ فيه أو تُصرِّفَ عليه، وإنما الظَّرْفُ منه ما كان مُبْهماً غَيْرَ مختصٌ مما في الفعل دِلالَةٌ عليه). على أنَّه أسْماه ظَرْفَ المكان أيضاً قال[١٦٩]: (واعلم أنّ الظَّرفَ قد يقع خبراً عن المُبْتدأ، وهو على ضربَيْن: ظرف زمان وظرف مكان ... فإذا كان المبتدأ جُثَّةً، ووقع الظرف خبراً عنه، لم يكن ذلك الظرف إلا من ظروف المكان، تقول: زيد خلفك...) واستعمله الزَّمَخْشَري أيضاً، قال[١٧٠]: (المفعول فيه : هو ظرفاً الزمان والمكان.)

نحن الآن أمام حشد كبير من المصطلحات التي استخدمت للتعبير عن الظرف في الفترة الواقعة ما بين القرن الثاني والقرن السادس الهجريين، وبعض هذه المصطلحات اشتهر وتداوله العلماء، وما زالوا يتداولونه إلى يومنا هذا، في حين انقرض بعضها ولم يعد موجوداً في مجموعة المصطلحات الحية المستعملة وإنما وجوده يتمثل عند أصحابه الذين استعملوه في غابر الأيام، ولنا أن نقسم المصطلحات المستعملة إلى الزُّمَرِ التالية:

---

(١٦٣) يقصد سيبويه أن الدليل على ظرفيته قبوله حرف الجر «الباء».

(١٦٤) لسان العرب: (تلع) والتتلع هو التقدم.

(١٦٥) المقتضب ٧٥/١.

(١٦٦) الأصول في النحو ٦٨/١، ٢٢٨/١ ....

(١٦٧) الجمل ص٣٤ .

(١٦٨) اللمع ص٥٦، وانظر الخصائص ٢٢٥/٣.

(١٦٩) اللمع ص٢٨.

(١٧٠) المفصل ص٥٥.

(أ) الزمرة التي ما زالت مستعملة حتى يومنا هذا، وفيها الظرف، والمفعول فيه، والظرف ضربان: ظرف زمان، وظرف مكان.

(ب) الزمرة التي استعملت كثيراً عند غير البصريِّين، واستعملها البصريّون، أو بعض منهم لمدة وجيزة ثم انْقَطَع استعمالها، وفيها مصطلح الصِّفة فقط.

(ج) المصطلحات المنقرضة في زمرة منفردة وهي، الوَقْت، والزُّمان، واسم الزُّمَان والأيّام، والمسْتَقَرُّ .

(د) الزمرة التي تحتوي أسماءَ الظُّروف، وهي ليست ظروفاً ومنها: الحين، واسم الحين وهذا مما لا يخص الظرف من قريب، وإنما يمّسه مسّاً لأنّه اسم له، وهذه الزمرة ذكرها ابن مَنْظور مُفَسّراً معناها، فالحين عنده الدهر، وقيل: وقت من الدهر مبهم يصلح لجميع الأزمان كلها، طالت أوقصرت[١٧١]. وعلى هذا فهو يقتصر على جانب واحد من جوانب الظرف وهو ظرف الزمان، هذا إذا كان ظرفاً، فالذي تفهمه من كلام ابن منظور أنه ليس دائماً ظرفاً، وإنما هو اسم له، إنه الدهر أو الزمان.

تبين من العرض السابق للمصطلحات أنّ الظرف هو ما يحسن أنْ نقدر فيه معنى (في) باطراد، ولو بحثنا في الكتب النحوية عن معنى (في) لوجدنا أنها تحمل معنى الوعاء والظرفية، قال سيبويه[١٧٢]: (وأما (في) فهي للوعاء، تقول: هو في الجراب، وفي الكيس، وهو في بطن أمه). وقال المبرد[١٧٣]: (وأما (في) فإنما هي للوعاء.) وقال ابن جني[١٧٤]: (ومعنى (في) الوعاء والظرفية.) وعليه، فقد سمى البصريون معنى (في) الظرفية، قال ابن هشام[١٧٥]: (في: حرف جر له عشرة معان: أحدها الظرفية، وهي إما مكانية أو زمانية، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: «الم غُلِبَتِ الرُّومُ في أَدْنى الأرض وهم من بَعدِ غَلَبِهم سيَغْلِبُون في بِضْعِ سنين).[١٧٦].

---

(١٧١) لسان العرب (حين) ١٣/١٣٣.

(١٧٢) الكتاب ٤/٢٢٦.

(١٧٣) المقتضب ٤/١٣٩، وانظر ١/٤٥ .

(١٧٤) اللمع ص٧٣.

(١٧٥) مغني اللبيب ١/١٦٨.

(١٧٦) الروم ١، ٢، ٣.

وقد قَدَّرَ آخرون أن الظرف ما كان يحسن فيه تقدير حرف الجرّ «الباء»[177] وقد ذكر الرُّمّاني «للباء» معنى الظّرفيّة، قال[178]: (وتكون للظرف كقولك أقمت بمكة، وكنت بالبصرة.) وعلى هذا سمي الظرف ظرفاً لأن الزمان والمكان مكون فيهما، قال أبو البَركاتِ الأنْبَاري[179]: (فإن قيل: فلم سُمِّيَ ظرفاً؟ قيل لأنه لما كان محلاً للأفعال سُمِّيَ ظرفاً، تشبيهاً بالأواني التي تحلُّ الأشياء فيها، ولهذا سَمّى الكوفيّون الظروف «مَحَال» لحلول الأشياء فيها.) وقد تبين لنا سابقاً أنّ ابنَ مَنْظور قال إن الظّرف وعاء الشيء حتى إن الإبريق وعاء لما فيه[180].

فتسمية الظرف إذن نتاج حتمي لمعنى الظرف، فقد أدرك العلماء أنّ الزمان هو ما يكون فيه الفعل أو ما يقع الفعل فيه، وكذلك المكان، فهو وعاء لهما، كما أَنّ الإبريقَ وعاءٌ لما فيه، والابريق ظرف، فهما إذن ظروف لما فيهما، وهو كذلك ليس بعيداً عما اصطلح له الكوفيون من مصطلحات، كالمَحَلّ والصِّفَة، فكلاهما يحمل معنى الوعاء، وإنْ هي إلا تسميات أطلقها النحويون في المصرين: البصرة والكوفة، اجتهاداً منهم بأنها تؤدي المعنى المراد التعبير عنه، نتبيّن هذا من نص ابن مَنْظور واستعمال ابن السّرّاج لمصطلح الصِّفَة[181] ، وهذا الاستعمال ناشيء في ما أرى عن اجتهاد ابن السّرّاج- وهو بَصْري المذهب- بأن لفظ الصّفة يحمل ما يحمله مصطلح الظرف من معنى.

وأما مصطلح المفعول فيه فهو يحمل معنى الظرف تماماً، إلا انه أُضيفَ إليه لفظُ المفعول، لأنّه في الحقيقة مكان أو زمان لحدوث الفعل،وأما لفظ (فيه) المركب مع لفظ المفعول فهو لأنه يحسن تقدير (في) في لفظه دون إخلال بتركيب الجملة والكلام.

---

(١٧٧) الكتاب ١/٤١٢.

(١٧٨) كتاب معاني الحروف ص٣٦-٣٧.

(١٧٩) أسرار العربية ص١٧٧.

(١٨٠) لسان العرب، (ظرف).

(١٨١) الأصول في النحو ١/٢١٥-٢١٦، وانظر ١/٢٥٤ ومواضع أخرى.

الفصل الثاني

المحمول على المفعول به

ويشمل هذا الفصل الأبواب التالية: الاختصاص، والإغراء والتحذير، والاشتغال.

١. الاخْتِصَاص

تعريفه:

الاخْتِصَاص لغةً هو إفرادُ الشّيء بالشّيء دون غيره، قال ابنُ مَنْظور[1]: (خَصَّهُ بالشّيء يخُصُّه خَصّاً، وخُصوصاً وخَصُوصيَّةً وخُصُوصيَّةً، والفَتْحُ أفصح، وخِصِّيصَى وخَصّصه، واخْتصّه: أفرده به دون غيره، ويقال: اخْتَصَّ فلانٌ بالأمر، وتخَصّص له، إذا انفرد، وخَصَّ غيره، واخْتَصَّهُ ببِرِّه، ويقال: فلان مُخِصٌّ بفلان، أي: خاصّ به ، وله به خِصِّيَّة، فأما قول أبي زُبَيْد:

إنّ امرأً خَصّني عَمْداً مَوَدّتَــــه   على التّنائي لَعِنْدي غيرُ مَكْفُورِ

فإنه أراد: خَصّني لمودته، فحذف الحرف وأوصل الفعل....)، وأما الاختصاص اصطلاحاً فهو على قسمين:

الأول: ما كان محمولاً على النّداء ومَنْقولاً عنه وحكمه في البنّاء والإعراب كحكمه[2] وذلك نحو قولك : اللهم اغفر لنا أيتها العِصابة.

الثاني: ما لم يكن محمولاً على النداء ولا منقولاً عنه، وهو عند أبي البَقَاء الكفوي: النّصب على المَدْح بإضمار فعلٍ لائِق[3] وذلك نحو: نحن- العربَ- أقرى الناس للضيف.

تعبير النحويين عن الاختصاص

(أ) ما كان محمولاً على النداء: سماه سيبَوَيْه الاختصاص: وعلى هذا نستطيع الحكم على قدم المصطلح، قال[4]:(هذا باب ما جرى على حروف النّداء وصفاً له، وليس

---

(١) لسان العرب، (خصص) ٧/٢١.

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون ٢/٢٠٥.

(٣) الكليات ١/٧٦.

بمنادى ينبّهه غيره، ولكنه اختص، كما أنّ المنادى مَخْتصٌ من بين أمّته لأمرك ونهيك، أو خبرك. فالاختصاص أجرى هذا على حروف النّداء).

واستَعْمَل المُبَرِّدُ مصطلحَ الاختصاص وأَطْلَقَه على هذا التّركيب، قال[5]: (فإذا قلت: اللهم اغفر لنا أيتُها العصابة، فأنت لم تدع العصابة، ولكنك اختصصتها كما تختصّ المدعوّ، فجرى عليها اسم النّداء، أعني (أيتها) لمساواتها إياه في النّداء.) وأما ابن السَّرّاج فقد سمّاه المضارع للنداء، على أنّه استَخْدَم لفظَ الاختِصاص، قال[6]: (باب المضارع للنّداء، اعلم أنّ كل منادى مختصٌ، وأنّ العربَ أجرت أشياءَ لما اختصتْها مجرى المنادى..) واستعمله أيضاً أبوعليّ الفارسيّ، قال[7]: (ومثل التّسْوِيَة في هذا الاختصاص في نحو: أنا أفعل كذا أيها الرجل، واللهم اغفر لنا أيتها العصابة، لما كنت مختصاً نفسك والعصابةَ في هذا الكلام، جرى عليه لفظ النداء من حيث أردت في النّداء، كما جرى الاستفهام على التّسوية، فمن ثَمّ، صارَ كلُّ منادى مختصاً، وإنْ لم يكن كلُّ مختصٍ منادى.) وقد ظل هذا المصطلح شائعاً مُتَفَشِّياً في الأوساط النحويّة حتى زمان الزَّمَخْشَري، قال[8]: (وفي كلامهم ما هو على طريق النّداء، ويقصد به الاختِصاص لا النّداء، وذلك قولهم: أما أنا فأفعل كذا أيها الرجل... واللهم اغفر لنا أيتها العصابة.) ولم أرَ من البصريين من استعمل غير هذه المصطلحات في هذا الباب.

(ب) ما لم يكن محمولاً على النداء:

وهو الذي عبر عنه الكَفَويّ بأنّه المنصوبُ على إضمار فعل لائق، كقولك: إنّا - معشرَ العرب - نفعل كذا، وله عند البصريّين مصطلحات كثيرة، أكثرها يتبع المعنى، وهذه المصطلحات هي:

(أ) الاختصاص: وقد حمله سيبَوَيْه على النّداء أيضاً، قال[9]: (هذا باب من

---

(4) الكتاب ٢/٢٣١.

(5) المقتضب ٣/٢٩٨-٢٩٩.

(6) الأصول في النحو ١/٤٤٧.

(7) الحجة في علل القراءات السبع ١/١٩٨.

(8) المفصل ص٤٥-٤٦.

(9) الكتاب ٢/٢٣٣-٢٣٤.

الاختصاص يجري على ما جرى عليه النّداء، فيجيء لفظه على موضع النّداء نصباً، لأن موضع النداء نَصْبٌ، ولا تجري الأسماء فيه مجراها في النّداء وذلك قولك: إنّا معشرَ العربِ نفعل كذا وكذا، كأنّه قال: أعني، ولكنه فعل لا يُظْهَر، ولا يُسْتَعْمَل، كما لم يكن ذلك في النّداء، لأنهم اكتفوا بعلم المخاطب، وذلك نحو قوله، وهو عمروبن الأهْتَم:

إنّا بني مِنْقَرٍ قَوْمٌ ذوو حَسَب   فينا سَراةُ بني سَعْدٍ وناديها

وقال الفَرَزْدَق:

الم تَرَأنّا بني دارمٍ   زُرارةُ منّا ابو مَعْبَدِ

وفيه معنى الافتخار.) وبالمعنى نفسه قال الزَّمَخْشَري[10]: (وفي كلامهم ماهو على طريقة النداء، ويقصد به الاخْتِصَاص لا النّداء.... ومما يجري هذا المجرى قولهم: إنّا معشرَ العربِ نَفْعَلَ كَذا، ونحن آلَ فلان كرماءُ، وإنا معشرَ الصَعاليك، لا قوة بنا على المروءة، إلا أنهم[11] سوّغوا دخول اللام ههنا، فقالوا: نحن العربَ، أقرى الناس للضيف، وبك اللهَ نرجو الفضلَ، وسبحانك اللهَ العظيم، ومنه قولهم: الحمد لله الحميدَ، والملك لله أهلَ الملك، وأتاني زيد الفاسقَ الخبيثَ، وقرىء: (حَمّالةَ الحَطَب)[12] ومررت به المسكينَ والبائسَ، وقد جاء نكرة في قول الهذلي:

ويَأْوي إلى نِسْوةٍ عُطّلٍ   وشُعْثاً مراضيعَ مثلَ السَّعَالي[13]

(ب) المنصوب على التّعظيم والمَدْح: وذلك إذا كان المعني في التركيب مَدْحاً، أو تعظيماً، فالفعل الذي وقع على المنصوب على الاختصاص يقدر بـ (أُعَظِّمُ) او (امْدَحُ). وقد استَخْدَمَ سيبويه هذا المصطلحُ قال[14]: (ما ينتصب على التعظيم والمدح وإن شئت

---

(١٠) المفصل ص٤٥-٤٦.

(١١) يقصد العرب الناطقين به .

(١٢) المسد/ ٤.

(١٣) قال محمد بدرالنعساني الحلبي: اسمه عائذ والبيت له من قصيدة عدتها ستة وسبعون بيتاً اوردها السُّكَّريُّ في اشعار الهذليين، أولها:

الا يالقومي لطيف الخيال   يـؤرق من نـازح ذي دلال

إلا انه انشد بيت الشاهد هكذا:

له نسوة عاطلات الصدو   ر وعوج مراضيع مثل السعالي.

(١٤) الكتاب ٢/٦٢، وانظر ٢/١٩٤.

جعلته صفةً، فجرى على الأول، وإنْ شئْتَ قطعْتَهُ فابْتَدَأْتَهُ، وذلك قولك: الحمدُ لله الحميدَ هو، والحمدُ لله أهلَ الحَمْد، والملك لله أهلَ الملك، ولو ابتدأته فرفَعْته كان حَسَنًا.) ومن هذا قوله تعالى: (لكِنِ الرّاسِخُونَ في العِلْم مِنْهم، والمؤمنون يُؤْمِنُون بما أُنْزلَ إليْكَ وما أُنْزلَ مِنْ قَبْلِكَ، والمُقيمينَ الصلاةَ، والمُؤتون الزّكاةَ).[15] و منه أيضاً قول الخرنق:

لا يَبْعَدَنْ قومي الذين هُم سَمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزْرِ

النّازلينَ بكلِّ مُعْتَرَكٍ والطيِّبونَ مَعَاقِدَ الأزْرِ

وقد استخْدمَ هذا المصطلحَ بعد سيبَوَيْه كُلٌّ من النّحّاس[16] والزّمَخْشَري[17].

(ج) المَنْصُوب على «أعْني»: وهذا المصطلح خاضع لمعنى التركيب أيضاً، فقد رأى بعض النحويّين أنّ الفعل الذي حذف مِن هذا التّركيب يُقَدَّرُ بـ(أعني)، وعليه، فقد أوجَدوا هذاالمصطلح، ويبدو أنّه لم يُسْتَعْمَل إلا في القرن الرّابع الهجري، وقد استعمله ثلاثة من العلماء، وهم ابن السَّرّاج[18] وأبو جَعْفر النّحّاس[19] وأبو عليّ الفارسيّ[20]، ولم أرَ له أثراً بعد الفارسيّ فيما توصلت إليه من مصادرَ.

(د) المَنْصُوب على الشَّتْم: ويستعمل بعض النحويين هذا المصطلح إذا كان المعنى من التّركيب شَتْماً، فالفعل في هذه الحالة يقدر بـ (أشتم)، وقد اصطلح له سيبَوَيْه مصطلحاً وصفياً، قال[21]: (هذا باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشْبهه، تقول: أتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ، لم يُرد أنْ يَكَرِّرَهُ، ولا يعرفك شيئاً تُنْكره ولكنه شَتَمَهُ بذلك، وبلغنا، أنّ بعضهم قرأ هذا الحرف نصباً: (وامرأَتُهُ حَمّالَةَ

(١٥) النساء ١٦٢.

(١٦) إعراب القرآن ١/١٢٢، ١/٢٨٢.

(١٧) المفصل ص٤٧.

(١٨) الأصول في النحو ٢/٤٠.

(١٩) إعراب القرآن ٣/٧٨٥.

(٢٠) الحجة في علل القراءات ١/١٠٦.

(٢١) الكتاب ٢/٧٠.

الحَطَب) لم يجعل الحَمَّالة خبراً للمراة، ولكنه كأنه قال: اذكر حمالةَ الحَطب شَتْماً لها، وإن كان فعلاً لا يُستعمَل إظهارُه، قال عُروةُ الصَّعَاليك العَبْسي:

سَقَوْني الخَمرَ ثم تَكَنَّفُوني عُدَاةَ اللهِ من كَذِبٍ وزُورِ

وإنما شتمهم بشيء قد استقرّ عند المخاطبين، وقال النّابغة:

اقارعَ لا أُحاولُ غيْرَها وُجوهَ قرودٍ تَبْتَغي مَنْ تجادع

وقال سيبَوَيْه ايضاً[٢٢]: (هذا باب ما ينتصب على المدح والتعظيم، أو الشتم لأنه لا يكون وصفاً للأول ولا عطفاً عليه.) وقد أطلق النَّحّاس عليه لفظ: المنصوب على الذّم[٢٣]، وعاد الزَّمَخْشَري فأطلق عليه لفظ: المنصوب على الشَّتم[٢٤].

(هـ) المنصوب على التَّرحُّم: وقد استعمله الزَّمَشري مرة واحدة ونسبه إلى مجهولين[٢٥] ولم اقف عليه عند غير الزَّمَخْشَري.

(و) المُضَارع للنّداء: وقداستعمله أبو بكر بن السَّرّاج، ولم يستعمل عند غيره[٢٦].

استعمال مصطلح الاختصاص

معنى الاختصاص ليس ناشئاً من نظرية العامل، ولا من تقدير الفعل المحذوف فإننا نجد من العرض السابق أنّ نحوياً واحداً منذ زمان سيبَوَيْه إلى زمان الزَّمَخْشَري لم يستعمل الفعل المقدَّر «أخصّ»، وأرجح أن المتأخرين قدروا هذا الفعل مشتقين لفظه من لفظ الاختصاص، وهو المصطلح الذي استعمل منذ وقت مبكر.

وقد اشتق النحويون مصطلح الاختصاص من معناه اللغوي، إذ إنَّهُ يعني إفراد الشيء بالشيء وَخَصَّهُ به دون غيره[٢٧] والاسم المنصوب على الاختصاص إنما اختصه المتكلم، على وجه الافتخار أو الاحتقار دون غيره من الناس، ومن هنا كان وضع المصطلح.

---

(٢٢) الكتاب ٢/١٩١.

(٢٣) إعراب القرآن ٢/٧٨٦.

(٢٤) المفصل ص٤٧.

(٢٥) المفصل، ص٤٧.

(٢٦) الأصول في النحو ١/٤٤٧.

(٢٧) لسان العرب (خصص) ٧/٢٤.

وقد أُطْلِق في بداية الأمر على ذلك التّركيب المحمول على النّداء، كقولنا: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة، من حيث أنّ كل منادى مختص بالنّداء دون غيره وكذلك الاسم الذي بعد (أيتها) فهو مختص وإن لم يكن من النّداء في شيء[٢٨]، ولهذا السبب- شاع استعماله- أعني أنّ مناسبة اللفظ لمعنى التّركيب هو الذي أوجد المصطلح وهو الذي أشاعَهُ بين أوساط النحويين البصريّين منذ زمان سيبَوَيْه، هذا إذا علمنا أنّ قِصَر عبارته وسهولة لفظه ويسر تناوله كانت أسباباً لشهرته وشيوعه.

وأما المصطلحات الأخرى فأكثرها يتبع معنى التركيب الذي كان النحويون يتحدثون عنه، فإذا كان التركيب مدحاً كان «المنصوب على المَدْح» وإنْ كان شتماً فهو «المنصوب على الشّتم»، وربما تبع بعض النحويين تقدير العامل المحذوف، فقدروه بـ (أعني)، ولذا فقد كان مصطلحهم: المنصوب على أعني كما رأينا عند ابن السَّرّاج، وأبي جعفر النُّحّاس، وأبي علي الفارسي[٢٩].

٢ . الإغراء والتحذير

(أ) الإغراء :

تعريفه

الإغراء هو تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعلَه[٣٠]، وقال ابن عَقيل[٣١]: (الإغراءُ هو أمر المخاطب بلزوم ما يُحْمَدُ به، وهو كالتَّحْذير، في أنّه إنْ وجِدَ عَطْفٌ أو تكرار، وجب إضمارُ ناصبِهِ، وإلاّ فلا، ولا تستعمل فيه «إيّا»، فمثال ما يجب معه إضمار ناصب قولك: أخاك، أخاك، وقولك: أخاك والإحسانَ إليه، أي: الزم أخاك، ومِثْل ما لا يلزم معه إضمار، قولك: أخاك، أي الزم أخاك.) وقال أبو البقاء الكَفَوي[٣٢]: (هو وضع الظّرف أو الجارّ والمجرور موضع فعل الأمر، نحو: عليك، وعندك، ودونك، ووراءك، ومكانك، وإليك، ولديك.)

---

(٢٨) الكتاب ٢/١٣١.

(٢٩) انظر الأصول في النحو٢/٤٠، وإعراب القرآن ٢/٧٨٥، والحجة في علل القراءات السبع ١/١٠٦.

(٣٠) معجم النحو ص٤٦.

(٣١) شرح ابن عقيل ٣/٣٠١.

(٣٢) الكليات١/٢٤٦.

على أن الإغراء لا يشتمل على الأمر حسب، وإنما يتعدى ذلك إلى التّرغيب في الأمر والحضّ عليه.

الاصطلاحات التي استعملها النحويّون البصريّون من سيبَوَيْه إلى الزَّمَخْشَرِيّ للتّعبير عن الاغراء

لقد وجدت من خلال تتبعي لمصطلحات الإغراء أن البصريّين استعملوا أربعة مصطلحات في هذا الشّأن وهي:

(أ) الأمـر:

وهو أقدم المصطلحات التي استخدمت في باب الاغراء، إذ استعمله سيبَوَيْه، قال[٣٣]: (هذا باب ما جرى من الأمر والنّهي[٣٤] على إضمار الفعل المستعمل إظهاره، إذا علمت أنّ الرّجل مستغنٍ عن لفظك بالفعل، وذلك قولك: زيداً، وعمراً وراسَه، وذلك أنك رأيتَ رجلاً يُضرَب أو يُشْتَم أو يُقتَل، فاكتفيت بما هو فيه من عمله أنْ تلفظ له بعمله، فقلت: زيداً، أي أوقع عملك بزيد...) وهذا يقودنا إلى أنّ مصطلح الأمر عند سيبَوَيْه لم يكن مجرداً عن الشروح الوصفية التي تلحق مصطلحاته في العادة. وقال سيبَوَيْه أيضاً[٣٥]: (ومن ذلك قول الشاعر:

أخاك أخاك إنّ مَنْ لا أخا لـهُ كَساعٍ إلى الهَيْجا بِغَيْرِ سِلاحِ

كأنّه يريد: الزم ... ومنه قول العرب: «أَمْرَ مبكياتك لا أمرَ مضحكاتك» و(الظّباء على البَقر)، يقول: عليك أمر مبكياتك، وخلّ الظباء على البقر.) وقال في مكان آخر[٣٦]: (هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه، هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير.) ولم أقف على هذا المصطلح مستعملاً عند نحوي آخر.

---

(٣٣) الكتاب ١/٢٥٣.

(٣٤) يقصد بقوله (النهي): التحذير، وسيأتي ذكره بعد.

(٣٥) الكتاب ١/٢٥٦ وهناك مثل آخر نصه (الكلاب على البقر) «الميداني ٢/١٤٢».

(٣٦) الكتاب ١/٢٧٣.

(ب) الإغـراء:

أغلب الظن انّ المُبَـرِّد كـان أوّلَ بصـريّ يسـتـعمله، قـال[٣٧]: (وقـال أبو عُـبَـيْـدة: هذا تصحيف، إنما قـالَه لنصر بن سَيّار: يا نصـر نصـراً نصـراً، إغـراء أي عليك نصـراً يـغـريه به.) ثم استعمله بعده الزُّجّاجي، قال[٣٨]: (باب الإغراء، العرب تُغْري بـ«عنك» و «دونك» و «عليك» فتنصب بها، كقولك: دونك زيداً، وعندك عَمْرا، وعليك زيداً ... ولا يجوز أنْ يغرى بغائب.) واستعمله ابو جعفر النَّحّاس ايضاً، قال في إعراب الآية الكريمة: (شَهْرُ رَمَضَانَ الذي أُنْزِلَ فيـه القُـرآنُ)[٣٩] في كـتـابه (إعـراب القـرآن)[٤٠]: (ولكن يجـوز ان تَنْصِبه علـى الإغـراء، أي الزموا شهر رمضان، وصوموا شهر رمضان.)

(ج) المنصوب على «الزم»:

وقـد استـعمله ابن السَّرّاج، قـال[٤١]: (ومما جُعِل بدلاً من الفعل: الحذرَ الحذرَ والنَّجاءَ النَّجاءَ، وضرباً ضرباً، انتصب على «الزم»، ولكنهم حذفوا، لأنه صار بمعنى افعل.)

(د) المنصوب باللازم إضْماره:

وهذا المصطلح من استعمال الزمخشري[٤٢]، ولم أقف له على استعمال بعده.

سبب شهرة مصطلح الإغراء

لم يُعَمَّرْ مصطلح الأمر أكثر من عمر صاحبه، إذ انقرض بعده، ويصدق هذا على مصطلح (المنصوب على الزم) إذ انتهى أمره بعد ابن السَّرّاج، ويصدق هذا على ما أطلقه الزَّمَخْشري، وأما مصطلح الإغراء، فقد شاع بين النحويين سواء في المرحلة الأولى الممتدة من سيبَوَيْه إلى الزَّمَخْشَري أم في المرحلة التالية لها، عند المتأخرين عن الزَّمَخْشري.

---

(٣٧) المقتضب ٢١١/٤.
(٣٨) الجمل ٢٤٤ .
(٣٩) البقرة ١٨٥.
(٤٠) إعراب القرآن ٢٣٨/١.
(٤١) الأصول في النحو ٢٦٠/٢.
(٤٢) المفصل ص١٨-١٩.

وربما استطعنا إيجاد تعليل لاستخدام مصطلح الأمر الذي أطلقه سيبَوَيْه، وهو أنْ سيبَوَيْه قد نظر إلى المعنى من التّركيب، فهو أمر من المتكلم إلى المخاطب بلزوم ما يحمد به[٤٣] أو هو وضع الظرف أو الجار والمجرور موضع فعل الأمر كما يقول أبو البقاء الكَفَويّ[٤٥]، والسؤال الذي يُطرح: لماذا لم يشتهر مصطلح الأمر وهو سهل اللفظ ميسور التداول؟ والجواب عن هذه الكلمات: أن مصطلح الأمر يحمل دِلالَةً أخرى اشتهرت حتى طغت على استعماله في باب الإغراء، فهو يستعمل عند البصريّين للدّلالة على نوع من الأفعال وهو فعل الأمر، ومن جهة اخرى فإنّ الإغراء ليس أمراً خالصاً، وإنما هو ترغيب على غير وجه الاستعلاء، والأمر طلب الفعل على وجه الاستعلاء عند سائر النحويين، وعليه، فقد انقطع استعماله منذ وقت مبكر، واستعماله إنما كان ناشئاً من الحاجة إلى المصطلح في ذلك الزمن، فلا يخفي أنْ ذلك الوقت كان بدايَةً لتشكُّلِ المصطلح النحوي.

وأما مصطلح: المَنْصوب على «الزم»، فهو أيضاً يُؤَكِّد العاملَ في التركيب، إذ قَدَّرَ النحويون أنّ الفعل المحذوف في هذا التركيب، إنّما هو فعل أمر، ولفظُهُ الزم على أن التقدير لا يصلح أساساً لإطلاق المصطلحات، وكان الأجدر أن يعلّل النحويّون الحركة الإعرابية بقولهم: هكذا نطقت به العرب.

وإذا بلغنا مصطلح الزَّمَخْشَري: المنصوب باللازم إضماره وجدناه مصطلحاً غير محدد، فهو: المنصوب باللازم إضماره، وما أكثر المنصوب باللازم إضماره! فالمنادى والتحذير والمشغول عنه والإغراء والاسم المنصوب على الاختصاص، كلها منصوبة باللازم إضماره، فأين موقع الإغراء منها؟!

وأما مصطلح الإغراء، فهو أكثرها استعمالاً، وذلك يعود إلى أنّ معنى هذا المصطلح يختلف عن معنى الأمر، الذي هو طلب حصول الشيء على وجه الاستعلاء، ولكن معنى الإغراء هو أمر على وجه النّصح والتّرغيب بالأمر، وهذا المعنى ينسجم مع لفظ المصطلح أوثق انسجام .

وقد ذكر خلف الأحمر البصري أنّ البصريين يُسمّونه (القَطْعَ)، كما نسب إلى بعض

---

(٤٣) شرح ابن عقيل ٣/٣٠١، وانظر معجم النحو ص ٤٦ .

(٤٥) الكليات ١/٢٤٦ .

أصحاب العربية تسمية (التّمام)[٤٦] وهذه تسميات شاذّة لم يذكرها غير خلف البصري (ت ١٨٠ هـ) في ما وقفت عليه من مصادر.

(ب) التّحذير:

تعريفه:

التحذير لغة يعني التّخويف، وهو مصدر «حَذَّرَ» بتشديد الذال المعجمة[٤٧]. واصطلاحاً، هو: معمول فعل محذوف إمّا وجوباً وإما جوازاً، تقديره اتّق، وذلك نحو: إيّاك والأسدَ، أو ذكر المحذر منه مكرراً توكيداً له، وذلك نحو: الطريقَ الطريقَ[٤٨]، وقال عبد الغني الدّقر:[٤٩] (هو تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه.)

قسماه:

(أ) ما يكون بلفظ «إياك» وفروعه، وهذا عامله محذوف وجوباً، سواء أكان معطوفاً عليه أم موصولاً بـ «من» أو متكرراً نحو: «إياك والتّواني» ونحو: إياك من التواني، وأما نحو قوله:

فإيّاك إيّـــاك المراءَ فإنّه　　　إلى الشّر دَعّاء وللشّرْ جَالِبُ

فعلى تقدير «من» محذوفة للضرورة... ولا تكون «إيا» في هذا الباب لمتكلم، وشذ قول عُمَر- (رضي الله عنه) لتُذَكَّ لكم الأسلُ والرّماحُ والسّهامُ وإياي وانْ يَحْذِفَ احدُكُمُ الأرنب. ولا تكون لغائب، وشذ قول بعض العرب: «إذا بلغ الرجل الستين، فإياه وإيّا الشواب».

(ب) أن يُذْكَرَ المُحَذَّر بغير لفظ «ايا» أو يقتصر على ذكْر المُحَذَّر منه، وانما يجب الحذف إنْ كررت أو عطفت، فالأول نحو: نفسَك نفسَك، والأسدَ الأسدَ، والثاني نحو: (ناقةَ اللّهِ وسُقْيَاهَا)[٥٠]، وفي غير ذلك يجوز إظهار العامل كقول جرير يهجو عمرو بن لجأ التميمي:

---

(٤٦) مقدمة في النحو ص٥٣.

(٤٧) لسان العرب، (حذر) ١٧٦/٤.

(٤٨) كشاف اصطلاحات الفنون ٣٠/٢، وانظر التعريفات ص٥٥.

(٤٩) معجم النحو ص٩٦-٩٧.

(٥٠) الشمس ١٣.

المصطلحات التي عبر بها النحويون عن التحذير

(أ) التَّحْذيـر:

وهو قديم قدم المرحلة التي أدرسها، فقد استعمله سيبَوَيْه، قال[51]: (وأما النَّهي فإنه التَّحذير، كقولك: الأسدَ الأسدَ، والجدارَ الجدارَ، وإنَّما نهيته أنْ يقرب الجدارَ المخوفَ المائلَ، أو يقرب الاسدَ، وإن شاءَ أظهر في هذه الأشياء ما أضمر من الفعل، فقال: (اضرب زيداً واشتم عمراً)[52]... واحذر الجدارَ ولا تقرب الاسدَ، ومنه قوله الطريقَ الطريقَ، إن شاء قال قال: خلِّ الطَّريق...)

غير أنَّ سيبَوَيْه لا يجيز إظهار هذا العامل في التركيب الآخر من تراكيب التحذير، وهو الذي تستعمل فيه «إيَّاه» نحو: إيَّاك نفسَك[53]. وقد استعمل المصطلح عند ابن السَّرَّاج[54] وأما الزَّمَخْشري فقد استعمله حاملاً إيَّاه على المنصوب باللازم إضماره، قال[55]: (ومن المنصوب باللازم إضماره قولك في التَّحذير: إيَّاك والأسدَ، اي اتَّقِ نفسَك أنْ تَتَعَرَّضَ للأسد أن يهلكَك، ونحوه: راسَكَ والحائطَ.)

(ب) النَّهي:

استعمل هذا المصطلح نادراً للتعبير عن التَّحذير، واستعمله سيبَوَيْه، قال[56]: (وأما النَّهي فإنه التَّحذير...) ثم استعمله ابن السراج، قال[57]: (وتقول في النهي: الأسدَ الأسدَ، نهيته أنْ يقربَ الأسدَ) ثم انقرض هذا المصطلح بعد وفاة ابن السـراج في أوائل القرن الرابع الهجري.

---

(٥١) الكتاب ١/٢٥٣.
(٥٢) يقصد بقوله (اضرب زيداً واشتم عمراً) تراكيب الإغراء لا تركيب التحذير.
(٥٣) الكتاب ١/٢٧٣.
(٥٤) الأصول في النحو ٢/٢٥٩ .
(٥٥) المفصل ص٤٨.
(٥٦) الكتاب ١/٢٥٣.
(٥٧) الأصول في النحو ٢/٢٥٧.

(ج) الأمر:

واستعمل عند نحويّ واحد في أواخر القرن الثالث الهجري، وهو المُبَرِّدُ، قال[٥٨]: (إيّاك في الأمْـر، اعلم أنّ. إياكَ «اسم المَكْنيّ عنه في النّصب، فلمّا كانت «إياك» لا تقع إلا اسماً لمنصوب كانت بدلاً من الفعل، دالّة عليه، ولم تقع الهيئة إلا في الأمر، لأن الأمر كلّهُ لا يكون إلا بفعل، وذلك قولك: إياك والأسدَ يافتى) ولم يستعمل عند غيره وفق ما وقفت عليه.

اشتهار مصطلح التحذير

لقد رأينا أن مصطلحات هذا الباب: «التّحذير» و «النهي» و «الأمر» جميعها مصطلحات معنويّة، تنطلق أساساً من معنى التركيب لا من الحركة الإعرابية أو العامل أو التقدير والتأويل، ولم يشتهر منها سوى مصطلح التّحْذير، على حين انقرضت باقي المصطلحات والسبب في هذا يعود إلى أنّها أقل تعبيراً عن معنى الظاهرة من مصطلح التحذير، فمصطلح النهي مزدوج الدلالة أولاً، حيث إنه يطلق على معنى بعض الحروف التي تسمى حروف النهي، ثم إنّ النّهي لا يكون دائماً تحذيراً، وإنما يكون أحياناً أمراً على وجه الاستعلاء، كقولنا: لا تفعل ولا تضرب أخاك، وإنما يكون التّحْذير يحمل معنى النّصح، ولذا، فهو على مناسبته للمعنى إلا أنه يظل دون مصطلح التحذير تعبيراً عن معنى التركيب. وأما مصطلح الأمر، فهو يحمل نقيض ما يحمله مصطلح النّهي، ونستطيع أنْ نلتمس عذراً لاستعماله عند بعض البصريين وهو أنّ النهي إنما هو-في المعنى البعيد، أمر باجتناب ما هو منهي عنه- على أنّ الدراسات النحوية لا تحتمل مثل هذه المعاني البعيدة، لأن هذا يُحمّل المعنى ما لا طاقة له به من التداخل والابتعاد بالنص عن مضمونه. والأمر كما قلت في مبحث الإغراء هو طلب الشيء على وجه الاستعلاء، وهكذا قرر النحويّون، فهل التحذير كذلك؟ لقد قلت: إنّ النحويين قرروا أنّ معنى التحذير: تخويف من حصول أمر ما، نتيجة لفعل ما، أي أنّه نصح وإرشاد لا على وجه الاستعلاء.

وأما مصطلح التحذير، فهو مشتق من معنى التركيب الذي يحمل التحذير والتخويف ولو استعملوا مصطلح التخويف لكن جائزاً لأنّ معناه: التخويف[٥٩]. وعليه، فإن تقدير

---

(٥٨) المقتضب ٢/٢١٢.

(٥٩) لسان العرب «حذر».

النحويين للفعل المحذوف وجوباً أو جوازاً هو «احذر» قال ابو البَرَكات الأنْباري[٦٠]: (إنْ قال قائل: ما وجه التكرير إذا أرادوا التحذير في نحو قولهم: الأسدَ الأسدَ؟ قيل: لأنّهم أرادوا أنْ يجعلوا أحد الاسمين قائما مقام الفعل الذي هو «احذر» ولهذا إذا كرروا لم يجز إظهار الفعل، وإذا حذفوا أحد الاسمين جاز إظهار الفعل.)

٣. الاشْتِغَال

تعريفه:

قال ابن هِشام[٦١]: (ضابط هذا الباب: أن يتقدمَ اسم، ويتأخر عنه فعل، عامل في ضميره، ويكون ذلك الفعل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول، وسلط على الاسمِ الأول لنصبَه، مثال ذلك: زيداً ضربته، الا ترى أنّك لو حذفت الهاء، وسلطت «ضربت» على «زيد»، لقلت: زيداً ضربت، ويكون «زيد» مفعولاً مُقَدَّمَاً، وهذا مثال ما اشتغل فيه الفعل بضمير الاسم). فالاشتغال إذن هو: أنْ يتقدَمَ اسمُ ويتأخرَ عنه عاملٌ مشتغِلٌ عن الاسم المتقدِّم بعمله في ضميره، أو في سبب ضميره[٦٢] بواسطة او بغيرها، ويكون العامل بحيث لو سُلِّطَ على الاسم المتقدم لنصبَه لفظاً أو مَحلاً نحو: محمداً أكرمته، وهذا علّمتُه، اي أكرمت محمداً اكرمته وعلَّمْتُ هذا عَلَّمْتُه، وحينئذٍ، يضمر للاسم السابق إذا نُصِبَ عامل مناسب للعامل الظاهر، ومناسبته له: إما بكونه مثله كما مرّ، وإما بمرادفه، نحو: هاشماً مررت به، تقديره، جاوزت هاشماً، وإما لازمَهُ، نحو: خالداً ضربت عدوه، فيقدر: أكرمت خالداً أو سررت خالداً[٦٣].

تعبير النحويين عنه

عَبَّرَ النحويُون عن معنى الاشتغال بالمصطلحات التالية:

(ا) بِناء الفِعْل على الاسْم: وقد استعمله سيبَوَيْه، وأطلقه على النمط الذي يكون فيه

---

(٦٠) أسرار العربية ص١٩٨.

(٦١) شرح قطر الندى وبل الصدى ص١٩٢-١٩٣. وانظر شرح التصريح ١/٢٩٦.

(٦٢) سبب ضميره يعني الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير الاسم السابق نحو: علي أكرمت ابنه، فابنه هو السبب، انظر معجم النحو ص٢٨ الحاشية.

الاسم المشغول عنه مرفوعاً، قال[٦٤]: (فإذا بَنَيْت الفعْل على الاسم، قلت: زيدٌ ضربته، وإنما تريد بقولك: مبني عليه الفعل، أنّه في موضع «منطلق» إذا قلت: عبدالله منطلق، ومثل ذلك قوله جلّ ثناؤه: (وأمّا ثمودُ فَهَدَيْناهُم)[٦٥].

(ب) المنصوبُ على إضمار فعل يفسره ما بعده: وقد أطلقه سيبَوَيْه على التّركيب الآخر من تركيبي الاشتغال، وهو الذي يكون فيه الاسم المشغول عنه منصوباً، قال[٦٦]: (وإنْ شئت قلت: زيداً ضربته، وإنما نَصَبْته على إضمار فعل هذا يفسّره، كأنك قلت: ضربت زيداً ضربته، إلاّ أنّهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره، وبعد سيبَوَيْه استعمله أبو جعفر النُّحّاس[٦٧].

(ج) الاشتغال، وربما كان الزُّجّاجي أولَ من استعمله من نحوييّ البَصْرة، على أنّه لم يكن مشتهراً، على الرُّغم من استخدامه عنده، بدليل أنّ أبا جعفر النُّحّاس، معاصرالزَّجّاجي وشريكه في العلم لم يستعمله، إذ لو كان من الزُّجّاج لاستعمله أبو جعفر تلميذه أيضاً، وربما كان الفضل في اختراع هذا المصطلح يرجع إلى الزّجّاجي، قال[٦٨]: (باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره، إذا اشتغل الفعل عن المفعول بضميره، ارتفع بالابتداء، وصار الفعل خبرَه... وقد يجوز نَصْبُه، وإن اشتغل عنه الفعل تنصبه بفعل مضمر يدلُّ عليه هذا الظاهر، فتقول: زيداً ضربته، والتقدير: ضربت زيداً ضربته، ولكنه فعل لا يظهر.)

(د) المفعول الذي شغل الفعل عنه: وربما كان هذاالمصطلح بداية لمصطلح الاشتغال وتلميحاً له لفظاً، وقد استعمل بعد وفاة سيبَوَيْه بقرن من الزمان عند المُبَرِّد، قال[٦٩]: (واعلم أن المفعول إذا وقع في هذا الموضع، وقد شغل الفعل عنه، انتصب بالفعل المضمر، لأن الذي بعده تفسير له، وذلك قولك: إن زيداً تره يكرمك.) ولم أقف على استعماله عند غير المُبَرِّد.

---

(٦٣) معجم النحو ص٢٨.

(٦٤) الكتاب ١/٨١.

(٦٥) فصلت ١٧.

(٦٦) الكتاب ١/٨١.

(٦٧) إعراب القرآن ١/٦٠٨.

(٦٨) الجمل ص ٣٩ .

(٦٩) المقتضب ٢/٧٦

(هـ) ما أُضْمِرَ عامِلُهُ على شريطة التَّفْسير: وهو من مصطلحات الزَّمَخْشَري، قال[٧٠]: (ومن المنصوب باللازم إضماره، ما أضمر عامله على شريطة التَّفْسير في قولك: زيداً ضربته، كأنك قلت: ضربت زيداً ضربته، إلا أنك لا تبرزه استغناء عنه بتفسيره.) والذي يتتبع مصطلحات الاشتغال يجد أنّ المتأخرين لم يستعملوا من بين هذه المصطلحات الا مصطلح الاشتغال نفسه [٧١].

سبب شهرة مصطلح الاشتغال

الجواب عن هذه المسألة يقتضي أنْ نعرضَ المصطلحات المذكورة في مقابل مصطلح الاشتغال. فالمصطلح الأوَّل الذي استعمله سيبَوَيْه « بِنَاءُ الفِعْل على الاسم»، مصطلح معنوي، وهو ناشيء من تعريف سيبَوَيْه للخبر، فهو المبني على المبتدأ عنده[٧٢] ومن تعريفه للمبتدأ، بأنه كل اسم ابتدىء ليبنى عليه كلام[٧٣]، فقد اطلق سيبَوَيْه هذا المصطلح على النَّمط الذي يكون فيه الاسم المشغول عنه مرفوعاً، فعندما نقول: زيد، فقد ابتدأنا بذكر الاسم، ويبقى أنْ نبني عليه كلام، وقد جاء هذا الكلام جملة فعلية، فسماه سيبويه: بناء الفعل على الاسم: أي أنّه خبر له، والدليل على ذلك قول سيبَوَيْه[٧٤] (وإنما تريد بقولك: مبني عليه الفعل، أنّه في موضع «منطلق»، إذا قلت: عبدالله منطلق.) وأما المصطلح الثاني، المنصوب على إضمار فعل يفسره ما بعده، فهو مصطلح تقعيدي، أطلقه سيبويه على قاعدة تقديرية، يقدر فيها العامل لاسم انتصب ولم يكن هنالك عامل ظاهر واقعاً عليه، فعندما نقول: زيداً ضربته فإن «زيداً» اسم منتصب، ولا يمكن أن يكون الفعل الذي بعده عاملاً به، لأنه واقع على ضمير، عامل به، ولا يمكن أنْ يعمل في غيره، لأنّه لا يتمدّى إلاّ إلى مفعول واحد، فلا بد إذن أنْ نقدّرَ عاملاً، والمعنى يقتضي أنْ يكون الفعل المقدر من جنس لفظ الظاهر أو في معناه، وعليه فأنا أزْعم أنّ هذا المصطلح لم يشتهر لأنه يؤكّد الحركةَ الإعرابيّة التي تظهر على الاسم المشغول عنه، ولا ينظر إلى المعنى، علاوة على صعوبة لفظه.

---

(٧٠) المفصل ص٤٩.

(٧١) انظر شرح قطر الندى وبل الصدى ص١٩٢، وأوضح المسالك ٢/٤، وشرح ابن عقيل ٢/١٢٨، والانصاف م ٢، ١/١٢.

(٧٢) الكتاب ١/٣٢٨، ١/٣٢٠.

(٧٣) الكتاب ٢/١٢٦.

(٧٤) الكتاب ١/٨١.

وما قلته في المصطلح السابق يمكن أنْ يقالَ في المصطلحين التاليَيْن: «المفعول الذي شغل الفعل عنه»، و «ما أُضمر عامله على شريطة التفسير» فجميعها لها المعنى نفسه، وتتشارك في كونها مصطلحات صعبة اللفظ طويلة العبارة، ولذا فقد كان تداول هذه المصطلحات يسيراً، وعند قلة من العلماء، وبعضها انتهى بموت صاحبه الذي أطلقه. ونلاحظ أنّ مصطلح سيبَوَيْه الثّاني: «المنصوب على إضمار فعل يفسره ما بعده»، ومصطلح المُبَرِّد: «المفعول الذي شُغِلَ الفعل عنه»، ومصطلح الزَّمَخْشَري: «ما أُضْمِرَ عاملُه على شريطة التفسير»، لا تطلق إلا على نمط واحد وهو النّمط الذي يكون فيه الاسم المشغول عنه منصوباً، وهي جميعها ناشئة من نظرة البصريّين إلى الجملة الفعلية، فالفعل المتعدي إلى مفعول واحد إذا وقع عليه، لا يمكن بحال أنْ يَتَعَدّى إلى آخر، ولذا فقد اضطرَّ النحويّون إلى إيجاد تبرير للحركة الإعرابيّة، وهم مسؤولون عن ذلك لو لم يجدوا، وكان أنْ دفعهم الاضطرار إلى التأويل والتقدير لفعل لا يمكن أنْ يظهر، وقد وجد بعض المتأخرين في هذا ثغرة لا ترد، فاتخذوه هدفاً يسلطون عليه نار هجومهم ونقدهم(٧٥)، وأما مصطلح الاشتغال، فهو كالمصطلحات السابقة يحمل نظرة البصريين إلى الجملة الفعلية والاسمية وإلى تراكيب الكلام وما يتبع هذا من نظرتهم إلى التقدير والتأويل، واعتقد أنّ سبب شهرته ترجع إلى سهولة لفظه ويسر تداوله أولا، اذْ إنّ معناه لا يختلف عن المعاني السابقة إلاّ من حيث إنه يجمع بين التّركيبين ما كان فيه الاسم المشغول عنه مرفوعاً، وما كان فيه الاسم المشغول عنه منصوباً.

---

(٧٥) الرد على النحاة ص٩٥ وما بعدها.

الفصل الثالث

المشبه بالمفعول في اللفظ

الحـال، والتّمـيـيـز، واسم «لا» التي لنفي الجنس، واسم «إن» واخـواتهـا، وخـبـر «كـان» واخواتها.

أ. الحَال

تعريفه:

الحـال في اللغـة هـو نهـاية الماضي وبداية المستقـبل[1]، واصطلاحـاً هو: اسم نكرة، فضلة، منتصب، يبين هيئة الفاعل أو المفعول به في وقت حدوث الفعل، لفظاً، نحو: ضربت زيداً قائماً، أو معنى، نحو: زيد في الدار قائماً[2]. وتقع الجملة حالاً، ولا تخلو من أنْ تكونَ اسميةً أو فعلية، فإن كانت اسمية، فالواو إلا ما شَذَّ من قولهم: كَلّمته فوه إلى فيّ، وما عسى أن يعثر عليه في النّدرة[3].

المصطلحات التي استعملها البصريون في تعبيرهم عن الحال

(أ) الحال:

وهو من أقدم المصطلحات النحوية وأشهرها وقد استعمله سيبَوَيْه كثيراً[4]، وربما كان استعماله محاطاً بشروح وصفية يَشْرَحُ فيها المصطلحَ ويزيده بياناً. قال[5]: (الحال التي يقع فيها الأمر: وهو اسم، وذلك قولك : مررت بهم جميعاً، وعامة، وجماعة.) وقال[6]: (الحال التي يقع فيها السعر ... وذلك قولك: ... لك الشاء شاة بدرهم شاة بدرهم، ويقول[7]: (هذا

---

(١) التعريفات ص٨٥.

(٢) الكليات ٢/١٨٧، وكشاف اصطلاحات الفنون ٢/١٢٠، والتعريفات ص٨٥، وشرح قطر الندى وبل الصدى ص٢٢١، وانظر متن الأجرومية ص١٤٧، ومعجم النحو ص١٦٢.

(٣) المفصل ص٦٤، ومعجم النحو ص١٦٢ وما بعدها.

(٤) الكتاب ١/٢٧٦.

(٥) الكتاب ١/٢٧٦.

(٦) الكتاب ١/٢٩٥-٢٩٦.

(٧) الكتاب ١/٢٧٠.

باب ما ينتصب من المصادر لأنّه حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنّه موقوع فيه الامر، وذلك قولك: قتلته صبراً، ولقيته فجاءة ومفاجأة.)

كما استخدم الأخفش مصطلح الحال، قال[٨]: (قال الله تعالى: (فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إبراهيم حَنِيفاً)[٩] نصب على الحال) فهذا استعمال مجرد من الشروح الوصفية. وقال المُبَرِّدُ[١٠]: (والحال لا يعمل فيها إلا الفعل، أو شيء يكون بدلاً منه دالاً عليه) وقال[١١]: (واعلم أنّ من المصادر مصادر تقع في موضع الحال، وتغني غَنَاءَهُ، فلا يجوز أنْ يكونَ معرفة، لأنَّ الحال لا تكون معرفة). ثم استعمله ابن السَّرّاج، قال[١٢]: (والحال إنّما هي هيئة الفاعل والمفعول او صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه). وقال[١٣]: (والبصريون يجيزون تقديم الحال على الفاعل والمفعول...) وبعده استعمله الزَّجّاجي، قال[١٤]: (وأما الحال: فهو كل اسم نكرة جاء بعد اسم معرفة، وقد تم الكلام دونه[١٥] فإنه ينتصب على الحال، كقولك جاء زيد راكباً... ولا تكون الحال إلا نكرةً، ولا تكون إلا بعد تمام الكلام[١٦]). ثم استعمله النَّحّاس[١٧]، وابو علي الفارسيّ[١٨] وبعدهما جاء ابن جنّي فقال[١٩]: (الحال: وصف هيئة الفاعل أو المفعول به، وأما لفظها: فإنها نكرة تأتي بعد معرفة قد تم عليها الكلام، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى.) وعلى هذا يكون ابن جني قد زاد على ما أتى به السابقون توضيحاً لمعنى الحال، فهي في الحقيقة صاحب الحال الذي هو المعرفة في المعنى، وقال ابن جني أيضاً[٢٠]: (ومنه قولهم أخذته بدرهم فصاعداً، وهذه أيضاً حال مؤكدة، لأن صاعداً... ناب في اللفظ عن

---

(٨) معاني القرآن للأخفش ص٢١٠.

(٩) آل عمران ٩٥.

(١٠) المقتضب ٤/٣٠٠.

(١١) المقتضب ٢/٢٦٨.

(١٢) الأصول في النحو ١/٢٥٨ وانظر ٢/٤٠.

(١٣) الأصول في النحو ١/٢٦٠

(١٤) الجمل ص ٣٥ .

(١٥) يقصد بقوله تم الكلام دونه: الفضلة.

(١٦) ومعنى هذا أيضاً الفضلة.

(١٧) إعراب القرآن ١/١٦٦، ١/٣٠٨، ١/١٧٩، ٢/٣٠ ومواضع كثيرة جداً.

(١٨) الحجة في علل القراءات ١/١٤، ١/١٠٦.

(١٩) اللمع في العربية ص٦٢.

(٢٠) الخصائص ٢/٢٦٨.

الفعل الذي هو «زاد») واستعمله بعد ابن جنّي الزُمَخْشَري قال[٢١]: (الحال: شَبَهُ الحال بالمفعول من حيث إنّها فضلة مثله، جاءت بعد مضي الجملة.)

(ب) المفعول فيه:

وقد استخدم للدلالة على الحال في زمن متأخر عن زمان سيبَوَيْه، وربما كان المُبَرِّدُ هو صاحبه الأول، ولم يشتهر شهرة مصطلح الحال، إلاّ أنّه استعمل عند ثلاثة من النحويين البصريين، وهم المُبَرِّد، والزَّجّاجي، والزَّمَخْشري، قال المُبَرِّد[٢٢]: (هذا باب من المفعول، ولكنا عزلناه مما قبله، لأنّه مفعول فيه، وهو الذي يسميه النحويون الحال.) وقال الزَّجّاجي[٢٣]: (والمفعول فيه: الظروف والأحوال، نحو قولك: جاء زيد مسرعاً، فمعناه: جاء زيد في هذه الحال...) وقال الزمَخْشري[٢٤]: (شبه الحال بالمفعول من حيث إنّها فضلة مثله جاءت بعد مضي الجملة، ولها بالظرف شَبَهٌ خاص من حيث إنّها مفعول فيها، ومجيئها لبيان هيئة الفاعل أو المفعول، وذلك قولك: ضربت زيداً قائماً.)

(ج) الخَبَـر:

وهو من المصطلحات الأوائل، وكان ثاني مصطلحات سيبَوَيْه شهرةً عنده، قال في موضع[٢٥] (هذا باب ما ينتصب فيه الخبر، لأنه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء، قدَّمْتَه أو أخَّرْتَهُ، وذلك قولك: فيها عبدالله قائماً. فعبدالله ارتفع بالابتداء، لأن الذي ذكرته قبله وبعده ليس به، وإنما هو موضع له ولكنه يجري مجرى الاسم المبني على ما قبله[٢٦]، وقال[٢٧]: (هذا باب ما ينتصب؛ لأنه خبر للمعروف المبني على ما هو قبله من الأسماء المُبْهمة... كقولك: هذا عبدالله منطلقاً.). ولم أقف على استعمال له بعد سيبَوَيْه.

---

(٢١) المفصل ص٦١.

(٢٢) المقتضب ١٦٦/٤، وانظر ٢٥٨/٣.

(٢٣) الجمل ص٣١٦.

(٢٤) المفصل ص٦١.

(٢٥) الكتاب ٨٨/٢، وانظر ٤٩/٢.

(٢٦) يقصد بقوله: (الاسم المبني على ما قبله) الخبر.

(٢٧) الكتاب ٧٧/٢.

(د) الصِّفَــة:

وهو المصطلح الرابع من مصطلحات الحال، والثالث شهرة واستعمالاً عند سيبَوَيْه، قال[٢٨]: (هذا باب ما ينتصب فيه الصفة؛) لأنه حال وقع فيه الألف واللام، شبّهوه بما يُشبِّه من الأسماء، نحو قولك: فاه إلى فيّ، وليس بالفاعل ولا المفعول، فكما شبهوا هذا بقولك: عوده على بدئه، وليس بمصدر، كذلك شبهوا الصِّفَةَ...) وقال أيضاً[٢٩]: (هذا باب ما ينتصب من الأسماء والصِّفات لأنها أحوال تقع فيها الأمور، وذلك قولك: هذا بُسْراً أطيب منه رُطَباً، فإن شئت جعلته حيناً قد مضى.) ثم انقرض هذا المصطلح بعد سيبَوَيْه.

(هـ) المفعول بـه:

وقد استعمله سيبَوَيْه ودل به على الحال، قال[٣٠]: (هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة، ولا مصادر، لأنّه حال يقع فيه الأمر، فينتصب لأنّه مفعول به، وذلك قولك: كلمته فاه إلى فيّ، وبايعته يداً بيد، كأنه قال: كلمته مشافهةً وبايعته نقداً، أي كلمته في هذه الحال.)

وهو في نسخة أخرى من كتاب سيبَوَيْه: المفعول فيه، فإذا صح هذا، فإن مصطلح المفعول فيه قد استعمل عند سيبَوَيْه قبل المُبَرِّد، وقال الرُّماني[٣١]: (وإنما جاء في نسخة أنه حال وفي أخرى أنّه مفعول، وليس بمتناقض، على أنّ «فاه» مفعول من جهة حقيقته في نفسه وفي موضع الحال من جهة أنّه وقع موقع: جاعلاً فاه إلى فيّ.)

(و) الموقوع بـه:

وقد استعمله سيبَوَيْه في أثناء وصفه لنوع من أنواع الحال، قال[٣٢]: (ما انتصب من الحال لأنه موقوع به.) ولم يستعمل عند غيره في ما وقفت عليه من مصادر.

---

(٢٨) الكتاب ١/٢٩٧.

(٢٩) الكتاب ١/٤٠٠، وانظر٢/١٢١.

(٣٠) الكتاب ١/٢٩١.

(٣١) الكتاب ١/٢٩١ الحاشية.

(٣٢) الكتاب ١/٣٧٠.

اشتهار مصطلح الحال

لم يشتهر مصطلح الخبر، ولم يستعمل عند غير سيبَوَيْه، وذلك يعود إلى أنه مزدوج الدّلالة، فهو- نحوياً- يُطلّق على ما يُسَمّى بالخبر في الجملة الاسميّةِ وهو المُسْند، وبلاغياً يطلق على الكلام الذي يصح وصفه بالصّدق والكَذب، ولكن قد يسأل سائل: لماذا استخدمه سيبَوَيْه لهذا كان كذلك؟

والجواب أنّ مصطلح الخبر لم يكن سوياً في زمان سيبَوَيْه ولم يكن استخدامه للمسند خالصاً له، أضف إلى ذلك أن التركيب الذي فيه الحال الذي يسمى خبراً ما هو في الحقيقة غير الخبر الأصلي، مثل: فيها عبدالله قائماً، فإن أصل التركيب عبدالله قائم، فـ «قائم» خبر، ولكن دخول «فيها» على التركيب هو الذي سوغ نصب الحال (قائماً) ولولا وجودها لكان نصب (قائم) لَحْناً وخروجاً عن العربية، ويصدق ما قلته عن مصطلح الخبر على مصطلح المفعول به، إذ إن دَلالَتَه على ما وقع عليه فعل الفاعل طغت على استعماله للدلالة على الحال، وعذر سيبَوَيْه في استعماله أنه عاش في وقت مبكر من نشأة النحو، فالمصطلح غير مُسْتَقِرٌ عنده في معظم الأحيان وأما مصطلح الموقوع به، فهو الآخر من مصطلحات سيبَوَيْه، ولم يستعمله سيبَوَيْه غير هذه المرة مما يدل على أنه لم يقصد إلى استخدامه مصطلحاً، وإنما استخدامه كان شرحاً وتوضيحاً للحال، وهذا يفسر إعراض النحويين المتأخرين عنه وعن سابقه «المفعول به» وعدم تقبُّلِهم إياه. وأما مصطلح المفعول فيه، فقد رأينا أنّ معناه ومعنى الحال ليس بعيداً أحدهما عن الآخر، فالحال في حقيقة الأمر مفعول فيها من حيث إنّ الحالَ وصف وقع فيه الفعل، وكذلك الظرفُ: مكان أو زمان وقع في أحدهما الفعل فهما مفعول فيهما، وكذلك الحال، وقد رأينا أنّ الزّمخَشْرَي، قال[٣٣]: (شبه الحال بالمفعول من حيث إنها فَضْلَةٌ مثْلُه، جاءت بعد مضي الجملة، ولها بالظرف شبه خاص، من حيث إنها مفعول فيها). وربما لولا شهرة مصطلح المفعول فيه الكبيرة التي نالها في باب الظرف لاشتهر هنا شهرة توازي شهرة مصطلح الحال.

وأما مصطلح الصفة، فقد استعمل للدلالة على الحال في وقت مبكر، والسبب واضح في هذا، إذْ إنّ الحالَ وصفٌ، وإنّما الفرق بين الحال والنُّعْتِ (الصفة) أنّ النَّعْتَ تابعٌ وليس

---

(٣٣) المفصل ص٦١.

الحال كذلك، فالنعت يتبع المنعوت في سائر أحواله، ولولا لصوقه بمعنى النعت لاشتهر هنا لأن المعنى لا يتنافى معه. ولذا فإن استعماله هنا يُعَدُّ أمراً مقبولاً.

وأما مصطلح الحال، فهو غير مزدوج الدلالة، لأنّه لم يُسْتَخْدَم في غير بابه، كما أنّ صيغة لفظه تدل على معناه فهو: الحال، أي: الهيئة، قال أبو البركات الأنْبَاري[٣٤]: (إنْ قال قائل: ما الحال؟ قيل: هيئة الفاعل والمفعول). وقال ابن مَنْظور[٣٥]: (يقال: حال فلان حسنة وحسن، والواحدة حالة، يقال هو بحالة سوء، فمن ذكَّرَ الحال، جمعه أحوالاً، ومن أنَّثها جمعها حالات، الجوهري: الحالة واحدة حال الإنسان وأحواله.)

ب. التمييـز

قال ابن مَنْظور[٣٦]: (المَيْز: التَّمييز بين الأشياء، تقول: مِزْت بعضَه عن بعض، فأنا أميزُه مَيْزاً، وقد أماز بعضه من بعض، ومزت الشيء أميز مَيْزاً: عَزَلْتَه وفرزْتُه، وكذلك ميَّزْتُه تمييزاً، فانماز. قال ابن سيده: ماز الشيء ميزاً، وميزه: فصل بعضه من بعض، وفي التنزيل العزيز: «حَتّى يَمِيزَ الخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّب»[٣٧]

هذا هو التمييز لغة، وأما اصطلاحاً فهو: اسم نكرةٌ بمعنى «من» مبيِّن لإبهام اسم، وهو المفرد، أو نسبة وهو الجملة[٣٨]، وقد خرج بقوله نكرة المشبه بالمفعول به نحو: زيد حسن وجهه، وخرج بقوله: بمعنى «من» الحال، فإنه بمعنى «في» وخرج بقوله: مبيّن لإبهام اسم أو نسبة اسم «لا» النافية للجنس، نحو: لا رجل، وثاني مفعولي «استغفر» نحو:

استغفر الله ذَنْباً لست مُحْصِيَهُ ربَّ العبادِ اليه الوَجْهُ والعَمَلُ

فإنّهما- أي رجلاً وذنباً- وإنْ كانا على معنى «من» لكنها ليست فيهما للبيان، بل في الأول لاستغراق الجنس وفي الثاني للابتداء[٣٩] وبكلمة أخرى التمييز: هو: رفع الإبهام عن

---

(٣٤) أسرار العربية ص١٩٠ وانظر الكتاب ١/٢٧٠، والكليات ٢/١٨٧، وكشاف اصطلاحات الفنون ٢/١٢٠، والتعريفات ص٨٥.

(٣٥) لسان العرب «حول» ١١/١٩٠.

(٣٦) لسان العرب (ميز) ٥/١١٢.

(٣٧) آل عمران /١٧٩.

(٣٨) متن الآجرومية ص١٤٨-١٥٥، ومعجم النحو ص١١٢.

(٣٩) معجم النحو ص١١٢ الحاشية.

ذات مذكورة نحو: منوان سَمْناً، أو مقدرة، نحو: لله درّه فارساً[٤٠] وهو تخليص الأجناس بعضها من بعض، ولفظ المميز اسم نكرة، يأتي بعد الكلام التّامّ (أي فضلة)[٤١] وهو عند المتأخرين عن القرن الخامس: النصّ على أحد احتمالات أمر مبهم لتبيينه[٤٢].

المصطلحات التي استعملها البصريون في تعبيرهم عن التمييز

لم يستعمل البصريون مصطلحاً واحداً في هذا الباب، ولكنهم استخدموا مصطلحات كثيرة يمكن أن نحصرها، في ما يلي:

(أ) التّمْييـز:

وهو ليس من المصطلحات الأوائل في النحو العربي، واستنتجت هذا من أن سيبَوَيْه لم يستعمله، ولا أستطيع الحكم على استعماله بعده عند: المازني والجَرْمي، وذلك لعدم توافر مصادر لهما، ولم يستعمله الأَخْفش الاوسط أيضاً وربما كان المبرد أوّلَ مَن استعمله، قال[٤٣]: (هذا باب التّمييز والتّبيين، اعلم أنّ التّمييز يعمل فيه الفعل وما يشبهه في تقديره، ومعناه في الانتصاب واحد، وإن اختلفت عوامله). وقد اشتهر مصطلح التّمييز بعد هذا الاستعمال، فاستعمله مَنْ جاء بعده، قال ابن السَّرّاج[٤٤]: (باب التّمييز: الأسماء التي تنتصب بالتّمييز والعامل فيها فعل، والمفعول هو فاعل في المعنى، وذلك قولك: قد تَفَقّأَ زيد شحماً.) وقال[٤٥]: (واعلم أنّ الأسماء التي تنتصب على التمييز لا تكون إلا نكرات تدل على الاجناس.) على أنّ أبا بكر بن السَّرّاج كان يفضل مصطلحات الكوفيّين كما سنرى بعد قليل.

وقد استعمل عند الزَّجّاجي أيضاً، قال[٤٦] (ومن الناس من يقدم التّمييز، إذا كان العامل فيه فعلاً، كما قال الشاعر:

---

(٤٠) انظر كشاف اصطلاحات الفنون ١/ ٢٣٣، والتعريفات ص٦٩، والكليات ٢/ ٦٣.

(٤١) اللمع في العربية ص٦٤.

(٤٢) المفصل ص٦٥.

(٤٣) المقتضب ٣/ ٣٢.

(٤٤) الأصول في النحو ١/ ٢٦٨، وانظر ١/ ٢٧٥، ١/ ٢٧٩.

(٤٥) الأصول في النحو ١/ ٢٦٩.

(٤٦) الجمل ص٢٤٢، وانظر ١٠٢، ١٠٥، ١٠٦.

اتهجر ليلى بالفراقِ حبيبَها   وما كان نَفْساً بالفراقِ تَطيبُ

واستعمله النّحّاس(٤٧)، والفارسي(٤٨)، وقال ابن جنّي(٤٩): (ومعنى التّمييز: تخليص الأجناس بعضها من بعض، ولفظ المميِّز اسم نكرة يأتي بعد الكلام التّام، يراد به تبيين الجنس، وأكثر ما يأتي بعد الأعداد والمقادير.) وقال(٥٠): (ولا بد في جميع التمييز من معنى «من») وقال الزّمَخْشري(٥١): (التمييز: ويقال له التبيين والتفسير وهو رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنصّ على أحد محتملاته.)

(ب) التّبيين:

وهو المصطلح لثاني من حيث الشهرة، إلا انّه الأوّل من حيث القدم والعراقة، فقد استعمله سيبَوَيْه، قال(٥٢): (... فصار هذا تَبْييناً لموقع ما ذكرت، كما صار الدرهم يُبيِّن به ممَّ العشرون، حين قلت: عشرون درهماً.) . وأما شهرته الحقيقية،فقد نالها في أواخر القرن الثالث الهجري، عند المُبَرِّد، إذْ يُعَدُّ من أشهر مصطلحات التّمييز عنده، قال(٥٣): (واعلم أنّ التّبيين إذا كان العامل فيه فعلاً، جاز تقديمه، لتصرف الفعل، تقول تفقأت شحماً... وشحماً تفقأت، وهذالا يجيزه سيبَوَيْه). وبعده استعمله ابن السراج(٥٤) ثم انقطع به الاستعمال دهراً طويلاً إلى أن جاء الزمخشري فاستعمله استعمالاً ثانوياً، لا مصطلحاً شهيراً، قال(٥٥): (التمييز ويقال له التّبيين والتّفْسير.)

(ج) التفسير:

وهو المصطلح الثالث من مصطلحات التمييز، وقد اشتهر عند الكوفيين شهرة واسعة

(٤٧) إعراب القرآن ١٥٤/١.
(٤٨) الحجة في علل القراءات ١١٥/١.
(٤٩) اللمع في العربية ص٦٤.
(٥٠) اللمع في العربية ص٦٥.
(٥١) المفصل ص٦٥.
(٥٢) الكتاب ١٩١/٢ وانظر ١٨١/٢، ٢٢٨/٢.
(٥٣) المقتضب ٣٦/٣ وانظر ٢٧٢/٣، وانظر الكامل في اللغة والأدب ٢٢/١.
(٥٤) الأصول في النحو ٣٠١/١.
(٥٥) المفصل ص٦٥.

جعلت الباحثين منذ القدم يعدّونه مصطلحاً من مصطلحاتهم وقفاً عليهم دون غيرهم، غير أنّ سيبَوَيْه استعمله أكثر من مرة في كتابه مما يوحي بأنه بَصْريّ من مرحلة ما قبل سيبَوَيْه، قال[٥٦]: (وإذا قلت: كم عبدالله ماكث، فـ «كم» أيام وعبدالله فاعل، وإذا قلت: كم عبدالله عندك، فـ «كم» ظرف من الايام، وليس يكون عبدالله تفسيراً للأيام، لأنه ليس منها، والتفسير: كم يوماً عبدالله ماكث، أو كم شهراً عبدالله عندك.) ثم جاء المُبَرِّد، فاستعمله مرة واحدة، قال[٥٧]: (وكما امتنعت من أنْ تقول: عشرو درهم للفصل بين التفسير والمِلْك، إذا قلت: عشرو زيد امتنعت في قولك: أنْتَ افرهُهُم عبداً من الإضافة، لأنّك إذا قلت: أنت افرهُهُم عبداً، فإنما عَنَيْتَ مالِكَ العبد)، وبعد المُبَرِّد استعمله ابن السَّرّاج[٥٨]، ثم الزَّجّاجي[٥٩]، علما بأنه يستعمل مصطلحات علماء الكُوفة كثيراً، وهذا تأثر منه، بأبي بَكْر ابن الأنْباريّ ونِفْطَوَيْه والأخْفَش الصغير وهم أساتذته، ثم استخدمه بعده الزَّمَخْشَري[٦٠] استخداماً ثانوياً، وقد رأينا هذا في حديثنا عن مصطلح التبيين.

(د) المفسِّر:

وقد استعمله ابن السَّرّاج كثيراً[٦١] ولم أقف على هذا الاستعمال عند غيره من النحويّين البصريين، غير أن المؤكَّدَ أنّهُ مصطلح كوفي استعمله الفَرّاء، أحد أئمة الكوفيّين وحامل لوائهم بعد الكِسائي[٦٢].

(هـ) البَيَان:

وقد استعمله أبو جعفر النّحّاس، ولم أقف على استعماله عند غيره قال[٦٣]: (ويجوز أن يكونَ المعنى: من قرن به الشيطان في النار: (فَسَاءَ قَرِيناً)[٦٤] منصوب على البيان، أي فساء

(٥٦) الكتاب ٢/١٥٩ وانظر ٢/١٧٥.
(٥٧) المقتضب ٣/٣٤.
(٥٨) الأصول ١/٢٧٢، ٤٩٤، ٢/٢٣٨، ٢٣٩، ٢٩٣، ٢٩٥.
(٥٩) الجمل ص ١٠٨ .
(٦٠) المفصل ص٦٥.
(٦١) الأصول في النحو ١/٢٩٠.
(٦٢) معاني القرآن للفراء ١/٥٥.
(٦٣) اعراب القرآن ١/٤١٧.
(٦٤) النساء ٣٨.

الشيطان قريناً) وربما وصل هذا المصطلح الى ابي جعفر النحاس عن طريق أساتذته من الكوفيين كنِفْطَوَيْهِ أو الأَخْفَش الصَّغير، والأرجح أنه طوّره عن المصطلح البَصْريّ: التَّبْيين.

(و) ما يَنْتَصِبُ على انَّهُ لَيْسَ من اسْمِ الأوّلِ ولا هُوَ هُوَ:

واستعمله سيبَوَيْه[٦٥].

(ز) ما يَنْتَصِبُ لأنَّهُ قَبيح انْ يَكُونَ صِفَةً:

واستعمله سيبَوَيْه أيضاً[٦٦].

(ح) ما يَنْتَصِبُ انْتِصَابَ الاسْمِ بَعْدَ المقادير: وهو من استعمالات سيبَوَيْه أيضاً[٦٧].

(ط) المفعول فيه:

واستعمله سيبويه ايضاً قال[٦٨]: (وقد جاء من الفعل ما أُنْفِذَ إلى مفعول، ولم يقوَ قوةَ غَيْرِه مما قد تَعَدّى إلى مفعول، وذلك قولك: امتلأت ماءً وتفقّأْتُ شحماً، ولا تقول: امتلأتُهُ ولا تفقّأْتُه، ولا يعمل في غيره من المعارف ولا يقدم المفعول فيه، فتقول: ماء امتلأت، كما لا يقدم المفعول فيه في الصّفات المُشَبَّهة.) ولم أقف على استعماله عند غير سيبَوَيْه .

المصطلحات التي اشتهرت في باب التمييز

يبدو أنّ المصطلحات الأخيرة التي استعملها سيبَوَيْه لم تلاقِ نصيباً من الشهرة وهي: «ما ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو «هو» و «ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة» و «ما ينتصب انتصاب الأسماء بعد المقادير» وذلك واضح من طول عبارتها التي لا تؤهلها للاستعمال أكثر من مرة واحدة عند صاحبها، وأمّا مسألة تداولها في المجالس النحوية، فهو أمر صعب عسير على الباحث العالم وطالب العلم الناشئ.

وأما مصطلح المفعول فيه الذي أطلقه سيبويه، فهو لا يصلح إطلاقاً لأن يستعمل هذا

---

(٦٥) الكتاب ٢/١٢٠.

(٦٦) الكتاب ٢/١٢٧.

(٦٧) الكتاب ٢/١٧٤.

(٦٨) الكتاب ١/٢٠٤-٢٠٥.

الاستعمال لما يعانيه من ازدواجية، فهو يطلق على الظرف والحال ولما يعانيه من فقر في الدّلالة على التمييز.

وقد حدث في القرن الرابع أنْ استعمل البصريون مصطلحات الكوفيّين فاستعمل ابن السّرّاج مصطلح المُفَسِّر، وقد تبيّنتُ أنّه مصطلح كوفيّ الاستعمال، ومن استعمال الفرّاء الذي عاصر سيبَوَيْه، وهو تطور واضح من حيث اللفظ لمصطلح التفسير ومعناه كمعناه، وكذلك معنى مصطلح البَيان، فهو منقول عن استعمال البصريّين لمصطلح «التبيين». وأما المصطلحات الثلاثة: التمييز والتبيين والتفسير، فهي جميعها بمعنى واحد، وهو في اللغة الفرز والعزل والفصل، كما يتبيّن من كلام ابن مَنْظور[٦٩]، ولذا، فقد كان البصريّون لا يمانعون من استخدام جميع هذه المصطلحات، فقد قال الزَّمَخْشَري[٧٠]: (التمييز: ويقال له التبيين والتفسير) وقد رأينا المُبَرِّدَ يستعمل مصطلح التفسير، وقال أبو البركات الأَنْبَاري[٧١]: (إنْ قال قائل: ما التّمييز؟ قيل: تبيين النّكرة المفسِّرة للمُبْهَم). فعلى هذا نرى أن التّمييز: نَكِرةٌ تبيّنُ أو تميّزُ أو تُفسّر المُبْهَم حتى يصير واضحاً للسامعين.

ج. اسم «لا» التي لنفي الجِنْس

اسم «لا» التي لنفي الجنس، هو ما وقع بعد «لا» النافية للجنس، اسماً نكرة، وعملت فيه «لا» عمل «إن» فنصبتْه بغير تنوين، والاسم الذي عمل به بمنزلة اسم واحد مبني في محل رفع على الابتداء[٧٢]

تعبير النحويين عنه:

ربما استطعنا تحديد نهاية القرن الثاني الهجري بداية لاستخدام مصطلح (اسم لا) وذلك أن سيبَوَيْه استعمله مرة واحدة، مما يدل على أنه جديد، قال[٧٣]: (ومثله في الحذف، لا عليك، فحذفوا الاسم) أي «اسم لا»، ثم سَمَّاه (ما بعد لا)[٧٤] وسَمَّاه المنفي[٧٥].

---

(٦٩) لسان العرب (ميز) ٤١٢/٥.

(٧٠) المفصل ص٦٥.

(٧١) أسرار العربية ص١٩٦.

(٧٢) الكتاب ٢٧٤/٢، وانظر المقتضب ٣٥٧/٤-٣٥٩.

(٧٣) الكتاب ١١٥/٢.

(٧٤) الكتاب ٢٧٤/٢.

(٧٥) الكتاب ٢٧٦/٢.

وإذا انتقلنا مائة سنة نجد أنّ المُبَرِّدَ لم يستخدم مصطلح «اسم لا»، ولكنه استعمل مصطلح: الاسم المَنْكُور الذي بعد «لا»[٧٦] ثم سَمّاه «النَّكِرَة»[٧٧] وأما الزَّجّاجي فَسَمّاهُ «النَّكِرَةَ» أيضاً[٧٨] كما سَمّاهُ «ما بَعْدَ لا»[٧٩] وأما مصطلح «اسم لا» فلم أره استقر إلا في أواخر القرن الرابع الهجري، وذلك عند ابن جني، حين سَمّاهُ: (اسم لا) قال[٨٠]: (فإنْ وصفَ «اسم لا» كان لك فيه ثلاثة أوجه: النَّصْب بالتَّنوين، تقول: لا رجل ظريفاً عندك، وبغير تنوين تقول: لا رجل عندك...) ولكنه سَمّاه «النَّكِرة» أيضاً[٨١]

وقد استعمله الزَّمَخْشَري بلفظ (اسم لا) أيضاً[٨٢] على أنه لم يكن مصطلحاً وحيداً عنده، فقد سَمّاهُ في موضع تسميةً إعرابية بحتة، فهو: المَنْصوب بـ (لا التي لنفي الجنس)[٨٣].

شهرة مصطلح «اسم لا»

ومصطلح «اسم لا» مصطلح ناشىء من نَظَرِيَّةِ العامل، لأنَّ معناه: معمولُ لا، ولما كان العامل والمعمول يرتبطان ارتباطاً وثيقاً، فقد قرر النحويون مصطلحات تتناسب وهذا الارتباطَ، فهناك اسم كان الذي عملت فيه «كان» رفعاً، وهناك اسم إنّ الذي عملت فيه «إن» (أو إحدى أخواتها) نَصْباً، وسيأتي الحديث عنه بعد. وكذلك الحال بالنسبة لاسم «لا» التي لنفي الجنس، فهي تعمل بالمبتدأ النَّكِرَة، فتنفيه نفياً يستغرق الجنس كله[٨٤] ولذلك فلا عجب أنْ نَجِدَ من يسميه المنفيّ، كما رأينا في العرض أو المنكور والنكرة، لأنه نكرة مستغرقة، وقد رأينا هذا في العرض أيضاً. ومصطلح «اسم لا» يُسَايِر نظريةَ العامل، وهو محدّد أكثر من مصطلح النَّكِرَة أو المَنْكور؛ لأن هناك نَكِرات كثيرة لا تمت بصلة الى «اسم لا» أبداً، وكذلك الحال بالنسبة لمصطلح المنفي، فكم من كلام منفي لا صلة له باسم «لا»!!

---

(٧٦) المقتضب ٣٥٨/٤.
(٧٧) المقتضب ٣٦١/٤.
(٧٨) الجمل ص ٢٣٨ .
(٧٩) الجمل ص ٢٣٨ .
(٨٠) اللمع ص٤٦، وانظر الخصائص ٥٦/٣.
(٨١) الخصائص ١٦٨/٢.
(٨٢) المفصل ص٧٤.
(٨٣) المفصل ص٧٤.
(٨٤) معجم النحو ص١١٢ الحاشية.

د. اسم «إنّ» وأخواتها

تشير المصادر النحوية الى أنّ «اسم إنّ» هو معمولها الذي هو المبتدأ قبل دخولها، وهو نصب او في موضع نصب ابداً[٨٥].

وقد استخدم البصريّون عدةَ مصطلحات للتعبير عنه وهي:

(أ) ما هو بِمَنْزِلَةِ الابْتِداء؛ واستعملة سيبَوَيْه، قال[٨٦] (ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبدالله منطلقاً، وليت زيداً منطلق، لأنّ هذا يحتاج إلى ما بعدَه، كاحتياج المُبْتَدا إلى ما بعده.)

(ب) اسم إنّ؛ ويبدو أنّ المَبَرِّد كان أوّل من استَعْمَلَهُ، قال في حديثه عن «إنّ»[٨٧]: (وهي تنصب الأسماء وترفع الأخبار، فَتُشْبِهُ من الفعل ما قُدِّمَ مفعولُه) وقال[٨٨]: (فإنْ اجتمعت في هذه الحروف معرفَةٌ ونَكِرةٌ، فالذي يختار أنْ يكونَ منهما اسمَها المعرفةُ، لأنها دخلت على الابْتِداء والخَبَر، وقصتها قصة «كان» في ذلك.)

كما استعمله الزَّجّاجي[٨٩]، والرُّمّاني[٩٠]، وقال ابن جنّي[٩١]: (المُشَبَّهُ بالمفعول، وهو خمسة أضرُب: حالٌ، وتمييزٌ، واستِثْناء، وأسماء «إن» وأخواتها، وأخبار «كان» وأخواتها.) وقال الزَّمَخْشَري[٩٢]: (الخَبَرُ والاسمُ في بابي كانَ وإنّ: لما شُبِّهَ العامل في البابين بالفِعْل المُتَعدّي، شُبِّهَ ما عمل فيه بالفاعل والمفعول.)

(ج) الذي يكون العاملُ فيه حَرْفاً جَامِداً غَيْرَ مُتَصَرِّف؛ واستعمَله ابن السَّرّاج قال: (الحروف التي تعمل مثل عمل الفعل فترفع وتنصب خمسة أحرف، وهي إنّ، ولكِنّ، ولَيْتَ، ولَعَلّ، وكَأنّ.)

---

(٨٥) معجم النحو ص٦٨.
(٨٦) الكتاب ١/٢٣.
(٨٧) المقتضب ٤/١٠٩.
(٨٨) المقتضب ٤/١٠٩.
(٨٩) الجمل ص ٥٢ .
(٩٠) كتاب معاني الحروف ص١٠٩.
(٩١) اللمع في العربية ص٦٢.
(٩٢) المفصل ص٧٢.

السبب في شهرة مصطلح «اسم إن وأخواتها»

رأينا أنّ مصطلح «ما هو بمنزلة الابتداء» وإنْ كان صحيحاً من حيث المعنى إلاّ أنّه لا يمكن أنْ يشتهر مصطلحاً في باب «إن وأخواتها» على الرغم من أن معناه ينطبق عليها، فاسم «إن» في الحقيقة هو الابْتداءُ، ولكن اسم كان بمنزلة الابتداء كذلك، وقد أدرك سيبَوَيْه ذلك فقال[٩٣]: (ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبدالله منطلقاً، وليت زيداً منطلق...) أي اسم كان، واسم إنّ فهو مصطلح مزدوج الدّلالة، ولذا فقد أعرض النحويون عن استعماله فلم يستعمل إلا عند سيبَوَيْه.

وأما المصطلح الذي استعمله ابن السَّرّاج فهو على دقته وتحديده لاسم إن وأخواتها، إلاّ أنّ لفظَهُ جملَةُ يخلو من المزايا التي تجعله عرضة للتداول، فهو ليس سهلاً؛ لأنّه طويلُ العبارة، «ما يكون العامل فيه حرفاً جامداً غير متصرف» ثم إنّه يحتاج إلى توضيح؛ وذلك بأنْ نذكرَ الحرف الجامد غير المتصرف الذي أراده ابن السَّرّاج، ولذا فلم أرَه مستعملاً عند غير صاحبه.

وأما مصطلح اسم إنّ وأخواتها، فهو مصطلح ناشىء من العلاقة بين العامل والمعمول أيضاً، وذلك أنّ «إنّ وأخواتها» تدخل على المبتدأ والخبر، فتعمل فيهما، ناصبةً الأوّلَ، فهو معمولها الذي أطلق عليه مصطلح «اسم إنّ وأخواتها» رافعةً الخَبَرَ، وهو الذي أطلق عليه خَبَر «إنّ وأخواتها».

هـ. خَبَر كَانَ وأخواتها

خبر كان وأخواتها هو المُسْنَد بعد دخول «كان» أو إحدى أخواتها على الجملة الخبرية الاسمية[٩٤].

يمكن أن نقول إنَّ المتتبع لمصطلح خبر كان يجد أنّ النحويِّين عبروا عنه بعدة مصطلحات وهي:

---

(٩٣) الكتاب ١/ ٢٣ .

(٩٤) كشاف اصطلاحات الفنون ٢/ ١٨٤، وانظر التعريفات ص١٠١.

(أ) اسم المفعول:

وقد استعمله سيبَوَيْه، قال[٩٥]: (هذا باب الفعل الذي يتعدّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد.) وقد تناول المُبَرِّدُ هذا النصّ وأدخل عليه بعض التحوير والتبديل، إذ سماه مفعولا. قال[٩٦]: (الفعل الذي يتعدّى الى مفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد.)

(ب) خبر كان وأخواتها:

وربما استطعنا تحديد بداية استعماله مع بداية القرن الرابع الهجري، وأغلب الظن أنّ ابنَ السَّرّاج كان له فضل استعماله للمرة الأولى، قال [٩٧]: (هذا الضرب، العامل فيه،ما كان على لفظ الفعل، وتصرف تصرفه، وجرى مجراه، وليس به، فهو خبر كان وأخواتها). بيد أنّ هذا الاستعمال كان غير مستقر حتى عند ابن السَّرّاج نفسه، فقد وجدت أنّه يسميه في موضع آخر: (ما كان المنصوب فيه هو المرفوع في المعنى)[٩٨] وقد استعمل مصطلح (خَبَر كان وأخواتها) عند أبي جَعْفَر النَّحّاس[٩٩] وابن جِنّي الذي حمله على المُشَبَّه بالمفعول[١٠٠] ثم استعمله الزَّمَخْشَري[١٠١].

شهرة مصطلح «خَبَر كان»

أرى أنّ العلّة التي تكمن وراء عدم شهرة مصطلح اسم المفعول هي أن دَلالَتَهُ الصرفيّة كانت قد تمكنت عند النحويين حتى عند سيبَوَيْه نفسه، فقد استعمله مرات كثيرة للدلالة

---

(٩٥) الكتاب ١/١٥.

(٩٦) المقتضب ٣/٩٧.

(٩٧) الأصول في النحو ١/٢٧٦.

(٩٨) الأصول في النحو ١/٢٧٦.

(٩٩) إعراب القرآن ٢/٢٠، ٣/١٠٢.

(١٠٠) اللمع في العربية ص٦٢.

(١٠١) المفصل ص٧٢.

على الفعل مع من وقع عليه كقولك: ضَرَبَ: فهو مضروب وقتل فهو مقتول[١٠٢] فكيف إذن سيشتهر هذا المصطلح؟

وأزعم أنّ استعماله في ذلك الزمان لم يكن استعمالاً غير مؤد الى الفرض، بل إن عرض سيبويه الدقيق لأقسام الكلام جعله يستعمله، فقد وَجَدَ أنْ «كان» فعل زمانـي لا أثَرَ للحَدَثِ فيه، وعليه فهو لا فاعلَ له، كما أنّه لا مفعول له ولكن المبتدأ والخبر بعد دخول كان أو إحدى أخواتها قد صارا شبيهين بالفاعل والمفعول، ولو في الحركة الإعرابية ولكنهما ليسا فاعلاً ولا مفعولاً وإنمّا يشبهانهما حسب، وعليه، فقد أطلق عليها مصطلح: اسم الفاعل، ومصطلح اسم المفعول.

وأما مصطلح «خبر كان»، فهو مصطلح لا يبتعد بالظاهرة عن حقيقة خبر كان الذي هو الخبر بعد دخول «كان» او إحدى أخواتها[١٠٣] وان كانت حركته نصباً بعد أن كانت رفعاً، وربما كانت الحركة الإعرابية هي التي دفعت النحويين إلى أنْ يعدوه خبراً لـ(كان) لأنّها هي العامل، وهو معمولها اي خبرها، ولو سَمّوْه الخبر لجاز، وانما تسميته بذلك كانت فرقاً بينه وبين سائر الاخبار الأخرى، مثل خبر إنّ، والخبر العادي الذي هوالمسند في الجملة الاسمية وغيرها.

---

(١٠٢) الكتاب ١/١٠٨، وانظر ٤/٢١٨، ٤/٤٠٧، وانظر الجمل ص٤١، وشرح قطر الندى وبل الصدى ص٢٧٧وغيرها.

(١٠٣) التعريفات ص١٠١.

الباب الثالث

الفصل الأول: التوابع

الفصل الثاني: المجرورات

الفصل الأول

التَّوَابــِع

١٠ التَّابِعُ :

قال ابن منظور(١): (تَبِعَ الشيء، تَبَعاً، وتَباعاً في الأفعال، وتبعت الشَّيء تُبوعاً، سرت في إثره، ومنه قوله تعالى: «إلاّ مَنْ خَطِفَ الخَطْفَةَ فأتْبَعَهُ شِهَابٌ ثَاقِبٌ(٢)... وتابَع بَيْن الأُمور مُتابَعةً وتِباعاً: واتَر ووالى، وتابَعْته على كذا متابعةً وتِباعاً، والتِّباعُ: الولاء، يقال: تابَع فلان بين الصلاة وبين القراءة، اذا والى بينهما، ففعل هذا على إِثْر هذا بلامهلة بينهما، فالتابع في اللغة إذن هو من يسير على إثرمن سبقه ويُواليه.

واما في الاصطلاح فهو: (كلُّ ثان بإعراب سابقه من جهة واحدة، وخرج بهذا القيد خَبُر المُبْتَدا، والمفعولُ الثاني والمفعولُ الثَّالثُ من باب علمتُ وأعلمتُ، فإنَّ العاملَ في هذه الأشياء لا يعمَل من جهة، وهو خمسة أضرُب، تَأكيدٌ، وصِفَةٌ، وبدلٌ، وعطف بَيأن، وعطفٌ بحَرْف.)(٣)

والتَّوابِعُ (هي الأسماء الّتي لا يَمَسُّها إعرابٌ إلاّ على سبيل التَّبع لغيرها)(٤).

استعمال مصطلح التَّابع عند النحويّين:

مصطلح «التّابع» من المصطلحات القديمة لفظاً ومعنى، إذْ استخدمَه سيبَوَيْه في كتابه عِدَّة مرات، قال(٥): (اعلم أنَّ هذا المُضْمَرَ يجوز أنْ يكونَ بدلاً مِن المُظْهَر، وليس في منزلته أنْ يكون وصفاً له، لأنَّ الوَصْفَ «تابع» للاسم، مثل قولك: رايت عبدالله أبا زيد) وقد صار مصطلح «التّابع» عنواناً لبابه في بداية القرن الرابع الهجري، قال ابن السَّرّاج(٦): (فأما

(١) لسان العرب (تبع).

(٢) الصافات/ ١٠.

(٣) التعريفات ص٥١، وانظر ص٥٧، وانظر توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٣/١٣٠.

(٤) المفصل ص١١٠-١١١.

(٥) الكتاب ٢/٣٨٦، وانظر ٢/٢٦، ٢/١٨٩.

(٦) الأصول في النحو ١/١٧٤، وانظر ٢/٢٣٤.

«التّوابع» فنحو: النّعْتُ والتّأكيد والبَدَلُ والعَطْف.) وقال[7]: (هذه «توابع الأسماء» في إعرابها: «التّوابع» خمسة: التوكيد والنّعْت، وعَطْف البَيَان والبَدَل والعَطْف بالحُروف، وهذه الخمسة: أربعة تتبع بغير متوسط والخامس، وهو العطف، لا يَتْبَع الا بتوسُّطِ حرفٍ، فجميع هذه تُجْري على الثّاني ما جرى على الأوّل من الرّفْع والنّصْب والخَفْض). فقد رأينا أنّ ابنَ السَّرّاج ذكر عَطْف البيان في النصّ الثّاني، على حين لم يدرجه بين التّوابع في الأوّل.

وأمّا الزّجّاجي وابن جنّي، فقد عبّرا عنه بمصطلح: (ما يَتْبَع الاسمَ في إعرابه)[8] بَيْد أنّ الزّجّاجي قد عاد واستعمل مصطلح (التّابع) بهذا اللفظ. قال[9] (وأما التّوابع فهي في رفعها ونصبها وجرها داخلة تحت أحكام المَتْبوعات، يَنْصَبُّ عملُ العامِل على القبيلين انصبابةً واحدة.)

السَّبب في شهرة مصطلح التابع

يبدو أنّ السبب في ذلك راجعٌ إلى انسجام معنى التّابع من حيث اللغة مع معناه من حيث الاصطلاح، فقد أوردت المصادر اللغويّة أنّ معنى التّابع هو ما يسير في الإثْر، كما ورد في نَصّ ابن مَنْظور[10]، ومن معناه اللغوي جاء لفْظُهُ، فهو ما يتبعُ السابقَ له «المتبوع» في الحركة والإعراب، قال الشّريفُ الجُرْجَاني[11]: (هو كل ثان بإعراب سابقِه من جهة واحدة)، وغرضه في اللغة الزيادة في ترسيخ المعنى[12].

لقد نظر النحويّون إلى بعض الأنماط فرأوا أنها لا تخضَع لعامل مباشر، وإنما هي خاضعة لحركة ما قبلَها، تَتْبَعُهُ كيفما كان إعرابه، فإنْ كان إعرابُ ما قَبْلَها نَصْبَاً كان إعرابُها نَصْباً، وان كان ما قبلها رَفْعاً فهي رفْعٌ وهكذا. والتّابع هو ما يتبع سابقه إعراباً لا معنى، إلاّ النعت الذي يجب أن يطابق المنعوت في جميع أحواله، قال ابن جني[13]: (والمعرفة تُوصَف

(٧) الأصول في النحو ٢/١٧.
(٨) الجمل ص١٣، وانظر اللمع ص٨١.
(٩) المفصل ص١٨، وانظر ص١١٠.
(١٠) لسان العرب، (تبع) وانظر الصفحة السابقة.
(١١) التعريفات ص٥١.
(١٢) البرهان في علوم القرآن ٢/٤٤٤.
(١٣) اللمع ص٨٢.

بالمعرفة، والنكرة توصف بالنكرة، ولا تُوصَف معرفة بنَكِرَةٍ، ولا نَكِرَةٌ بمعرِفَة.) وأما باقي أقسام التوابع فلا يشترط فيها ما يشترط في النعت. ويلاحظ القارىء لكتب اللغة أنّ معنى الإتباع لا يختصّ بهذا النوع من الإعراب حسب، وانما يجد له دَلالَةً لغوية اخرى، وهي أنّ من سَنَنِ العَرَب أنْ تتبعَ الكلمةُ الكلمةَ على وزنها ورويّها إتباعاً وتوكيداً اتّساعاً كقولهم: جائعٌ نائعٌ وساغبٌ لاغبٌ، وعطشانٌ نطشانٌ، وخرابٌ يباب، وقال الثعالبي: وقد شاركت العرب العجم في هذا الباب[١٤]، وقد شاع استعمال لفظ التّابع منذ وقت مبكر بين سائر النحويّين البصريّين لأنه يتلاءم مع نظرتهم إلى العامل والعمل.

٢. أقسام التوابع.

(أ) العَطْف:

معنى العَطْف

قال ابن منظور[١٥]: (عَطَفَ يَعْطِفُ عَطْفَاً، انْصَرفَ ورَحَلَ، ورجلٌ عطوفٌ وعطّاف، يحمي المنهزمين، وعطف عليه، يعطف عَطْفاً: رجع عليه بما يَكْرَه، أوله بما يريد...) وجاء في التّعريفات للشّريف الجُرْجَاني[١٦]: (العَطْف في اللغة الرَّدُّ، من قولهم عطفت عنَانَ فَرَسي، أي صرفْتُه ورددته.) هذا في اللغة، وأما في الاصطلاح، فقد قال أبو البَقَاء الكَفَوي[١٧]: (هو تابع يتوسّط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة والأخْصر والأوْلى: تابع، صُدِّرَ بحرف العطف.)، وقال الشّريف الجُرْجاني[١٨]: (العطف تابعٌ يدل على معنى مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعة أحد الحروف العشرة. مثل: قام زيد وعمرو، فعمرٌ تابع مقصود بنسبة القيام اليه مع زيد.)

المصطلحات التي استعملها البصريّون للتعبير عن العطف:

(أ) العطف:

وهو أشهر المصطلحات في بابه على الإطلاق، وقد استخدم في كتاب سيبَوَيْه بكثرة

---

(١٤) فقه اللغة وأسرار العربية ص٢٤٨.

(١٥) لسان العرب (عطف) ٩/٢٤٩.

(١٦) التعريفات ص١٥٦.

(١٧) الكليات ٣/١٩٥

(١٨) التعريفات ص١٥٦.

بالغة جداً، قال في موضع[20] (هذا باب ما يكون معطوفاً في هذا الباب على الفاعل المُضْمَر في النيَّة، ويكون معطوفاً على المفعول، وما يكون صفة المرفوع المُضْمَر في النيَّة ويكون على المفعول). واستعمل أيضاً بلفظ العطف عند الأخْفَش، قال في تفسير (آلم)[21]: (فإنَّ هذه الحروف أُسكِنَت لأنَّ الكلام ليس بمدرَج، وإنما يكون مدرَجاً لو عطف بحروف العطف، فيقولون: ألف، باء، تاء...) واستعمله المُبَرِّد ايضاً[22]، وابن السَّرَّاج، قال الأخير ذاكراً وظيفة حروف العطف[23]: (الخامس من التَّوابع وهو «العطف بحرف»، حروف العطف عشرة احرف، يُتْبِعْنَ ما بعدهن ما قبلهن من الأسماء والأفعال في إعرابها) وهذا التحديد لمصطلح العطف بلفظ العطف بحرف لم يكن دائماً عنده، إذ استعمله كثيراً دون هذا التحديد[24].

واستعمله أيضاً كل من الزُّجَّاجي[25] والنَّحَّاس[26] والفارسي[27] وقال ابن جنِّي[28]: (فإن كان المُضْمَر مجروراً لم تَعْطِفْ عليه إلا بإعادة الجارّ، تقول مررت بك وبزيد... ولو قلت: مررت بك وزيد، كان لَحْناً، على أنهم قد أنشدوه[29]:

فَالْيَومَ قَرَبْتَ تَهْجونا وتَشْتِمُنا ... فَاذْهَبْ فَما بِكَ والأيامِ مِنْ عَجَبِ

وقال[30]: (اما حذفها فكنحو ما حكاه أبو عثمان[31] عن ابي زيد من حذف حرف العطف في نحو قولهم: اكلت لحماً، سمكاً، تمراً، وانشد ابو الحسن[32]:

كيف اصبحتَ، كيف امسَيْتَ مما ... يَزْرَعُ الوُدُّ في فؤادِ الكريمِ

(٢٠) الكتاب ١/٢٧٢، وانظر ٢/١٨٢، ٢/١٩٠، ٢/١٩١.
(٢١) معاني القرآن للأخفش ص١٩.
(٢٢) المقتضب ٢/٣٩.
(٢٣) الأصول في النحو ٢/٥٥.
(٢٤) الأصول في النحو ٢/٥٥، ٢/٦٠، ٢/١٥٩، ٢/٢١٩... الخ.
(٢٥) الجمل ص ١٧، ١٩، ٢٠ ...الخ.
(٢٦) إعراب القرآن ١/٢١٥.
(٢٧) الحجة في علل القراءات السبع ١/٢٢، ١/٢٣٢.
(٢٨) اللمع ص٩٧، وانظر ص٩١، ٩٥، ٩٦.
(٢٩) من الأبيات المجهولة القائل في كتاب سيبويه، انظر الانصاف ٢/٤٦٤.
(٣٠) الخصائص ٢/٢٨٠، وفي استعمال مصطلح العطف انظر الخصائص ١/٢٨٥- ١/٢٩١، ٢/١٩٦، ٢/٢٩٦.
(٣١) ابو عثمان هو الجاحظ.
(٣٢) أبو الحسن هو سعيد بن مسعدة المعروف بابي الحسن الأخفش الأوسط ت ٢١٥هـ.

يريد كيف أصبحت وكيف أمسيت، وأنشد ابن الأعرابي:

وكيف لا أبْكِي على علاتي صَبَا بِحي، غَبَا بِقي، قَيْلاتِي

وأما استعمال الزَّمَخْشَري له، فقد كان يُشبه استعمال ابن السَّرَّاج، فهو يسمّيه أحياناً العَطْفَ بالحروف[٣٣] على حين يسمّيه «العَطْف» أحياناً أخرى[٣٤].

(ب) الإشراك:

ومعناه في اللغة تعميم الحكم بين شريكين، قال ابن مَنْظور[٣٥]: (وفي حديث أمّ مَعْبَد:

تَشَارَكْنَ هَزْلى مُخُهنّ قَليلُ

أي عمهن الهزال، فاشتركن فيه). وأما معناه اصطلاحاً فهو العطف لأنه يُشرك بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم الإعرابي.

ومن حيث الاستعمال، يبدو أنّه من المصطلحات القديمة جداً، إذ استعمله سيبَوَيْه قال[٣٦]: (هذا باب اشتراك الفعل في (أَنْ) وانقطاع الآخرمن الأول الذي عمل فيه (أَنْ)، فالحروف التي تشرك: الواو، والفاء، وثم، وأو. وذلك قولك: أريد أنْ تأتيَني ثم تحدثني، وأريد أنْ تفعلَ ذلك وتحسنَ، وأريد أنْ تأتيَنا فتُبَايِعَنا، وأُريدُ أنْ تَنْطقَ بجميل أو تسكتَ). فهذه الحروف أشركت بين المعطوف عليه في الحركة، وقال[٣٧]: (هذا باب ما أشْرَكَ بين الاسمين في الحرف الجارّ فجريا عليه... وذلك قولك: مررت برجل وحمار قبلُ، فالواو أشركت بينهما بالباء) أي اشتركا بالعامل الذي هو في هذه الجملة حرف الجَرّ، الباء. وبعد سيبَوَيْه استعمله المُبَرِّد، قال في حديثه عن (أو)[٣٨]: (وحقها أنْ تكونَ في الشّك واليقين لأحد الشّيئَيْن، ثم يتّسع بها الباب فيدخلها المعنى الذي في الواو من الإشراك على أنّها تخصُّ مالا تَخُصُّه الواو). ثم قِلّةٌ من العلماء كابن السَّرّاج[٣٩] وأبي جُعْفر النَّحّاس[٤٠] والفارسي[٤١] ثم انقرض بعدَه، فلم يستعمل عند من تلاه من العلماء المسايرين للبصريّين.

---

(٣٣) المفصل ص١٢٣.

(٣٤) المفصل ص٣٠٣.

(٣٥) لسان العرب: (شرك) ١٠/٤٤٩.

(٣٦) سيبويه، الكتاب ٣ / ٥٢ .

(٣٧) الكتاب ١/٤٣٧ وانظر المصطلح في الكتاب ٢/٢٧٧، ٢/٢٨٢، ٣/٢٨، ٣/٣٠، ٣/٢٥٢ ومواضع أخرى كثيرة.

(٣٨) المقتضب ٣/٣٠١، وانظر ٤/٢٦٤، ٤/٢٩٨.

(٣٩) الأصول في النحو ٢/٤١، ٢/١٥٩.

(٤٠) إعراب القرآن ١/١٢٦.

(٤١) الحجة في علل القراءات السبع ٢/٢٩.

(ج) النَسَقُ:

ورد في لسان العرب لابن مَنْظور قوله[٤٢]: (النَسَقُ من كلّ شيء: ما كان على طريقة نظام واحد عامٌ في الأشياء، والنحويون يُسَمُّون حروفَ العطف حروف النَسَق، لأن الشيءَ اذا عطفت عليه شيئاً بعده جرى مجرى واحداً، ورُوِيَ عن عُمَرَ رضي الله عنه، أنّه قال: ناسقوا بين الحج والعمرة... معنى ناسقوا: تابعوا وواتروا، يقال: ناسق بين الأمرين أي تابع بينهما) فمعناه إذن هو المتابعة ووضع أمرين على طريقة نظام واحد في الإعراب والحركة الإعرابيّة والحكم، وهذا هو العطف.

واما مصطلح النَسَق استعمالاً، فهو ينسب في العادة إلى الكوفيّين[٤٣] ولا مبرر لهذه النسبة إلاّ شهرته الواسعة عندهم، غَيْر أنّ البصريين استعملوا هذاالمصطلح منذ نهاية القرن الثالث الهجري، ونجد بداية استعمال هذا المصطلح عند المُبَرِّد[٤٤] إلاّ إنّ استعماله لم يكن ليحقق له شهرته التي نالها عند الكوفيّين، ولكن شهرته عند البصريّين جاءت في أوائل القرن الرابع الهجري عند العالم ابن السّراج، قال[٤٥]: (واعلم أن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض، فإنْ وجد ذلك في كلام، فقد أُخرج أحدهما من حروف النَسَق، وذلك: قولهم لم يقم زيد ولا عمرو، الواو نَسَق و «لا» توكيد للنّفي، وكذلك قولك: واللّه لا فعلت ثم واللّه لا فعلت «ثم» نَسَق، والواو قَسَم). ثم استعمل عند أبي جعفر النَّحّاس كثيراً[٤٦]. وتعد - بداية القرن الرابع - وبالتحديد حتى سنة ٣٣٨هـ - وهي سنة وفاة أبي جعفر النَّحّاس- المرحلة التي اشتهر بها مصطلح النسق عند البصريّين، فبعد هذه السنة لم يستعمل إلا قليلاً كما هو الحال عند ابن جنّي[٤٧] على وفق ما يتوافر لدينا من مصادر.

شهرة مصطلح العطف

استعمل البصريّون ثلاثة مصطلحات للتعبير عن العَطْف وهي: (العطف، والإشراك،

---

(٤٢) لسان العرب(نسق) ٣٥٢/١٠.

(٤٣) الكليات ٢٠٤/٣ ، وانظر إعراب القرآن ١٢٦/١.

(٤٤) المقتضب ٣٩/٢.

(٤٥) الأصول في النحو ٦٠/٢، وانظر ١٩٧/٢، ٢٧٥/٢.

(٤٦) إعراب القرآن ٢٦/١، ٢١٧/١...

(٤٧) اللمع ص٨١، ٩١ ، وانظر الخصائص ٢٨٥/٢.

والنَّسَق، وقد رأينا أنّ استعمال مصطلح العطف كان استعمالاً قديماً، وربما كان قبل سيبَوَيْه لأنّ استعماله له كان سوياً مُسْتَقِراً في كتابه، ولا يكون كذلك إلاّ إذا تعاقب عليه بعض العُلَماء، وربّما كان من مصطلحات النّشأة الأولى، أعني أيام أبي الأسْود أو من تلاه حتى زمان الخليل. وقد استمر هذا الاستعمال منذ أيام سيبَوَيْه وحتى أيامنا هذه، ولم يَتَخَلَّف عن استعماله عالم بَصْري واحدٌ مما يدل على تقبلهم الفائق له وموافقتهم على لفظهِ ومعناه.

وقد نظر مَنْ وضع هذا المصطلح إلى معنى العطف من حيث اللغة فهو الرّد[18]، فعندما درس الأنماط اللغوية التي قرر أنها عطف، وجد أن ما بعد حروف مخصوصة هي حروف العطف يُرَدُّ إلى ما قَبْلَها حركةً وإعراباً فَسَمَّوْها حروف العطف أي أن مصطلح العطف ناشيء من أثر العامل في التركيب اللغوي، إذا علمنا أنّ نظرية العامل وجدت عند العرب منذ أبكر العصور.

وأما مصطلح النّسق، فيبدو أنّه مصطلح طاريء على مصطلحات البصريين، إذ لو كان من مصطلحاتهم لاطّرد استعماله عندهم، ولكن استعماله بدأ في أواخر القرن الثالث الهجري، عند المُبَرِّد، وأما استعماله مصطلحاً شهيراً، فقد كان لمدّة وجيزة لم تدم أكثر من اربعين عاماً، وأما كونه ليس من مصطلحات البصريّين فقد ذكر الكَفَوَي[49] وابو جَعْفر النّحّاس[50] انّه كذلك، اي أنّه مشتهر عند غيرهم.

ومعنى النسق قريب من معنى العطف، إذ إن معناه النظم، فحروف العطف تعطف ما بعدها على ما قبلها أو تنسق وتَنْظَم ما بعدها مع ما قبلَها قال ابن مَنْظور[51]: (النحويّون يُسَمُّونَ حروفَ العطف: حروف النّسَق لأنّ الشيءَ إذا عطفت عليه شيئاً بعده جرى مجرى واحداً.) أي أنّ المعطوف ينظم مع المعطوف عليه في نَسَق واحدٍ وطريقة واحدة من حيث الإعراب والمعنى[52].

وأما مصطلح الإشراك، فقد استعمل استعمالاً واسعاً عند كثير من النحويين، ولكن

---

(١٨) التعريفات ص١٥٦، وانظر لسان العرب «عطف».

(٤٩) الكليات ٢٠٤/٣.

(٥٠) إعراب القرآن ١٢٦/١.

(٥١) لسان العرب (نسق) ٣٥٢/١٠-٣٥٣.

(٥٢) النحو المصفى ص٦٠٧.

هذا الاستعمال لم يصل إلى درجة المنافسة مع مصطلحات العطف، إلاّ أن مرحلة استعماله دامت أكثر من ثلاثمائة سنة امتدّت إلى عام ٣٧٧هـ ، وهذا هو العام الذي توفي فيه أبو عليّ الفارسيّ الذي كان آخر مَن استَعْمَلَه، إذْ لَمْ أَرَهُ مستعملاً عند تلميذه ابن جنّي. ومن حيث معناه فهو يختلف عن الأوّلَيْن في أنّه يتعارض مع معاني حروف العطف، إلا أنه ينسجم مع الواو معنى وحكماً إعرابيّاً، بيد أنّ هنالك بعض الحروف التي لا تشرك بينها حروف العطف في المعنى، بل تناقضها، ومن هذه الحروف «بل». قال المُبَرِّد[٥٣]: (ومنها «بَلْ» ومعناها الإضرابُ عَن الأوّل والإثباتُ للثّاني) ومنا ايضاً «لا» التي تعني إخراج الثّاني مما دخل فيه الأوّل[٥٤] إلاّ أنّ الإشراك يقع على العمل والعامل حسب[٥٥].

فعلى هذا لا يكون معنى الإشراك جامعاً لمعاني العطف، وإنما كان السبب في إعراض النحويين بعد القرن الرابع عنه هو غلبة مصطلح العطف عند البصريين على غيره من المصطلحات.

ولتمييز مصطلح العطف فإنني أود أنْ أُشير إلى أنّه يمكن الجمع بين مصطلحي العطف والنّسق وجعلهما مصطلحاً واحداً هو «عطف النسق»، وذلك تمييزاً له عن عطف البيان، وبذلك نكون قد جمعنا بين مصطلحي الكوفيّين والبصريّين بمصطلح واضح ومحدد ودقيق، وقد استعمل عند بعض النحويين المحدثين[٥٦].

(ب) البَدَل:

البَدَلُ في اللّغة هو غير الشيء قال الجَوْهَري[٥٧]: (وبدل الشيء غيره، يقال بَدَل وبِدْل لغتان، مثل شَبَه وشِبْه، ومَثَل ومِثْل، ونَكَل ونِكْل، قال أبو عبيد: ولم يُسْمَع في «فَعَل» وفِعْل غير هذه الأربعة، وتبديل الشيء تغييره وأن لم يأت ببدل). وأما في الاصطلاح فهو تابع، بلا واسطةِ عاطف، مقصود وحده بالحكم، والمتبوع ذُكِرَ توطئةً له، ليكون كالتفسير بعد

---

(٥٣) المقتضب ١/١٢.

(٥٤) الكتاب ١/٤٣٩، وانظر المقتضب ١/١١، واللمع في العربية ص٩٣.

(٥٥) الكتاب ١/٤٣٩.

(٥٦) معجم النحو ص٢٤٣.

(٥٧) الصحاح ٤/١٦٣٢، النكل معناه النكوص انظر «القاموس المحيط» (نكل).

الإبهام[٥٨] وقال الشريف الجُرْجَاني[٥٩] (البدل هو: تابع مقصود بما نُسِبَ إلى المتبوع دونه، قوله مقصود بما نُسِبَ إلى المتبوع: يخرج عنه النَّعت والتَّأكيد وعطف البيان، لأنها ليست بمقصودة بما نسب إلى المتبوع وقوله (دونه) يخرج عنه العطف بالحروف، لأنَّه، وإنْ كان تَابِعاً مقصوداً بما نُسِبَ إليْه المتبوع، لكن المقصود كذلك مقصود بالنسبة.) وهو عند محمد التَّهانَوي: (تابع مقصود دون متبوعه)[٦٠] ويتم بلا واسطة[٦١] أي أنَّ البَدل: هو المقصود بالحديث عند المُتَكَلِّم، وأما المُبْدَل منه، فهو تمهيد له وتوطئة للحديث عنه، وليس الاهتمام منصَباً عليه، ومعنى قولهم: مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه، أنه هو المقصود بالحديث وليس المُبْدَل منه، لذا يمكن حذف المُبْدَل منه دون الإخلال بتركيب الكلام فيبقى سليماً يَحْسُنُ السكوتُ عليه وتَحْصُلُ الفائدةُ منه.

وأقسام البَدَل عند النحويين هي: بَدَلُ الكلّ، وهو عند المتأخرين البدل المُطَابِق، وبَدَل البَعْض، وبَدَل الاشْتِمال، وبَدَل الغَلَطِ والنِّسيْان.

استعمال مصطلح البَدَل عند النحويين البصريين:

وهو من المصطلحات القديمة في النَّحو العربيّ، واستخدمه سيبَوَيْه سوِيّاً مُستَقِرّاً، قال في موضع[٦٢]: (هذا باب بدل المعرفة من النَّكِرَةِ والمعرفة من المعرفة وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأة، وأما بدل المعرفة من النَّكِرَة فقولك: مررت برجل عبدالله، كأنه مُثِّلَ له، بمن مررت؟ أو ظَنَّ أنَّه يقال له ذالك، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه، ومثل ذلك قوله عز وجل: «وإنَّكَ لَتَهدي إلى صراطٍ مُستَقيم، صراطِ اللّه.)[٦٣] ثم استعمله أبو الحسن الأَخْفَش، قال في معنى الآية الكريمة: (صراطَ الَّذين أَنْعَمْت عَلَيْهم)[٦٤] وإعرابها[٦٥] (نَصب على البدل، و

---

(٥٨) معجم النحو ص٨٤، وانظر المصباح المنير ١/٤٤-٤٥.

(٥٩) التعريفات ص٤٤.

(٦٠) كشاف اصطلاحات الفنون ١/٢٠٥.

(٦١) شرح ابن عقيل ٣/٢٤٦.

(٦٢) الكتاب ٢/١٤-١٥، وانظر ١/ ٤٢١، ٢/ ٤٣٩، ٣/ ١٦، ٣/ ١١٧، ٣/١٨١، ٣/ ٢٤١.

(٦٣) الشورى/ ٥٢، ٥٣.

(٦٤) الفاتحة/ ٧.

(٦٥) معاني القرآن للأخفش، ص١٧، وانظر ص١٨، ٢٩، ١٣٩، ١٤١...

«أنعمت» مقطوع الألف، لأنك تقول: «ينعم» فالياء مضمومة، فافهم). واستعمله المبرد، قال[٦٦]: (وإنما سُمِّيَ البَدَلُ بَدَلاً لدخوله لما عمل فيه ما قَبْلَه، على غير جهة الشّركة.) وقال[٦٧]: (والمعنى الصحيح أنّ البدل والمُبْدَل منه، موجودان معاً، لم يوضعا على أنْ يسقط أحدهما إلا في بَدَل الغَلَط، فإنّ المُبْدَل منه بمنزلة ما ليس في الكلام.)

وأمّا ابن السَّرّاج، فقد حَمَل البَدَل على العطف، فَسَمّاه «عطف البدل»[٦٨] لكنه استعمل مصطلح «البدل» دون إضافات أكثر من استعماله لمصطلحه الجديد[٦٩]. واستعمَلَه الزّجّاجي بلفظ البدل، قال[٧٠]: (البدل في كلام العرب على أربعة أضرب، يبدل الشيء من الشيء وهما لِعَيْنٍ واحدة... الخ) وشارَك الزُّجّاجي استعماله، أبو جَعْفر النَّحّاس[٧١] وابو علي الفارسيّ، قال[٧٢]: (قال أبو بكر[٧٣] في الحجّة في الجرّ: إنُّهم قالوا يَنْخَفِضُ على ضَرْبَيْن: على البَدَل من «الذين»، ويستقيم أنْ يكونَ صفةً للنَّكِرَة.) وقال ابن جنّي[٧٤]: (اعلم أنّ البدلَ يجري مجري التّوكيد في التّحقيق والتّشديد ومجرى الوصف في الإيضاح والتَّخْصيص.) وقال الزَّمَخْشَري[٧٥]: (البدل: وهو على أربعة أضرب، بَدَل الكُلّ من الكل... الخ.)

اقسام البدل ومصطلحاتها:

(أ) البدل المطابق - بدل الكل:

هو بدل الشيء مما يطابق معناه أي مما يساويه في المعنى، ويكون الاسم الثّاني، الذي هو البدل، الأوّل الذي هو المبدل منه[٧٦]، وقد اصطلح له المتأخرون مصطلح البَدَل المُطابِق.

---

(٦٦) المقتضب ٤/٢٩٩.

(٦٧) المقتضب ٤/٤٠٠، وانظر ١/ ٢٤/ ١/ ٢٧/ ١/ ٢٨/ ٢/ ٦٣/ ٣/ ١١١/ ٤/ ٢١١/ ٤/ ٢٩٧.

(٦٨) الأصول في النحو ٢/٤٦.

(٦٩) الأصول في النحو ١/٣٤٤، ٢/٤٧، ٢/٤٨.

(٧٠) الجمل ص ٢٣ .

(٧١) إعراب القرآن ١/٢١١، ١/٢٥٨.

(٧٢) الحجة في علل القراءات السبع ١/١٠٦.

(٧٣) يعني ابا بكر بن السراج.

(٧٤) اللمع في العربية ص٨٧ وانظر المصطلح ايضاً في كتابه الخصائص ٢/٤٢٩، ٢/٤٥٠، ٣/٢٣٦.

(٧٥) المفصل ص١٢١.

(٧٦) النحو الوافي ٣/٦٦٥-٦٦٦، ومعجم النحو ص٨٤، والنحو المصفى ٦٢٦-٦٢٧.

استعمال النحويين له:

لم يستخدم سيبَوَيْه أو النّحويّون الذين جاؤوا بعد سيبَوَيْه وحتى عصر الزُمَخْشَري هذا المصطلح، فهو من مصطلحات القرن السابع الهجري، وسيأتي ذكره، إلاّ إنَّ النحويّين عَبّروا عنه بمصطلح آخر هو «بدل الكل» ومصطلحات اخرى:

(أ) المصطلحات الوصفية التي استعملت عند بعض النحويين:

وصفتها العامة الغالِبَةُ عليها انها شُروح وصفيّة للظّاهرة اللغوية، قال سيبَوَيْه(٧٧): (المعرفة التي تكون بَدَلاً من المَعْرفة، كقولك: مررت بعبدالله زيد). وقال(٧٨): (هذا باب بدل المعرفة من النكرة، والمعرفة من المعرفة، وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأة، أما بدل المعرفة من النكرة، فقولك: مررت برجل عبدالله، كأنه مُثّل له: بمن مررت؟ أو ظن أنه يقال له ذاك، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه.)

وتابَعَه المُبَرِّدُ في هذه المصطلحات الوصفية، فاستعمل مصطلح «بدل المعرفة من المعرفة» ومثل له بقوله تعالى: (اهدنا الصراطَ المُسْتَقيمَ صراطَ الّذين أنْعَمْتَ عَلَيْهم)(٧٩) واستعمل مصطلحات أخرى كـ (بدل المعرفة من النكرة، وبدل النكرة من المعرفة)(٨٠).

(ب) المصطلحات التي تعد توطئة لظهور مصطلح «بدل الكل».

وقد بدأت في زمان ابن السّراج، وهي:

البدل الذي يكون فيه الثاني هو الأول واستعمله ابن السَّرّاج(٨١).

ما ابتدلته من الأول وهو هو، واستعمله ابن السَّرّاج أيضاً(٨٢).

بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة، واستعمله الزُّجّاجي(٨٣).

---

(٧٧) الكتاب ٢/١٦.
(٧٨) الكتاب ٢/١٤.
(٧٩) الفاتحة/ ٦، ٧.
(٨٠) المقتضب ١/٢٦.
(٨١) الأصول في النحو ١/٤٦.
(٨٢) الأصول في النحو ١/٤٦.
(٨٣) الجمل ص ٢٣ .

البدل، هكذا دون إضافات أو تحديد، واستعمله أبو جعفر النحّاس[٨٤]، بيد أنّه حدد الأصناف الأخرى، وسنرى ذلك.

(ج) بَدَلُ الكل:

نسبه ابن هشام إلى الزّجّاجي[٨٥]، لكنني ما وجدت هذا المصطلح في كتاب «الجمل» أو «الايضاح» بيد أنه استعمل لفظ الكل ضمن حديثه عن بدل البعض، إلا إن المؤكد أن مصطلح بدل الكل استعمل سوياً عند ابن جنّي، قال[٨٦]: (اعلم أنّ البدلَ يجري مجرى التوكيد في التحقيق والتشديد، ومجرى الوصف الإيضاح والتّخصيص، وهو في الكلام على أربعة أضرب: بدل الكل، وبدل البعض، وبدل الاشتمال، وبدل الغلط والنسيان) إلاّ أنّ الزمخشري زاده تحديداً بأن حدد مم هو بدل، فهو عنده بدل الكل من الكل[٨٧]. وأما مصطلح البدل المطابق، فهو من استعمال النحويين المتأخرين، إذ استعمل لأول مرة عند ابن مالك، صاحب الألفية قال[٨٨]:

التابعُ المقصودُ بالحكمِ بلا   واسطةٍ هو المسمى بَدَلا

مطابقاً، او بعضاً، او ما يشتمل   عليه يلغى، او كمعطوف ببل

وقد اشتهر عند المُتأخرين أيضاً مصطلح بدل الكل من الكل[٨٩].

(ب) بدل البعض من الكل:

تعريفه:

هو بدل الجزء من كُلّه، قَلّ، أو كَثُرَ او سَاوى[٩٠]، أو كما يقول عَبّاس حسَن[٩١]: (انّ يكون

(٨٤) اعراب القرآن ١/١٢٤.
(٨٥) شرح قطر الندى وبل الصدى ص٣٠٩.
(٨٦) اللمع في العربية ص٨٧.
(٨٧) المفصل ص١٢١.
(٨٨) شرح ابن عقيل ٢/٢٤٩، وشرح قطر الندى وبل الصدى ص٣٠٨.
(٨٩) شرح ابن عقيل ٣/٢٤٩، وشرح قطر الندى وبل الصدى ص٣٠٨.
(٩٠) معجم النحو ص٨٤.
(٩١) النحو الوافي ٣/٦٦٧.

البَدَلُ جزءاً حقيقياً من المُبْدَل منه، سواء أكان هذا الجزء أكبَر من باقي الأجزاء أم أصغر منها ام مساوياً، وان يَصِحُّ الاسْتِغْنَاء عنه بالمُبْدَل منه فلا يُفْسُد المعنى بحذفه.) .

استعماله

١. المصطلح الوصفي المستخدم عند سيبَوَيْه:

لم يستعمل سيبَوَيه مصطلح «بدل البعض» ولا مصطلحاً مقارباً له لفظيّاً، ولكنه عَمَدَ إلى استعمال مصطلح طويل العبارة، قال[٩٢]: (هذا باب من الفعل يُسْتَعْمَل في الاسم، ثم يُبْدَل مكان ذلك الاسم اسم آخر، فيعمل فيه كما عَمِلَ في الأول، وذلك قولك: رأيت قومك أكثرهم، ورأيت بني زيد ثلثيهم، ورايت بني عمك ناساً منهم.)

٢. بدل البعض:

وقد بَدَأ استعمالُه في وَقْتٍ مُبَكِّر إذا ما قيس باستعمال سابقه بدل الكل، ويمكن القول إنّ المُبَرِّدَ كان أوّلَ من استَعْمله، قال[٩٣]: (وأما بدل البعض منه للتّبيين، ومن ذلك قول الله عز وجل «ولِلّهِ عَلى النّاسِ حِجُّ البَيْتِ مَن استَطاعَ إلَيْه سَبيلاً »[٩٤] ثم استعمَله ابنُ جنّي[٩٥] وأما الزّيادة في تحديد المصطلح، فقد بدأت في ذلك الزّمان أيضاً، بدليل أنّ الزّجّاجي استعمله سويًا قال[٩٦]: (البدل في الكلام على أربعة اضرب: يبدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة، ويبدل البعض من الكل.) فزاد تحديده بأن قال «من الكُلّ» ومما يدل على أنه سابق لزمان الزجاجي أنه نسبه إلى السّابقين، ونقد استعماله قال[٩٧]: (وإنما قلنا البَعْض والكُلّ مجازاً على استعمال الجماعة له مسامحة، وهو في الحقيقة غير جائز، وأجود من هذه العبارة: بدل الشيء من الشيء وهو بعضه.) واستعمل لفظ بدل البعض من الكل عند أبي جعفر النّحّاس[٩٨] والزّمَخْشَري[٩٩].

---

(٩٢) الكتاب ١/١٥٠-١٥١.

(٩٣) المقتضب ١/٢٦.

(٩٤) آل عمران /٩٧.

(٩٥) الخصائص ٢/٤٥٠، ٣/٢٢٦، وانظر اللمع في العربية ص٨٧.

(٩٦) الجمل ص٢٣ .

(٩٧) الجمل ص ٢٥-٢٤ .

(٩٨) إعراب القرآن ١/٢١١.

(٩٩) المفصل ص١٢١.

٣. ما أُبدِلَ من الأوّل وهو بعضه، واستعمله ابن السَّرّاج[١٠٠].

٤. بَدَلُ الشيءِ من الشيءِ وهو بَعْضُهُ، واستعمله الزَّجّاجي[١٠١].

فالمصطلحات المستعملة إذن هي:

أ. مصطلح بدل البَعْضِ واستعمله المُبَرِّد وابن جنّي.

ب. مصطلح بدل البَعْضِ من الكُلِّ واستعمله الزَّجّاجي وابو جَعْفَرِ النَّحّاس والزَّمَخْشَري.

ج. ما أُبْدِلَ مِنَ الأوّل وهو بَعْضُه، واستعمله ابن السَّرّاج.

د. بَدَلُ الشّيءِ وهو بعضه، وهو مستعمل عند الزَّجّاجي.

هـ. المصطلح الوصفي الذي استعمله سيبَوَيْه، وهو: «هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ثم يُبْدَل مكان ذلك الاسم اسم آخر، فيعمل فيه كما عمل في الأوّل.» وواضح انّ هذا الاصطلاح طويلُ العبارة، ولا يمكن أن يستعمل مّطرداً لصعوبة فهمه ولتعسر تداوله، وإنّما استعمله سيبَوَيْه لأنّه لم يكن مندوحة من استعماله لعدم توافر مصطلح آخر، فقام بشرح المصطلح شرحاً دقيقاً، ومَثّل له بأمثلة مفهومة، وربما كان هذا الاصطلاح يسيراً في زمانه، إلاّ أنه يُعَدُّ من المصطلحات الصّعبة التي لم تستعمل في النّحو العربي بعد سيبَوَيْه إطلاقاً.

وأما مصطلح بدل البعض، ومصطلح بدل البعض من الكل، فهما من السهُولة واليسر لدرجة أنّ النحويين أقبلوا على استعمالهما منذ وقت مبكر، إلاّ أنّ احتجاج الزَّجّاجي الذي تقدم ذكره سابقاً، كان احتجاجاً تركيبياً لا معنوياً لدخول «أل» على ألفاظ «بعض» و «كل»[١٠٢] ولذا فقد فرَّ منه إلى مصطلح آخر وهو بَدَلُ الشيءِ من الشيءِ وهو بعضُه.

(ج) بدل الاشتِمَال:

بَدَل الاشتمال هو البدل الذي يكون بدلاً من الأوّل وليس إيّاه ولا بعضه، وإنّما هو شيء

(١٠٠) الأصول في النحو ٤٦/٢، وانظر ٤٧/٢.

(١٠١) الجمل ص ٢٥ .

(١٠٢) الجمل ص٢٥-٢٤ . وانظر شرح قطر الندى وبل الصدى ص٣٠٩ وما بعدها.

اشتمل عليه، والمراد بالاشتمال أنْ يتضمَّنَ الأوّل الثّاني، فيفهم من فحوى الكلام أنّ المراد غير المُبْدَلِ منه، وذلك أنك لما قلت: أعجبني زيد، فهم أنّ المُعْجِبَ ليس زيداً من حيث هو لَحْمٌ ودَم، وإنما ذلك معنى منه).[١٠٣]

تعبير النحويين عنه

لم يستعمل سيبَوَيْه مصطلح بَدَل الاشْتِمال، وانما شَمِلَتْه عبارته التي ساقها في بَدَل البَعْض، قال[١٠٤]: (هذا باب من الفعل يُستعمل في الاسم، ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسمٌ آخر، فيعمل فيه كما عمل في الأول) واستشهد عليه بقول الشاعر ابي وجزة الفقعسي[١٠٥]:

وَذَكَرَتْ تَقْتُدَ بَرْدَ مائِها　　　وعَتَكُ البَوْلِ على أنْسَائِهَا

وقال عَبْدُ السّلام هارون[١٠٦]: (وشاهِدُه نصب «بَرْد» على البَدل من «تَقْتُد» لاشْتِمَال الذِّكر عليها.) وأمّا أوّلُ من ألْمَح إلى لفظ (بدل الاشتمال) فهو المُبَرِّدُ، قال[١٠٧]: (وقد يجوز أنْ يبدلَ الشيء من الشيء إذا اشتمل عليه معناه، لأنه يقصد قصد الثاني، نحو قولك: سلب زيد ثوبه، لأنه معنى سُلِبَ: أُخِذَ ثوبه، فأبدل منه لدخوله في المعنى.)

وأما ابن السَّرّاج فقد اصطلح له مصطلحين:

الاول: ما يكون المعنى مشتملاً عليه[١٠٨].

الثاني: ما كان من سبب الأوّل، وهو مشتمل عليه[١٠٩].

وأما الزَّجّاجي فمصطلحه قريب مما عند ابن السَّرّاج، فهو عنده (بدل المصدر من الاسم إذا كان المعنى مشتملاً عليه.)[١١٠]

---

(١٠٣) شرح المفصل ٣/٦٤.

(١٠٤) الكتاب ١/١٥٠.

(١٠٥) من المجهولة القائل، نسبه المحقق إلى ابي وجزة الفقعسي، انظر الكتاب ١/١٥١ الحاشية.

(١٠٦) الكتاب ١/١٥١ الحاشية.

(١٠٧) المقتضب ١/٢٧.

(١٠٨) الأصول في النحو ٢/٤٦.

(١٠٩) الأصول في النحو ٢/٤٧.

(١١٠) الجمل ص٢٣ ، وانظر ٢٥ .

وأما مصطلح بدل الاشتمال بهذا اللفظ، فقد وقفت عليه أولاً عند أبي جعفر النَّحَّاس[111] ثم استعمله ابن جنّي[112] والزَّمَخْشَرِي[113] مما يدل عليه استقراره.

وعلى هذا، فإننا نرى أنَّ التلميح إلى استعمال هذا المصطلح قد بدأ منذ وقت مبكر، وذلكَ عند المُبَرِّدِ، والسَّبب في التَّسمية أنَّ النحويين عندما درسوا أنماط اللغة التي أُجهدوا في جمعها وجدوا أنّ مِن البَدل ما يُبْدَلُ من الشيءِ وليس هو إياه ولا هو بعضه وليس من جنسه، وإنما هو معنى يشتمل عليه المبدل منه، ويتضمنه، فعليه، فقد سمي بدل الاشتمال. والاصطلاح الذي ذكره المُبَرِّدُ: الشيء الذي يبدل من الشيء إذا اشتمل عليه معناه، لفظ طويل العبارة، وأفاد المتأخرون عنه من عبارته فحاولوا تحسينها بأنْ جعلوها قصيرة، فهو عند ابن السَّراج: ما يكون المعنى مشتملاً عليه مرة، ومرة أخرى هو ما كان من سبب الأوَّل وهو مشتملٌ عليه أو بدل المصدر من الاسم إذا كان المعنى مشتملا عليه، وهو المصطلح الذي استعمله الزَّجَّاجي، إلاّ أنّ جميع هذه المصطلحات انقرضت لفظاً وبقي معناها متمثلاً بالمصطلح الجديد «بدل الاشتمال» ويبدو أنّ الذي دفع النحويين إلى استعماله هو المعنى فقط، فقد أدركوا أنّ البَدَلَ في هذا النوع لا يكون هو المبدل منه ولكنه ليس غريباً عنه، فهو مشتمل عليه من حيث المعنى.

(د) بدلَ الغَلَطِ والنِّسيان:

قال عَبّاس حَسَن[114]: (هو التّركيب الذي يذكر فيه المُبْدَل منه غَلَطاً أو نِسْيَاناً، ثم يتبيّن له فساد قصده فيعدل عنه، ويذكر البدل الذي هو الصواب لتصحيح الخطأ.) وقال ابن يعيش[115]: (ومثل ذلك لا يكون في القرآن، ولا في شعر، أما القرآن، فهو منزه عن الغلط، وكذلك الفصيح، لأن الظاهر من حال الشاعر، معاودةُ ما نظمه، فاذا وجد غَلَطاً أصلَحه، وإنّما يكون مثله في بَدْأةِ الكلام، وما يجيء على سبيل سَبْق اللّسان إلى ما يريده فيلغيه حتى كأنّه لم يذكره، وذلك: نحو مررت برجل حمار، كأنك أردت أن تقول: مررت

---

(111) إعراب القرآن ٢٥٨/١ إعراب الآية ٢١٧ من سورة البقرة.

(112) اللمع ص٨٧.

(113) المفصل ص١٢١.

(114) النحو الوافي ٦٧٠/٣-٦٧١.

(115) شرح المفصل ٦٦/٣.

بحمار فسبَقَ لسانُك إلى ذكر الرجل، فتداركت، وأبدلت منه ما تريده والأولى أنْ تأتي بـ «بل» للإضراب عن الأوَّل.)

استعمال المصطلح

ربما كان مصطلح «بدل الغلط والنّسيان» من أقدم المصطلحات التي استعملها النحويون في باب البَدل، ولكن البَتّ بأمر قدمه قبل سيبَوَيْه أمْرٌ صَعْبٌ، وذلك لعدم توافر مصادر ما قبل مرحلة سيبَوَيْه، إلاّ انّ سيبَوَيْه استعمله سديداً سوياً. قال[١١٦]: (وقد يجوز أنْ يكون غير زيد على الغَلَط والنّسيان، كما يجوز ان تقولُ: رايت زيداً عمراً، لأنّه إنّما اراد عمراً فنسي، فتدارك.)

وبعد سيبَوَيْه استعمل عند كثير من البصريّين، قال المُبَرِّدُ[١١٧]: (وللبدل موضع آخر وهو الذي يقال له: مررت برجل حمار، أراد أن يقول: مررت بحمار، فإما ان يكون قد غَلِطَ في قوله: مررت برجل، فتدارك، فوضع الذي جاء به وهو يريده في موضعه، أو يكون كأنه نسي، فذكر، فهذا البدل لا يكون مثله في قرآن ولا شعر، ولكن إذا وقع مثله في الكلام غَلَطاً او نسْيَاناً، فهكذا إعرابه) واستعمله أبو بكر بن السَّرّاج مرّة بلفظ بَدَل الغَلَط[١١٨]. وبلفظ بَدَل الغَلَط والنّسيان مرة أخرى[١١٩] واستعمل الزّجاجي لفظ بدل الغَلَط[١٢٠] واما ابو جعفر النّحّاس فلم يستعمله، فهو يعرب القرآن الذي لا يقع فيه بدل الغلط والنسيان. ومن الذين استعملوا مصطلح (بدل الغَلَط والنسيان) أيضاً ابنُ جنّي[١٢١] والزَّمَخْشري[١٢٢] والذي دفع النحويين إلى استعماله ليس المعنى فقط، وإنّما الناحية الصوتية، فعندما يتكلم الإنسان قد يغلط فيذكر ما لا يريد ذكره، ولكن سبق اللسان-كما يقول ابن يعيش[١٢٣] دفع اليه من غير قصد من المتكلم ومن هنا جاءت التسمية.

---

(١١٦) الكتاب ٢/٤٤١، وانظر ١/٤٣٩.

(١١٧) المقتضب ١/٢٨، وانظر ٢/٦٣، ٤/٢٩٧، ٤/٤٠٠.

(١١٨) الأصول في النحو ٢/٤٦.

(١١٩) الأصول في النحو ٢/٢٨.

(١٢٠) الجمل ص ٢٣ ، ٢٦ .

(١٢١) اللمع في العربية ص٨٧.

(١٢٢) المفصل ص١٢١.

(١٢٣) شرح المفصل ٣/٦٦.

(ج) النعت (الصفة):

قال الشريف الجُرْجَانيّ في تعريف الصّفة[١٢٤]: النّعت: تابعٌ يدلُّ على معنى في متبوعه مطلقاً، وبهذا القَيْد يخرج مثل: ضربت زيداً قائماً، وإن توهم أنّه تابع يدل على معنى، لكن لا يدل عليه مطلقاً، بل حال صدور الفعل عنه.) ويسميه النحويون: الصِّفَة والنعت وهو مع المنعوت شيء واحد، بلا حرف عطف[١٢٥].

المصطلحات التي استعملها البصريّون للتعبير عن النعت

لقد استعمل النحويون البصريّون ثلاثة مصطلحات للتعبير عن النّعت وهي:

(أ) الصِّفَة:

وهو مصطلح ضارب في القدم، فقد استعمله سيبَوَيْه في كتابه سويّاً سديداً مرات كثيرة جداً يصعب إحصاؤها[١٢٦]، ثم استعمل عند كلِّ النحويّين على الإطلاق[١٢٧].

(ب) النّعت:

وهو مصطلح ضارب في القدم أيضاً، وقد استعمله سيبَوَيْه سويّاً أيضاً[١٢٨] ثم استعمله البصريّون الذين أتوا بعده[١٢٩] وهو يساوي سابقه شهرة واستعمالا.

(ج) الوصف:

وهو مصطلح قديم أيضاً، يجده القارىء مستعملاً في كتاب سيبَوَيْه استعمالاً مرموقاً[١٣٠]، إلاّ أنّهُ لا يصل إلى شهرة مصطلح النعت أو مصطلح الصفة ثم استخدمه ابن

---

(١٢٤) التعريفات ص٢٦٢.

(١٢٥) الكليات ٤/٣٥٦.

(١٢٦) الكتاب ٢/١١، ٢/١٢، ٢/٢٢، ٢/٢٤، ٢/٢٦، ٢/٢٨، ٢/٣٣ ...الخ.

(١٢٧) معاني القرآن ص١٧، ١٨، وانظر المقتضب ٢/٥٢، ٢/٣١٢، والأصول في النحو ٢/٦، ٢/١٢، ٢/٢٣، وانظر إعراب القرآن ١/١٩، والخصائص ٢/٢٠١، ٢/٤٠١، والمفصل ص١١٤، ١١٦.

(١٢٨) الكتاب ١/٤٢٣، ١/٤٢٤/ ٢/٢٢، ٢/١٢٠، ٢/١٢٢.

(١٢٩) المقتضب ٢/٥٢، ٢/٣١٢ وانظر الأصول في النحو ١/٤٦٨، ١/٤٦٩، ١/٤٧٠، ١/٢١، ٢/١٧٤، الخ، وانظر الجمل ص١٣، ١٥ وإعراب القرآن ١/١٢٤، ١/١٤٧، ١/٢٢٤، وانظر المفصل ص١١٦.

(١٣٠) الكتاب ١/١٨٨.

السراج(١٣١) والفارسي(١٣٢) وابن جني(١٣٣)، وقد انقرض بعد ابن جني، إذ لم يستخدم عند الزمخشري.

النعت السببي :

يبدو أن التلميح إلى لفظ هذا المصطلح قد بدأ في وقت مبكر من الدراسات النحوية في زمن سيبويه، قال(١٣٤): (هذا باب ما جرى من الصفات غير العمل على الاسم الأول، إذا كان الشيء من سببه، وذلك قولك: مررت برجل حسن أبوه، ومررت برجل كريم أخوه، وما أشبه هذا... وإنما أجريت هذه الصفات على الأول حتى صارت كأنها له لأنك تضعها في موضع اسمه، فيكون منصوباً، ومجروراً أو مرفوعاً، والنعت لغيره.)،وقال أبو الحسن الأخفش(١٣٥): «الصفة المُقَدَّمة تتبع ماقبلها وهي لشيء من سببه.» وقال أبو الفتح ابن جنّي(١٣٦): (وتقول فيما تصفه بشيء ليس من سببه: هذا رجل عاقل أخوه.) وقال الزَّمَخْشري(١٣٧): (وقد نَزَّلوا نعت الشيء بحال ما هو من سببه منزلة نعته بحاله هو.)

يبدو أنّ استعمال مصطلح النّعت السَّبَبيّ في مرحلة ما قبل الزَّمَخْشَري لم تتحقق له، إلاّ أنّه استعمل بعد هذه المرحلة، بَيْد أنَّ التلميح إليه بَدَأً منذ زمان سيبَوَيْه ومعنى قولهم النَّعت السَّببي: أننا عندما نقول: مررت برجل حسن أبوه فإن (حسن أبوه) نعت سببي، والنعت فيها (حسن) مقدم على المنعوت الحقيقي الذي هو (أبوه) في هذه الجمله إلاّ أنَّه غير تابع له لأنّه نعت لما هو سبب للمنعوت الحقيقي فـ(الرجل) هو المتبوع في هذه الجملة غَيْرَ أنّه ليس منعوتاً حقيقياً، بل هو المنعوت من حيث الحركة والتّعريف والتّنكير فقط، ولكنّه سبب لوجود المنعوت الحقيقي(١٣٨).

---

(١٣١) الأصول في النحو ١/٢٣، ٢/٢٦.
(١٣٢) الحجة في علل القراءات السبع ١/٣٠.
(١٣٣) اللمع في العربية ص٨١، ٨٢.
(١٣٤) الكتاب ٢/٢٢.
(١٣٥) معاني القرآن للأخفش ص ٢٥٢.
(١٣٦) اللمع في العربية ص٨٢.
(١٣٧) المفصل ص١١٦.
(١٣٨) النحو الوافي ٣/٤٣٧، ٣/٤٥٢.

مصطلحات الصفة والنعت والوصف بين الاشتهار والانقراض:

يلاحظ المتتبع للمصطلح البصري أنّ البصريين استخدموا مصطلحات سهلة يسيرة اللفظ في باب النعت، منذ وقت مُبَكّر، إذ إنه لا تفاضل بين الوَصْف والصِّفَة والنَّعت من حيث طول عبارة كل منهما، والصفة والوصف لهما المعنى نفسه فلا حاجة لأن نفرق بينهما ونجعلهما مصطلحين مختلفين.

ومصطلح النَّعت من حيث الاستعمال ظل مشتهراً عندهم منذ فجر الدراسات النحوية، وما زال مستعملاً حتى يومنا هذا، ومعناه الوَصْف، قال ابن منظور(١٣٩): (النعت: وصفك الشيء، تنعته بما فيه وتبالغ في وصفه، والنعت: ما نعت به نعته ينعته نعتاً، وصفه ورجل ناعت من قوم نعات، قال الشاعر:

أَنْعَتُها، إنِّيْ مِنْ نُعّاتِها

ونعت الشيء، وتنعته اذا وصفته، قال: واستَنْعَتُّه أي استَوصَفْتُه...)

ومن هذا النص نتبين أن النعت معناه الصفة، والفرق بينها أن النعت أكثر مبالغة من حيث المعنى من الصفة أو الوصف، والفرق بينها أن النعت أكثر مبالغة من حيث المعنى من الصفة أو الوصف، وقال ابن منظور(١٤٠) (وأما النحويون، فليس يريدون بالصفة هذا، لأن الصفة عندهم هي النَّعت، والنعت هو اسم الفاعل، نحو: ضارب، والمفعول، نحو: مضروب، وما يرجع اليهما من طريق المعنى نحو: مثل، وشبه، وما يجري مجرى ذلك، يقولون: رأيت أخاك الظريف، فالأخ هو الموصوف، والظريف هو الصفة.) على أنّ معنى الصفة: الحلية كما ورد عند ابن منظور(١٤١) فالفرق بين هذين المصطلحَيْن ضئيل لا يذكر.

عطف البيان:

ذكر الشريف الجَرْجاني أنه(١٤٢): (تابع غَيْرُ صفَة، يوضّح متبوعه، فقوله: تابع شامل

(١٣٩) لسان العرب (نعت) ٢/٩٩.

(١٤٠) لسان العرب (وصف) ٣/٣٥٧.

(١٤١) لسان العرب (وصف) ٣/٣٥٦.

(١٤٢) التعريفات ص١٥٦، وانظر المقرب لابن عصفور ص٢٤٨.

لجميع التّوابع، وقوله: غير صفة: خرج عنه الصِّفة، وقوله: يوضّح متبوعَه: خرج عنه التوابع الباقية، لكونها غير موضّحة لمتبوعها نحو: أَقسم بالله أبو حفص عُمَر، فعمر تابع يوضحه متبوعه.) وهو عند أبي البَقاء الكفَويّ صاحب كتاب الكُلِّيَّات: ما لا يكون إلا بالمعارف، وأما الصِّفة فتكون بالمعرفة والنكرة، وعَطْف البَيَان، لا يكون جملة والنّعت قد يكون كذلك، وعَطْف البَيَان لا يتحمل الضّمير، وأما الصِّفة فَتَتَحَمَّلَهُ، والمعتمد في عَطْف البيان الأول، والثاني موضح له، والمعتمد في البدل هو الثاني، والأول توطئة له، وعطف البيان يشترط مطابقته لما قبله في التعريف بخلاف البدل، وهو ليس بنيّة- إيقاعه محلّ الأول بخلاف البدل، والبدل قد يكون غير الأول في بدل البعض والاشتمال والغَلَط، بخلاف عَطْف البَيَان.)[١٤٣].

استعمال مصطلحات عطف البيان :

(أ) عَطْف البَيَان:

وهو أشهر المصطلحات في بابه، وأقدمها، فقد استعمل منذ أيّام سيبَوَيْه، وربما استعمل قبلها، وذلك لأنّه استعمله مُجَرَّدًا من الإضافات والشروح الوصفية التي كانت ترافق مصطلحاته في معظم الأحيان، قال[١٤٤]: (وأما قول رُؤْبَة فعلى أنّه جعل نَصْراً عَطْفَ بَيَان ونَصَبَه.) وقال المُبَرِّد[١٤٥]: (فأمّا قوله[١٤٦]:

إنّي وأسطارٍ سُطِرْنَ سَطْرا

لقائلٌ: يا نصْرُ نصرٌ نَصْرا

فإنّ هذا البيتَ على ضُرُوب: فمن قال: يا نصرُ نصراً نصراً، فإنّه جعل المنصوبَيْن تَبْييناً لَمضْمُوم، وهو الذي يُسَمّيه النحويون عَطْف البَيان، ومجراه مجرى الصِّفة.) وقال ابن السَّرّاج[١٤٧]: (... إن عَطْف البَيَان كالنّعت والتأكيد في إعرابهما وتقديرهما، وهو مبيّن لما

---

(١٤٣) الكليات ٣/١٩٩-٢٠٠.

(١٤٤) الكتاب ٢/١٨٦.

(١٤٥) المقتضب ٤/٢٠٩، وانظر ٤/٢٦٥.

(١٤٦) يعني رؤبة بن العجاج.

(١٤٧) الأصول في النحو ٢/٤٥، وانظر ١/١٠٦، ١/٤٠٧، ١/١٥٤.

تجريه عليه كما يتبينان، وإنما سُمّي عَطْف البَيَان، ولم يُقَل إنّه نَعْت لأنّه اسم غيرمشتقٍّ من فعل ولا هو تَحْلِيَة، ولا ضرب من ضروب الصفات، فعدل النحويون عن تسميته نَعْتاً، وسَمّوْه عطف البَيَان، لأنّه للبَيَان، جيءَ به وهو مُفَرِّقٌ بين الاسم الذي يجري عليه، وبين ماله مثل اسمه، نحو: رأيت زيداً أبا عمرو ولقيت أخاك بكراً.) وأما الزُّجّاجي، فإنه لم يبحث عطف البيان بين التوابع ولم يذكره معها، في كتاب الجمل، وقد استعمله بعده ابن جنّي[148]، والزَّمَخْشَري[149].

(ب) التبيان: وقد استعمله الأَخْفش الأَوْسَط[150].

(ج) التبيين: واستعمله المُبَرِّد[151] وابن السَّرّاج[152].

(د) البَيان : واستعمله ابن السّراج[153] وهو آخر المصطلحات البصريّة في هذا الباب.

شهرة مصطلح عطف البيان

أوضح الشريف الجرجاني أن عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه[154]، ومعنى يوضح: يبين، ومن هنا جاء لفظ مصطلح البيان، وعليه، فقد رأينا أن مصطلحات هذا التركيب اللغوي السابقة تُسَمّيه تسميات مشتقةً من لفظ البَيَان، وأما السبب في تسميته عطفاً فلأنّه على نية تكرار العامل، ولو لم يكن كذلك لكان بدلاً مطابقاً. هذا علاوة على أنّه تابع، وقد درج النحويون على تسمية بعض أنواع التوابع عطفاً، فقد رأينا ابن السَّرّاج يُسَمّي البَدَلَ: عَطْفَ البَدَلِ[155].

وأما لِمَ لَمْ يُسَمِّه النحويون نَعْتاً وهو قريب من النعت، فإنّ ابنَ السَّرّاج يجيب عن هذا بقوله[156]: (وإنما سُمّي عطف البيان، ولم يقل إنّه نعت لأنه اسم غير مشتق من فعل ولا هو

---

(١٤٨) الخصائص ٢/٢٨٥، وانظر اللمع ٤/٢٦٥.

(١٤٩) المفصل ص١٢٢، ١٢٣.

(١٥٠) معاني القرآن للأخفش ص٢٨٩.

(١٥١) المقتضب ٤/٢٠٩.

(١٥٢) الأصول في النحو ١/٤٠٧.

(١٥٣) الأصول في النحو ١/٤١٩.

(١٥٤) التعريفات ص١٥٦.

(١٥٥) الأصول في النحو ٢/٤٦.

(١٥٦) الأصول في النحو ٢/٤٥.

تَحْلِيَة، ولا ضرب من ضروب الصّفات.) أي أنّه اسم والصفة ليست اسما، بل هي تَحْلِيَة كما ورد في اللسان[١٥٧].

هـ. التوكيد :

(أ) معنى التوكيد

قال ابن مَنْظور[١٥٨]: (وَكَّدَ العَقْدَ والعَهْدَ: أَوْثَقَهُ، والهَمْزُ فيه لُغَة. يقال: أَوْكَدْتُهُ وأَكَّدْتُه، إيكاداً ، وبالواو أفْصَح، أي شَدَدْتُه، وتَوكَّدَ الأمرُ، وتَأكَّدَ بمعنى، ويقال: وَكَّدْتُ اليَمِينَ... وقال أبو العَبَّاس: التّوكيد دخل في الكلام لإخْراج الشّك، وفي الأعداد لإحاطة الأجزاء...) أي أنه- لغة- التوثيق وإزالة اللبس والشك.

وأما اصطلاحاً، فقد قال التّهانوي[١٥٩]: (التّأكيد وكذا التّوكيد في اصطلاح أهل العربية يطلق على معنيين: أحدهما التقرير: أي جعل الشيء مكرراً ثابتاً في ذهن المخاطب، وثانيهما: اللفظ الدالّ على تقرير، أي اللفظ المؤكِّد الذي يُكَرِّر به، ولذا قال المحقق التّفْتَازي في المُطَوَّل في بحث تقديم المُسْنَد إليه المسوّر بلفظ «كل» على المُسْنَد المقرون بحرف النفي: إنّ التأكيدَ لفظٌ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر، انتهى. وهو أعم مِنْ أنْ يكونَ تابعاً أوّلاً، وأما ما قيل من أنّ التأكيد الاصطلاحي إنما يكون بألفاظ مخصوصة او بتكرير اللّفظ، فأراد التأكيد الذي هو أحد التوابع الخمسة، كيف وقد قالوا: الوصف قد يكون للتّأكيد، وأيضاً قالوا: ضربت ضربا للتوكيد.) وقال الشريف الجرجاني[١٦٠]: (وهو تابع يُقَرِّرُ أمرَ المتبوع في النسبة أو الشمول، وقيل عبارة عن إعادة المعنى الحاصل قبله.)

(ب) المصطلحات التي عَبَّر بها البَصْريّون عن التوكيد

١. التوكيد:

وقد مَرّ معناه سابقاً، وهو أشهر المصطلحات النحويّة في بابه، ومن أقدمها أيضاً، وقد استعمله سيبَوَيْه سوياً تامّاً[١٦١] وبعده استعمله جمهور علماء البَصْرَة جميعاً[١٦٢].

---

(١٥٧) لسان العرب «وصف» ٣/٣٥٦.

(١٥٨) لسان العرب «وكد» ٣/٤٦٦.

(١٥٩) كشاف اصطلاحات الفنون ١/٩٠-٩١.

(١٦٠) التعريفات ص٥١، وانظر اللمحة البدرية لابن هشام ٢/٢٢٣.

(١٦١) الكتاب ٢/١٢٥، ٢/٢٧٩، ٢/١٧٢ ومواضع أخرى.

(١٦٢) معاني القرآن للأخفش ص١٦٣، ٢١٩، ٢٤٢، وانظر المقتضب ٣/٢١، ٣/٢٨٠، والأصول في النحو ٢/١٧، ٢/١٩، ٢/٢٠ والجمل ص٢١، وإعراب القرآن ١/٢٧٩، وانظر اللمع ص٨٤، والخصائص ٣/١٠١، ٣/١٠٢، ٣/١٠٤، والمفصل ص١١١.

٢. الصِّفَة:

وهو المصطلح الثاني من مصطلحات التوكيد، وقد استعمل في وقت مبكر، واستمرت مدة استعماله قرناً من الزمان ثم انقطع نهائياً، ويُعَدُّ سيبَوَيْه أوَّلَ مَن استعمله قال[١٦٣]: (وقال عز وجل: «وَيَرَى الَّذينَ أوتُوا العِلْمَ الّذي أُنْزِلَ إليْكَ مِنْ رِبِّك هُوَ الْحَقُّ»[١٦٤] وقد زعم ناس أنَّ «هو» ههنا صِفَة، فكيف يكون صفة وليس من الدُّنيا عَرَبِيٌّ يجعلها ههنا صفةً للمظهر، ولو كان ذلك كذلك، لجاز مررت بعبدالله هو نفسه، فـ«هو» ههنا مُسْتَكْرَهَة لا يتكلم بها العَرب، لأنَّه ليس من مواضعها عندهم... ومن ذلك قوله عز وجل: (وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذين يَبْخَلُونَ بِمَا آتاهم اللّهُ مِنْ فَضْلِه هُوَ خَيْراً لَهُم)[١٦٥] وبعد سيبويه استعمله أبو الحسن الأخفش[١٦٦] ثم انقطع استعماله بعد ذلك.

٣. النعت:

وكان سيبَوَيْه أوَّلَ مَن استعمله وأطلقه على التّوكيد، قال[١٦٧]: (فإنْ نَعَتَّهُ حَسُنَ أنْ يُشْرِكَه المُظْهَر، وذلك قولك: ذهبت أنت وزيد، وقال عز وجل: (فاذْهَبْ أنْتَ وَرَبُّكَ)[١٦٨] و«اسْكُنْ أنت وزوجُكَ الجَنَّةَ»[١٦٩] وذلك أنَّكَ لما وصفته، حسن الكلام حيث طوَّله وأكَّده) ثم استعمله المُبَرِّد فقال[١٧٠] (وكذلك ما نَعَتَّه بالنَّفس في المرفوع إنما يَجْري على توكيد، فإن لم تؤكد جاز على قُبْح وهو قولك: قم أنْتَ نَفْسُكَ، فإنْ قُلْتَ قم نفسُك، جاز، وذلك قولك: رويدك أنت نفسك زيداً).

السبب في شهرة مصطلح التوكيد

لم يكن استعمال النحويّين لمصطلحي النَّعت والصِّفة استعمالاً واسعاً، فأمَّا مصطلح

(١٦٣) الكتاب ٢/ ٢٩٠-٢٩١، وانظر ٢/ ٣٥١، ٢/ ٢٧٩، ٣/ ٢٠٣.
(١٦٤) سبأ /٦.
(١٦٥) آل عمران/ ١٨٠.
(١٦٦) معاني القرآن للأخفش ص١٩٤.
(١٦٧) الكتاب ٢/ ٣٧٨.
(١٦٨) المائدة/ ٢٤.
(١٦٩) الأعراف/ ١٩.
(١٧٠) المقتضب ٣/ ٢١٠.

الصّفة، فقد رأينا أنّه استُعمِل عند نحويّيْن اثنَيْن وهما سيبَوَيْه والأخْفَش على حين استعمل مصطلح النّعت عند سيبَوَيْه والمُبَرِّد فقط أي أنّهما مصطلحان عابران في محيط المصطلحات البَصْريّة، ولكن هل يصلحان أساساً لأنْ يكونا مصطلحَيْن يُعَبِّر بهما عن التوكيد؟

للأجابة عَنْ هذا السّؤال أقول إنّ الصفةَ أو النعت بمعناهما الاصطلاحي يُضْفيان مزيداً من التّحْقيق والتّشْديد والوضوح على معنى الجملة، قال سيبَوَيْه:[171] (وليس وَصْفاً بمنزلة قولك: «الطويل» إذا قلت مررت بزيد الطويل، ولكنّه بمنزلة نَفْسه إذا قلت: مررت به نَفْسِه وأتاني هو نَفْسُه ورأيته هو نَفْسَه، وإنما تريُد بهنَّ ما تريدُ بالنفس إذا قلت قدرت به هوهو ومررت به نفسه.) فاسْتِناداً إلى هذا النّصّ نرى أن الصّفة من التوكيد، بل إنّ قولنا: «هو نفسه» يؤكد المعنى في نفس السامع فلا يعود بحاجة إلى استيضاح عنه. فأقول: إنّ كلّ صفة توكيد ولكن ليَسَ كلّ توكيدٍ صِفَةً، وإنما يقبل هذا المصطلح «الصفة» أو مصطلح «النعت» في مرحلة الدراسات النحوية الأُولى، وقد رأينا كيف أقلع النحويون عن استعمالهما منذ بداية القرن الرابع بالنسبة لمصطلح النعت، وبداية القرن الثالث الهجري بالنسبة لمصطلح الصفة. وذلك لعدم ملاءمة كُلٍّ منهما لمعنى التّوكيد. والسبب الآخر في عدم شهرة مصطلحي «النعت» و «الصفة» يعود إلى الازْدواجية التي يعانيان منها، فهما أشهر المصطلحات النحويّة في باب النّعت الذي مرّ ذكره.

وأما مصطلح التّوكيد، فلا يعاني من هذه الازدواجية، إلاّ انّني أزعم أنّ حصر التوكيد فيما حصره النحويون به أمر غير يسير وفيه تضييق على لفظه ومعناه، فقد اتفق النحويون على أنّ التوكيد تابع، نجد هذا عند سيبَوَيْه والمُبَرِّد، وابن السَّرّاج والزّجّاجي وابن جنّي والزّمَخْشَري، إلاّ أنّنا نَجدُ إشارات إلى أنّ التوكيد أعظم من أنْ يكون تابعاً عندهم جميعاً، فالقَسَمُ تَوْكيد، والخَبَرُ المؤكّد بـ «إنّ» توكيد أيضاً، أضف إلى ذلك حروف الجرّ الزائدة، وضمير الفصل والشأن والقَصْر والحَصْر، والتّقديم والتأخير، فهذه كلّها توكيد ولكن لا يشملها تعريف النحويّين له. وقد سجل هذا الاحتجاج قديماً مُحَمّد التّهانُوي، فقال[172]: (وهو أعم من أن يكون تابعاً أوّلا.)

---

(171) الكتاب ٢/٣٨٥.

(172) كشاف اصطلاحات الفنون ١/٩٠-٩١.

(ج) أقسام التوكيد، ومصطلحات كُلّ قسم عند البَصْريِّين:

١. التَّوْكيد اللَّفظي:

وهو تكرير اللفظ الأوّل توكيداً له[١٧٣] وهو عند أبي البقاء الكفوي ومحمد التهانوي[١٧٤]- يكون بمرادف نحو «ضَيِّقاً حَرَجاً»[١٧٥] أو بلفظه نحو: «دكّاً دكّاً»[١٧٦] أو يكون بتكرير الفعل نحو: (فَمَهِّل الكَافِرينَ أمْهِلهُم رُوَيْداً)[١٧٧] أو بتكرير اسم الفعل نحو: (هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدون)[١٧٨] أو بتكرير الحرف نحو: «ففي الجَنَّة خالدين فيها»[١٧٩] أو بتكرير الجملة نحو: (فإنَّ مع العُسْرِ يُسْراً، إنّ مَع العُسْرِ يُسْراً)[١٨٠]. ومن الأمثلة عليه من الشعر قول الشاعر الفضل بن عبد الرحمن القرشيّ:

وإيَّاكَ إيَّاكَ المِراءَ فإنَّـهُ إلى الشَّرِ دَعَّاءٌ وللشَّرِ جَالِبُ

وقول الآخر:

أخَاكَ أخَاكَ إنّ مَنْ لاَ أخا لَهُ كساعٍ إلى الهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاحِ

استعماله:

تباينت استعمالات النحويين البصريين لهذا التركيب لفظاً، ومن أشهر مصطلحاتهم:

(أ) التَّثْنِيَة:

وهو مصطلح قديم، استعمله سيبَوَيْه، قال[١٨١]: (هذا باب ما يُثَنَّى فيه المُسْتَقَرُّ تَوكيداً، وليست التَّثْنِيَة بالَّتي تمنع الرَّفع حالَه قَبْل التَّثْنِيَة، ولا النَّصب ما كان عليه قبل أنْ يُثَنَّى، وذلك قولك: فيها زيد قائماً فيها... ومثله في التَّوكيد والتَّثْنِيَة: لقيت عمراً عمراً.)

(١٧٣) التعريفات ص٥١.
(١٧٤) الكليات ٢/٣٠ وانظر كشاف اصطلاحات الفنون ١/٩٠-٩١ على التوالي.
(١٧٥) الأنعام /١٢٥.
(١٧٦) الفجر/ ٢١.
(١٧٧) الطارق/ ١٧.
(١٧٨) المؤمنون/ ٣٦.
(١٧٩) هود/ ١٠٧.
(١٨٠) الانشراح ٥، ٦.
(١٨١) الكتاب ٢/١٢٥.

(ب) تكرير الكلام:

واستعمله الأَخْفَش، قال[١٨٢]: (وذلك أنّ الكلامَ مؤكّداً يُؤكّد بما يستغنى به عنه، كما قال: «فَسَجَدَ المَلاَئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ»[١٨٣] وقد يُسْتَغْنى بأحدهما، ولكن تكرير الكلام كان أوجب، الا ترى أنك تقول: رأيت أخويك كليهما، ولو قلت: رأيت أخويْك، استغنيت، فتجيء بكليْهما تَوكيداً.)

(ج) التّكرير:

وهو قريب من مصطلح الأَخْفَش السابق، إلاّ انه اقلُّ تحديداً منه، وقد استعمله المُبَرّدُ[١٨٤].

(د) تكرير الاسم:

واستعمله ابن السّرّاج، شاملاً لقسمي التّوكيد، قال[١٨٥]: (الأول، وهو على ضربيْن: ضرب يعاد فيه الاسم بلفظه، فنحو قولك: رأيت زيداً زيداً، ولقيت عمراً عمراً... وهذا الضرب يصلح في الأفعال والحروف والجمل، وفي كل كلام تريد توكيده، الثّاني: الذي هو إعادة المعنى بلفظ آخر، نحو قولك: مررت بزيد نفسه، وبكم أنفسكم.)

(هـ) تكرير الأول بلفظه:

واستعمله ابن جنّي، قال[١٨٦]: (اعلم أنّ العَرَبَ إذا أرادت المعنى مَكّنَتْه واحتاطتْ له، فمن ذلك التّوكيد، وهو على ضربين أحدهما تكرير الأوّل بلفظه ، وهو نحو قولك: قام زيدٌ قام زيدٌ وضربت زيداً ضربت، وقد قامت الصلاة قد قامت الصلاة، والله أكبر الله أكبر، وقال[١٨٧]:

---

(١٨٢) معاني القرآن للأخفش ص١٦٣.

(١٨٣) الحجر/ ٣٠ وص/٧٣.

(١٨٤) المقتضب ٤/٢٦٩.

(١٨٥) الأصول في النحو ٢/١٧-١٨.

(١٨٦) الخصائص ٣/١٠١-١٠٢.

(١٨٧) هو الشاعر القطامي.

إذا التـيـار ذو العـضلات قلنا — إليك إليك ضـاق بهـا ذراعـا

إنّ قـومـاً منهمْ عُـمَـيْـر واشـبـاهُ — عُـمَـيْـرٍ ومنهـم السـفّـاحُ

لجـديرون بـالوفـاء إذا قـال — أخـو النّجْـدةِ الـسـلاحُ السـلاحُ

(و) التكرير الصريح:

واستعمله الزمخشري في القرن السادس الهجري(١٨٨).

نحن إذن أمام مصطلحين رئيسَيْن، تفرّعت عن أحدهما تسميات متعددة ولم تتفرع عن الآخر تسمية ما. فأما الذي لم تتفرع عنه تَسْمية، فذاك هو مصطلح التّثْنِيَة، وهو من حيث الاستعمال من المصطلحات النّادرة، إذْ لَمْ يُسْتَعْمَل عند غير صاحبه سيبَوَيْه، وأزعم أنّه لا يصلُح لباب التّوكيد بسبب من ازدواجية الدّلالية، فهو يدل على التّوكيد اللفظي، غير أن دلالته النحوية هذه لم تصمد في وجه دلالته الصرفية، فهو يُطْلَق على الْمُثَنّى كقولنا: ولد، ولدان، وشجرة، شجرتان، ومدينة، مدينتان... الخ.

وأما المصطلح الأخر: التّكْرير، فقد تفرعت عنه مصطلحات فروع، وهي: تَكْرير الكُلام، وهو مصطلح شامل، استعمله الأَخْفَش إذ إنّ الكلام يشمل الحَرْفَ، والجملةَ، والاسم، والفعل، فقد شمل سائر أجزاء الكلام، وعليه، فهو أكثر دقة وتحديداً من مصطلح ابن السّرّاج وهو تكرير الاسم، إذ يكرر الحرف فيكون توكيداً، وكذا الفعل والجملة، وهو أكثر تحديداً من مصطلح الْمُبَرِّد الذي هو «التّكرير». وأما أدق هذه المصطلحات وأشملها لفظاً فهو ما أطلقه ابن جنّي- تكرير الأول بلفظه. ويمكن أنْ نَسْتَشِفَّ منه أنّه البداية لتشكل مصطلح التوكيد اللفظي الذي لم أره مستعملاً منذ فجر الدراسة النحويّة إلى زمان الزَّمَخْشَري، فالتوكيد هو تكرير الأوّل إما بلفظه وإما بمعناه، فاذا قلت: تكرير الأول (سواء أكان تحديدك له بأنه تكرير الكلام أم تكرير الاسم أم تكرير الحرف، فانه يحتاج إلى إيضاح: أهو بلفظه، أم بمعناه؟ فإذا قلت بلفظه، فقد زال اللبس وبطلت الحاجة إلى السؤال، لأنّه حينذاك يعرف انك قصدت إلى ذكر التوكيد اللفظي، وأما مصطلح التكرير الصريح، فهو بمعنى مصطلح ابن جني، وأما مصطلح التوكيد اللفظي بهذا اللفظ، فهو من استعمال المتأخرين عن الزمخشري(١٨٩) بيد أنّ مصطلح «التكرير» احتفظ بشهرته لمدة تزيد على

(١٨٨) المفصل ص١١١.

(١٨٩) شرح قطر الندى وبل الصدى ص٢٨٩، وأوضح المسالك ٣/ ٢٠، وشرح شذور الذهب ص٤٢٨، وشرح ابن عقيل٣/ ٢٠٦.

مـائتيْ سنة أخـرى بعد الزَّمَخْشـري، وذلك عند كل مـن أبي البَركـاتِ الأنْبـاري وابن يَعـيش والرِّضي الاستَرابادي(١٩٠).

٢. التوكيد المعنوي:

نَصَّ النحـويّون على أنّه إعـادةُ الأوّل بمعناه، وذلك قـولك: قـام القـوم كلُّهم، وجـاء زيد نفسُه(١٩١) وله عندهم عدة مصطلحات، وهي:

(أ) الصِّفَـة:

واستعمل مصطلح الصفة عند سيبَوَيْه، قال(١٩٢): (واعلم أنه قبيح أن تصف المضمر بنفسك وما أشبهه، وذلك أنه قبيح أن تقولَ: فعلت نفسك، إلاّ أنْ تقول: فعلت أنت نفسك.)

(ب) ما يجيء للإحاطة والعموم:

وهو من استعمـال ابن السَّرّاج أطلقه على التُّوكيد المعنوي الذي يكون بألفاظ «أجمع، وكلّ، وأكْتَع، وجَمْعَاء وكُتْعَاء»(١٩٣) وأما ما يؤكَّد بألفاظ «نفسه وعينه» فقد أضافه إلى التوكيد اللفظي.

(ج) التوكيد:

واستعمله الزَّجَّاجي معبِّراً به عن التوكيد المعنوي(١٩٤)، وأما التوكيد اللفظي، فيبدو أن الزجاجي أهْمَله في «الجمل» فلم يتحدث عنه.

(د) تكرير الاول بمعناه:

واستعمله ابن جنّي قاسماً إيّاه إلى قسمين: ما يكون للإحاطة والعموم، وما يكون للتوكيد والتثبّت(١٩٥).

---

(١٩٠) انظر أسرار العربية ٢٨٤، وشرح المفصل ٣/٤٠، وشرح الكافية ٣٢٢/١ على التوالي.

(١٩١) الخصائص ١٠٤/٣ واللمع ص٨١، وانظر كشاف اصطلاحات الفنون ٩٠/١-٩١.

(١٩٢) الكتاب٣٧٩/٢.

(١٩٣) الأصول في النحو١٩/٢.

(١٩٤) الجمل ص ٢١ .

(١٩٥) الخصائص ١٠٤/٣.

(هـ) التوكيد المعنوي:

وهو من استعمال ابن جنّي، قال[١٩٦]: (التّوكيد المعنوي: الأسماء المؤكّدة بها تسعة: هي: نَفْسُه، وعَيْنُه، وكُلُّهُ، واجْمَع، وأجْمَعُون، وجَمْعَاء، وجُمَع، وكِلا، وكِلْتَا.)

(و) التوكيد غير الصريح:

واستعمله الزَّمَخْشَري[١٩٧].

يلاحظ المتتبع لمصطلحات التوكيد عند البصريّين: أن مصطلحاً واحداً اشتهر من بين مصطلحات التوكيد المعنوي وهو مصطلح ابن جنّي الأخير- التّوكيد المعنويّ، الذي صار فيما بعد عنواناً للباب، والسبب يعود إلى لفظه لا إلى معناه حسب، إذ إنّ جميع المصطلحات المستعملة تعنى النمط اللغوي نفسه، فالتوكيد المعنوي هو إعادة اللفظ بمعناه[١٩٨]، وأيسر المصطلحات وأكثرها قابلية للشهرة هو ما كان موافقاً لفظه لمعناه، ومصطلح التوكيد المعنوي يعنى تكرير الأوّل بمعناه، والمصطلح الأول لابن جنّي الذي استعمله في الخصائص بعد تعريفاً للتوكيد المعنوي فهو شرح ووصف للظاهرة وهو أدق من المصطلحات السابقة له، فمصطلح الصفة الذي استعمله سيبَوَيْه سهل اللفظ، بل إنّ لفظَهُ أكثرُ يُسْراً من لفظ التّوكيد المعنوي، ولكن سبق أنْ قلنا إنّه مصطلح مزدوج الدلالة، اشتهر في باب الصفة «النعت» ولذا فلا مجال له بين مصطلحات التوكيد وانظر إلى مصطلح الزَّجّاجي: التّوكيد. أتراه محدداً؟ هل هو التوكيد اللفظي أم المعنوي؟ إنّه غير محدد، ولذا فلم يستعمل عند غيره.

أما مصطلح أبي بكر بن السَّرّاج: ما يجيء للاحاطة والعموم فهو من حيث المعنى قاصر في التعبير عن أجزاء التوكيد المعنوي فليس التوكيد المعنوي للإحاطة والعموم فقط، وإنّما يَكونُ كما قال ابن جنّي للتّوكيد والتَّثَبُّت[١٩٩] ولذا فقد اشتهر مصطلح التوكيد المعنوي عند ابن جنّي، ومن تلاه من النحويين المتأخرين[٢٠٠]. على حين افتقدت المصطلحات الأخرى وانقرضت.

---

(١٩٦) اللمع ص٨٤.

(١٩٧) المفصل ص١١١.

(١٩٨) الأصول في النحو ٢/١٧-١٨. والخصائص ٣/١٠٤. واللمع ص٨٤.

(١٩٩) الخصائص ٣/١٠٤.

(٢٠٠) شرح المفصل ٣/٤٠ وشرح قطر الندى وبل الصدى ص٢٨٩، وأوضح المسالك ٣/٢٠، وشرح شذور الذهب ص٤٢٨ وشرح ابن عقيل ٣/٢٨.

الفصل الثاني: المجرورات

(أ) مَعْنى الجَرّ:

جاء في لسان العرب لابن مَنْظور[1] (الجَرُّ: الجَذْب، جَرُّه، يَجُرُّه، جَرّاً، وجررت الحبل وغيره، أجرُّه جَرّاً، وانْجَرّ الشيء: انجذبَ، واجْتَرَّ واجْدَرّ، قلبوا التاء دالاً، وذلك في بعض اللغات... وتجِرّة: تفعلة منه، وجار الضَّبُع: المَطَر الذي يَجُرّ الضَّبُعَ عن وجارها من شدَّته، وربما سمّيَ بذلك السيلُ العظيم، لأنّه يَجُرّ الضباعَ من وُجُرها، وقيل: جارُ الضَّبُع أشدُّ ما يكون من المطر، كأنه لا يدع شيئاً إلا جَرَّه، ابن الأعْرابيّ: يقال للمطر الذي لا يدع شيئاً إلاّ أساله وَجَرّه: جاءنا جارُ الضَّبُع ولا يَجُرّ الضَّبُعَ إلا سيلٌ غالبٌ...)

وقال الزَّجاجي[2]: (وأما الجر، فانما سُمّيَ بذلك لأنّ معنى الجَرّ الإضافة، وذلك أنّ الحروف الجارّة تجر ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها كقولك: مررت بزيد، فالباء أوصلت مرورك إلى زيد، وكذلك: المال لعبدالله، وهذا غلام زيد.

وهذا مذهب البصريّين وتفسيرهم، ومن سَمّاه منهم ومن الكوفيّين خَفْضاً، فإنهم فَسَّروه نحو تفسير الرّفع والنصب، فقالوا : لانخفاض الحَنَك الأسفل عند النُّطْق به، وميله إلى إحدى الجهتَيْن).

وهذا يعني أنّ الجَرّ هو الجذب في اللغة وفي الاصطلاح هو إضافة ما قبل حرف الجر إلى ما بعده عملاً ومعنى.

(ب) مصطلحات الجَرّ عند البصريّين:

استعمل البصريّون عدة مصطلحات للتعبير عن معنى الجَرّ وهي:

١. الجَرّ:

وهو مصطلح قديم جداً، وربما رافق نشأة النّحو الأولى، هذا إذا صَحّ ما يقوله أبو

---

(١) لسان العرب (جرر) ٤/١٢٥.

(٢) الإيضاح ص٩٣.

جعفر النّحّاس مِنْ أنّ هذا المصطلح من استعمال قدماء البصريّين[3] ويبقى أنْ نُحَدِّدَ: من هم قدماء البصريّين؟ وأُرَجِّحُ أنه يعني بقدماء البصريّين: سيبَوَيْه ومن سبق سيبَوَيْه أمثال: الخليل بن احمد، وأبي عمرو بن العَلاء وعيسى ابن عُمَر ويونُس بن حَبيب وغيرهم. وذلك لأنّ أبا جَعْفر نَفْسَه توفي عام ٣٣٨هـ على ارجح الرِّوايات، فهو من القدماء نسبياً، ولا يمكن أن يُسَمّي الزَّجّاج أو ابن السَّرّاج من القدماء فهم بالقياس إليه المحدثون، أضف إلى ذلك أنّ المُبَرِّدَ لم يكن يستخدم هذا المصطلح كثيراً على ما سنرى، ومهما يكن من أمْر، فإنّه وصل إلى سيبَوَيْه سويّاً، واستعمله في كتابه كثيراً[4] وتابعه الأخْفَش باستعماله باللفظ نفسه[5] ثم استخدمه المُبَرِّد[6]، بَيْدَ أنّه لم يكن المصطلحَ الأوّلَ عنده، كما استعمله ابن السَّرّاج[7] وأما الزَّجّاجي فموقفه يثير الانتباه، لأنه لم يستعمله في كتاب «الجُمَل» بيد أنه استعمله في كتاب الإيضاح[8] ثم استعمله ابو جعفر النَّحّاس[9] ولكن استعماله له كان قليلاً قياساً إلى استعماله للمصطلحات الأخرى، كما استعمله الفارسي[10] وابن جنّي[11] والزَّمَخْشَري[12].

٢. الإضافة:

الإضافة عند النحويين العرب معناها الجَرّ، وهي إسناد اسم إلى اسم بتنزيل الثاني من الأول منزلة التنوين، أو ما يقوم مقامه في تمام الاسم[13].

استعمال مصطلح الإضافة للتعبير عن الجَرّ:

استعمل مصطلح الإضافة عند البصريّين متضمناً مدلولين: أولهما: الجَرّ، وثانيهما: ما

---

(٣) إعراب القرآن ١/١٢٠.

(٤) الكتاب ١/٤١٩، ٢/١٦٣، ٢/١٧٢، ٢/٢٨٣، ٣/١٢٨، ٤/٢٧، ٤/٢٢٥، ٤/٤١٧، ...الخ.

(٥) معاني القرآن للأخفش ص١٣، ص٢٧، ص٢٩٥.

(٦) المقتضب ٤/١٣٦.

(٧) الأصول في النحو ١/٤٩٧، ٢/٣، ٢/٩، ٢/٢٣٩.

(٨) الإيضاح ص٩٣.

(٩) إعراب القرآن ١/١١٦، ١/١٢٠.

(١٠) الحجة في علل القراءات ١/١٠٨.

(١١) اللمع في العربية ص٧١.

(١٢) المفصل ص٨٢.

(١٣) معجم المصطلحات العربية ص٢٩.

عناه النحويون بتركيب الإضافة، أي إضافة اسم إلى آخر، بحيث يكون الأوّل مضافاً عاملاً بالثاني الذي هو المضاف اليه، وكلا المدلولَيْن يتعلق بالجَرّ، والذي يُهِمُّنا هو استخدامه للدّلالة على الجَرّ، وقد وجدت أنّ جميعَ البصريّين كان يستخدمه للدّلالة على هذا المدلول (الجَرّ)[14] وبعض النحويين يُسَمّى حروف الجرّ حروف الإضافة؛ لأنها تضيف إلى الأسماء معاني الأفعال وشبهها من كل ما تتعلق به تلك الحروف[15].

٣. الخَفْضُ:

وهو أحدث المصطلحات التي استعملها البصريون للتعبير عن الجَرّ، والدليل على ذلك أن سيبَوَيْه والأخفش لم يستعملاه، وهذا يعني أن القرن الثاني الهجري مر دون استعماله، بل لقد تعداه إلى النصف الأول للقرن الثالث الهجري، ولا نستطيع تحديد زمن استخدامه تحديداً دقيقاً، وذلك لوجود انقطاع بالمصادر التي كتبها علماء القرن الثالث، إذ لا تتوافر لدينا مؤلفات الجَرْمي والمازني، وعليه، فأرَجِّح أنّ المصطلح لم يستعمل قبل زمان المُبَرِّد في نهاية القرن الثالث الهجري.

وأما استعماله عند المُبَرِّد، فقد كان كثيراً، قال في موضع[16]: (ولذلك كان ما لا ينصرف إذا كان مخفوضاً فُتِحَ وحمل على ما هو نظير الخفض، نحو: مررت بعثمان، وأحمر يافتى.) وكذلك استعمل مصطلح الخافِض بمعنى حرف الجَرّ[17]. ومصطلح المخفوض بمعنى الاسم المجرور[18].

واذا انتقلنا إلى القرن الرابع نرى أعلامه الذين عاشوا في نصفه الأول يفضلونه ويستعملونه مشتهراً شهرة فاقت شهرة مصطلح الجر إلى الحد الذي جعل ابن السّراج يقول[19]: (وقولي جَرّ وخَفْض بمعنى واحد)، بل لقد تجاوز الزُّجّاجي ذلك فلم يستعمل في

---

(١٤) الكتاب ٢/١٧٢، ٢/٢١٥، ٣/٤١١، ٤/٢١٧، ٤/٢٢٥ ... ، ولنظر معاني القرآن للأخفش ص١٤، ٢١٣، ٢١٨، وانظر المقتضب ٢/١٨٥، ٤/١٣٦، وانظر الأصول في النحو ١/٢٢٥، ٢/٣ ، وانظر الايضاح ص٩٣، والجمل ص٦٠ ، ٦٢، ٦٣، ٦٤، والحجة في علل القراءات ١/١٠ واللمع في العربية ص١١، ص٨٠، والمفصل ص٨٢.

(١٥) النحو الوافي ١/٧١.

(١٦) المقتضب ١/٢٤٨ وانظر ١/٢٦٥، ٤/٢٥٥.

(١٧) المقتضب ٣/٦١، ٣/٣٠٩.

(١٨) المقتضب ١/٢٤٨، ٣/٦١.

(١٩) الأصول في النحو ١/٤٩٧، وانظر ١/٣٦١، ٢/٥، ٢/٩...

كتاب الجُمل غيره إلا قليلاً من الأماكن استعمل فيها مصطلح الإضافة كما رأينا، إلاّ أنّه لم يستعمل فيه مصطلح الجَرّ إطلاقاً، بل كان استعماله وقفاً على مصطلح الخفض[٣٠] واستعمل مشتهراً شهرة واسعة عند ابي جعفر النّحاس[٣١] والزّجاجي ولكن بعد وفاته صار استعماله إلى المرتبة الثانية إلاّ أنّه كان مستعملاً. فقد استعمله أبوعلي الفارسي[٣٢] ثم تلميذه ابن جنّي[٣٣] إلاّ أنّ الزَّمَخْشَري لم يستعمله، ولا يعني ذلك أنه انقرض، فقد استعمله المتأخرون الذين يسايرون البصريين[٣٤].

(ج) الإضافة عند البصريين:

١. معنى الاضافة:

الإضافة عند النحويين العرب هي: إسناد اسم إلى اسم آخر بتنزيل الثاني من الأول منزلة التّوين أو ما يقوم مقامه في تمام الاسم، وعامل الجر في المضاف إليه هو المضاف عند معظم البصريين، والقصد من الإضافة: تعريف السابق باللاحق، أو تخصيصه به أو تخفيفه، نحو: كتاب الأستاذ، وضوء الشمعة، ومعيد الدرس[٣٥].

والإضافة قسمان: محضة وغير محضة:

(أ) المَحْضَة:

وهي ما كان المضاف فيها وصفاً، اي: اسم فاعل، او اسم مفعول أو صفة مشبهة، عاملاً في المضاف اليه، مثال ذلك : قارئ الكتاب، ومعطي الجائزة، وحسن الصوت، وتُسَمَّى إضافةً لفظية، وهي لا تفيد تعريف المضاف بإجماع النحويين[٣٦] ودليل ذلك قوله تعالى: (هَدْيًا بَالِغَ الكَعْبَةِ)[٣٧].

---

(٣٠) الإيضاح ص٩٢، وانظرالجمل ص٢ ، ٥، ١٢، ١٥، ١٨، ٢١، ٥٩، ٦٠...الخ

(٣١) إعراب القرآن ١/١٦، ١/١٣٥، ١/٢٣٥.

(٣٢) الحجة في علل القراءات ١/١٠٥.

(٣٣) الخصائص ١/١٨٤.

(٣٤) أوضح المسالك ٢/١٧٧-١٧٨.

(٣٥) المقتضب ٤/١٤٣، والأصول في النحو ٢/٣، ٢/٣١٧، وانظر اللمع ص٨٠، والمفصل ص٨٢، ومعجم النحو ص٣٢، ومعجم المصطلحات العربية ص٢٩.

(٣٦) معجم النحو ص٣٢، ومعجم المصطلحات العربية ص٢٩.

(٣٧) المائدة ٩٥.

(ب) غَيْرُ المَحْضَة:

وهي التي لا يكون فيها المضاف وصفاً عاملاً في المضاف إليه، ويشمل الإضافة المعنوية وتفيد تعريف المضاف بالمضاف إليه مثل: حديث الخليفة شائق، أو تخصيصه به إن كان نكرة مثل: رسالة سلام.

٢- أقسامها من حيث المصطلح:

الإضافة المحضة وغير المحضة:

ربما كان ابن السّراج أول النحويين البصريّين الذين استخدموا مصطلح المحضة، قال[٢٨]: (الإضافة على ضربين: إضافة محضة، وإضافة غير محضة، فالمحضة تنقسم إلى قسميْن: إضافة اسم إلى غيره بمعنى «اللام»، وإضافة اسم إلى اسم هو بعضه بمعنى «من»، وضرب أمثلة على القِسْم الأوَّل، وهو ما كان بمعنى اللام: غلام زيد ودار الخليفة، وأما ما كان بمعنى «من» فقولك: باب ساج، وثوب خَزٍّ، ونجد هذا المدلول عند ابن جنّي[٢٩] والزَّمَخْشَري[٣٠] أيضاً.

وأما الإضافة غَيْرُ المَحْضَة، فقد أطلِق هذا المصطلح- بدايةً في زمان ابن السّراج،وقد سمّاها الزَّمَخْشَري الإضافة المعنويّة[٣١].

٣. المُضَاف:

وهو مصطلح قديم استعمله سيبَوَيْه[٣٢] والمُبَرّدُ[٣٣] ونسب ابن هشام استعماله إلى الزَّجّاج[٣٤] ثم استعمله المتأخرون عن الزَّجّاج[٣٥] ولم يستعمل البصريّون غير هذا المصطلح للتعبيرعن المضاف.

---

(٢٨) الأصول في النحو٢/٣.
(٢٩) اللمع في العربية ص٨٠.
(٣٠) المفصل ص٨٢.
(٣١) المفصل ص٨٢.
(٣٢) الكتاب ١/٤٠٢، ١/٤٢٠، ٢/١٩٩.
(٣٣) المقتضب ٣/٢٣٠، ٤/١٤٣.
(٣٤) أوضح المسالك ٢/١٦٧.
(٣٥) الأصول في النحو ٢/٢٢٥ ، وانظر الخصائص ١/٣٥٢ ، والمفصل ص٨٢، ٩٩.

٤. المضاف إليه:

وقد رافق مصطلح المضاف في الاستعمال، وقد استعمله البصريون جميعاً[٣٦]

(د) مصطلحات أخرى في باب المجرورات:

١. الحَشو:

وهو «الجار والمجرور» الذي يفصل بين «لا» واسمها، كالذي في قوله تعالى (لا فيها غَوْلٌ ولا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُون)[٣٧] وقد استعمله سيبَوَيْه[٣٨].

٢. الصِّفَة:

والصِّفة مصطلح استعمله ابن السَّراج[٣٩] ويطلق على الجار والمجرور والظرف، وهو مصطلح من مصطلحات الكوفيِّين، ويقابله عند البصريين مصطلح المُسْتَقَر.

٣. الجَرّ على الجوار:

قال محمد التّهانوي[٤٠]: (جر الجوار هو أنْ تصيرَ الكلمة مجرورةً بسبب اتصالها بكلمة مجرورة سابقة عليها، لا بسبب غير الاتصال، فيكون جر الأولى بسبب العامل، وجر الثانية لا بعامل، ولا بسبب التبعيّة، كجر النّوابع، بل إنّما يكون بسبب الاتصال والمجاورة، كجرّ «أرجلكم» في قوله تعالى (وامْسحوا برؤوسِكُم وأرجُلِكُم)[٤١] ومنه قول العرب: هذا جُحْرُ ضَبٌّ خَربٍ، ولا يمكن أن تنعت الضب بقولك: خَربٍ،الانه لا يكون كذلك أبداً، وإنما نعتوا الجحرَ، والتقدير: هذا جُحْرُ ضَبٌّ خَربِ الجُحْرِ، وما حمل العرب عليه هو الجوار، أي صعوبة الانتقال من حركة الكسر إلى حركة الرفع، وهذا ما قرره علم اللسان العربي القديم.

---

(٣٦) الكتاب ١/٤١٩، ٢/٣٠٢، وانظر معاني القرآن للاخفش ص٢٩٥، والمقتضب ٤/١٢٦، والأصول في النحو ٢/٣١٧ والحجة في علل القراءات ١/١٣، والخصائص ١/٢٥٣، والمفصل ص٨٢، ٩٩.

(٣٧) الصافات ٤٧.

(٣٨) الكتاب ٢/٢٩٩.

(٣٩) الأصول في النحو ١/١٢٧.

(٤٠) كشاف اصطلاحات الفنون ١/٢٨٧، وانظر الفرائد الجديدة ص٦٠١.

(٤١) المائدة ٦.

وأما من حيث الاستعمال، فقد استعمله سيبَوَيْه، قال[42] (وقد حملهم قرب الجوار أنْ جَـرّوا: هذا جُـحْـرُ ضَبٍّ خَـرِبٍ، ونحـوه، فكيف ما يصح مـعناه؟) وقـد ظل هذا المصطلح مستعملا طوال المَرْحلة الممتدة من سيبَوَيْه إلى الزُمَخْشَري، قال ابن جنّي[43]: (وأما الجوار في المنفصل فنحو ما ذهبت الكافة اليه في قولهم: هذا جحر ضب خرب، وقول الحطيئة:

فإيّاكم وحَيَّـةَ بطـنِ وادٍ هموزِ الناب ليس لكم بسـيٍ[44]

فيمن جرّ «هموز الناب» وقول الآخر[45]

كأنّ نَسْـجِ العَنْكبـوت المُرْمَـل

(هـ) مصطلحات الجر والاضافة والخفض بين البقاء والانقراض:

مصطلح الجر اكثر المصطلحات التي تحقق لها التداول والشهرة على مر العصور، وهو مصطلح بصريٌ عريق، موغل في القدم، وقد نسبه أبو جعفر النّحاس إلى قدماء البصريّين، اي ما قبل المُبَرّد[46] وقد واظب النحويون بعد سيبَوَيْه على استعماله لم يتخلف منهم عالم بصريٌ واحد حسبما وقفت عليه من مصادر.

وهو مصطلح وثيق الصلة بنظرية العامل ومعنى الاضافة، إذ إنّ معناه في اللغة الجذب، والجذب يعني الإضافة، فعندما نجر شيئاً، فإننا نجذبُهُ نحونا، أي نضيفُه إلى وجهتنا، لذلك يقال: السيل جار للضبّع لأنّه يدخل إلى وكره فيسحبه منه لشدته[47]، وكذلك يفعل حرف الجر، اذ يقوم بإضافة ما بعده إلى ما قبله، عملاً ومعنى[48] ولهذا سُمّيَ جَرًا كما يقول الزَّجّاجي.

---

(٤٢) الكتاب ١/٦٧.

(٤٣) الخصائص ٣/٢٢٠-٢٢١ وانظر ٢/١٧١.

(٤٤) قال محمد علي النجار محقق كتاب الخصائص: (.. وقوله فإياكم ... يعني نفسه، والهموز من الهمز وهو الغمز، والضغط، وقوله، ليس لكم بسي، فالسيّ، المثل، اي لا تستوون معه، بل هو أشرف منكم، يقول:

إنه يحمي ناحيته وينتقي كما تتقي الحية الحامية لبطن الوادي)، انظر الخصائص ٣/٢٢٠ الحاشية.

(٤٥) القائل هو العجاج، انظر الخصائص ٣/٢٢٠ الحاشية.

(٤٦) إعراب القرآن ١/١٢٠.

(٤٧) لسان العرب (جرر) ٤/١٢٥.

(٤٨) الإيضاح ص٩٣.

وأما مصطلح الإضافة، فهو بمعنى مصطلح الجَرّ، وهو قصير العبارة مثله، ولكنه لم يشتهر شهرته، وذلك يعود إلى أن مصطلح الإضافة يطلق على أكثر من مدلول: فهو يطلق على الجر، وعلى الإضافة «تركيب المضاف والمضاف إليه» .

ويطلق أيضاً على النسبة في علم الصرف كقولنا : سوري، وأردني، وعربي، وعجمي، إلا ان هذه الازدواجية لم تمنع النحويين من استعماله كما رأينا .

وأما مصطلح الخَفْض، فهو أشهر المصطلحات النحويّة عند الكوفيّين في بابه، ويعد النصف الأول من القرن الرابع الهجري العصر الذهبي لاستعماله وهو لا ينظر إلى معنى الجَرّ، وإن زعم ابن السّراج أنّ الجَرّ والخفضَ سيان من حيث المعنى[٤٩] ، فهو مصطلح يلتفت إلى الناحية الصوتية، قال الزّجّاجي[٥٠] (فسروه)[٥١] نحو تفسير الرفع والنصب، فقالوا : لانخفاض الحنك الأسفل عند النطق به، وميله إلى إحدى الجهتين).

وقد ذهب المستشرق يُوهان فك إلى أن مصطلح الخَفْض قد ورد إلى المصطلحات النحويّة عن طريق الخليل بن أحمد، واكتسب شهرته عند البصريّين والكوفيّين على الرغم من أنّ شهرته الحقيقية كانت في الأوساط الكوفيّة[٥٢] ، والدّليل على ما ذهب اليه هذا المستشرق أنّ الأَصْمَعيّ عندما سأله الخليل عن الفرق بين الخفض والجر فَرّق بينهما بأن الخفض هو الشيء دون الشيء كاليد إذا جَعَلْتها تحت الرجل، والجرُّ عنده أنْ تميل الشيء إلى الشيء، وتقيم شيئاً مقام شيء، كقولك: هذا باب البيت، فالبيت أقمته مقام التنوين، والذي أريدُ أنْ أضيفه هو ما ذهب اليه النحويون واللغويون من أنّ معنى الخفض التّسَفُّل، ومعنى الجَرّ: الإضافة، ولهذا فعلامة الجر تكون في أسفل الحرف[٥٣] وذكر العَيْنِيّ أنّ حروف الجرّ سميت بهذا الاسم لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء، أي توصلها إليها، فيكون المراد من الجَرّ المعنى المصدّري، ومن ثم أطْلَقَ عليها الكوفيّون اسم: حروف الإضافة[٥٤].

---

(٤٩) الأصول في النحو ١/١٩٧.

(٥٠) الإيضاح ص٩٣.

(٥١) يعني العلماء والنحويين.

(٥٢) العربية للمستشرق يوهان فك ص٢٢ .

(٥٣) مجالس العلماء ص٢٥٣ .

(٥٤) حاشية الصبان ٢/٢٠٣.

(و) حروف الجر:

حروف الجر عدتها عشرون حرفاً وهي:

١. حروف باب الاستثناء، خلا، وعدا، وحاشا.

٢. الحروف الشاذة، وهي:

أ. متى في لغة هُذَيْل.

ب. لعل في لغة عُقَيْل.

ج. كي أو كيمة.

٣. الحروف المشهورة وهي: من، والى، وعن، وعلى، وفي، والباء، واللام، وحتى، والكاف، والواو، ومذ، ومنذ، والتاء، ورب(٥٥).

---

(٥٥) وسيرد الحديث عنها مفصلاً في حروف المعاني.

الباب الرابع

الفصل الأول: الأساليب النحوية

الفصل الثاني: حروف المعاني

١ . الاستثناء

(أ) الاستثناء لغةً واصطلاحاً .

قال الشَّريفُ الجُرْجَانيّ[١]: (الاستِثْناء: إخراجُ الشّيء من الشّيء، لولا الإخراج لوَجَب دخولُه فيه.) وقال أبو البقاء الكَفَويّ[٢]: (الاستِثْناء في اللّغة: المَنْع والصَّرْف، فينتظم الوَضْعِيّ الذي هو ما يكون بأداته، والعُرْفِيّ الذي هو بمشيئة الله تعالى، ولفظ الاسْتِثْناء يُطلَق على فعل المتكلم، وعلى المُسْتَثْنَى، وعلى نَفْس الصِّيغة ... والاسْتِثْناء إيراد لفظ يقتضي رفع ما يوجبه عموم اللفظ أو رفع ما يوجبه اللفظ.) أي أنه إخراج مابعد «إلا» أو أداة الإستثناء من حكم ما قبلها .

وهو عند ابن جنّي، أنْ تخرج شَيْئاً مما أَدْخَلْت فيه غيرَه أو تُدْخِلَه فيما أخْرَجْتَ منه غَيره[٣]وقال أبو البَركات الأَنْبَاري[٤]: (إنْ قال قائل: ما الاستثناء؟ قيل: إخراج بعض من كل بمعنى «إلا»، وقال ابنُ يعيش[٥]: (هو صَرْف اللفظ عن عمومه، بإخراج المُسْتَثْنى مِنْ أنْ يتناولَه الأوّل.) وقال الرَّضِي الاسْترابادي[٦]: المُسْتَثْنَى مُتَّصِل ومُنْقَطِع: فالمتَّصل هو المخرج مِنْ متعدّدٍ لفظاً أو تقديراً بإلا وأخواتها، والمنقَطع ما كان المذكور بعدها غَيْرَ مُخْرَج.)

(ب) استعمال مصطلح الاستثناء :

ومصطلح الاستثناء قديم، استعمله جميع النحويّن البصريّين ومن سايرهم حتى يومنا هذا[٧].

---

(١) التعريفات ص ٢٣ .

(٢) الكليات ١/ ١٢٤ .

(٣) اللمع ص٦٦ .

(٤) أسرار العربية ص٢٠١ .

(٥) شرح المفصل ٢/ ٧٥ .

(٦) شرح الكافية ١/ ٢٢٤ .

(٧) انظر الكتاب ٢/ ٣٠٩، ومعاني القرآن للاخفش ٥٧ ، ١١٥ ، والمقتضب ٤/ ٣٨٩، وانظر الأصول في النحو ١/ ٣٤٦، والجمل ص٢٣٠، و٣/ ٩٢، الحاشية وإعراب القرآن ١/ ٢٦٥، وانظر الحجة في علل القراءات السبع ١/ ١١٧، وانظر الخصائص ٣/ ٨٥، واللمع في العربية ص٦٦، والمفصل ص٦٧ .

(جـ) أقسام الاستثناء

١. الاستثناء المُفَرَّغ :

تعريفه:

هو الاستثناء الذي يُحْذَفُ منه المُسْتَثْنَى منه، ولا عمل لـ «إلا»، وإنّما العملُ لما قبلَها، وسمي مُفَرَّغاً لأنّ ما قبلها تَفَرَّغ للعمل فيما بعدها، ولم يشغله عنه شيء، تقول: ما قام إلا زيد، فترفع زيداً على الفاعلية، وما رأيت الازيدا فتنصب زيداً على المفعولية، وما مررت إلا بزيد، فتخفضه بالباء كما تفعل بهن لو لم تَذْكر «إلا»[٨].

استعمال مصطلح المُفَرَّغ عند النحويّين :

لم تُعْرَف تسميةُ المُفَرَّغ في بدء الدراسات النحويّة، لذا فإنّنا لا نرى سِيبَوَيْه يستعملها بل لا نرى المبرّدَ يفعل ذلك، بل لقد آثروا استعمال مصطلحات وصفية تحمل معنى المُفَرَّغ وإن لم تحمل لفظه وهي:

أ. ما يبقى فيه الاسم على ما كان عليه قبل إضافة «إلاّ» :

واستعمل هذا المصطلح عند سيبويه، قال[٩] (ويكون الاسم بعدها- أي بعد إلاّ على وجهين: أنْ يبقى الاسم على ما كان عليه قبل إضافة «إلاّ»، مثل: ما أتاني إلاّ زَيْدٌ، وما لقيت إلاّ زَيْداً) وما مررت إلاّ بزيد، وكلام سيبَوَيه هذا حد يستغرق مدلول الاستثناء المُفَرَّغ.

ب. ما يكون فيه الكلام محمولاً على ما كان عليه قبل دخول الاستثناء :

وذلك قولك: ما جاءني إلاّ زيد ... وتكون الأسماء محمولة على أفعالها.) وقد استعمل هذا المصطلح عند المُبَرِّد[١٠].

جـ. الاستثناء المُفَرَّغ :

وهو مصطلح حادث بعد زمان المُبَرِّد بوَقْت قليل، فقد وجدت أنّ التلميحَ اليه قد بدأ في

---

(٨) شرح شذور الذهب ص٢٦٤.

(٩) الكتاب ٢/٣١٠.

(١٠) المقتضب ٤/٣٨٩.

أوائل القرن الرابع الهجري عند ابن السّراج، قال[11]: (فإن فرّغْتَ الفعل لما بعد إلاّ – أي لم تُعْمِلْه في المُسْتَثْنى منه... عمل فيما بعدها، وذلك نحو قولك: ما قام إلاّ زيد، وما قعد إلاّ بكر.)

وقد ظلت تلميحات أبي بكر بن السّراج مستعملةً بعده دَهْراً طويلاً، قال الزّجاجي[12]: (فإذا فَرّغْتَ ما قبل «إلاّ» لما بعدها، عمل ما قبلها فيما بعدها ولم تعمل «إلاّ» شيئا). وقال ابن جنّي[13]: (فإنْ فرّغْتَ العامل قبل (إلا) عمل فيما بعدها لا غير.)

(د) ما جرى على إعرابه قبل دخول إلا :

واستعمل هذا المصطلح عند الزّمَخْشَري[14]، وعلى هذا نجد أنّ المصطلحات التي استخدمت كانت أربعة، وهي :

أ. ما يبقى فيه الاسم على ما كان عليه قبل إضافة إلا.

ب. ما يكون فيه الكلام محمولاً على ما كان عليه قبل دخول الاستثناء.

ج. ما جرى على إعرابه قبل دخول إلا.

د. الاستثناء المفرّغ.

والظّاهر من هذه المصطلحات أنّ الثلاثة الأُولى منها مصطلحات وصفيةٌ، تُعَدُّ حدوداً تَسْتَغْرِق ظاهرةَ الاستثناء المفرّغ تماماً، فهي تَصْلُح أن تكون تعريفاتٍ شاملةً لها، وهي من حيث المعنى تؤدّي مدلول الاستثناء المفرّغ تماماً، ولكنها من حيث اللفظ تتمايز فنجد أن عبارَة سيبَوَيْه حَدّدَتْ النّمط أكثر من تحديد عبارة المُبَرّد، إذ إنّ الأول ذَكَرَ أنّ الاستثناء الذي يمكن أنْ يكونَ مُفَرّغاً هو الاستثناء الذي تكون أداته (إلا)، ولا يمكن أن يكون الاستثناء بـ(غير) أو (سوى) أو غيرها من حروف الاستثناء مُفَرّغاً، وأما المُبَرّد فذكر أنّ ما يكون فيه الكلام محمولاً على ما كان عليه قبل دخول الاستثناء ولم يذكر الأداة، فعلى هذا فإنّني أزعم

---

(١١) الموجز في النحو ص٣٩.

(١٢) الجمل ص٢٣١ .

(١٣) اللمع في العربية ص٦٨.

(١٤) المفصل ص٦٩.

انّ عبارةَ سيبَوَيْه اكثرُ تحديداً من عبارة خَلَفِه المُبَرِّد، واما عبارة الزَّمَخْشري فلا ريب انّها تحمل مَزِيَّة عبارة سيبويه إلا انها اقصرُ منها، غير انّه كان من المنتظر انْ يستعمل الزَّمَخْشَري مصطلحاً قريباً من الاستثناء المُفَرَّغ.

وأما مصطلح الاستثناء المُفَرَّغ، فعلى الرغم من انّه لم يستعمل بهذه الحرفيّة إلاّ أنني أعدُّ التلميح اليه أمراً يُشْبِهُ استعماله، وقد قرّر النحويّون أن السبب في تسميته مُفَرَّغاً يعود إلى أنَّ العامل الذي وقع على المستثنى قد تَفَرَّغ للعمل فيه دون أنْ يضعف بسبب وجود المستثنى منه[١٥]. ويمكن انْ نُرْجِعَ السببَ في التّسمية إلى أنَّ هذا النمط قد فُرِّغ من المستثنى منه فعليه يكون المصطلح تركيباً يتعلق بتركيب الجملة، ولكن إلى جانب هذا لا يمكن انْ ننسى أثر العامل في تشكيل المصطلح.

٢. الاستثناء التّام المُوجَب :

عبر النحويون عن الاستثناء التام الموجب بعدة مصطلحات وهي:

١. ما يكون فيه المستثنى نَصْبَاً لأنّهُ مُخْرَج مما أدْخِل فيه غيره:

واستعمل عند سيْبَوَيْه والخليل بن احمد، قال سيبَوَيه[١٦] «هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلاّ نصباً، لأنّه مُخْرَجٌ مما أدخلت فيه غيره... وهذا قول الخليل رحمه الله.»

٢. ما يكون فيه الفعل مشغولاً ثم تأتي بالمستثنى بعد:

واستعمله المُبَرِّد قال[١٧]: (فإن كان كذلك فالنصب واقع على كل مستثنى)

٣. ما يكون المنصوب في اللفظ غير المرفوع إلاّ أنّه بعضه وهو المستثنى: وقد استعمل هذا المصطلح عند ابن السَّرّاج[١٨].

٤. الاستثناء الموجب: وقد بدأ التلميح اليه في القرن الرابع، ولا سيما عند ابن

---

(١٥) الموجز في النحو ص٣٩، والجمل ص٢٣١، واللمع ص٦٨، وانظر شرح شذور الذهب ص٢٦٤.

(١٦) الكتاب ٢/٣٣٠، وانظر ٢/٣٣١.

(١٧) المقتضب ٤/٣٨٩.

(١٨) الأصول في النحو ١/٣٤٢.

السَّراج[19]. واستعمل سوياً عند الزَّجَاجي[20] ثم اشتهر بعده، قال ابن جنّي[21]: (فإذا استثنيت من موجب، كان ما بعدها منصوباً على كل حال.) وهو عند الزَّمَخشَري «ما استثني بإلا من كلام موجب»[22].

المصطلحات المستعملة في هذا الباب من حيث الاستعمال كثرة وقلة :

لم يستعمل المصطلح الأوَّل عند غير الخليل وسيبَوَيه ولم يستعمل الثاني عند غير المُبَرِّد على حين كان المصطلح الثالث وقفاً على أبي بكر بن السَّرَاج دون غيره، وأما المصطلح الرابع وهو الاستثناء الموجب، فقد استعمل منذ بداية القرن الرابع، واشتهر عند الزَّجَّاجي وأبي جعفر النَّحاس[23] وابن جنّي والزَّمَخشَريّ، وأما إضافة لفظ «التام» إلى الاستثناء الموجب فلم أر نحوياً واحداً من نحويي ما قبل الزمخشري يستعمله، فهو من اصطلاحات المتأخرين[24].

لماذا اشتهر مصطلح الاستثناء الموجب ولم تشتهر المصطلحات الأخرى؟

الدارس للمصطلحات المستعملة في هذا الباب يلاحظ أن المصطلح المستعمل عند الخليل وتلميذه سيبويه اصطلاح وصفي، يشرح الشكل الإعرابي لهذا النوع من أنواع الاستثناء، إذ هو ناشئٌ من العمل والعامل، فهو (ما يكون فيه المستثنى نصباً لأنه مُخْرَجٌ مما أدخلت فيه غيره.) فالجزء الأول منه يهتم بالحركة الإعرابية، على حين نجد الجزء الثاني تعليلاً لحركة النصب هذه، وكذلك نقول في مصطلح ابن السَّراج: «ما يكون المَنْصوب في اللفظ غير المرفوع إلاَّ أنه بعضه وهو المستثنى «فهو- كما نرى- مصطلح إعرابي، إلا أنّ المعنى فيه مأنوس، وهو قوله «إلا» أنه بعضه، أي: بعض المستثنى منه، غير أن هذا غير كاف مما يجعلني أزعم أنّه مصطلح يهتم بالشكل الإعرابيّ دون المعنى.

---

(19) الأصول في النحو ١/٣٤٣.

(20) الجمل ص٢٢٠، وانظر ١٧٦.

(21) اللمع ص٦٦.

(22) المفصل ص٦٧.

(23) إعراب القرآن ١/٤٠٦ تفسير الآية ٢٤: النساء.

(24) شرح شذور الذهب ص٢٦٣.

وأما مصطلح المُبَرِّد: «ما يكون فيه الفعل مشغولاً ثم تأتي بالمستثنى بعد» فإن هذا يعني «التّام»، فالفعل وما قام مقامه قد اشتغل بغير المستثنى وهو المستثنى منه، وبوجود المستثنى منه تتم عناصر جملة الاستثناء، فهو غير مُفَرَّغ لوجوده.

ولكن ما معنى مصطلح الموجب؟ وماذا يعني التام؟

نجد أنَّ المصادر تَنُصُّ على أنَّ معنى التَّامّ: هو ذلك النمط من الاستثناء الذي يكون المستثنى منه موجوداً فيه[٢٥] وأما معنى الموجب فهو غير المنفي[٢٦]، أي الذي لا يحتوي أداة من أدوات النّفي، وذلك كقوله تعالى: (فَشَرِبُوا مِنْهُ إلاّ قَلِيلاً مِنْهُمْ)[٢٧].

٣. الاستثناء التّام المَنْفِيّ:

عامَلَ النحويّون هذا النوع على أنّه تابع بَدَل، فهو بدل من المستثنى منه، وعلى هذا، فهو يأخذ حُكم مَتبوعه وحركته الإعرابيّة كأيّ تابع آخر، والمصطلحات المستعملة في التعبير عن هذا الباب هي:

أ. ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما نُفِيَ عنه:

وقد استعمله سيبَوَيْه، قال[٢٨]: (... ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما نُفِي عنه، فقولك: ما أتاني أحد إلاّ زيد، وما مررت بأحد إلاّ زيد، وما رأيت أحداً إلاّ زيداً، جعلت المستثنى بَدَلاً من الأوّل، فكأنك قلت: ما مررت إلاّ بزيد، وما أتاني إلاّ زيد، وما لقيت إلاّ زيداً، كما أنّك إذا قلت: مررت برجل زيد، فكأنك قلت مررت بزيد...) وقال المُبَرِّد[٢٩]: (وعلى هذا مجرى النّفي، وإنْ كان الأجود فيه «غير»، نحو: ما جاءني أحد إلا زيد، وما مررت بأحد إلا زيد.)

ب. ما يكون فيه المستثنى بدلاً من المستثنى منه:

وقد استعمله ابن السَّراج[٣٠].

---

(٢٦) معجم النحو ص ٥٢.

(٢٧) البقرة ٢٤٩.

(٢٨) الكتاب ٢/٣١١.

(٢٩) المقتضب ٤/٣٩٠.

(٣٠) الموجز في النحو ص ٣٩.

ج. المنفي وغير الموجب :

واستعملا معاً عند الزَّجاجي[٣١] واستعمل ابن جنِّي مصطلح غير المَوجب[٣٢].

د. التام غير الموجب :

وقد استعمل هذا المصطلح في أواخر المرحلة التي أدرُسها عند الزَّمَخْشَري[٣٣].

ووفقاً لهذا العرض يتبين لنا أنّ أوّل من استعمل مصطلح الاستثناء التام غير الموجب كان الزَّمَخْشري، على أننا نَجِد التلميحَ اليه بدأ في وقت مُبَكِّر، منذ أيام سيبَوَيْه والمُبَرِّد، والسبب في هذا يعود إلى وجود النفي في أوّل التركيب، فقولك ما جاءني إلا زيد، بدأ بأداة النفي «ما»، وهذا الذي دفع النحويّين إلى استعمال مصطلح النّفي الذي رأيناه في هذا النمط.

وأما المصطلح الذي استعمل عند سيبَوَيْه والآخر الذي استعمل عند ابن السُّراج، وهما على الترتيب: «ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما نفي عنه» و «ما يكون فيه المستثنى بدلاً من المستثنى منه». فهما كما يظهر من لفظهما متشابهان، ومعناهما واحد، وقد نظر واضعاهما إلى النّمط اللغوي المعنى على أنّه بَدَل أو تابِع.

٤. الاستثناء المُنْقَطِع :

مصطلح «المُنْقَطِع» قديم، يعود استعماله إلى أيّام سيبَوَيْه، ولا أدري إذا كان مستعملا قبله، ولكن استعماله عند سيبَوَيه كان قليلاً، اذ لم أقف عليه في كتابه غير مرّة واحدة قال[٣٤]: «هذا باب النّصب فيما يكون مستثنى بَدَلاً، حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعاً أن بعضَ العربِ الموثوقَ بعربيته يقول: ما مررت باحد إلاّ زيداً، وما أتاني أحدٌ إلاّ زيداً، وعلى هذا، ما رأيت أحداً إلاّ زيداً، فينصب زيداً على غير رايت، وذلك أنّك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول، ولكنك جعلته منقطعاً مما عمل في الأول، والدّليل على ذلك أنّه يجيء على معنى

(٣١) انظر على التوالي الجمل ص٢٣١، ص٢٣٢ .

(٣٢) اللمع ص٦٦.

(٣٣) اللمع ص٦٦.

(٣٤) الكتاب ٢/٣١٩.

«ولكن زيداً» و «لا أعني زيداً». وعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدّرهم، إذا قلت: عشرون درهماً، ومثله في الانقطاع من أوّله: إنّ لفلان والله مالاً إلاّ أنّه شَقي، فأنه لا يكون أبداً على إنّ لفلان، وهو في موضع نَصب، وجاء على معنى: ولكنّه شَقي.)

وبعد سيبَوَيْه انقطع استعماله زمناً طويلاً، مما يدعم قولي إنّ استعماله له كان نادرا، والدليل على ذلك أيضاً أنه استعمل مصطلحات أخرى للتعبير عنه قال[٣٥]: (ما لا يكون إلاّ معنى «ولكنّ»، فمن ذلك قوله تعالى: (لا عاصِمَ اليَوْمَ مِنْ أمرِ اللهِ إلاّ على مَنْ رَحِم)[٣٦] أي: ولكن من رحم، وقوله عزوجل: (فَلَوْلا كَانَتْ قَريَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَها إيمَانُهَا إلاّ قَوْمَ يونُسَ لَمّا آمنوا)[٣٧] أي ولكن قوم يونس لما آمنوا، وقوله عزو جل: (فَلَولا كَانَ مِنَ القُرُونِ من قَبْلِكُم أُولُو بَقيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الفَسَادِ في الأَرْضِ إلاّ قليلاً مِمَّن أنْجَيْنَا منهم)[٣٨]، اي: ولكنّ قليلاً ممن أنجينا منهم... وهذا الضرب في القرآن كثير.) وفي مكان آخر عبر عنه بقوله[٣٩]: (هذا باب ما يختار فيه النصب، لأن الآخر ليس من نوع الأول، وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: ما فيها أحد إلاّ حمارا، جاؤوا به على معنى: ولكنّ حِماراً، وكرهوا أنْ يُبْدِلُوا الآخر من الأوّل فيصير كأنّه من نَوْعِه.)

ومما يدعم الزّعم أيضاً أنّ الذين جاؤوا بعد سيبويه بأكثر من مائة سنة لم يستعملوه، فقد استعمل الأخْفش الأوْسَط مصطلح «الاستثناء الخَارج مِن أوّل الكلام»[٤٠] وأما المُبَرّد فنراه يستعمل مصطلحاً وصفياً آخر فهو عنده «ما يقع في الاستثناء من غير نوع المَذْكور قبله»[٤١] وذلك قولك: ماجاءَني أحد الا حماراً وما في القوم أحد الا دابةً.

وعاد مصطلح «الاستثناء المُنْقَطِع» إلى الاستعمال بعد وفاة المُبَرّد، وذلك عند ابن السَّرّاج قال[٤٢]: (باب الاستثناء المنقطع من الأول والاختيار فيه النصب.) وقال[٤٣]: (اذا كان

---

(٣٥) الكتاب ٢/٣٢٥.
(٣٦) هود ٤٣.
(٣٧) يونس ٩٨.
(٣٨) هود ١١٦.
(٣٩) الكتاب ٢/٣١٩.
(٤٠) معاني القرآن للأخفش ص١٨، ٧٥، ٢٠٢، ٢٣٤.
(٤١) المقتضب ٤/٤١٢.
(٤٢) الأصول في النحو ١/٣٥٣.
(٤٣) الموجز في النحو ص٤٠.

الاستثناء منقطعاً كانت «الاّ» بمعنى «لَكِن»، والاختيار فيه النَصب في كل وجه، وربما أتبع ما قبل إلاّ...) ثم استعمله الزُجَاجي، قال[44]: (باب الاستثناء المنقطع، إذا كان المستثنى من غير جنس الأوّل كان منقطعاً منه، وكان منصوباً) ثم استعمله الزَمَخْشَري ايضاً[45].

ما السبب الذي يقف وراء استعمال مصطلح المنقطع عند النحويين؟

يلاحظ القارىء أنّ المصطلح قَديمٌ حَديثٌ، فقد استعمل عند سيبَوَيْه مرة واحدة إلاّ أنّه لم يكن وحيداً عنده، فقد استعمل مصطلحات وصفيةً أخرى وهي:

أ. ما لا يكون إلا على معنى «ولكن»، وهذا المصطلح يَعْتَمِد التَقدير والعامل أساساً له، فقد قرر النحويون عاملاً محذوفاً ينصب المستثنى في الاستثناء المُنْقَطع، وهو «لكنّ» وهذا واضح عند سيبَوَيْه وابن السّراج والمُبرّد وغيرهم، وقد سبق أنْ رأيْنا نصوص هؤلاء النحويين التي تنص على هذا.

ب. ما يختار فيه النّصب لأنّ الآخر ليس من جنس الأول: ويلاحظ القارىء أنّ هذا المصطلح قسمان: الأوّل منهما يهتم بالحركة الإعرابيّة وهو قوله «ما يختار فيه النصب» ومعنى الاختيار أنّه يجوز فيه غير النصب، وقد رأينا ابن السّراج ينص على ذلك فهو يجيز أنْ يتبع المستثنى[46] إلا أنّ هذا غير مُستَحَب عندهم خوفاً من أنْ يَلتبِسَ على السّامع أنّ الآخر من جنس الأول[47]. وهذا هو الفرق بينه وبين الاستثناء المُتّصل.

وبعد سيبَوَيْه رأينا مصطلَحيْن وصفيّيْن آخرَيْن وهما:

أ. الاستثناء الخارج من أوّل الكلام، وهو مستعمل عند أبي الحسن الأخْفَش وقصد بقوله الاستثناء: المستثنى، وأما معنى قوله: الخارج من أوّل الكلام فهو: المنقطع أي أنّ المستثنى صار من غير نوع المستثنى منه فكأنه خارج منه.

---

(44) الجمل ص235 .

(45) المفصل ص68.

(46) الموجز في النحو ص40.

(47) الكتاب 2/319.

ب. ما يقع في الاستثناء من غير نوع المذكور قبله: وهو من استعمال المُبَرِّد، وقوله: «من غير المذكور قبله» أي: المنقطع، والمذكور قبله هو المستثنى منه والضمير في «قبله» يعود على المستثنى. وهو بمعنى المصطلح المستعمل عند الأخْفَش.

إنّ هذه المصطلحات الأربعة- سواء تلك التي استعملها سيبَوَيْه- عدا مصطلح المُنْقطع- أم التي استعملها الأخْفَش والمُبَرِّد- تُعَدُّ جميعها توطئة لظهور مصطلح المُنْقَطع الذي استعمله سيبَوَيْه مرة واحدة، وانقطع استعماله زمناً، وهذا معنى القول إنّه قديم حديث، فقد عاد النحويّون إلى المصطلح الذي أطلَقَه سيبَوَيْه في وقت مبكّر من الدراسات النحويّة، فاستعملوه وتداولوه بينهم منذ بدايةالقرن الرابع الهجري وحتى يومنا هذا، وهذا يعود إلى أنه يؤدي المعنى الذي كانت المصطلحات السابقة تؤديه بأخصر عبارة، والمصطلح يهتم بالمعنى، ولكنّ الذي يُؤْخَذُ على النحويّين التقدير الذي قدروه للعامل النصب في المستثنى وهو «لكن» وكان أجدر بهم لو أنّهم قالوا: هكذا نطقت به العرب.

٥. الاستثناء بالشرط:

ذكر النحويون تركيباً آخر من تراكيب الاستثناء، وهو يختلف عن التراكيب السابقة في أنّه لا يحتوي، أداةً من أدوات الاستثناء، وهذا التركيب هو الاستثناء بالشّرط[٤٨] وقال أبو سعيد السيّرافي[٤٩]: (جعل سيبَوَيْه «إن شاء الله» استثناء وإنْ كان لفظُه لفظَ الشّروط على تَسْمِيَة الفُقَهاء، ذلك لأنّهم يُسَمُّون «إن شاء الله» بعد الأَيْمان اسْتِثْنَاءً، وانما سَمُّوه استثناء لأنَّه يُسْقِط لُزومَ ما يعتقده الحالِف، فصار بمنزلة الاستثناء الذي يسقط ما يوجبه اللّفظ الذي قبله.) والحقيقة أن هذا الكلام عميق، وهو يؤكد تلك الصلة الوثيقة بين العلوم الفقهية وبين علوم العربيّة، أعني النحو والصرف، فهي علوم قامت لتوضيح أساليب القرآن الكريم ودرء لحن الألسنَة عن آياته بعد تفشي اللحن في الأوساط الإسلامية.

وامّا معنى كلامهم هذا، فإنّنا نَسْمَعُ أَيْماناً يحلفها الإنسان، فيقول: والله لأفعلن كذا وكذا، وربما لا يستطيع تأكيد كلامه الذي هو قسم، فيذكر «إن شاء الله»، وهو بهذا اللفظ يستثني ما لا يمكن له فعله... وقد حَمَله الفقهاء على ذلك، وتبعهم النحويّون، ويسمى هذا

(٤٨) الكتاب ١/٩٢.

(٤٩) الكتاب ١/٩٢ الحاشية.

الاستثناء بالاستثناء العُرْفي، قال أبو البقاء الكفوي(٥٠): (الاستثناء في اللغة المَنع والصَّرف، فينتظم الوَضْعيّ الذي هو ما يكون بأداته، والعُرْفيّ الذي هو بمَشيئة اللهِ تعالى.) وإذا أخذنا بنص أبي البَقاء الذي يقول إنّ الاستثناء هو إيراد لفظٍ يقتضي رَفْع ما يوجبه عموم اللفظ أو رفع ما يوجبه اللفظ(٥١)، فإنّنا يمكن أن نَحْمِلَ جميع الأنماط اللغويّة على أنها استثناء، فعندما نقول: خالد جميل، فقد أكدنا صفة الجمال له واستثْنينا صفة القبح عنه.

أدوات الاستثناء :

وقد عقد لها باب مستقل في فصل «حروف المعاني»، وسيرد إن شاء الله في موضعه.

٢. النِّداء

أ. لمحة عن أسلوب النّداء :

عدّ البصريّون النّداء فَرْعاً على المفعول به، والسبب في أنني لم أُدْرجه بين المنصوبات أنّ المنادى لا يكون نصباً على كلّ حال، ولكنّه يكون كذلك مرة، ويكون مبنيّاً على الضم مرة أخرى، بل لقد عدّه سيبَوَيْه رَفْعاً على ما سنرى، بيد أنّ المرء يستطيع أنْ يلتمس العذر للبصريّين في موقفهم هذا في أنّ حركة البناء إنما تدخل في بنية الكلمة، ولا علاقة لها بالعامل والعمل، فلا يؤثر فيها عامل ما. كما أنّ المعنى الذي يمكن أنْ نُقَدِّره للمنادى يظهره مفعولاً به، لا محالة. على أنّ هذا التقدير يحوّل الجملة مِنَ النّداء الذي هو إنشاء لا ريب في ذلك ولا خلاف إلى جملة خَبَريَّةٍ عاديَّةٍ، والنداء بالتأكيد ليس بخَبَر(٥٢)

وثمة نقطة مُهِمَّة في أسلوب النّداء تستوقف الباحثين، وهي أنّ التقدير، وأعني تقدير عاملٍ ينصب المنادى هو أدْعو أو أُنادي، يقتضي بالضرورة أنْ يكون نَمَط النّداء جملةً تامَّةً، والحقيقة التي يُدْرِكُها الباحثون أنّ نمط النّداء لا يفيد معنى متكاملاً إلاّ بوجودِ الجَواب أو المقصود من النداء، فعندما نقول: يا خالد، فإنه يبقى في النفس شيء، حتى إذا قلنا: اقبل، اكتمل المعنى، وحسن السكوت على العبارة.

---

(٥٠) الكليات ١/١٣٤.

(٥١) الكليات ١/١٣٤.

(٥٢) هذا كلام أبي سعيد السيرافي، وابن جني انظر الكتاب ٢/١٨٢ الحاشية، والخصائص ١/١٨٦.

والتقدير في هذا الموقف قاد النحويين المتأخرين إلى شيء من التقعيد البعيد عن الوَصفيّة لم يَعْرفه السابقون، فالخليل كان يعلّل نصب المُنَادى المضاف والنَكرَة بأنّه يعودُ إلى رَغبة العَرَب في طَلَب الخِفّة، لأن الفَتْحَة حركة خفيفة، قال سيبَوَيْه: (وزَعَمَ الخليل- رَحِمَهُ اللّه- انهم نَصبوا المُضَاف، نحو: يا عَبْدَالله، ويا أخانا، والنَكرة، حين قالوا: يا رجلاً صالحاً، حين طال الكلام.)

ب. تعريف النّداء :

قال أبو البقاء الكفوي[٥٣]: (النّداء هو إحضار الغَائب وتَنْبيهُ الحاضِر، وتوجيهُ المُعْرِض، وتفريغُ المشغول، وتهييجُ الفارِغ، وهو في الصناعة[٥٤]: تَصْويتُك بمن تريد إقباله عليك لتخاطبَه، والمَأمور بالنّداء يُنَادَى ليخاطبه الأمر، فصار كأنه هو المنادى.) وقال الشريف الجُرْجَاني[٥٥]: (المُنَادى هو المطلوب إقباله بحرف ناب مناب (أدعو) لفظاً أو تقديراً.)

جـ. النّداء عند النحويّين :

عَرَّفَ سيبويه النداء من حيث أثَرُه في اللفظِ المنادىَ، فقال[٥٦]: (اعلم انّ النّداء كلّ اسم مضاف فيه فهو نَصْب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رَفع، وهو في موضع اسم منصوب.) وقوله: (رفع) لا يعني أنّ المُنادى المفردَ معربٌ، فما يليه من كلام ينفي هذا الظّن، وعذرُ سيبَوَيْه في هذا الاستعمال هو أن التمّييزَ بين مصطلحات الحركات الإعرابية لم يكن مُسْتَقِراً بعد.

وكلام سيبَوَيْه السّابق حَدٌّ يستغرق النّداء من حيث أقسامُه والعاملُ فيه، وقد حذا حذوه المُبَرِّدُ، فقال[٥٧]: (اعلم أنك اذا دعوت مضافاً نصبته، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره... وكذلك كل ما كان نَكرَة نحو قول الله عز وجل: (يا حَسْرةً على العِبَاد)[٥٨]. وقال الشاعر:- وهو تَوْبَةُ بن الحمير الخفاجي يتوعّد زوج ليلى الأخيلية:

---

(٥٣) الكليات ٤/٣٦٤.

(٥٤) يقصد بقوله: (في الصناعة): صناعة النحو، أي معناه الاصطلاحي.

(٥٥) التعريفات ص١٨٢.

(٥٦) الكتاب ٢/١٨٢.

(٥٧) المقتضب ٤/٢٠٢-٢٠٤.

(٥٨) يس ٣٠.

لعلكَ يا تَيْسا نَزا في مَرِيرَةٍ تُعَذِّبُ لَيلى أنْ تراني أَزُورُهَا

... فاذا كان المنادى واحداً مفرداً معرفةً بُنيَ على الضَمّ ولم يَلْحَقْهُ تَنْوين(٥٩). وحذا حذوهما ابو بكر بن السَّراج، فقال(٦٠): (الأسماء المُنَادَاة تَنْقَسِم على ثلاثة أضرب : مفرد ومضاف ومضارع للمضاف من أجل طوله.) والزجاجي قال (٦١) : (كل منادى في كلام العرب منصوب إلاّ المفرد العلم ، فإنك تبنيه على الضّم وهو في موضع نصب ، وذلك قولك : يا زيد ، ويا محمد ..) وقد ظل هذا نهجاً يتبعه البصريّون ومن سايرهم حتى يومنا هذا .

(د) المصطلحات المستعملة للتعبير عن النداء :

١. النداء وهو المصطلح الأول في مصطلحات النّداء استعمل منذ بداية المرحلة التي أدرسها ، ولم أقف على نحويّ واحد تَخلّفَ عن استعماله(٦٢).

٢. الدعاء:

وقد استعمله قِلّةٌ من البَصْريّين ، مثل أبي الحسن الأخْفَش(٦٣)والمُبَرِّد(٦٤).

٣. المنادى:

واستعمله جميع البصريّين الذين استعملوا مصطلح النّداء(٦٥).

٤. المدعو:

واستعمل للدلالة على المنادى عند كل من سيبَوَيْه(٦٦) ، والمُبَرِّد(٦٧)، وأبي بكر بن السَّرّاج(٦٨)، وابن جنّي(٦٩).

---

(٥٩) كلام المبرد هذا صريح في أن الناصب للمنادى هو الفعل المحذوف، وهذا يلغي ذلك الخلاف المزعوم بين المبرد وسيبويه في أن (يا) تنصب الاسم المنادى، انظر شرح المفصل ١/١٢٧.
(٦٠) الموجز في النحو ص٤٥.
(٦١) الجمل ص ١٤٧ .
(٦٢) انظر الكتاب ٢/١٨٢ والمقتضب ٤/٢٠٢، والاصول في النحو ١/٤٠١ ، ١/٤٠٢، ١/٤١٤.. والجمل ص١٤٧، والخصائص ١/١٨٦، والمفصل ص ٤١ - ٤٢ .
(٦٣) معاني القرآن للأخفش ص ٥٨.
(٦٤) المقتضب ٣/٢٩٨ - ٢٩٩ وانظر ٤/٢٠٢ .
(٦٥) الكتاب ١/١٩٨، وانظر المقتضب ٤/٢٠٤، والأصول في النحو ١/٤٢٠، وكتاب معاني الحروف ص ٩٢، والخصائص ١/١٧٠ والمفصل ص ٣٥ .
(٦٦) الكتاب ٣/٢٢٩ .
(٦٧) المقتضب ٣/٢٩٨ - ٢٩٩ ، وانظر ٤/٢١٦ .
(٦٨) الأصول في النحو ١/٤٠٠ .
(٦٩) اللمع في العربية ص ١٠٧ .

مصطلحات النداء بين البقاء والانقراض :

نلاحظ أنّ مصطلحي النّداء والدُّعاء متساويان من حيث معناهما، فكلاهما يعني ذلك التّركيب اللغوي الذي اصطلح عليه بأنّه «النّداء»، والمُكَوَّن من «يا» أو إحدى أدوات النّداء والمنادى وأما السبب في شهرة مصطلح النّداء دون مصطلح الدعاء فيعود إلى علة في استعمال مصطلح الدعاء نفسه، فهو يعاني من الازدواجية في الاستعمال، فقد اشتهر أنه «الأمر» الذي يكون من صاحب الرتبة الدنيا إلى مَن هو أعلى منه رتبةً، كقولنا: اللهم اغفر لنا، فكلمة «اغفر» ههنا، أمر ولكنه من الإنسان صاحب المرتبة الدُّنيا إلى الله جل جلاله، وعليه، فلا يمكن أن يُعَدُّ أمراً عادياً - تعالى الله عن ذلك - فهو دُعاء، وأما مصطلح النّداء، فإننا لا نجده يعاني من هذه الازدواجية.

ومن حيث اللفظ نجد أنّ المصطلحيْن يعنيان إقبال المدعو أو المنادى عليك بوجهه بعد أنْ تدعوه أو تناديه بأداة من أدوات النداء المصطلح عليها، ولما وجد النحويون أنَّ العاملَ المحذوف يمكن أنْ يقدَّرَ بأحد فعلين: أنادي أو أدعو، فقد اشتقوا لفظ النداء من الفعل «أنادي»، على حين اشتقوا لفظ الدعاء من «أدعو».

هـ. أقسام المنادى :

١. المنادى المضاف :

وهو المنادى المُركَّبُ تركيباً إضافياً، أي من المضاف والمضاف إليه، وذلك نحو: يا عبدالله، فعبدالله منادى مضاف وهو منصوب على أيّ حال، وأما استعماله فقديم، استعمل في وقت مبكّر، وظل مستعملاً حتى يومنا هذا[٧٠].

٢. المُنادى النكرة :

ذكر سيبَوَيْه أنّ الخليل استعمَله[٧١] ثم استعمله جميع البصريِّين الذين جاؤوا بعد الخليل وسيبَوَيْه[٧٢].

---

(٧٠) الكتاب ٢/١٨٢، وانظر المقتضب ٤/٢٠٢، وانظر الأصول في النحو ١/٤٠١، ١/٤١٤، والجمل ص١٤٧ ، ١٤٩ وكتاب معاني الحروف ص٩٢-٩٣ ، واللمع ص١٠٦، والمفصل ص٣٦.

(٧١) الكتاب ٢/١٨٢.

(٧٢) المقتضب ٤/٢٠٢، وانظر الأصول في النحو ١/٤٠٢ والجمل ص١٤٧، ١٤٩واللمع ص١٠٦.

٣. المضارع للمضاف لطوله :

ومعنى المُضَارع: المُشَابه، فقد رأى النحويون نَمَطاً من أنماط النّداء في العربيّة ليس مضافاً ولكنه منصوب، فاستنتج النحويون أنّ العرب نصبته طلباً للخفة على ما ذكر الخليل بن أحمد[٧٣]، وقد عبّر عنه النحويون بألفاظ قريب بعضها من بعض وهي:

أ. المنادى المضارع اللمضاف لطوله واستعمله ابن السَّراج[٧٤].

ب. المضارع للمضاف: واستعمله الرُّمَّاني[٧٥] والزَّمَخْشَري[٧٦].

جـ. المشابه للمضاف لأجل طوله: واستعمله ابن جنّي[٧٧].

٤. المنادى المفرد :

وهو قولك: يا زيد، ويا عمرو، ويا خالد، وهو مَبْنيّ على الضّم في موضع النصب عند البصريّن جميعاً، واستعمل مصطلح «المُنادى المُفرد» عند سيبَوَيْه[٧٨] وزاده المُبَرِّدُ تحديداً عندما سَمَّاه: المُفرد المعرفةَ تمييزاً له عن المفرَدِ النكرة الذي هو نَصْبٌ[٧٩].

وقد وجدت من البصريّين من يساير سيبَوَيْه في الاكتفاء بلفظ «المعرفة» وذلك مثل: ابن السَّراج[٨٠] وابن جنّي[٨١] على حين وجدت أن أنصار تحديد هذا المصطلح بعَدِّ «المعرفة» كانوا أكثر من هؤلاء، فقد تابع المُبَرِّدَ بتحديده كل من: الرُّمَّاني[٨٢] وابن جنّي[٨٣] والزَّمَخْشَري[٨٤].

السبب في شهرة مصطلحات أقسام المنادى

مصطلحات أقسام المنادى ليست كثيرةً، فلكل قسم مصطلح واحد، حتى لو وجدنا أنّ

(٧٣) الكتاب ١٨٢/٢.
(٧٤) الأصول في النحو ٤٠١/١ وانظر ٤٢٠.
(٧٥) كتاب معاني الحروف ص٩٢.
(٧٦) المفصل ص٣٦.
(٧٧) اللمع ص١٠٦.
(٧٨) الكتاب ١٨٢/٢.
(٧٩) المقتضب ٢٠٤/٤.
(٨٠) الأصول في النحو ٤٠١/١.
(٨١) الخصائص ١٧٠/١.
(٨٢) كتاب معاني الحروف ص٩٢.
(٨٤) المفصل ص٣٧.

بعضهم استعمل لفظاً مغايراً فإننا لا نجد فرقاً كبيراً بين استعماله واستعمال غيره، فمصطلح المنادى المضاف يعني المنادى الذي يكون لفظه مركباً تركيباً إضافياً نحو: يا صاحبَ البيت، ويا عَبدالله، ويا صلاحَ الدين وغيرهما، والإضافةُ تعني: ضَمّ كلمة إلى أخرى بتنزيل الثانية منزلة التنوين من الأولى ولذا فإن الاسم الأول في هذا التركيب، لا يدخله تنوين البتة[٨٥]وقد وَجَدَ النحويّون الأوائل أنّ هذا التركيب إذا نُوديَ كان نَصْباً. فقعّدوا لهُ قاعدة نحويّة تميّزُه من غيره، وسَمّوهُ المنادى المضاف.

وأما المنادى الشبيه بالمضاف لطوله: فقد وَجَدَ النحويّون أنّ العرب تنصب نحو: يا خيراً من زيد أقبل، وربما كان الشَّبَهُ بين هذا المنادى وبين المنادى المضاف حركة الإعراب أولاً وطول التّركيب ثانياً، وقد رأينا الاصطلاحات له متقاربة جداً فمصطلح ابن السَّراج، المُنادى المضارع للمضاف لطوله لا يكاد يختلف عن مصطلح ابن جنّي: المشابه للمضاف لأجل طوله، فهذان المصطلحان أكثر تحديداً من مصطلح «المضارعِ للمضاف» الذي استعمله الرُّمّاني والزَّمَخْشَري، ومعناها واحد.

وأما مصطلح المنادى المفرد، فهوحقاً بحاجة إلى تَحْديد، فقد استعمله بعض النحويين دون تحديد، فهل هو معرفة؟ أم إنّه نَكِرة؟ فالمنادى المفرد النكرة يكون نصباً وإن شذّ، نحو قول الشاعر:

سلامُ اللهِ يا مَطَـــرٌ عَلَيْها وليسَ عليكَ يا مَطَرُ السَّلامُ

فهذا لا يَعْتَدُّ به القياسُ البَتَّة، ولذا، فقد وجد المُبَرِّدُ والرُّمّاني وابن جنّي والزَّمَخْشَري أنّهم سيكونون أكثرَ تحديداً لو اضافوا إليه لفظ «المعرفة» فهو يزيده تحديداً ويبعده عن التّعْقيد، ولا يزيد في لفظِه إلاّ شيئاً يسيراً هو في حاجة إليه حتماً.

وأما السبب في استعمالهم لمصطلح المنادى النَّكِرَة فأغلب الظّن أنّه يعودُ إلى أن المنادى النَكِرة لا يتعرّفُ بالنّداء الذي هو من أساليب التّعريف عند العرب، فقد ظل على تنكيره والدليل على ذلك قبوله للتنوين الذي يفيد التنكير.

---

(٨٥) معجم النحو ص٢٢.

و. المنادى المُبْهَم:

وهو قولك : يا أيها الرجلُ، ويا هذا الرجل، وشبهه. فـ «أي» منادى مُبْهَم والرَّجلُ وَصْفٌ له. وكذلك: «هذا» وسائر أسماء الإشارة، وقد سَمَّاه البَصْرِيّون بهذ التسمية منذ وقت مبكّر وظَلّ مستعمَلاً حتى وقت متأخر[٨٦]. على أن هذا النّوع ليس بمنادى في الحقيقة، فالرجل هو المُنادى الحقيقيّ، وقد أدرك النحويّون هذا، ولكنهم كانوا بحاجة إلى توضيح وجود «أيها» أو أسماء الإشارة في مثل هذه التراكيب، وإنما كان أولى أن يعللوا وجود هذه التراكيب بأن العملية الصوتية تستقيم أكثر بوجودها، فالغرض من وجودها صوتي، وهو التوصل لمناداة ما فيه الألف واللام، وأما دخول «يا» على لفظ الجلالة، فإنّه يجوز لعدّم جوازِ دخول المنادى المُبْهَم في ندائه، لأنّ اللهَ سبحانه وتعالى لا يمكن أنْ يكون غير معرفة- تعالى اللّه عن ذلك- والتّسمية ناتجة من تسميتهم لأسماءِ الإشارة بالمُبْهَمَات[٨٧].

٣. التّرخيم

أ. ما التّرخيم؟

التّرخيم في اللّغة التّليين[٨٨]، وإنما يكونُ التّرخيم تَخْفيفاً وتَلْييناً للمُتكلم قال سيبَوْيْه[٨٩]: (والترخيم حَذْفُ أواخِر الأسماء المفردة تخفيفا، كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تَخْفيفاً ولا يكونُ إلا في النداء، إلاّ يُضْطَرَّ شاعِر.) وقصد سيبَوْيْه بقوله: (الأسماء المفردة) غير المضافة، فإنه لا يكون في الأسماء المضافة ترخيم البتة، وقال ابن السّراج[٩٠]: (التّرخيم: حذف أواخر الأسماء المفردة الأعلام تخفيفا، ولا يكون ذلك إلاّ في النّداء إلاّ أن يُضْطَرَّ شاعر.) وقال الزَّجّاجي[٩١]: (التّرخيم حذف أواخِر الأسماء الأعلام في النّداء خاصّةً.)

---

(٨٦) الكتاب ٢/١٨٨، ٢/١٩٥، وانظر المفصل ص٣٩.

(٨٧) الكتاب ٢/٥، ٢/ ٢٨٢، و٢/٤٨٧، ٤/٢٨٨، وانظر المقتضب ٤/٢٠٦، ٤/٢٦٥، ٤/٢٧٧، والأصول في النحو ٢/٣١، ٢/١٤١ والجمل ص١٤، ١٥٦، والمفصل ص١٩٧، وانظر ص (١٦) من هذا البحث: الحديث عن المبهمات وهي أسماء الإشارة والموصول والضمائر.

(٨٨) لسان العرب (رخم) ٢/٢٣٤.

(٨٩) الكتاب ٢/٢٣٩.

(٩٠) الأصول في النحو ١/٤٣٧.

(٩١) الجمل ص١٦٨ .

وقال ابن جنّي[٩٢]: (اعلم أنّ التّرخيم حذف يلحق أواخر الأسماء المَضْمومَة في النّداء تخفيفاً)، وقوله: الأسماء المضمومة يعني الأسماء المفردة الأعلام- المَعْرِفَة- وذلك لأن هذه الأسماء في النّداء هي التي تُرَخَّم، وأما المنصوبة «النكرة والمضاف والشبيه بالمضاف» فلا ترخيم فيها، وقال الزَّمَخْشَريّ[٩٣]: (ومن خصائص النّداء: التّرخيم، إلاّ إذا اضْطَرَّ الشّاعر فَرَخَّم في غير النّداء)

فعلى هذا، نجد أنّ البصريين عَدّوا التّرخيم فَرْعاً على الحَذْف، وهو يلحق الأسماء المفردة الأعلام في النّداء خاصة، وأما في غير النداء فلا ترخيم إلا لضرورة شعرية[٩٤].

ب. استعمال مصطلح الترخيم :

وهو مصطلح قديم، استعمل منذ وَقْت مُبَكِّر، فقد استعمله سيبَوَيْه وأستاذه الخليل[٩٥] ثم تابعهما البصريون جميعاً على هذا الاستعمال[٩٦].

جـ. لماذا اشتهر مصطلح الترخيم ؟

السبب في شهرة مصطلح الترخيم- دون وجود مصطلحات أخرى تستعمل معه-يعود إلى المعنى واللفظ، فنجد أن معناه يتفق مع لفظه، فمعناه في اللغة كما ذكر ابن منظور هو التليين، بل لقد ذهب ابن مَنْظور إلى أبعد من هذا، فهو يعني الحَذْف[٩٧]، وقد ذكر ابنَ مَنْظور أنّ الخليل أخذ هذا المصطلح عن الأصمعي، وذلك عندما أَخْبَرَهُ أنّ العرب يُسَمُّون الجارية: رخيمة إذا كانت سَهْلَة النُطْق[٩٨]، وما يعنينا من هذه الرّواية هو معنى المصطلح، فهي تبيّن لنا أنّ الترخيم أُطلق على هذا التركيب اللغوي لوجود الشّبه بين صوت الجارية الرّخيم وبين حَذْف أواخر الأسماء المُناداة، وهذا الشّبَه هو الخِفّة والليونَة، ومن هنا كان اشْتِقاق المُصطلح.

---

(٩٢) اللمع في العربية ص١١٤.
(٩٣) المفصل ص٤٧.
(٩٤) معجم النحو ص٩٩.
(٩٥) الكتاب ٢/٢٣٩.
(٩٦) انظر المقتضب ٤/٢٤٣، ٤/٢٤٤، والاصول في النحو ١/٤٣٧، والجمل ص١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١ واللمع في العربية ص١١٤ والخصائص ١/٦٣، ٢/١٩٦ والمفصل ص٤٧.
(٩٧) لسان العرب (رخم) ٢/٢٣٤.
(٩٨) لسان العرب (رخم) ٢/٢٣٤.

٤. النُّدْبَة

١. ما النُّدْبَة؟

قال ابن مَنْظور[٩٩]: (ونَدَبَ الميّت، أي: بكى عليه، وعدَّد محاسِنَه، والنَّدْبُ أي أن تَدْعو النّادِبَةُ بحسن الثّناء في قولها: وافلاناه! واسم ذلك الفعل: «النُّدْبَة» وهو من أبواب النَّحو، كل شيء في ندائه «وا» فهو من باب النُّدْبَة.)

والاسم المَنْدوب هو المُتَفَجَّعُ عليه بـ«يا» أو «وا»[١٠٠]: أي أن الندبة: نداء يقصد منه التفجع على عزيز عند المتفجع، أو عند المجموع، أو يقصد منه التوجع من مؤلم للمتوجع أو المجموع، وذلك كقول عُمَرَ بن الخَطّاب- رضي الله عنه- وقد أُخْبِرَ بجَدْب أصاب بعض المسلمين: واعُمَراه، واعُمَراه، وتصحّ فيه «يا» إذا أُمِنَ ألا تَخْتَلِط النُّدْبَةُ بالنّداء الحَقيقيّ.

ب. استعمال مصطلح النُّدْبَة:

وهو من المصطلحات القديمة التي استعملها سيبَوَيْه[١٠١]ولست أدري إذا كان من مصطلحات السّابقين، فالمصادر المتوافرة بين أيدينا لا تسعفنا بالبَتّ في هذا الشأن. ثم استعمله البصريّون الذين جاؤوا بعد سيبَوَيْه استعمالاً انفرد به دون وجود مصطلح آخرَ إلى جانبه[١٠٢].

جـ. اشتهار مصطلح النُّدْبَة

لقد حقق مصطلح النّدبة شهرةً واسعةً، فاستعمل مُنْذُ وقتٍ مبكر، وظلّ هذا الاستعمال مطّرداً عند جميع النحويّين الذين جاؤوا بعد سيبَوَيْه حتى يومنا هذا، والسبب في هذا يعود إلى سهولة لفظه وموافقته للمعنى من حيث اللغة، فالمعنى اللغوي من النّدبة هو: البكاء على الميت وتعداد محاسِنه، وهو من النّدب للجراح، لأنه احتراق ولَذْع من الحَزْن[١٠٣]، وعندما درس النحويّون الأنماط اللغوية الواردة عن العرب وجدوا أنّ العرب يبكون على الميّت أو من في مقامه من حيث التوجع، فيستعملون تراكيب معيّنة، فَسُمِيَتْ هذه الأنماط «نُدْبَة».

(٩٩) لسان العرب «ندب» ١/٧٥٤.
(١٠٠) التعريفات ص٢٥٠.
(١٠١) معجم الشامل ص٩٦٣، وانظر معجم النحو ص٣٩٩.
(١٠٢) الكتاب ٢/٢٢٠.
(١٠٣) المقتضب ٤/٢٦٨، ٤/٢٣٣، والأصول في النحو ١/٤٢٢، ١/٤٢٣، ٤٢٥١، والجمل ص١٧٦، والحجة في علل القراءات السبع ١/١١٠، والخصائص ٣/١٥٥، واللمع ص١٢٠، والمفصل ص٤٤.

١٠٥الاستِغَاثَة

١. ما الاستِغَاثَة؟

قال أبو البقاء الكَفَوَي[١٠٥]: (الاستِغَاثَة من الغَوْث ، وهو النَّصر والعَوْن ، يُقال : استَغَثْته فغاثني ، فهو من الغَيْث وهو المَطَرُ... والاستغاثة : طلبُ الانْخِراطِ في سلك البَعْض[١٠٦]، والنجاة عما ابتُلِيَ به البعضُ الآخر .) فهي نداء موجه إلى من تُطَلَب مساعدتُه على مكروهٍ وقع أو هو محتمَل الوقوع[١٠٧]

(ب) مصطلحات باب الاستغاثة :

ورد في باب الاستغاثة عدة مصطلحات للتعبير عن الاستغاثة وفروعها، وهذه المصطلحات هي :

١ . الاستغاثَة :

ومصطلح الاستغاثَة قديم جداً، استعمله سيبَوَيْه سوياً سديداً[١٠٨]، واستشهد عليه بقول قيس بن ذريح :

تَكَنَفُني الوُشَاةُ فَأَزْعَجوني   فيالَلناسِ لِلواشي المُطاعِ

ثم استعمله بعده البصرَيون جميعاً[١٠٩].

٢ .المَدْعُوُ له :

وهو المُستَغاث له ، وقد استعمله سيبَوَيه[١١٠]واستعمله المُبَرِّد مع فارق بسيط، وهو أنه

---

(١٠٥) الكليات ١٧٣/١.

(١٠٦) الأصل عدم جواز دخول "ال" على "بعض" وانما هو نص لأبي البقاء الكفوي .

(١٠٧) معجم الشامل ص ٩١، وانظر معجم النحو ص ٧ .

(١٠٨) الكتاب ٢١٥/٢ .

(١٠٩) انظر المقتضب ٢٥٤/٤، والأصول في النحو ٤٢٥/١ ، ٤٢٧/١، والجمل ص ١٦٦ ، والمفصل ص ٣٧ .

(١١٠) الكتاب ٢١٨/٢ .

دَعاء «المدعو إليه»، قال[111]: (هذا باب المدعو المستغاث به ، ولام المدعو إليه ، فإذا دعوت شيئا على وجه الاستغاثة فاللام معه مفتوحة، تقول : ياللناس، ويا لله، وفي الحديث: لما طعن العِلْجُ أو العَبْد عُمَرَ - رحمه الله - صاح: يالله للمسلمين.) واستعمله بعد المُبَرِّد ابن السَّرّاج بلفظ (المدعو إليه) أيضاً [112].

٣. المدعو :

وهو المستغاث به ، استعمله سيبَوَيْه ليدلَّ به على المُنادى[113]واستعمله المُبَرِّد بلفظ محدَّد جمع بين مصطلحي المَدْعُو والمُسْتَغاثُ به[114]، ثم استعمله ابن السَّرّاج[115]، وبعده انقرض المصطلح وانتقل النحويون إلى مصطلح المستغاث به فقط .

٤. المستغاث به :

وهو مصطلح متأخر نسبياً، إذ لم يستعمله سيبَوَيْه ، غير أنَّ المُبَرِّدَ استعمله، قال[116]: (هذا باب المدعو المستغاث به ولام المدعو اليه) ثم استعمله أبو بكر بن السَّرّاج بلفظ المستغاث به[117]، على حين اكتفى بعض البصريِّين بقولهم : المُسْتَغَاث[118].

المصطلحات التي اشتهرت في هذا الباب هي :

أولا : المصطلح الأول - الاستغاثة ، ويعود السبب في شهرته وشيوعه بين العلماء إلى قضية اللفظ والمعنى أيضا، فهو من حيث المعنى : يُطْلَق على تركيب من تراكيب النِّداء لا يكون المُنَادى فيه منادى على وجه النِّداء العاديّ ، وإنّما يكون على سبيل طلب الغَوْث والنَّجْدة والعَوْن ، وهو كما قال ابن مَنْظور، من الغَيْث أي المَطَر ، فاسْتَغَاثَ : طَلَبَ الغَوْثَ، والمنادى

---

(١١١) المقتضب ٢٥٤/٤ .

(١١٢) الأصول في النحو ٤٢٧/١ .

(١١٣) الكتاب ٢١٩/٢ .

(١١٤) المقتضب ٢٥٤/٤ .

(١١٥) الأصول في النحو ٤٢٧/١ .

(١١٦) المقتضب ٢٥٤/٤ .

(١١٧) الأصول في النحو ٤٣١/١ .

(١١٨) المفصل ص ٤٥، وانظر ص ٤٧ .

الذي يطلب النجدة إنّما يطلب الغوث فهو مستغيث، فالاستغاثة طلب النجدة، ونجد في التراكيب اللغوية أنّ بعضها محمول على النّداء شَكْلاً لا معنى، فنستعمل فيه أداة النّداء «يا» بيد أنّ الذي ينادي لا يطلب إقبال المنادى عليه بوجهه وإنما يطلب الاستغاثة والعون.

ثانياً: المَدْعُوّ والمُسْتَغَاث به: استعمل مصطلح «المَدْعُوّ» عند سيبَوَيْه ومن تلاه حتى بداية القرن الرّابع، وهو مصطلح قاصرٌ عن التعبير عن معنى المستغاث به، وذلك لأنّهُ يُعَبِّرُ به عن المنادى أيضاً. فقد استعمله سيبويه[١١٩]، وعليه، فقد وجدنا المبرد لا يكتفي باستعماله منفرداً بل يضيف إليه لفظ المستغاث به، فهو عنده «المدعو المستغاث به»، وبعد ابن السّراج استعمل النحويون مصطلح المستغاث به.

ثالثاً: المدعو له والمستغاث له: ومصطلح «المدعو له» «أو» المدعو اليه» مصطلح سهل استعمل لمدة قرنين تقريبا، ثم انتهى أمره بعد ابن السّراج، ويعود السبب في ذلك إلى انقراض مصطلح المدعو، وإقبال النحويّين على استعمال مصطلح المستغاث، فقرروا أن هناك مستغاثاً به ومستغاثاً له، وأقلعوا عن غيرهما من المصطلحات.

٦. التَّعَجُّب

(ا) ما التَّعَجُّب؟

قال الشريف الجرجاني[١٢٠]: (التَّعَجُّب: انفعالُ النفس عما خَفِيَ سَبَبُهُ) وقال الرّضي[١٢١]: (اعلم أن التَّعَجُّبَ انفعال يعرض للنَفس عند الشّعور بأمرٍ يَخْفى سببه، ولهذا قيل: إذا ظَهرَ السَّبَبُ بَطَلَ العَجَبُ.)

(ب) استعمال مصطلح التعجب :

يبدو أن مصطلح التعجب من المصطلحات القديمة، فقد استعمله سيبويه، قال[١٢٢]:

---

(١١٩) الكتاب ١٢٩/٢.

(١٢٠) التعريفات ص٦٥.

(١٢١) شرح الكافية ٣٠٧/٢.

(١٢٢) الكتاب ١٩٧/٣.

(وقد تقول: تالله! وفيها معنى التَّعَجُّب، وبعض العرب يقولُ في هذا المَعْنى: لله، فيجيء باللام، ولا تجيء إلاّ أن يكون فيها معنى التّعجب، قال أُميَّةُ بن ابي عائذ:

لِلّهِ يَبْقى على الأيّامِ ذوحِيَدٍ ... بِمُشْمَخِرٍّ به الظَّيَّانُ والآس(١٢٣))

ثم استعمله المُبَرِّدُ أيضاً، فقال(١٢٤): (هذا باب الفعل الذي يَتَعَدَّى إلى مفعول وفاعلُه مُبْهَم، ولا يَتَصرَّف تَصَرُّف غيره من الأفعال، ويلزم طريقة واحدة، لأنّ المعنى لَزمه من ذلك، وهو باب التّعجب، وذلك قولك: ما أَحْسَنَ زيداً، وما أكرمَ عبدَالله، فـ(ما) اسم مرتفع بالابْتِداء، وأَحسن خَبَرُهُ، وهو فِعْل و «زيداً» مفعول به، فتقديره: شيء احسن هذا، إلاّ أنّ معنى التَّعَجُّب دَخَله مع «ما»، ولا يكون ذلك بشيء غير «ما») وقال(١٢٥) (فإن قال قائل: فاذا قلت: ما احسن زيداً، فكان بمنزلة شيء حَسَّنَ زيداً، فكيف دَخَله معنى التَّعَجُّب وليس في قولك «شيء أحسن زيداً»؟ قيل له: قد يدخل المعنى في اللَفظ ولا يدخل في نظيره.) ثم استعمل بعد المُبَرِّد عند ابن السَّرّاج، قال(١٢٦): (اعلم أنَ كل فعل لزم بناءاً واحداً فهو غير متصرف، وقد ذكرت أنّ التصرف أن يقال فيه: فعل يفعل، ويدخله تصاريف الفعل، وغير المتصرف مالم يكن ذلك، فمن الأفعال التي لم تتصرف ولزمت بناءً واحداً، فعل التعجب نحو: ما أَحْسَنَ زَيْداً، وأكرمْ بعمرو.) وقال(١٢٧) (التَّعَجُّب على ضربيْن: احدهما «أفعلَ» مفتوح، ولابد أن تلزمه «ما»، تقول: ما احْسَنَ زيداً واجْمَل خالداً! والضرب الثاني على «أفعل» مبني على الوقف، تقول: يا زيد اكرم بعمرو!.)

واستعمله الزَّجّاجي، فقال(١٢٨): (باب التّعجب، إذا تعجّبت من شيء، فجعلت في أول كلامك: «ما» مع الفعل، فانصب المتعجب منه، بوقوع ذلك الفعل عليه.) واستعمله ابن جنّي،

---

(١٢٣) يبقى: أراد: لا يبقى، فحذف حرف النفي، والحيد، النتوء في القرن او الجبل، والمشمخر: الجبل العالي، والظيان: الياسمين البري، والآس: الريحان.

(١٢٤) المقتضب ٤/١٧٣.

(١٢٥) المقتضب ٤/١٧٥.

(١٢٦) الأصول في النحو ١/١١٤، ١/١١٩.

(١٢٧) الموجز في النحو ص٣١.

(١٢٨) الجمل ص٩٩ .

فقال[١٢٩]: (باب التّعجب: ولفظُهُ يأتي في الكلام على ضربين أحدهما: ما أفعله والآخر: افْعِلْ به.) وقال[١٣٠]: (من ذلك لفظ الاستفهام إذا ضَامَّهُ معنى التَّعَجُّب، استحال خَبَراً، وذلك قولك: مررت برجل أيّ رجل، فأنت الآن مخبر بتناهي الرجل في الفضل ولست مستفهما... والتّعجب ضَرْب من الخَبَر، فكأنّ التّعجب لما طَرأ عليه الاستفهام، إنما أعادَه إلى أصله من الخَبَرية.) ثم استعمله الزَّمَخْشَري، فقال[١٣١]: (ومن أصناف الفعل: فعلا التّعجب، هما نحو قولك: ما أكرم زيداً! وأكرم بزيد! ولا يبنيان إلا مما يبنى منه أفعل التّفْضيل، ويُتَوَصّل إلى التّعجب مما يجوز بناؤهما منه بمثل ما توصّل به إلى التّفْضيل.)

وقد اختلف البصريون مع الكوفيين في كون «أفْعَلَ» فِعْلاً أو اسماً، فبينما ذهب البصريّون إلى أنها فعل، ذهب الكوفيّون إلى أنها اسم، وقدم كُلٌّ منهما أدلَّة قوية[١٣٢]، بيد أن بعض الكوفيين عَدَّها فِعلاً متابعاً البصريّين في هذا كالكِسائي[١٣٣] وثَعْلَب[١٣٤].

٧. القَسَم

(أ). ما القَسَم؟

القَسَم هو اليَمينُ أو الحَلْف، قال ابن مَنْظور[١٣٥]: (والقَسَم بالتّحريك: اليَمين، وكذلك: المُقْسَم، وهو المصدر، مثل المُخْرَج، والجَمْع: أقسام، وقد أقسم بالله، واستقسمه به، وقاسَمَه: حَلَفَ له، وتَقَاسَم القَوْم: تَحالَفوا، وفي التَّنْزِيل: (قالُوا: تَقاسَمُوا باللّه.)[١٣٦]
وأَقْسَمْتُ: حَلَفْتُ، وأصلُه من القَسامَة.)

---

(١٢٩) اللمع في العربية ص١٣٦.

(١٣٠) الخصائص ٣/٢٦٩.

(١٣١) المفصل ص٢٧٦، وانظر ٢٧.

(١٣٢) الإنصاف م١٥ وأسرار العربية ص١١٢، وانظر الأمالي الشجرية ٢/١٣١، وشرح جمل الزجاجي ١/٥٨٣.

(١٣٣) شرح الأشموني مع الصبان ٣/١٨.

(١٣٤) مجالس ثعلب ص٢٧٣.

(١٣٥) لسان العرب (قسم) ١٢/٤٨١.

(١٣٦) النمل ٤٩.

(ب) استعماله عند النحويين :

أغلب الظنّ أنْ يَكونَ سيبَوَيْه قد نَقَل هذا المصطلح عن السّابقين، إذ استخدمه سويّاً سديداً في كتابه، قال[١٣٧]: (اعلم أن القَسَم تَوكيد لكلامك، فإذا حَلَفْت على فعل غير منفي لم يقع، لَزِمَتْهُ اللام والنونَ الخفيفة أو الثّقيلة في آخر الكلمة، وذلك قولك: واللهِ لأفعَلنّ.) غَيْرَ أنّ سيبَوَيْه لم يستعمل مصطلح القَسَم منفرداً، بل استعمَل إلى جانبه، مصطلح اليَمين، وقد وجدت أنّ المصطلح الأخير قد فاق الأول شهرةً وكثرةً استعمال عنده[١٣٨]. ثم استعمل مصطلحاً آخر وهو «الحَلْف» قال[١٣٩]: (إذا حَذَفْتَ من المحلوف به حَرْف الجَرّ نصبتَه كما تنصب حقاً، اذا قلت: انك ذاهب حقا. فالمحلوف به مُؤكِّدٌ بهِ الحَديثُ.)

وأما الأَخْفَش، فقد استعمَل مصطلح القَسَم دون غيره، قال[١٤٠]وقال بعضهم: (صادِ والقرآن)[١٤١] فجعلها من «صاديت» ثم أمَرَ... ثم قال: «والقرآن» فأقْسَم، ثم قال: (الذين كفروا في عزة وشِقاق)[١٤٢] فعلى هذا وقع القَسَمُ.) وقد استوى مصطلح القَسَم عِنْدِ المُبَرِّد حتى صار عنوانا للباب، قال[١٤٣]: (هذا باب القسم اعلم أن للقسم أدوات توصِل الحلف إلى المُقْسَم به، لأنّ الحَلِف مضمرمُطّرح لعلمِ السّامع به... فهكذا القَسَم في إضمار الفعل وإظهاره، وذلك قولك: أحلِفُ بالله لأفعلن وإن شئت قلت تالله لأفعلن، والباء موصّلة، كما كانت موصّلة في قولك: مررت بزيد.) ثم استعمله من تلا المُبَرِّد كـ: ابن السَّرّاج[١٤٤] والزَّجّاجي[١٤٥] وقال ابن جنّي[١٤٦]: (باب القَسَم: اعلم أنّ القَسَم ضرب من الخَبَر، يُذكَر ليؤكَّد به خبرٌ آخر.) وقال الزَّمَخْشري[١٤٧]: (القَسَم: وهو جملة فعلية أو اسمية، تُؤكَّد بها

---

(١٣٧) الكتاب ٣/١٠٤ ، وانظر ٣/٤٩٧.

(١٣٨) الكتاب ٣/١٠٩، ١٤٦، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢... الخ.

(١٣٩) الكتاب ٣/٤٩٧.

(١٤٠) معاني القرآن للأخفش ٢٠.

(١٤١) ص/ ١.

(١٤٢) ص/ ٢.

(١٤٣) المقتضب ٢/٣١٨.

(١٤٤) الأصول في النحو ٢/٢٧٩.

(١٤٥) الجمل ص٧٠، ٧٢، وانظر ص٥٨.

(١٤٦) اللمع في العربية ص١٨٦، وانظر ١٨٣.

(١٤٧) المفصل ص٣٤٤.

جملة موجبة أو منفية، نحو قولك: حلفت بالله، وأقسمت، وآليت وعلم الله، ويعلم الله، ولعمرك، ولعمر أبيك، ولعمر الله، ويمين الله، وأيمن الله، وايمُ الله.)

السبب في شهرة مصطلح القسم

أرى أن السبب في هذا يعود إلى أنّه أخصُّ من المصطلحَيْن الآخَرَيْن من حيث المعنى فالقَسَم اسم من الأقْسَام، وهو أخَصُّ من اليمين والحَلِف الشاملين للشرطيّة الآتية[148] أي أنّ المعنى الذي يتضمنّه لفظ «القَسَم» أكثر شموليّةً من معنى اليَمين، بيد أنّ الكوفيّين كانوا يستعملون مصطلح اليَمين أكثر من استعمال القَسَم، قال الفَرّاء[149]: (... لأن اللام التي دخلت في قوله: (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ)[150]وفي قوله: (لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ)[151]

وفي قوله: (لَئِنْ أُخْرِجُوا)[152]، إنما هي لامُ اليَمين، كان موضعها في آخر الكلام، فلما صارت في أوّله صارت كاليَمين، فَلُقِّيَت بِمَا يُلَقَّى به اليَمين.)

ومن حيث اللفظ قِصَراً وطولاً، نجدَ أنّ مصطلح القَسَم يسير التداول، لما فيه من مزايا لفظيـة. على أن المصطلحين الآخـرين «الحَلِفَ واليَـمين» يوازيانه في هذه المزايا. إلاّ أن استعمالهما لم يدم كما دام استعمال مصطلح القسم. فقد استعملا في وقت مبكر، ثم انقطع بهما الاستعمال بعد ذلك بوقت ليس طويلاً.

٨. المَدْح والـذّم

وقد ورد الحديث عنهما في كتاب سيبَوَيْه دون ذكر لفظ المَدْح أو لفظ الذّم، بَيْد أنّه استعمل مصطلحات قريبةً منهما من حيث المعنى، وهذه المصطلحات هي: الرداءة والصلاح، قال: (وأصل «نعم» و «بئس» نَعِمَ وَبَئِسَ، وهم الأصلان اللذان وضعا في الرّداءة والصّلاح، ولا يكون منهما فعل لغير هذا المعنى.) بَيْد أن الاستعمال الحقيقي لمصطلحيّ المَدْح والذّم، قد

---

(١٤٨) الكليات ٤/١٣.

(١٤٩) معاني القرآن للفراء ١/٦٦ . وانظر ٢/٢٠.

(١٥٠) البقرة ١٠٢.

(١٥١) آل عمران ٨١.

(١٥٢) الحشر ١٢.

بدأ بعد سيبَوَيْه بقرن من الزمان على وجه التّقريب، إذ استخدمها المُبَرِّد، قال[١٥٣]: (ومن قال: نعم المرأة وما أشبهها فلأنهما فعلان قد كثرا وصارا في المَدْح والذّم أصلاً، والحذف موجود في كُلِّ ما كَثُرَ استعمالهم إياه.) وقال[١٥٤]: (وكذلك معنى «نِعْم) إذا أردت المدح، ومعنى «بئس» إذا أردت الذّم» وأما ابن السَّرّاج، فقد استعمل مصطلح «الحمد» بدلاً من مصطلح «المَدْح»، على حين استعمل مصطلح الذّم باللفظ نفسه الذي استعمله المُبَرِّد، قال[١٥٥]: (فَنِعْمَ وبئسَ فعلان ماضيان ويجيئان لحمد وذم.) وأما الزَّجاجي، فقد استعمل مصطلح : المَحْمَدَة» مرة ومصطلح «الثّناء» مرة أخرى، على حين استعمل مصطلح الذّم، قال[١٥٦]: (اعلم أنّ (نِعْم) للمَحْمَدة والثّناء، وبِئْس للذّم ، وهما فعلان ماضيان ضميفان[١٥٧] غير متصرفين، لأنّهما ازيلا عن موضعهما، وذلك أن «نِعْم» منقولٌ عن قولك: «نَعِمَ» و «بئسَ» من قولك: بَئِسَ.)

وأمّا استقرار مصطلحي المَدْح والذّم، فقد حَصَلَ في القرن الرّابع بعد وفاة الزَّجّاجي، ولا سيّما في زمان ابن جنّي، قال[١٥٨]: (اعلم أن «نِعْمَ» و «بِئْسَ» فعلان ماضيان، غير متصرفين، ومعناها المُبَالَغة في المَدْح والذّم.)

وقال الزَّمَخْشَري[١٥٩]: (ومن أصناف الفعل فعلا المَدْح والذّم: هما «نِعْمَ» و «بِئْسَ» وضعا للمَدْح العام والذّم العام.)

٩. الشَّرط والجَزَاء

١. ما الشَّرط؟

قال المُبَرِّد[١٦٠]: (ومعنى الشرط: وقوع الشيء لوقوع غيره.) وقال الشّريف الجُرْجَاني[١٦١]: (الشّرط: تَعْلَقُ شيء بحيث إذا وُجِدَ الأوّل وُجِدَ الثّاني، وقيل الشّرط ما

(١٥٣) المقتضب ٢/١٤٦.
(١٥٤) المقتضب ٢/١٥٠.
(١٥٥) الأصول في النحو ١/١٣٠، وانظر ١/١١٤، وانظر الموجز في النحو ص٣٢.
(١٥٦) الجمل ص١٠٨ .
(١٥٧) ضميفان: جامدان.
(١٥٨) اللمع في العربية ص ١١٠.
(١٥٩) المفصل ص٢٧٢.
(١٦٠) المقتضب ٢/٤٦.
(١٦١) التعريفات ص١٣١.

يتوقف عليه وجود الشّيء، ويكون خارجاً عن ماهيته، ولا تكون مؤثّرة في وجوده، وقيل: الشّرط، ما يتوقف ثبوتُ الحكمِ عليه.)

٢. مصطلحات الشّرط :

أ. الجَزاء :

وهو أقدم المصطلحات في بابه، استخدمه سيبَوَيْه كثيراً وعَلَيْه، فأغْلَبُ الظّنُّ أنّه من مصطلحات الخليل أو ربما من مصطلحات السّابقين، والدليل على ذلك أن سيبَوَيْه استعمله سديداً سوياً قال[١٦٢]: (ومما جاء من الجَزاء بـ «أنّى» قول لَبيد:

فَأَصبَحتَ انّى تاتِها تَلتَبِس بها   كِلاَ مَركَبَيها تَحتَ رِجلِكَ شاجِرُ

وفي «أين» قوله، وهو ابن هَمّام السَّلوليّ:

اينَ تَضرِبْ بنا العُداة تَجِدنا   نصرِف العِيسَ نَحوَها للتّلاقِي.)

وقال[١٦٣]: (فما كان من الجزاء بـ «إذ ما» قول العَبّاس بن مرْداس:

إذْ ما اتَيتَ على الرَسولِ فقلْ لَهُ   حَقّاً عليك إذا اطمانّ المجلِسُ

وقال[١٦٤]: (هذا باب الأسماء التي يُجَازى بها، وتكون بمنزلة: الذي وتلك الأسماء: مَنْ، ومَا، وأيُّهُمْ.) على أنَّ بعض نصوص الكتاب تفيدُ أنّ هذا المصطلح استخدم عند الخليل، إلا إذا كان سيبَـوَيه يروي لنا المعنى دون اللفظ. قال[١٦٥]: (وسألت الخليل رحمه الله- عن قولهم: اضرب أيُّهم أفضل، فقال: القياس النّصب: كما تقول: اضرب الذي أفضل، لأن «أيّاً» في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة «الذي»، كما أنّ (من) في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة «الذي» وقال[١٦٦]: (وسألت الخليل عن قوله: كيف تصنع أصنع، فقال: هي مستكرهة، وليس

---

(١٦٢) الكتاب ٣/٥٨.

(١٦٣) الكتاب ٣/٥٧.

(١٦٤) الكتاب ٢/٦٩.

(١٦٥) الكتاب ٢/٣٩٨.

(١٦٦) الكتاب ٣/٦٠.

من حـروف الجـزاء، ومَخْـرُجُـهـا على الجَـزاء، لأنّ مَعناها على اي حـال تكن أكن). وامـا الأخْفَش، فقـد فَضَّلَ لفظ «المُجَازَاة» على لفظ الجَـزاء[١٦٧]وحذا المُبَرِّدُ حَذْوَه، فقـال[١٦٨]: (والمُجازاة بـ «إذْ مـا » قولك: إذْ ما تأتِني آتِك.) واستعمله بن السَّراج بلفظ الجَزاء، قال في صلة «الذي»[١٦٩] (وهي تُوَصَّلُ باربعة أشياء: بالفعل ، والمبتدأ، والظَّرف، والجَزاء بشرطه وجوابه.) ثم استعمله الزَّجّاجيّ، فقال[١٧٠]: (وقد يُجازى بـ «إذا» في الشِّعر، كما قال قَيْسُ بن الخَطِيم الأوْسي:

اذا قَصُرَتْ اسيافُنا كان وَصلُها   خَطانا إلى أعدائِنا فَنُضارِبُ

وقال[١٧١]: (باب الجـزاء: وحروف الجَزاء: إنْ، ومهما وحَيْثُما، وإذْما، وكيف، وكيفما، وأين، وأينما، وأي، وإيان، وما، ومن، فهذه الحروف تجزم الفعل المستقبل والجواب، إلاّ أنْ تدخل في الجواب الفاء.) وهذا توسع كان يلتزمه الزَّجّاجي في ذكر حروف المعاني في أي باب من أبواب كتابه الموسوم بالجُمل. واما أبو جعفر النَّحّاس، فقد كان يستخدم مصطلح المُجَازاة، ولكن على قلة، واستخدامه له لم يكن ليدل به على ركني الجملة الشرطية، ولكن ليدل به على جواب الشرط حسب، كتفسيره للآية: (إنْ تَمْسَسْكُم حَسَنَةٌ تَسُؤْهُم)[١٧٢] فـ «إنْ تَمْسَسْكُم حَسَنَةٌ» هي الشَّرط و «تَسُؤْهُم» المُجازَاة[١٧٣].

وأمّا أبو عليّ الفارسيّ، فقد عَبَّر عنه بالجَزاء والمُجازاة[١٧٤]وشاركه في استعمال مصطلح الجَزاء الرُّمّاني، قال في «إنْ»[١٧٥]: (وهي تكون عاملةً، وغير عاملة، فالعاملة تكون شَرْطاً وذلك قولك: إن تقم أقم معك، تجزم في الشَّرط والجَزاء.) واستعمل مصطلح الجَزاء

---

(١٦٧) معاني القرآن للأخفش ص ٣٤، ٣٥، ٦٣، ٦٨، ٦٩، ٧٣، ١١٢... الخ

(١٦٨) المقتضب ٢/٤٧.

(١٦٩) الأصول في النحو ٢/٢٧٦.

(١٧٠) الجمل ص٢١٦-٢١٧ .

(١٧١) الجمل ص٢١١ .

(١٧٢) آل عمران ١٢٠.

(١٧٣) إعراب القرآن ١/٣٦١ ، وانظر ٢/٧، ٢/٢٣، ٢/٢٤.

(١٧٤) الحجة في علل القراءات السبع ١/٢٠٣.

(١٧٥) كتاب معاني الحروف ص٧٤.

ايضاً عند أبي سعيد السّيرافيّ، قال[١٧٦]: (قال المُفسِّر: اما الأوّل فإنّ الذي حُكِيَ عنهم أنّهم قالوا هو أنّ أصل الجَزاء الاستفهام، وكل شيء جوزيَ به إنما هو منقولٌ عن الاستفهام. واستعمل أيضاً عند ابن جنّي[١٧٧] وأما الزَّمَخْشَري، فقد استعمله دالاً به على جواب الشّرط[١٧٨].

(ب) الشَّرْط :

وأغلب الظّن أنّه مصطلح حادثٌ بعد زمان سيبَوَيْه، إذ لم أقف عليه مستعملاً عند سيبَوَيه مطلقاً، بَيْد أنّ المُبَرِّد استعمله سوياً، قال في حروف الشّرط[١٧٩]: (وهي تدخل للشّرط، ومعنى الشرط: وقوع الشيء لوقوع غيره.) ثُمّ استعمله أبو بكر بن السَّرّاج، ليدلّ به على فِعْل الشّرط دون جوابه، قال في صلة «الذي»[١٨٠]: (وهي توصل بأربعة أشياء: بالفعل، والمبتدأ، والظرف والجزاء بشرطه وجوابه.) ثم استعمله أبو جعفر النَّحّاس[١٨١] والرُّمّاني[١٨٢] ثم استعمله ابن جنّي، وقد وجدت أنّ شهرة مصطلح الشّرط عند ابن جنّي كانت تفوق مصطلح الجَزاء عنده، قال[١٨٣]: (باب الشرط وجوابه، وحرفه المستولي عليه «إنْ») ثم استعمله الزَّمَخْشري، فقال[١٨٤]: (حرفا الشرط: وهما «إنْ» و «لَوْ» يدخلان على جملتين فيجعلان الأولى شَرْطاً والثّانيَة جزاءً.)

لقد رأينا استعمالات مُتَبَايِنَةً لمصطلحات الشّرط والجَزاء، ويمكن قسمة هذه الاستعمالات إلى الزُّمر التالية:

١ . الزمرة التي تسمّي الأسلوب كاملاً جزاءً، وفيها مصطلحات سيبَوَيْه والأخْفَش والمُبَرِّد، وغيرهم.

---

(١٧٦) الكتاب /٥٩، الحاشية.

(١٧٧) اللمع في العربية ص٨٠.

(١٧٨) المفصل ص ٢٥٣، وانظر المحاجاة بالمسائل النحوية ص١٤٣.

(١٧٩) المقتضب ٤٦/٢.

(١٨٠) الأصول في النحو ٢٧٦/٢.

(١٨١) إعراب القرآن ٣٦١/١، وانظر ٧/٢، ٢٣، ٢٤...

(١٨٢) كتاب معاني الحروف ص٧٤.

(١٨٣) اللمع في العربية ص١٣٣.

(١٨٤) المفصل ص٣٢٠.

٢ . الزُمـرة التي تُسَمّي فِعْلَ الشَّـرط شَرْطاً وجَوابُهُ جـزاءُ ونَجِدُ فيها أبا بكر بن السَّـراج وأبا جَعْفر النَّحّاس والرُّمّانيُّ والزَّمَخْشَرِيُّ.

٣. الزُمـرة التي تُسَـمّي أسلوبَ الشَّرط بلفظ الشـرط دون إيراد لفظ الجَـزاء فيـه، أي أنهم يُسَمُّون فِعْلَ الشَّرط وجوابَه شَرطاً، ونجدُ فيها ابن جِنّي.

من حيث الاستعمال: نجد أنّ مصطلحَ الجَزاء كانَ يُطلَق على أسلوب الجَزاء «بفعله وجوابه» في بداية الدرس النحوي، والمؤكّد أنّ مصطلح الشَّرط لم يكن مُسْتَعْمَلاً في زمن سيبوَيْه أو الأَخْفَش، ولكن بعد أنْ وُجِدَ مصطلح الشرط بدأ الاستعمال لهما يَبينُ ويَظهر فأطْلَقَ ابن السَّرّاج مصطلح الشّرط على فعل الشّرط الذي في قولك: إن تخرج أخرج، فـ «إن تخرج» شرط و (أخرج) جزاء لهذا الشَّرط وبعد قليل من هذا الاستعمال ظهر تعميم مصطلح الشّرط على أسلوب الشّرط والجَزاء عامةً- كما رأينا عند ابن جِنّي.

فالمصطلح الذي يُطلَق على الأسلوب عامةً هو المصطلح الذي يمكن أن يندرج تحتهُ أجزاء هذا الأسلوب كافة، فمصطلح الشرط، لا يمكن أن يعبّر عن الاسلوب كلّه، ولكن لو زاد النحويون المتقدمون لفظ «الجملة الشرطية» لأمكن أن يكون المصطلح شافياً، وكذلك بالنسبة لمصطلح الجَزاء، فهو يدلُّ على جواب الشّرط، وعليه فإن تعميمه على الاسلوب عامة أمرغير محمود .

وإذا نظرنا إلى مصطلح الجَزاء أو المُجَازاة من حيثُ المعنىَ نَجِدُ أنّه عند ابن مَنْظور (المكافأة على الشيء)[١٨٥] ومن هذا المعنى عمم سيبَوَيْه هذا اللفظ على الشّرط والجَزاء[١٨٦]، وعلى هذا فأفضل التسميات تلك التي نجدها في الزمرة الثانية وهي التي تُسَمّي فعل الشرط وجوابَه جزاءً، لأنّ معنى الشّرط هو إلزام الشّيء والتزامه في بَيْع ونحوه[١٨٧]. أيْ أنّه يُعبّر عن فعل الشّرط الذي يطلب فعله فيوضع الشّرط من أجْله، فإذاً فعله- نال المكافأة الموضوعة في جواب الشّرط، وقد تنبه المتأخرون إلى هذا فَسَمُّوا الشَّرط، فعلَ الشرط وسَمُّوا، الجَزاء جوابَ الشّرط، على أن هَذَيْن التركيبيْن يتآلفان في أسلوب واحد يمكن أن نُسَمّيَهُ أسلوب الشّرط والجزاء وهو المختار عندي.

---

(١٨٥) لسان العرب (جزى).

(١٨٦) في التركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر، ص١٣-١٦ .

(١٨٧) لسان العرب (شرط).

الفصل الثاني :حروف المعاني

١. ما الحروف؟

حروف المعاني، على وفق اقدم تعريف بَصريٍّ لها، وهو تعريف سيبَوَيه، هي: (ما جاءَ لِمعنى وليس باسم ولا فعل، نحو: ثُمَّ، وسوف، وواو القسم... ونحوه[١])وقالَ الشَّريفُ الجرْجاني[٢]: (الحرف ما دلَّ على معنى في غيره.) وقال محمد التَّهانوي[٣]: (الحَرْف في اصطلاح النُّحاة كلمة دَلَّت على معنى في غيره، ويسمى حرف المعنى أيضا وبالأداة أيضا، ويُسَمّيه المنطقيون بالأداة، ومعنى قولهم على معنى في غيره: على معنى ثابت في لفظ غيره، فإنَّ اللام في قولنا: الرّجل مثلاً، يدلُّ بنفسه على التَّعريف الذي هو في الرجل، و «هل» في قولنا: هل قام زيد يدلُّ بنفسِه على الاستفْهام الذي هو في جملة قام زيد.)

وقد ظلت هذه التعريفات مشهورةً عند سائر البَصْريّين، قال المُبَرِّد[٤] (فالكلام كُلُّهُ: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى) وقال الزَّجَّاجي[٥]: (الحرف ما دلَّ على معنى في غيره، نحو: من، وإلى، وثم.) وقال ابن جنّي[٦]: (الكلام كلُّهُ ثلاثة أضرب: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى.) وقال[٧]: (والحرف مالم تحسن فيه علامةٌ من علامات الأسماء ولا علامات الأفعال، وإنما جاء لمعنى في غيره نحو هل، وبل، وقد) كما نجد مثل هذا الكلام عند الزَّمَخْشَري[٨].

وعليه، فإنّ هذه الحروفَ تبدو كأنها كانت في الأصل كلمات مستقلة ، افرغت من معناها الحقيقي ، بسبب من كثرة استعمالها عند العَرَب، واستُعْمِلَت مجردةً، أو وسائل نحوية موضحة لأجراء الجُملة[٩].

---

(١) الكتاب ١٢/١.

(٢) التعريفات ص٩٠.

(٣) كشاف اصطلاحات الفنون ٧٦/٢.

(٤) المقتضب ٣/١.

(٥) الجمل ص١، وانظر الإيضاح في علل النحو ص٥٤.

(٦) اللمع في العربية ٧.

(٧) اللمع في العربية ص٨.

(٨) المفصل ص ٢٨٣ .

(٩) اللغة ص ٢١٦، وانظر دور الكلمة في اللغة ص ٥٣ ، ٥٦ .

مصطلحات الحرف :

استخدم البصريّون عدة مصطلحات للتعبير عن حروف المعاني وهي :

(أ) الحرف، أو حَرْف المعنى:

وهذا المصطلح هو أقدم المصطلحات النحويّة في بابه ، وقد استعمله جميع البصريّين[١٠] .

(ب) الآلـة:

في أواخر القرن الثالث الهجري استعمل المُبَرِّد هذا المصطلح مرة واحدة ، وأطلقه على الحَرْف ، قال[١١]: (ومن هذه الحروف (لَدُن) وهي اسم فممناها عند : يدلك على أنّه اسم ، دخول الآلات كقولك : من لَدُنْك ، كما تقول: من عِنْدك .)

(ج) الأدَاة :

وينسب هذا المصطلح إلى الكوفّيين في العادة والسبب في هذا يعود إلى استعمال قدمائهم له وأول من استعمله من البصريين ابن السّرّاج[١٢] إلا أن هذا الاستعمال ليس أصيلاً في مصطلحات البصريين، فقد استعمل عند ابن السّراج جزء من ظاهرة معروفة عنده، وهي أنه كان يميل إلى استعمال مصطلحات الكوفّيين. ويبدو أن البصريين عندما تحرزوا بقولهم (حروف المعاني) أرادوا ألاّ يلتبس بقولهم : حرف وهم يريدون حروف الهجاء، أو ما عنوه بقولهم: حرف عندما يريدون : الكَلِم[١٣] ووظيفتها الرّبط بَيْن أجزاء الكلام. وذكر عبّاس حسن أنّ النحويّين يُسمُّون الحروف التي هي قِسْم من أقسام الكلمة: أدوات الربط ، لأنّ الكلمة إمّا أنْ تدلّ على ذات، وإمّا أنْ تدلّ على معنى مجرد (أي:حدث)، وإمّا أن تربطَ

---

(١٠) انظر الكتاب ١/١٢، والمقتضب ١/٢ ، ١/٥١، والأصول في النحو ١/٤٣ ، ٤٥ ،٢/٢٦٧، والايضاح ص ٥٤، والجمل ص ١ وانظر كتاب معاني الحروف ص ٣٢، واللمع ص ٨، وسر صناعة الإعراب ١/١٧، والمفصل ص ٢٨٣، ودرة الغواص في أوهام الخواص ص ٢٥.

(١١) المقتضب ١/٥١، وانظر ١/٥٢ .

(١٢) الأصول في النحو ١/٤٥، وانظر ٢/٢١٥ .

(١٣) مدرسة الكوفة ص ٢٤٢ .

بين الذات والمعنى المجرّد منها. فالاسم يَدُلُّ على الذّات، والفعل يدلُّ على المعنى المجرّد منها، والحرف هو الرابط. وهو يختلف اختلافاً كاملاً عن الحرف الهجائي الذي تبنى منه صيغة الكلمة، كالباء، والتاء والجيم وغيرها وتسمى لهذا أحرف البناء[١٤]. والثابتُ أن الكوفّيين استعملوا مصطلح الأداة أكثر من استعمالهم لمصطلح الحرف، فقد وجدتُ أن الفراء[١٥] وثعلب[١٦] وابن الأنباري[١٧] يستعملونه كثيراً في هذا المجال.

٢. الحروف: أقسامها والمصطلحات التي سَمّي أهلُ البَصْرة: تقسم الحروف إلى حروف مُخْتَصّة، وغير مُخْتَصّة ومشتَركة، وذلك لأغراض تسهيل الدراسة :

الحروف المختصّةُ :

ومعناها : الحروف التي تَخْتَصُّ بالدّخول على أحد القبيلَيْن (الأسماء والأفْعال) دون الآخر، فتعمل فيه، وقد شذّت حروف مختصة، فلم تعمل، وسيأتي ذكرها بعد، وتقسم إلى:

١. الحروف المُخْتَصّة بالدّخول على الأسماء :

وتشمل أنواع الحروف التّالية:

أ- الحروف المشبهة بالفعل :

١. إنّ وأخواتها :

ولفظه إنّ وأخواتها، قديم، إذ استخدمه سيبَوَيْه في أواخر القرن الثاني الهجري[١٨] بَيْد أنّ استعمالَه له لم يكن مُطّرداً، بدليل أنّه استعمل مصطلحاً آخرَ في تمبيره عنّها وهو مصطلح وصفيّ، قال[١٩]: (هذا باب الحروف الخَمْسَة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده، وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل، لا تَصَرّفَ تصَرّف الأفعال، كما أنّ عشرين لا تَصَرّفُ تَصَرُّفَ الأسماء التي أخذت من الفعل وكانت بمنزلته ولكن يقال بمنزلة الاسماء التي أخذت من الأفعال وشبهت بها في هذا الموضع فنصبت درهماً لانه ليس من نعتها ولا هي مضافة إليه، ولم ترد أن تحمل الدرهم على ما حُمِلَ

---

(١٤) النحو الوافي ٦٦/١ .

(١٥) معاني القرآن للفراء ٤٦٧/١، ٢٢٧/٢، ٨٤/٣.

(١٦) مجالس ثعلب ص ١٥٨، ٥٩٠.

(١٧) المذكر والمؤنث ص ١٦٦، ٤٤٩، ٨٦٧، وانظر إيضاح الوقف والابتداء ٣٠٠/١، ٤١٢.

(١٨) الكتاب ٣٥٧/٢.

(١٩) الكتاب ١٣١/٢.

المشرون عليه، ولكنه واحد بُيِّن به العدد فعملت فيه كعمل الضارب في زيد إذا قلت: هذا ضاربٌ زيداً لأن زيداً ليس من صفة الضارب ولا محمولاً على ما حمل عليه الضارب وكذلك هذه الحروف فنزلتها من الأفعال وهي: إنّ، ولَكنّ، ولَيْت، ولَعَلّ، وكأنّ) ولم يذكر «أنّ» في هذه الحروف وربما عدها مع «إنّ» حرفاً واحداً لتشابه رسمهما، وتابعه المُبَرِّدُ في هذه التسمية الأخيرة قال[20]: (هذا باب الأحْرُف الخمسة المشبهة بالأفعال، وهي: إن، وأن، ولكنّ، وكأنّ، ولَيْتَ، ولَعَل.)

وأما الزُّجّاجي فقد أتى بتسمية أخرى تختلف لفظياً عن سابقتيها، قال[21] (الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر وهي إن وأنّ.....)

وأما مصطلح «إنّ وأخواتها» فيبدو أنه لم يشتهر إلاّ في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري بالرّغم من استعماله عند سيبَوَيْه، فأوّل عالم استعمَلَه بعده هو الرُّمّاني[22]، ثم استعمله ابن جنّي[23] وأما الزَّمَخْشَري، فقد استعمل مصطلح (الحروف المُشَبَّهة بالفعل[24] وهذه الحروف هي:

١. إنّ وأنّ:

وهما حرفا توكيد عند جميع النحويين[25] وأضاف المبرد لـ«إن» معنى الابتداء، قال[26]: (... فـ «إنّ» معناها الابتداء، لأنّك إذا قلت: إنّ زيداً منطلق، كانت بمنزلة قولك زيد منطلق في المعنى، وإنْ غَيَّرت اللّفظ) وتكون «إنّ» حرفاً مُوصَلاً للقسم[27] وتكون بمعنى «أجل»[28] قال الشاعر:

بَكَرَ العواذِلُ في الصَّبو	حِ يَلُمْنَني وأَلومُهُنَّه
ويَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلا	كَ وقد كَبِرْتَ فقلتُ: إنَّهْ

(٢٠) المقتضب ١٠٧/٤، وانظر ٢٤٠/٢.

(٢١) الجمل ص٥١ .

(٢٢) معاني الحروف ص ١٠٩.

(٢٣) اللمع في العربية ص٤١.

(٢٤) المفصل ص٢٩٢.

(٢٥) الكتاب ٢٣٢/٤، وانظر الأصول في النحو ٢٧٧/١، ٢٢٣/١، والجمل ص٥١ ،٥٢ واللمع في العربية ص٤١.

(٢٦) المقتضب ١٠٧/٤.

(٢٧) الأصول في النحو ٢٧٧/١، وانظر معاني الحروف ص١٠٩.

(٢٨) الكتاب ١٥١/٣، ١٦٢/٤، وانظر الأصول في النحو ٣١٥/١، واللمع ص٤٢، وسيأتي ذكر هذا في الحديث عن حروف الجواب والردع.

والفرق بين «إنّ» و «أنّ» عند المتقدّمين والمتأخرين أنّ المكسورة تكون الجملة معها على استقلالها بفائدتها، والمفتوحة تقلبها إلى حكم المفرد، وذلك لأنّ وضعها كوضع الموصولات، وهذا معنى قول المُبَرِّد السابق، ومن الذين ذكروا هذا الرأي الزَّمَخْشَري، وابن الحاجب، والزَّرْكَشي(٢٩).

٢. لكنّ:

والمعنى الأول لها الاستدْراك، ذكر هذا جميع النحويّين(٣٠) وذكر سيبَوَيْه وابن السَّراج معنى «الإيجاب بعد النّفي»(٣١) على حين أضاف الزَّجّاجي لها معنى التّوكيد(٣٢)، وتابعه على ذلك الرُّماني(٣٣)، ومن المتأخرين من تابع السابقين على معنى الاستدراك، ومنهم الرَّضي وابن هشام(٣٤) وأما معنى التّوكيد، فقد ذهب اليه ابن عُصفُور وابن هشام(٣٥).

٣. كأنّ:

وذكر النحويون أن معناها التّشبيه(٣٦) ولكنها تكون أكثر توكيداً من الكاف، ولهذا ورد في القرآن الكريم «كأنَّه هُوَ»(٣٧) وقد ذكر هذا أبو علي الفارسيّ، وعبدالقاهر الجُرجاني، وابن هشام، والزَّرْكشي(٣٨).

وزعم ابن السِّيد البَطَلْيوسي أنه لا يكون كذلك إلاّ إذا كان خبرُها اسماً جامداً، نحو: كأنَّ زيداً أسدٌ، بخلاف: كأنّ زيداً قائم، أو في الدار، أو عندك، أو يقوم، فانها في ذلك كلّه

---

(٢٩) البرهان ٤/٢٣٠.

(٣٠) الكتاب ١/٤٣٤-٤٣٥، والمقتضب ١/٤٥١، ٤/١٠٧، والأصول في النحو ١/٢٧٨، والجمل ص٥١، ومعاني الحروف ص١٣٣ واللمع ص٤١، والمفصل ص٣٠٠.

(٣١) الكتاب ١/٤٣٤ - ٤٣٥، والأصول في النحو ١/٢٧٨ .

(٣٢) الجمل ص٥١ .

(٣٣) معاني الحروف ص١٣٣.

(٣٤) مغني اللبيب ص٢٩٠.

(٣٥) مغني اللبيب ص٢٩٠.

(٣٦) الكتاب ٢/١٤٨، وانظر المقتضب ٤/١٠٨، والاصول في النحو ١/٢٧٨، والجمل ص٥١، ومعاني الحروف ص١٢٠، واللمع في العربية ص٤١، والمفصل ص٣٠١.

(٣٧) النمل ٤٢.

(٣٨) المقتصد ١/٤٥٢، وانظر مغني اللبيب ص١٩١، والبرهان ٤/٢١١ على التوالي.

للظّن)[٣٩] وهذا المعنى الذي ذكره البَطْليوسي من معاني الكوفيّين، ويطلق على (كأنّ) اذا كان خبرها جملة فعلية او ظرفاً كقولنا: كأنّ زيداً قام، وكأنّ خالداً في الدار[٤٠] وتابعهم على هذا المعنى من البصريّين المتاخرين ابنُ هِشام[٤١].

وقد ذكر الزُّجّاجي لها معنى التّحقيق ايضاً، وهو يتابع الكوفيّين في ذلك، ومثله قول الشاعر:

فأصْبَحَ بَطْنُ مَكّةَ مُقْشَعِرّاً   كأنّ الأرْضَ لَيْسَ بها هِشَامُ

اي لأن الأرض: إذ لا يكون تَشْبيهاً، لأنّه ليس في الأرض حقيقة[٤٢].

وذكر بعض البصريّين لها معنى اليَقين[٤٣]، كما في قوله: ﴿وَيْكَأنّ اللّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ﴾[٤٤].

٤. لَيْتَ:

وقد قرر النّحويّون جميعاً أنّ معناها التّمنّي[٤٥] وقد فَصّل الجُرْجاني وابن هشام هذا المعنى بقولِهِمَا: «إنّ حَرْفَ «لَيْتَ» يَتَعلّقُ بالمستحيل غالباً»[٤٦]، كقول الشاعر:

فيا ليتَ الشّبابَ يَعودُ يوماً   فأخْبِرهُ بما فَعَلَ المَشيبُ

٥. لَعَلّ:

هي عند النحويّين اللام أُضيفت إلى «علّ». إلاّ الزّجّاجي الّذي خالَفَهم، وَعَدَّها لفظةً واحدةً غَيْرَ مُرَكّبَة[٤٧] ولها أكثر من معنى عند النحويّين:

---

(٣٩) مغني اللبيب ص١٩٢.

(٤٠) شرح التصريح ١/٢١٢، والجنى الداني ص٥٢٠.

(٤١) مغني اللبيب ١/١٩٢.

(٤٢) مغني اللبيب ١/١٩٢.

(٤٣) البرهان ٤/٢١١.

(٤٤) القصص ٨٢.

(٤٥) الكتاب ٢/١٤٨، ٤/٢٣٢، وانظر المقتضب ٤/١٠٨، والأصول في النحو ١/٢٧٨، والجمل ص٥١، ومعاني الحروف ص١١٢ واللمع ص٤١ والمفصل ص٣٠١.

(٤٦) المقتصد ١/١٥٢، ومغني اللبيب ٢٨٥.

(٤٧) الجمل ص١٤٦.

أ. الطَمَعُ والإشْفَاق، ذهب إلى هذا سيبَوَيْه وابن السَّرَّاج[٤٨]، وتابعهم على هذا الرّاغب الأصْفَهانيّ[٤٩].

ب. التّوقّع لَمرجُو او مَخُوف: وقد ذُكِرَ بهذا اللفظ المُحَدَّدِ عند المُبَرِّد والزَّمَخْشَري[٥٠] وذُكِرَ بلفظ «التَّوَقُّع» عند جميع النحويّين من المُبَرِّد إلى الزَّمَخْشَري[٥١].

جـ. التَّرجّي او الرّجاء، وذَكِره جميع النحويّين البصريّين[٥٢].

د. الخَوْف: وقد ذكره سيبَوَيْه والمُبَرِّد وابن السَّرّاج والزَّمَخْشري[٥٣]، وقد أجاز ابن الدَّهان فيها أنْ تَقَعَ في المُسْتحيل، واحتجّ بقول الشاعر:

لعلّ زماناً تولّى يعودُ[٥٤]

وقد تابع ابن هشام السّابقين في معنى التّرجّي، قال[٥٥]: (هو تَرَجّي المَحْبوب والإشفاق من المكروه وتختصّ بالمُمكن، وقول فرعون (لَعَلِّيَ أَبْلُغُ الأَسْبَاب، أَسْبَابَ السَّموات)[٥٦] إنما قاله جهلاً أو مخرقةً وإفكاً) وتابع ابن هشام على ذلك الزَّرْكَشي[٥٧]. وإذا كانت «لَعَلّ» في كلام الله تعالى فهي واجبةٌ، وإذا كانت في كلام المَخْلوقين فهي طَمَعٌ ورجاء. لأن الخَلْق هم الذين يَعْرِض لهم الشُّكوك والظُّنون والباريْ منزّه عن ذلك[٥٨]

٢. ما الحجازيّة:

سماها سيبَوَيْه «ما» التي في لغة أهل الحِجاز، ناظراً إلى القوم الّذين يتكلّمون بها،

(٤٨) الكتاب ٢٣٣/٤، وانظر الأصول في النحو ٢٢٨/١.

(٤٩) البرهان ٣٩٣/٤، والراغب هو أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، صاحب اللغة العربية ومؤلف كتاب «المفردات في غريب القرآن» و «محاضرات الأدباء» وتوفي في سنة ٣٩٦هـ.

(٥٠) المقتضب ١٠٨/٤، والمفصل ص٣٠٢.

(٥١) المقتضب ١٠٨/٤، والأصول في النحو ٢٧٨/١، والجمل ص٥١، ومعاني الحروف ص١٢٤، واللمع ص٤١، والمفصل ٣٠٢.

(٥٢) الكتاب ١٤٨/٢، والمقتضب ١٠٨/٤، والأصول في النحو ٢٧٨/١، والجمل ص٥١، والمقتصد ٤٥١/١، ومعاني الحروف ص١٢٤، واللمع ص٤١، والمفصل ٣٠٢.

(٥٣) انظر على التوالي الكتاب ١٤٨/٢، والمقتضب ١٠٨/٤، والأصول في النحو ٢٧٨/١، والمفصل ص٣٠٢.

(٥٤) البرهان ١٦٠/٤.

(٥٥) مغني اللبيب ص٢٨٧.

(٥٦) غافر ٣٦، ٣٧.

(٥٧) البرهان ٣٩٢/٤، وانظر ٣٩٤/٤.

(٥٨) البرهان ١٥٨/٤.

قال[٥٩]: (هذا باب ما جرى مجرى «ليس» في بعض المواضع، بلغة أهل الحجاز، ثُمّ يصيرُ إلى أصلِه، وذلك الحرف «ما»، تقول: ما عبدالله أخاك، وما زيد منطلقاً.) وعليها قوله عزوجل: (ما هذا بَشراً)[٦٠] وقوله (ما هُنَّ أمَّهاتِهم)[٦١]، فهي تعمل عمل «ليس»، ويقابلها: «ما» في لغة تَميم، وهي حرف غير عامل، ثم استعمل مصطلح «ما الحجازيّة» عند المُبَرِّد قال[٦٢]: (و «ما» الحجازيّة بمنزلة «إنّ» في العمل وإن اختلف عملاهما، واستواؤهما في أنّهما حرفان ليسا بفعل) وتبعه على ذلك ابن السرّاج[٦٣] ثم تابعه الزّجّاجي[٦٤] والرُّمّاني[٦٥] وابن جنّي[٦٦] وأما الزَّمَخْشَري، فقد سَمّاها «ما المشبهة بليس».)[٦٧]

ونجد لها تسمية أخرى عند المُبَرِّد، فهي «ما» النّافية[٦٨]، ناظراً في ذلك إلى معناها لا إلى عملها، وأطلق عليها في موضع آخر «ما جرى مجرى الفعل لوقوعه في معناها»[٦٩].

ويلاحظ القارئ أن تسمية «ما» الحجازيّة منسوبةٌ إلى القوم الذين يتكلمُون بالتّركيب نفسه، وهم أهل الحِجَاز تَمْييزاً لها عن «ما» التّميمية غير العاملة، وإن كان معناها كمعناها، وقد لاقت هذه التّسمية قَبْولاً حَسَناً لدى النحويّين، فأخذوا بها. وأمّا تَسْميةُ الزَّمَخْشَري لها («ما» المُشَبَّهة بـ «ليس» فهي تَسْمية تُسايِر نَظْرَةَ النحويّين إلى «ما» من حيث الأثرَ الذي تسببه على أواخرِ الكلمات التي تقع عليها، وهي تُمَيِّزُ العاملةَ من غير العامِلَة أيضاً. بَيْد أنّ استعمال مصطلح «ما الحجازية» أولى بالاستعمال منه لقصر عبارته بالقياس إليه.

وأما مصطلح المُبَرِّد: «ما» النافية، فهو مصطلح يراعي معنى الحرف، ولا ينظر إلى عمله وقد استعمله المُبَرِّد مرة واحدة، بيد أنّ النحويين جميعَهم قرروا أنّ معناها النّفي، وأما استعمال المعنى مصطلحاً فهذا مالم أقف عليه عند غير المُبَرِّد، ويُحْمَل على مصطلحه

---

(٥٩) الكتاب ١/٥٧.
(٦٠) يوسف ٣١.
(٦١) المجادلة ٢.
(٦٢) المقتضب ٤/٤٠٦.
(٦٣) الأصول في النحو ٢/٢٢٠، وانظر ١/١٠٦.
(٦٤) الجمل ص١٠٥.
(٦٥) معاني الحروف ص ٨٨ - ٩٠.
(٦٦) الخصائص ١/١٢٥، وانظر اللمع في العربية ص٣٩.
(٦٧) المفصل ص ٣٠.
(٦٨) المقتضب ٤/١٨٨
(٦٩) المقتضب ٤/١٨٨.

الآخر: «ما جرى مجرى الفعل»، مصطلحُ الزَّمَخْشَري فمعناه كمعناه، وهما ينظران إلى العامل.

٣. «لا» النافية للجنس:

تَحَدَّثَ عنها سيبَوَيْه في معرض حديثه عن النّفي بـ «لا» فقال[٧٠]: (و «لا» تَعْمل في ما بعدها فَتَنْصبُه بغير تَنْوين، ونصبُها لما بعدها كنصب «إنَّ» لما بعدها.) وتعبير المُبَرِّد قريب من هذا، فقد سماها «لا» التي للنفي، قال[٧١]: (اعلم أنّ «لا» إذا وقعت على نكرة نصبتها بغير تنوين، وإنما كان ذلك لما أذكره لك: إنما وضعت الأخبار جواباً للاستفهام، إذا قلت: لا رجل في الدار، لم تقصد إلى رجل بعينه، وإنما نفيت عن الدار صغير هذا الجنس وكبيره)، وهذا النص يُعَدُّ أوّلَ إشارة إلى مصطلح «لا» النافية للجنس عند البصريين.

ونجد هذه التّسمية عند ابن السرّاج أيضاً مع شيء من الاختلاف، قال[٧٢]: (باب النّفي بـ «لا». الفتح الذي يُشبه النّصب هو ما جاء مطّرداً في الأسماء النُّكرات المفرَدة، ولا تخصُّ اسماً بعينه من النّكرات إذا نفيتها بـ «لا».)

وأما النّحّاس، فقد آثر استعمال مصطلح «لا» التي للتّبْرئة[٧٣]، وهذا من قبيل تأثره بأساتذته من الكوفيّين أمثال أبي بكر بن الأنْباري ونِفْطَوَيْه والأَخْفَش الصغير «علي بن سُلَيْمان» وجميعهم من أعلام الكوفيّين.

معنى التّبرئة و معنى نفي الجنس

ومعنى التبرئة: أن «لا» النافية هذه تخلص الشيء من الشيء فهي تبرىء الجنس الداخلة عليه، وتُنَزِّهُهُ عن الخَبَر الواقع بعده، وهو من استعمال شيوخ الكُوفة، أمثال الإمام ثَعْلَب[٧٤] وابن الأنْباري[٧٥].

---

(٧٠) الكتاب ٢/٢٧٤.

(٧١) المقتضب ٤/٣٥٨، ٤/٣٥٩، ٤/٣٦٠ ..... الخ.

(٧٢) الأصول في النحو ١/٤٦١ .

(٧٣) إعراب القرآن ١/١٢٨.

(٧٤) مجالس ثعلب ص٢٣٢.

(٧٥) إيضاح الوقف والابتداء ١/١١٨، وانظر في معنى التبرئة أساس البلاغة ص١٩، (برأ)، ولسان العرب: (برأ) ١/٣١ وما بعدها.

(ب) حروف الجر:

عبر عنها البصريّون بثلاثة مصطلحات مهمة وهي:

١ .حروف الجَرّ:

وهو من أشهر المصطلحات في باب المجرورات، واستنتجت ذلك من كثرة استعماله عند جميع النحويّين البصريّين[٧٦].

٢. حروف الخَفْض :

وهي تسمية صوتية، أول من استعمالها من أهل البَصْرة كان المُبَرِّد[٧٧].

٣. حروف الإضافة :

وقد استعمل عند جميع النحويّين البصريين، ومعناه عندهم كمعنى الجَرّ[٧٨]، وقد سبق أن ناقشت هذه المصطلحات في فصْل المجرورات بما يُغني، فلا حاجةَ للإعادة.

معاني حروف الجر:

١. مِن:

من معانيها ابتداءُ الغايةِ، وذلك قولك: سرت من بغداد إلى البصرة، وقد ذُكِرَ هذا المعنى بهذه التسمية عند جميع النحويّين البصريّين[٧٩] وذكروا إضافة اليه معنى التّبْعيض، وذلك قولك: هذا من الثّوب أي بعضه[٨٠] وتكون زائدةً عند كثير من النَحْويّين[٨١] إلاّ أنّ بعضهم

---

(٧٦) الكتاب ٢/١٦٣، ٢/٣٨٣ ، وانظر معاني القرآن للأخفش ص٢٧٠، والمقتضب ٤/١٣٦، والأصول في النحو ١/٤٩٧، ١/٥١٥، ٢/٢٢١، وانظر الحجة ١/١٠٨، واللمع ص١١، ٧١، ٧٢ ، والمفصل ص٨٢، ص٢٩١.

(٧٧) المقتضب ١/٢٥٤، ٣/١١.

(٧٨) الكتاب ٢/٢٠٩، وانظر ١/٤٢١، ٤/٢١٧، ٤/٢٢٥، والمقتضب ٢/١٨٥، ٣/١٣٦، والاصول في النحو ٢/٣، والجمل ص٦٠ والحجة ١/١٠، واللمع ص١١، والمفصل ص٢٨٣.

(٧٩) الكتاب ٤/٢٢٤ والمقتضب ١/٤٤، ٤/١٣٦، وانظر الأصول في النحو ٢/٢٢١، والخصائص ٣/١١٠، واللمع ص٧٢، والمفصل ص٢٨٣.

(٨٠) الكتاب ٤/٢٢٥، وانظر المقتضب ١/٤٤، ٤/١٣٧، والاصول في النحو ٢/٢٢١، والخصائص ٣/١١٠، واللمع ص٧٢ - ٧٣ والمفصل ص ٢٨٢.

(٨١) الكتاب ٤/٢٢٥ ومعاني القرآن للأخفش ص٩٩، والمقتضب ٤/١٣٧، واللمع ص٧٢، والمفصل ٢٨٣.

رفض فكرةَ زيادةِ حروف الجرّ من اوّلها، كالمُبَرِّد وابن السَّرّاج، قال المُبَرِّد(٨٢): (وامّا قولهم: إنّها تكون زائدةً، فلست أرى هذا كما قالوا، وذاك أنَّ كُلَّ كلمةٍ إذا وقعت وقع معها معنى، فإنّما حدثت لذلك المعنى، وليست بزائدةٍ، فذلك قولهم: ما جاء من أحد، وما رأيت من رجل، فذكروا أنّها زائدة، وأنّ المعنى: ما رأيت رجلاً، وما جاءني أحد، وليس كما قالوا، وذلك لأنها اذا لم تدخل جاز أنْ يَقَعَ النّفي بواحد دون سائر جنسه، تقول: ما جاءني رجل.. إنّما نَفَيْتَ مجيءَ واحد، وإذا قلت: ما جاءني من رجل، فقد نَفَيْتَ الجِنْس كله.) وقد ذهب إلى هذا ابن السَّرّاج أيضًا(٨٣).

وقد تَوَسّع بعض المتأخرين في ذكر: معاني الحرف «من» فذكروا المعاني التالية:-

١. التّجْريديّة، وَذَكَرَ الأَهْدَل أنّه مَذْهَبُ سيبَوَيْه، وتكون فيه «من» بعد اسم التّفْضيل.

٢. التّبْعيض، وهي التي يصلح مكانَها «بَعْض» كقوله: (مِنهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللّهُ)(٨٤).

٣. بَيَان الجِنْس، وهي التي يصلح مكانها: الذي هو، نحو: (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثانِ)(٨٥).

٤. التّعْليل، نحو: (يَجْعَلُون أَصَابِعَهُمْ في آذانهم مِنَ الصَّواعِقِ)(٨٦).

٥. السَّبَبِيّة، نحو (يَحْفَظُونَه مِن امْرِ اللّه)(٨٧).

٦. الظّرْفيّة، نحو: (اذا نُودِيَ للصَّلاَةِ مِنْ يَوْمِ الجُمُعَة)(٨٨).

٧. العِنْدِيّة، نحو: (لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُم أَمْوالُهُم ولا اوْلادُهُمْ مِنَ اللّه)(٨٩).

٨. الفَصْل، وهي الدّاخِلَة على ثاني المُتضادين نحو: (واللّه يَعْلم المُفْسِدَ مِنَ المُصْلِح)(٩٠).

---

(٨٢) المقتضب ٤٤/١.

(٨٣) الأصول في النحو ٢٢١/٢.

(٨٤) البقرة/ ٢٥٣.

(٨٥) الحج/ ٣٠.

(٨٦) البقرة/ ١٩.

(٨٧) الرعد/ ١١.

(٨٨) الجمعة/ ٩.

(٨٩) آل عمران/ ١٠.

(٩٠) البقرة/ ٢٢٠.

٩. الاستِعْلاء نحو: (ونَصَرْناهُ مِنَ القَوْمِ)[٩١] أي عَلَيْهم.

وبالنِّسْبَةِ لمعنى الظَّرْفيَّة هذا فهو من المعاني التي أوْجَدَها الكوفيّون لا البصريّون ومعنى الظَّرْفيَّة: (ما يكون بمعنى «في» كقولهم (أَرُونِي مَاذا خَلَقُوا مِنَ الأرْضِ)[٩٢] أي في الأرض، والذي نصّ عليه من الكوفيين هو الفَرَّاء)[٩٣] وأيَّدَهُ من البَصْريين يَحيى بن سَلاّم[٩٤]، وذهب الأَخْفَش والمُبَرِّد وابنُ دُرُسْتَوَيْه إلى أنّ معناها ابتداءُ الغايَةِ الزَّمانيّة[٩٥].

٢. لام الجر:

ويُسَمّيها سيبويه لامَ الإضافَة، ومعناها عنده المِلْكُ واستِحْقاقُ الشّيء[٩٦] وسَمّاها المُبَرِّد: لامَ الخَفْض، ومعناها عنده المِلْك[٩٧] والتَّحْقيق[٩٨]، وذكر ابن السَّرّاج المعاني التي ذكرها سيبَوَيْه ونَسَبَها اليه[٩٩] وفرق الرُّمّانيّ بين معنيَيْن هما في الحقيقة واحد، وهما المِلْكُ والاخْتِصاص، فالمِلْكُ لمن يَعْقل والاختصاصُ لما لا يعقل[١٠٠] فمثال المِلْك: المال لزَيْد، ومثال الاختصاص: الحَبْلَ للدّابّة، وذكرمعنى المِلْك واستحقاقُ الشيء عند ابن جِنّي[١٠١] واكتفى الزَّمَخْشَريّ بذكر معنى الاختِصاص[١٠٢].

ويجب أنْ نَفْرُقَ بَيْنَ معنى المِلْك والتَّمْليك والاختِصاص والتَّخْصيص، فمثال المِلْك الحَقيقي قوله: (إنَّ الأَرْضَ لله)[١٠٣].

أي أنَّ هذه الأرضَ مَلَكَها اللهُ بِأَحَقّيَتِه بالمِلْك، وأما التَّمليك فنحو: (وَوَهَبْنا لَهُم من

---

(٩١) الأنبياء ٧٧.

(٩٢) فاطر ٤٠.

(٩٣) معاني القرآن للفراء ٢/٢٧٠، ٢/٢٩١، وانظر شرح التصريح ٢/١٠.

(٩٤) التصاريف ص٣٠.

(٩٥) مغني اللبيب ص٤١٩ – ٤٢٠.

(٩٦) الكتاب ٤/٢١٧.

(٩٧) المقتضب ١/٣٩، ١/٢٥٤، ٤/١٤٣.

(٩٨) المقتضب ٤/١٤٣.

(٩٩) الأصول ١/٥٠٤.

(١٠٠) معاني الحروف ص٥٥.

(١٠١) اللمع ص ٧٤.

(١٠٢) المفصل ص٢٨٦.

(١٠٣) الأعراف ١٢٨ .

رحمَتنا﴾[١٠٤] أي أنّ المِلْك جاءَ بفعل الله وليس بفعل المالك. وأمّا الاختصاص فمعنى اللام فيه أنّها تَدُلُّ على أنّ بَيْن الأوّل والثاني نسبة باعتبار ما دَلّ عليه مُتَعَلّقه نحو: الجَنّة للمؤمنين، على حين أنّ معنى التّخصيص يشبه معنى التُّمْليك من حيث أنّ المعنى بالنسبة لِمَنْ قام بالتُّخصيص لا لِمَن وقع له. والفرق بين المِلْك والاستحقاق أنّ المِلك لما حصل وثَبَتَ، والاستحقاق لما لم يحصل بعد، ولكن هو في حكم الحاصل[١٠٥].

٣. إلى:

وهو حرف من حروف الجر، ومن معانيه: انتهاء الغاية عند سيبَوَيْه وابن السَّرّاج والرُّمّاني[١٠٦] وذلك قولك سرت من الأردن إلى الحجاز، وقد أطلق عليه المُبَرِّد لفظ «المُنتهى»[١٠٧] وعبّر عنه ابنُ جنّي بلفظ الانْتِهاء[١٠٨] وذكر الزُّمَخْشَري لـ«إلى» معنى المُصَاحَبَة[١٠٩] كقوله تعالى: ﴿ولا تَأكُلُوا أموالَهم إلى أموالِكُم، إنه كان حَوْباً كَبيراً﴾[١١٠].

ومعنى المُصاحبة هو ما عنى به الكوفيّون معنى المَعيّة، الذي استعمله الفَرّاء[١١١] ولذا فقد اختار بعض البَصْريّين معنى المعيّة مثل ابن قُتَيْبَة[١١٢] وابن معط[١١٣]، وقد وَضَّحَ الزَّرْكَشِيّ معنى انتهاء الغاية بقوله[١١٤]: ﴿وإنّما قلنا انتهاء الغاية، لأنها تدل على غاية الشيء ونهايته التي هي حَدُّهُ، وما بعدَ الحَدّ لا يدخل في المَحْدود، ولهذا لم يدخل شيء من اللّيل في الصوم في قوله تعالى: ﴿ثم أتِمُّوا الصِّيَامَ إلى اللّيْل﴾[١١٥].

---

(١٠٤) مريم ٥٠.

(١٠٥) البرهان ٤/٢٣٩.

(١٠٦) الكتاب ٤/٢٣١، وانظر الأصول ٢/٢٢٦-٢٢٧، ومعاني الحروف ص ١١٥ على التوالي.

(١٠٧) المقتضب ٤/١٣٩ .

(١٠٨) اللمع ص٧٣.

(١٠٩) المفصل ص٢٨٣.

(١١٠) النساء ٢.

(١١١) معاني القرآن للفراء ١/٢١٨، وانظر الدرر اللوامع ٢/١٧٠.

(١١٢) تأويل مشكل القرآن ص٥٧١.

(١١٣) الفصول ص ٢١٣.

(١١٤) البرهان ٤/٢٣٢.

(١١٥) البقرة ١٨٧.

٤. عن :

وهي حرف من حروف الجَرّ في أكثرِ الأحْيَان، وتكون اسماً بدليل قبوله لحرف الجَرّ، ذكر هذا جماعة من البصريّين(١١٦).

وأما معناه، فهو التّجاوُز والتّراخي عن الشّيء والبُعْد عنه إلى غيره عند سائر النحويين(١١٧).

٥. الباء :

سَمّاها سيبَوَيْه «باءَ الإلْزَاق والاخْتِلاط»(١١٨) ودعاها المُبَرِّد «باءَ الإلصاق»(١١٩) وتابَعَهُ ابن السَّرّاج(١٢٠) وابن جنّي(١٢١) والزَّمَخْشَري(١٢٢).

ومن معانيها الاسْتِعانة، ذكره ابن السراج(١٢٣) وذَكَرَ معنى الاستعانة المُبَرِّدُ(١٢٤) والزَّمَخْشَري(١٢٥) ومنها الإضافةُ ذكره سيبَوَيْه(١٢٦) والرُّمّاني(١٢٧) وتكون «الباء» زائدةً للتّوكيد، قال سيبَوَيْه(١٢٨): (وقد تكون «باء الإضافة» بمنزلَتِها «من» الزّائدة في التّوكيد، وذلك قولك: ما زيد بمنطلق، ولست بذاهب، أراد أنْ يكونَ مؤكّداً، فقد نفى الانطلاق والذّهاب، وكذلك: كفى بالشّيب، لو ألغى البَاء استقام الكلام، وقال الشّاعر عَبْدُ بني الحَسْحَاس:

وكفى بالشّيب والإسلام للمرءِ ناهيًا

(١١٦) الكتاب ١/٤٢٠، والأصول ٢/٢٢٢، ومعاني الحروف ص٩٤ - ٩٥.
(١١٧) الكتاب/ ١/٢٢٦ - ٢٢٧، ومعاني الحروف ص ٩٥، واللمع ص٦٣، والمفصل ص٢٨٧، والبرهان ٤/٢٨٦.
(١١٨) الكتاب ٤/٢١٧.
(١١٩) المقتضب ٤/١٤٢.
(١٢٠) الأصول ١/٥٠٣.
(١٢١) اللمع ص٧٤.
(١٢٢) المفصل ٢٨٥.
(١٢٣) الأصول ١/٥٠٣.
(١٢٤) المقتضب ١/٣٩.
(١٢٥) المفصل ص٢٨٥.
(١٢٦) الكتاب ٤/٢٢٥
(١٢٧) وانظر معاني الحروف ص ٣٦ - ٣٧.
(١٢٨) الكتاب ٤/٢٢٥.

وأُثبتَ معنى التَّوكيد والزِّيادة عند كثير من النحويِّين[١٢٩]. وقد وُجدَ أنّ الكوفيّين يُسَمُّون باءَ الإلصاق: لكونها باء الآلة، وقال الفخر الرازي إن هذه الباء سُمِّيَتْ باء الإلصاق ... لكونها سَبَباً للإلصاق، وباءَ الآلة لكَوْنها تدخل على الشيء الذي هو آلة[١٣٠].

ومن الأمثلة على الباء الزائدة التي يكون خروجُها من الكلام كدخولها فيه قوله (ولا تُلقُوا بأيْديكم إلى التَّهْلُكة[١٣١]) وقوله: (بأيِّكُم المَفْتُون)[١٣٢].

وقال الرّاعي النُّمَيْري :

سُودُ المَحاجِرِ لا يَقْرأنَ بِالسوَرِ

ومن الأمثلة على ما يكون مرفوعاً ودخلت عليه الباء الزائدة فأفادته قوةً في المعنى قوله تعالى: (كفى بالله شهيدا)[١٣٣]، وقال الشاعر امرؤ القيس:

الا هَلْ أتاها - والحوادثُ جَمّةٌ -　　　بأنّ امرأ القَيْسِ بن تَمْلِكَ بَيْقرا

ومن المعاني التي ذكرها البصريّون للباء أيضاً :

المُصَاحبة :

ذكره الزَّمَخْشَري، قال[١٣٤]: (.... ومعنى المصاحبة في نحو: خرج بعشيرته) وقد مر الحديث عنه، وهو الذي عنى به الكوفيّون: المَعيَّة.

الظَّرف :

ذكره الرُّمَّانيّ من البصريِّين، قال[١٣٥]: (وتكون للظّرف، كقولك: أقمت بمكة، وكنت بالبَصْرة) ولم أقف على هذا الاستعمال عند غير الرُّمَّانيّ، مما يَدُلّ على أنّه تَسَرَّبَ إليه من استعمال الكوفيّين، فقد وجدت أنّ الفَرّاء كان يستعمله[١٣٦].

---

(١٢٩) انظر معاني الحروف ص٣٧، واللمع ص٣٩، ٧٤، والمفصل ص٢٨٥.
(١٣٠) التفسير الكبير ١/٩٧.
(١٣١) البقرة ١٩٥.
(١٣٢) القلم ٦.
(١٣٣) النساء ٧٩.
(١٣٤) المفصل ص٢٨٥.
(١٣٥) معاني الحروف ص٣٦-٣٧.
(١٣٦) معاني القرآن للفراء ٣/١٧٣.

القسم :

وذكره الرُّمّانيّ أيضاً قال[١٣٧]: (وتكون قَسَماً، كقولك: بالله لأخْرُجَنّ وهي أصل حروف القَسَم.)

الحال :

وذكره الرُّمانيّ، قال[١٣٨]: (وتكون حالاً، كقولك: خرج بثيابه والمعنى خرج مكتسياً) ،وقد اختاره من المتأخرين ابن إياز[١٣٩].

٦. في :

وهي حرف جرّ يفيد المعاني التالية :

(أ) الإضافة :

ذكره سيبَوَيْه، قال[١٤٠]: (وإذا قلت: أنت في الدار، فقد أضفت كينونَتَك في الدار إلى الدار بـ «في»، وإذا قلت: خَصْلةٌ سوء، فقد أضفت إليه الأداة بـ «في».)

(ب) الظَّرْفيَّة أو الوِعَاء :

وقد ذَكَرَ هذا المعنى جميع البصريّين، قال سيبَوَيْه[١٤١]: (وأما «في» فهي للوعاء، تقول: هو في الجراب، وفي الكيس، وهو في بطن أمّه.) وقال المُبَرِّد[١٤٢] : (وأما «في» فإنّما هي للوعاء، نحو: زيد في الدّار، واللّص في الحَبْس.) وقال ابن جنّي[١٤٣]: (ومعنى «في» للوعاء والظّرفيّة.) وقال الزَّمَخْشَريّ[١٤٤]: (و «في» معناها الظّرفيّة) وذهب اليه من النحويّين أيضاً ابن بابْشاذ[١٤٥]. والظّرف والوعاء بمعنى واحد، جاء في لسان العرب لابن مَنْظور[١٤٦]:

(١٣٧) معاني الحروف ص٣٦ - ٣٧.
(١٣٨) معاني الحروف ص ٣٦ - ٣٧.
(١٣٩) شرح الأشموني ٢٢٧/١.
(١٤٠) الكتاب ٤٢١/١.
(١٤١) الكتاب ٢٢٦/٤ .
(١٤٢) المقتضب ١٣٩/٤، وانظر ٤٥/١ .
(١٤٣) اللمع في العربية ص٧٣.
(١٤٤) المفصل ص٢٨٤.
(١٤٥) المقدمة المحسبة ٢٣٦/١.
(١٤٦) لسان العرب (ظرف) ٢٢٩/٩.

(وظَرْفُ الشّيء وعاؤه، والجمع ظروف، ومنه ظروف الأزمنة والأمكنة، والظرف وعاء كل شيء، حتى إن الإبريق ظرف لما فيه.)

وذكر الرُّمّاني لها معنى المصاحبة[١٤٧] واستشهد عليه بقول الشاعر:

وهل يَنْعَمَنْ مَنْ كان أحدثُ أمرِهِ ثلاثين شهراً في ثلاثةِ أحوالِ

ويرى المُبَرِّدُ أن «في» يمكن أن تكون للاستعلاء[١٤٨] وذهب ابن هشام والزَّرْكَشِيّ إلى تأييد هذا[١٤٩] واستشهد عليه بقوله تعالى: (وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ في جُذُوعِ النَّخْلِ)[١٥٠].

٧. على:

وتكون اسماً وفعلاً وحرفاً، وإذا كانت فعلاً اختلف رسمها عما هو عليه في حالة كونها اسماً أو حرفاً، إذ تكتب بألف ممدودة على حين تكتب- إذا كانت حرفاً أو اسماً- بألف مقصورة، ما يُهمنا منها حرفيتها.

قرر النحويون أنّ معنى «على» هو الاستعلاء، قال سيبَوَيْه[١٥١]: (وأمّا «على» فاستعلاء الشيء، تقول: هذا على ظهر الخيل، وهي على ظهره.) وقال المُبَرِّد[١٥٢] (فأما ما وضعه النحويون، نحو: على، وعن، وقبل، وبعد، وبين، وما كان مثل ذلك، فإنما هي أسماء.) ومن الذين نَصّوا على معنى الاستعلاء ابن السَّرّاج[١٥٣] والرُّمّاني، قال[١٥٤]: (وإذا كانت حرفاً كانت من الحروف العوامل، وعملها الجَرّ، ومعناها الاستعلاء، نحو: جلست على الكرسي) وقال ابن جِنّي[١٥٥]: (ومعنى «على» الاستعلاء، تقول زيد على الفرس، أي: قد ركبه وعلاه.) وهذا ما قرره الزَّمَخْشَري أيضاً[١٥٦].

---

(١٤٧) معاني الحروف ص٩٦.
(١٤٨) شرح أبيات المغني ٤/٦٢.
(١٤٩) مغني اللبيب ص١٦٨، والبرهان ٤/٣٠٢ على التوالي.
(١٥٠) طه /٧.
(١٥١) الكتاب ٤/٢٣٠.
(١٥٢) المقتضب ٤/١٣٦.
(١٥٣) الأصول في النحو ٢/٢٢٦.
(١٥٤) معاني الحروف ص١٠٧ - ١٠٨.
(١٥٥) اللمع ص٧٤.
(١٥٦) المفصل ص٢٨٧.

وامّا اذا كانت اسماً فإن معناها يكون «الظّرفيّة»، قال سيبَوَيْه[١٥٧]: (وهو اسم لايكون إلا ظَرْفاً، ويدلك على أنّه اسم قول بعض العرب: نهض من عليه، قال الشاعر[١٥٨]:

غَدَتْ من عَلَيْه بعدما تَمَّ خِمْسُها   تَصِلُ وعن قَيْضٍ بِبَيْداءَ مَجْهَلِ

وقال الرُمّاني[١٥٩]: (والاسم: جئت من عليه أي فوقه) كما ذهب إليه ابن السّرّاج[١٦٠] وقد يتوهم أن معنى الظرفية من اصطلاحات الكوفيين واستعمالهم، إلا أنه ليس كذلك والأرجع أنه من مصطلحات الخليل، بدليل استعمال سيبويه له، وإنما يَدْفعُ إلى هذا الوَهْم استعمال قُدَماء الكوفيّين لَه[١٦١] ولكنّ المُهمّ أنّ «على» حرفاً ليس لها سوى معنى الاستعلاء، وإنما جاءَها معنى الظّرْفيّة من حيث هي اسم.

٨. الكاف :

وهو حرف جَرّ يفيد معنى التّشْبيه، ومعنى التّشْبيه ملتصق بالكاف، سواء أكانت أصليةً أم زائدة، قال سيبَوَيْه[١٦٢] (.. وكاف الجَرّ التي تجيء للتّشْبيه، وذلك قولك: أنت كزيد.) وقال المُبَرِّد[١٦٣]: (... وكاف التّشبيه التي في قولك: أنت كزيد ومعناه: مثل زيد.) وقال في الكاف الزائدة[١٦٤]: (وأما الكاف الزائدة ومعناها التّشبيه) وقال الرُمّاني[١٦٥]: (وتكون زائدة كقوله تعالى: {ليس كَمِثْلِه شَيءٌ}[١٦٦]. وقال ابن جنّي[١٦٧]: (ومعنى الكاف التّشبيه، وتكون زائدة)، وقال الزّمَخْشري[١٦٨]: (والكاف للتّشبيه ولا تدخل على الضّمير.) وذكر ابن هِشام[١٦٩] وابن برهان والزّرْكَشي[١٧٠] أنّ من معانيها: التّعليل، وذلك كما في قوله تعالى:

---

(١٥٧) الكتاب ٤/ ٢٣٠.

(١٥٨) البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي، انظر حواشي كتاب سيبويه ٤/ ٢٣٠.

(١٥٩) معاني الحروف ص١٠٧.

(١٦٠) الأصول ٢/ ٣٣٦.

(١٦١) معاني القرآن الفراء ١/ ٦٣، ٢/ ١٨٧، وانظر الامالي الشجرية ٢/ ٢٦٨، والجنى الداني ص١٤٥.

(١٦٢) الكتاب ٤/ ٢١٧.

(١٦٣) المقتضب ١/ ٣٩.

(١٦٤) المقتضب ٤/ ١٤٠.

(١٦٥) معاني الحروف ص٤٨.

(١٦٦) الشورى/ ١١.

(١٦٧) اللمع ص٧٥.

(١٦٨) المفصل ٢٨٩.

(١٦٩) مغني اللبيب ١٧٩.

(١٧٠) البرهان ٤/ ٣١٠.

(وَيْكأنَّه لا يُفْلِحُ الكافِرُون)[171] وزعم الزَّمخشري وابن عَطِيَّة أنَّها كافة، وقال ابن هشام: وفيه إخراج الكاف عما يثبت لها من عمل الجر لغير مقتض[172]؛ ونسب ابن جني وابن هشام إلى الأخفش أن معنى الكاف الاستعلاء[173] وهذا معنى شاذ، وهو من المعاني التي ذكرها الكوفيون[174]، إلاّ أنَّ الكاف تكثُر زائدةً نحو قوله: (ليس كمِثْلِه شَيء.) ذكر هذا جمهور البصريِّين، وسايرهم عليه ابن هشام والزَّرْكَشي[175] وإنَّما الغَرض من الزائدة التوكيد وتقوية المعنى .

٩. حتى :

وهو حرف جَرّ يفيد انتهاء الغاية، مثل «إلى»[176] إلاّ أنَّ هذا الحرف غير ملازم للجرّ لا يفترق عنه، فهو من الحروف التي تنصب الفعل المضارع، وسيمرّ هذا في حينه. ومن النحويِّين الذين نَصُّوا على معنى «انتهاء الغاية» ابن السَّرَّاج، قال[177] (وهي لانتهاء الغاية مثل «إلى») وتابعه ابن جنّي فقال[178]: (وحتى الجارة، تقول إذا كانت غاية: قام القوم حتى زيد، ورأيت القوم حتى بكر، ومررت بالقوم حتى جعفر) وقال الزَّمخشري[179] (و «حتى» في معناها[180] إلاّ أنها تفارقها في أنّ مجرورها يجب أنْ يكون آخرَ جزء من الشيء أو ما يلاقي آخرَ جزء منه.)

وقال الرُّمَّاني[181]: (وهي من الحروف التي تعمل مرة ولا تعمل أخرى، فإذا عَمِلَت كانت جارّةً، وكان معناها الغاية كقوله: (سَلامٌ هيَ حَتّى مَطلَعِ الفَجْر)[182] وقد اهتمَّ النَّحْوِيُّون كثيراً بكونِها ليست من حروف الجَرّ التي تلتزم به، فتارة تكون حرف عطف وتارة تكون حرفاً

(١٧١) القصص/ ٨٢.
(١٧٢) مغني اللبيب ١٧٧
(١٧٣) سر صناعة الاعراب ١/٢١٨، وانظر مغني اللبيب ص١٧٧.
(١٧٤) شرح التصريح ٢/١٦.
(١٧٥) مغني اللبيب ص١٧٩، وانظر البرهان ٤/٣١٠.
(١٧٦) الكتاب ٣/١٦-١٧، وانظر ٣/٢١، ٤/٢٣١.
(١٧٧) الأصول ١/١٥٦.
(١٧٨) اللمع ص٧٧، وانظر ص٧٦.
(١٧٩) المفصل ص٢٨٣-٢٨٤.
(١٨٠) يقصد في معنى «إلى».
(١٨١) معاني الحروف ص١١٩.
(١٨٢) القدر/٥.

من الحروف التي تنصب الفعل المضارع بإضمار «أنْ» قال الزَّرْكَشي[١٨٣]: (وهي كـ «إلى»، ولكن يفترقان في أن المجرور بـ«حتى» يدخل في حكم ما قبلها قطعاً، كقولك: قام القوم حتى زيد، فزيد ههنا دخل في القيام، ولا يلزم ذلك في قام القوم إلى زيد، ولهذا فهي عند النحويّين تجري مجرى الواو، و «ثم» في التَّشْريك)

١٠ مُـذ :

ومعناها ابتداء الغاية الزمانيّة، قال سيبَوَيْه[١٨٤]: (وأما «مُذْ» فتكون ابتداء غاية الأيام والأحْيَان، كما كانت «من» فيما ذكرت لك، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتها، وذلك قولك: ما لقيته مُذ يوم الجمعة.) وقال المُبَرِّدُ[١٨٥]: (وأما «مذ» فيقع الاسم بعدها مرفوعاً على معنى، ومخفوضاً على معنى، فإن رفعت فهي اسم مُبْتَدأ، وما بعدها خبره غير أنّها لا تقع إلاّ في الابتداء لقلّة تمكُّنها، وأنّها لا معنى لها في غيره، وذلك قولك: لم آته مذ يومان، وأما الموضع الذي يَنْخَفِض ما بعدها فأنْ تقع في معنى «في»[١٨٦] ونحوها فتكون حَرْف خفض، وذلك قولك: أنت عندي مذ اليوم) وقال ابن السَّراج[١٨٧]: (مذ» حرف جر لابتداء غاية الأيام والأَحْيَان، وقد استُعْمِلَت اسماً.) وقال الزَّجَّاجي[١٨٨]: (وأما «مذ» فترفع ما مضى، وتخفض ما أنت فيه، كقولك: ما رأيته مذ يومان، ومذ شهران ومذ عشرة أيام، فترفع ذلك كله، لأنه ماض بالابتداء... وتقول فيما أنت فيه بالخفض: ما رأيته مذ يومنا ومذ عامنا، فتخفضه لأنك فيه، وهي إذا رفعت ما بعدها اسم، وإذا خفضت ما بعدها حرف.) وقال الرُّمَّاني[١٨٩] (وتكون اسماً، فيرتفع ما بعدها، وحرفاً فتجر ما بعدها) ويكون معناها التوقّع والتقليل إذا دخلت على الفعل المستقبل[١٩٠] ومن الذين استعملوا التسمية معنى ابتداء الغاية الزمانيّة- الزَّمَخْشَري[١٩١].

---

(١٨٣) البرهان ٤/٢٧٢.
(١٨٤) الكتاب ٤/٢٢٦.
(١٨٥) المقتضب ٣/٣٠.
(١٨٦) أي أنها تكون حرف جر، ولم يقصد أنها تحمل معنى الظرفية كـ«في».
(١٨٧) الأصول ٢/٢٢١ .
(١٨٨) الجمل ١٤٠ .
(١٨٩) معاني الحروف ص٩٨.
(١٩٠) معاني الحروف ١٠٢ .
(١٩١) المفصل ص٢٩٠.

١١. منـذ :

ذكر النحويّون أنها كسابقتها «مذ» من حيث إنَّها حرف لابتداء الغاية الزّمانيّة، قال سيبَوَيْه[١٩٢]: (... «منذ» فيمن جرّ بها، لأنَّها بمنزلة «من» في الأيام، وقال المُبَرّد[١٩٣]: (و «منذ» في الأيّام والليالي لابتداء الغايات بمنزلة «من» في سائر الأسماء، وذلك قولك: لم أره منذ يومين) وتكون اسماً فيرتفع ما بَعْدَها[١٩٤] وهذا ما رفضه أبو القاسم الزّجّاجي[١٩٥] والرُّمّاني[١٩٦] والزّمَخْشَري[١٩٧].

١٢. رُبَّ :

حَرْف جَرٍّ محمول على «كم» عند سيبَوَيْه، ومعناه الإضافة[١٩٨] واما معنى التّقليل، فقد كان المُبَرّدُ أوّل من استعمله قال[١٩٩]: (و «رب» معناها الشيء يقع قليلاً ولا يكون ذلك الشيء إلاّ مَنكوراً.) وأما التقليل، فقد كان من استعمال ابن السّرّاج، قال[٢٠٠]: («رب» حرف جَرّ معناه التقليل.) وقال ابن جني[٢٠١]: (ومعنى «رب» التّقليل، وهي مختصة بالنّكرات دون المعارف، وضدُّها: كم)[٢٠٢] وذكره الزّمَخْشَري أيضاً[٢٠٣] وينوب عنها حرف الواو، قال امرؤ القيس:

وليلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ ارخى سُدوله عليّ بأنواعِ الهُمومِ ليبتَلي

فالواو في «وليل» قامت مقام «رب» عملاً ومعنى.

---

(١٩٢) الكتاب ١/١٧.
(١٩٣) المقتضب ٤/١٤٢، وانظر ٣/٣١.
(١٩٤) المقتضب ٣/٣١.
(١٩٥) الجمل ص١٣٩ .
(١٩٦) معاني الحروف ص١٠٤.
(١٩٧) المفصل ص٢٩٠.
(١٩٨) الكتاب ١/٤٢١.
(١٩٩) المقتضب ٤/١٣٩-١٤٠، وانظر ٣/٥٧.
(٢٠٠) الأصول ١/٥٠٧.
(٢٠١) اللمع ص٧٤، وانظر الخصائص ١/٢٦٤.
(٢٠٢) يقصد كم الخبرية التي يكون معناها التكثير.
(٢٠٣) المفصل ص٢٨٦.

وحرفيّة «رب» ليس أمراً مُسَلَّماً به عند جميع النحويّين، فهي عند جماعة الكوفيّين اسم، ما عدا الفَرّاء، فهي عنده «أداة»[٢٠٤] وأما الكسائي وأكثر الكوفيّين فقد قالوا: باسميّتها، واستدلوا على ذلك بأنّه يصحُّ الإخبار عنها، واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر:

إنْ يَقتُلوك فإنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُن عاراً عليك وربُّ قتلٍ عارُ

واستدلوا على ذلك أيضاً بأنها في التّقليل مثل «كم» في التكثير[٢٠٥]، وقد وافقهم من البصريّين على هذا الرُّضي[٢٠٦] وابن الطّراوة[٢٠٧].

١٣. لَعَلَّ:

وهو حرف جر في لغة من لغات العرب، وهي لغة عُقَيْل، قال الأَخْفَش[٢٠٨]: (وزعم أبو عبيدة أنه سمع لام «لعل» مفتوحة في لغة من يجر بها ما بعدها في قول الشاعر:

لَعَلَّ اللهِ فضَّلَكَمْ عَلَيْنا جِهَاراً من زُهَيْرٍ او أُسَيْدِ[٢٠٩]

والأصل في «لَعَلَّ» النّصب، حتى لقد زعم الكوفيون أنها تنصب الاسم والخبر في باب المبتدأ والخبر إذا دخلت عليهما، وأما الجر بها فتنفرد به لغة عقيل، وقد أنشد ابن هشام في مغني اللبيب قول الشاعر:

فقلت: ادعُ أخرى وارْفَع الصَّوْتَ جَهْرَة لَعَلَّ ابي المغوارِ منك قَريبُ

وكان هذا موضع نقد عند أبي علي الفارسيّ، وقال إنّه لا دليل في ذلك على حجة من قال إنّها حرف جَرّ، لأنّه يحتمل انّ الأصلَ: لعله لأبي المغوار منك جواب قريب، فحذف موصوف قريب، وضمير الشأن، ولام «لعل» الثانية تخفيفاً، وأدغم الأولى في لام الجَرّ، ومن ثم كانت مكسورة، ومن فتح الثانية، فهو على لغة من يقول: المال لَزَيْد بالفتح، ثُمَّ إنّه مَحْجوج بنقل الأئمةِ ان الجَرّ بـ«لَعَلَّ» لُغَةُ قَوْمٍ باعْيَانِهِم[٢١٠].

---

(٢٠٤) معاني القرآن للفراء ٢/٢٣٦.
(٢٠٥) التسهيل ١٤٧ والانصاف المسألة ١٢١، وجواهر الادب ص١١٧، وشرح المفصل ٢٧/٨.
(٢٠٦) شرح الكافية ٢/٢٣٠.
(٢٠٧) الدرر اللوامع ٢/١٧.
(٢٠٨) معاني القرآن للأخفش ص١٢٣-١٢٤.
(٢٠٩) القائل هو: خالد بن جعفر العامري، جاهلي.
(٢١٠) مغني اللبيب ص٢٨٦

وقد رَأى النحويّون الضَّعْفَ فيها، فأعرض أكثرهم عن إدراجها بين هذه الحروف، وعندما كانوا يتحدثون عنها، كانوا يقولون إنّ مجرورها في موضع رفع بالابتداء، وذلك لتنزيل «لَعَلّ» منزلة الجارّ الزّائد نحو: بحسبك درهم[٢١١].

١٤. كي:

وقد ذكر سيبَوَيْه والزَّمَخْشَري أنّها تكون حرف جرّ. قال سيبَوَيْه[٢١٢]: وبعض العرب يجعل «كي» مثل «حتى» وذلك أنّهم يقولون: كيمه في الاستفهام، فيعملونها في الأسماء كما قالوا: حتى من، وحتى متى، ولِمَه) وقال الزَّمَخْشَري[٢١٣]: (و «كي» في قولهم: كيمه من حروف الجرّ، بمعنى «لِمَه».)

١٥. واو القَسَم:

قال سيبَوَيْه[٢١٤]: (والواو التي تكون للقَسَم، بمنزلة الباء، وذلك قولك: والله لا أفعل) وسُمِّيَت «واو القَسَم» كذلك عند المُبَرّد قال[٢١٥]: (ومنها -أي من حروف الجرّ- واو القَسَم التي تكون بدلاً من الباء، لأنّك إذا قلت: بالله لأفْعَلَنّ، فمعناه: أحْلِف بالله.) وهو حرف جرّ غير ملازم للجر عند ابن السَّرّاج[٢١٦] ونص الزَّمَخْشَري على أنّه حرف مبدل عن الباء الإلصاقية في قولك: أقسمت بالله[٢١٧].

١٦. تاء القَسَم:

قال سيبَوَيْه[٢١٨]: (وتاء القَسَم بمنزلتِها[٢١٩]، وهي تالله لا أفعل) وقال المُبَرِّد[٢٢٠]:

---

(٢١١) مغني اللبيب ص٢٨٦.
(٢١٢) الكتاب ٢/٦.
(٢١٣) المفصل ص٢٩١.
(٢١٤) الكتاب ٤/٢١٧.
(٢١٥) المقتضب ١/٤٠.
(٢١٦) الأصول في النحو ١/٥١٥ .
(٢١٧) المفصل ص٢٨٧.
(٢١٨) الكتاب ٤/٢١٧.
(٢١٩) يعني بمنزلة واو القسم.
(٢٢٠) المقتضب ٢/٢٢٠.

(وتقول: والله لأفعلن، وتالله، لأفعلن، وتبدل التاء من الواو، ولا تدخل من المُقْسَم به إلاّ على الله وَحْدَه، وذلك قوله: (وتالله لأكيدَنَّ أصنَامَهُم)[٢٢١] وإنما امْتَنَعَت من الدُّخول في جميع ما دخلت فيه الباء والواو، لأنَّها لم تدخل على الباء التي هي الأصل، وإنَّما دخلت على الواو الداخلة على الباءِ فلذلك لم تَتَصرَّف.) وهذا يعني أنّ الباء أم الباب في باب القسم، والواو محمولة عليها، ولذا فإنّها تَتَصرّف تَصَرُّفَها، وأمّا التاء فمحمولةٌ على الواو، وعليه فهي لا تَتَصرّف، لأنه لا يَتَصَرَّف محمول على فَرْع وإنما يتَصَرَّفُ ما حُمِلَ على الأصل، ونجد هذا عند ابن السَرّاج[٢٢٢] وأما الرّمَّاني، فقد قرر أنّ فيها معنى التَّعَجُّب، قال[٢٢٣] (من العوامل، إلاّ أنّها لا تعمل إلا في اسم اللهِ تعالى... وفيها معنى التَعَجُّب.)

١٧. جيْر :

وهي من الحروف التي تَجُرُّ في القَسَم، قال الرُّمَّاني[٢٢٤]: (وهي حرف مُقْسَم به، وقيل معناه: نعم، قال امرؤ القَيس :

لَمْ تَفْعلوا فِعْلَ آل حَنْظلَة   إنّهم جَيْرِ بِئْسما ائتمَروا

١٨. خلا وحاشا :

وهما بمعنى الاستثناء، قال سيبَوَيْه[٢٢٥]: (وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة، وليس باسم، فـ «حاشا» و «خلا» في بعض اللّغات.) وقال المُبَرِّد[٢٢٦]: (وما كان حرفاً سوى (الا)، فـ«حاشا» و «خلا» وقال ابن السَرّاج[٢٢٧]: الحروف: حاشا ويجر ما بعده، وخلا) وقال أبو علي الفارسيّ[٢٢٨]: (ومما يدل على انتصابه بتوسط هذا الحرف: أنّ حروف الجَرّ وقعت هذا المَوْقع في نحو: جاءني القومُ حاشا زيد، وخلا زيد.) وقال ابن جنّي[٢٢٩] وأما «حاشا» و

---

(٢٢١) الأنبياء/ ٥٧.

(٢٢٢) الأصول ٥١٦/١.

(٢٢٣) معاني الحروف ص١١.

(٢٢٤) معاني الحروف ص ١٠٦.

(٢٢٥) الكتاب ٣٠٩/٢.

(٢٢٦) المقتضب ٣٩١/٤.

(٢٢٧) الأصول ٢٥١/١-٢٥٢.

(٢٢٨) الحجة ١١٧/١.

(٢٢٩) اللمع ص٦٩.

«خلا» فيكونان حرفين فيجُرّان، ويكونان فعلَيْن فينصبان) وأطلَق الزَّمَخْشري على «حاشا» معنى التّنزيه[٢٣٠]، قال الشاعر:

حاشا أبي ثوبانَ إنَّ بهِ　　　ضناً عَنَ الملْحاة والشتْمِ

وقد ظلّت هذه المفاهيم والمدلولات لـ«حاشا» و«خلا» عند المتأخرين فتابعهم عليها أبو البَركات الأَنْباريّ[٢٣١] وابن هِشام[٢٣٢].

٢. الحروف التي تختَص بالدخول على الأفعال:

أ- الحروف التي تنصب الفعل المضارع

١. ما ينصب الفعل المضارع بِنَفْسِه :

١-أن المصدرية :

ونلمَحُ هذه التّسْمية عند سيبَوَيْه، إلاّ أنّها لم تكن سَوِيَّة، بَيْد أنّنا يمكِنُ أنْ نعدها بداية لتشكل المصطلح بصورته الحاليّة، قال سيبَوَيْه[٢٣٣]: (هذا باب من أبواب «أن» التي تكون والفعل بمنزلة مَصْدر، تقول: أن تأتيني خير لك، كأنك قلت: الإتْيَانُ خير لك، ومثل ذلك قوله تبارك وتعالى: «وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُم»[٢٣٤] يعني الصوم خير لكم، وقال الشّاعِر عَبْدُالرَّحمَن بنُ حَسّان:

إنّي رأيْتُ من المَكَارِم حَسْبَكُم　　　أنْ تَلْبسوا حُرَّ الثّيَاب وتَشْبَعوا

كأنه قال: رأيت حَسْبكم لُبْس الثياب.)

وفي غير هذا الموضع سَمّاها: («أن» التي تكون وما تعمل فيه من الأفعال بمنزلة مصادرها)[٢٣٥] والعبارتان لهما المعنى نفسه، واختلافهما في اللفظ يسير لا يُعْتَدُّ به. ونحو

---

(٢٣٠) المفصل ص٢٩٠.
(٢٣١) أسرار العربية ص٢٠٧ - ٢٠٨.
(٢٣٢) شرح شذور الذهب ص٢٦٠.
(٢٣٣) الكتاب ٣/١٥٣-١٥٤، وانظر ٣/٥.
(٢٣٤) البقرة/ ١٨٤.
(٢٣٥) الكتاب ٣/١٥١.

هذا نجده عند المُبَرِّد، قال[٢٣٦]: (اعلم أنّ «أن» تكون في الكلام على أربعة أوجه: فوجه أن تكون هي والفعل الذي تنصبه مصدراً، نحو قولك: أريد أن تقوم يا فتى، أي أريد قيامك..) وينظر المبرد أحياناً إلى التشديد والتخفيف، فيسميها أحياناً «أن الخفيفة» قال[٢٣٧]: (من الحروف التي يستجمع لها معان: «أن» الخفيفة، ولها أربعة مواضع، فمن ذلك الموضع الذي الذي ينتصب فيه الفعل.) بيد أن هذه التسمية لا تفرق بين المواضع الأربعة التي ذكرها المبرد، فكلها تكون «أن» فيها خفيفة. ويسميها أحيانا تسمية إعرابية ناشئة من نظريّة العامل، قال[٢٣٨] (هذا باب الحروف التي تنصب الأفعال، فمن ذلك «أن»، وهي والفعل بمنزلة مصدره... وهي أمكن الحروف في نصب الأفعال.) وقد ظلت هذه التسمية عند ابن السَّرّاج، قال[٢٣٩]: (... والحروف التي تنصب، أن، ولن، وكي، وإذن.) واستعملها الزَّجّاجي، قال[٢٤٠]: (باب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة، وهي: أن، ولن، وحتى، وكي، وكيلا، ولكي، ولكيلا، ولام كي، ولام الجحود، ولئلا، والجواب بالفاء، والواو، وأو تقول من ذلك: أريد أن أقصدَ زيداً، ولن يخرجَ عمرو، وسرت حتى أدخلَ المدينة.) وبهذا التعبير عبر عنها الزَّمَخْشري أيضاً[٢٤١].

وشرط هذا الحرف ألاّ يسبقه فعل من أفعال اليَقين، كـ«علم» و«تَحَقَّقَ» و«تَيَقَّنَ» ونحوها، فإنها حينئذ تكون مخفَّفةً من الثُّقيلة نحو: (عَلِمَ أنْ سَيَكون)[٢٤٢].

٢- «كي» و«لن» و«إذن»:

قال سيبَوَيْه[٢٤٣]: (هذا باب إعراب الأَفْعال المُضارِعَة للأسماء، اعلم أنّ هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتنصبها ولا تعمل في الأسماء، كما أنّ حروف الأسْماء التي تَنْصبها لا تعمل في الأفعال، وهي: أن، وذلك قولك: أريد أنْ افعل، و«كي» وذلك: جئتك لكي تفعل،

---

(٢٣٦) المقتضب ٢/٣٦١، وانظر ٨٤/٤.
(٢٣٧) المقتضب ٤٨/١.
(٢٣٨) المقتضب ٦/٢.
(٢٣٩) الأصول في النحو ١٥٣/٢.
(٢٤٠) الجمل ص١٨٢ .
(٢٤١) المفصل ص٢٤٦.
(٢٤٢) المزمل/ ٢٠.
(٢٤٣) الكتاب ٥/٣.

و«لن») وقال المُبَرِّد[٢٤٤]: (فأمّا «أن» و «لن» و «كي» و «إذن» فيعمَلْن فيها.) وقال في «إذن»[٢٤٥]: (ومنها «إذن»، تقول: إذن يَضْرِبُك زيد، فهذه تعمل في الأفعال عمل عوامل الأسماء في الأسماء، إذا قلت: ضربت زيداً وأشتم عمراً.) وقال في حديثه عن الحرف «كي»[٢٤٦]: (ومن هذه الحروف[٢٤٧] «كي» تقول: جئت كي تكرمَني) وأما «لن» فمعناها النفي، قال المبرد[٢٤٨]: (ومن هذه الحروف «لن» وهي نفي قولك: سيفعل، تقول: لن يقوم زيد، ولن يذهب عبدالله.) وأما اللام، فلها عند المبرد معنيان النفي مرة والإيجاب مرة أخرى، قال[٢٤٩] (ولها موضعان أحدهما نفي، والآخر إيجاب، وذلك قولك: جئتك لأكرمك، وقوله عزوجل: (ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر)[٢٥٠] فهذا موضع الإيجاب، وموضع النفي، ما كان زيد ليقوم، وقوله تبارك وتعالى: (ما كان الله ليذرَ المؤمنين)[٢٥١] وأما معنى «كي»، فقد ذكروا أنه التعليل[٢٥٢].

ونذكر أن الزُّجاجي قد توسع في ذكر أدوات نصب الفعل المضارع، فذكر منها أن، ولن، وإذن، وحتى، وكي، وكيلا، ولكي، ولكيلا، ولام كي، ولام الجحود، وفاء الجواب، والواو، وأو[٢٥٣]، ولم اقف على هذا التوسع عند غير الزجاجي، وربما كان هذا من قبيل تأثره بأساتذته الكوفيين كـ«نفطويه» أو «أبي بكر بن الأنباري».

و«لن» صيغة مرتجلة للنفي والاستقبال عند الخليل وسيبويه وسائر البصريين وهي- عند الخليل- مركبة من «لا» و«أن» ولكن معنى النفي فيها ليس على التأييد وإن ذكر الزمخشري نقيض هذا إلا أن يطرا ما يزيله[٢٥٤]، وذكر ابن عُصْفُور لها معنى الدُّعاء والحجَّة في قوله:

---

(٢٤٤) المقتضب ٨٤/٤.
(٢٤٥) المقتضب ٦/٢.
(٢٤٦) المقتضب ٦/٢.
(٢٤٧) أي من الحروف التي تنصب الفعل المضارع.
(٢٤٨) المقتضب ٦/٢.
(٢٤٩) المقتضب ٧/٢.
(٢٥٠) الفتح/ ٢.
(٢٥١) آل عمران/ ١٧٩.
(٢٥٢) المفصل ٢٢٤.
(٢٥٣) الجمل ص٧، وانظر ص١٨٢-١٨٤ .
(٢٥٤) البرهان ٣٨٧/٤، وانظر مغني اللبيب ص٢٨٤، والمطالع السعيدة ٣٧/٢.

لن تَزالُوا كذلكُم ثمَّ لا زِلـ   تُ لكُم خالِداً خُلُودَ الجبالِ[٢٥٥]

وأما إذَن فمَعْناها الجواب والجَزاء عند الشَّلوبين وأبي علي الفارسيّ، كقولك لمن قال ازورُك: إذن أكرمَك، فقد أجبته، وجعلت إكرامه جزاءَ زيارَتِهِ أي: إن زُرْتَني أكرمتك[٢٥٦].

وذكر صاحب المطالع السعيدة- السيوطي- أن «كي» حرف جَرّ بمعنى اللام، وهذا ما عنى به البصريّون معنى التّعليل[٢٥٧].

٢. الحروف التي تنصب باضمار «ان» :

١- حتى :

والسبب في عدم كونها ناصبةً للفعل المضارع بنفسها هو كون هذا الحرف من الحروف التي لا تختصُّ بالدّخول على الأفعال، وانما هي مختصّة بالدّخول على القبيل الآخر- أعني الأسماء- فتعمل فيها جَرّاً، ولما راى النحويون انها كذلك، قَرّروا أنّه لا يمكن انْ تكون هي الناصبة بعينها وأنّه لابد من أن يَكونَ هناك عامل ناصب مضمر، وذلك الحرف المُضْمَر هو «أن».

ومعناها الغاية، قال سيبَوَيْه[٢٥٨]: (اعلم انّ «حَتّى» تنصب على وجهَيْن: فأحدهما: أن تجعلَ الدّخول غايةً لمسيرك، وذلك قولك: سرتُ حتّى أدخلَها- كأنّك قلت: سرت إلى أنْ أدخلَها، فالنّاصب للفعل ههنا، هو الجارّ للاسم إذا كان غايةً، فالفعل إذا كان غايةً نُصِبَ، والاسم إذا كان غاية جُرَّ، وهذا قول الخليل، وأما الوجه الآخر، فأن يكون السير قد كان، والدخول لم يكن، وذلك إذا جاءت مثل «كي» التي في إضمار «أنْ» وفي معناها، وذلك قولك: كلمته حتى يأمُرَ لي بشيء) اي أن سيبَوَيْه ينصُّ على معنى التعليل، ونجد هذا عند ابن جنّي أيضاً[٢٥٩].

---

(٢٥٥) مغني اللبيب ص٢٨١.

(٢٥٦) المطالع السعيدة ٢/٣٧.

(٢٥٧) المطالع السعيدة ٢/٣٧.

(٢٥٨) الكتاب ٣/١٦-١٧.

(٢٥٩) اللمع ص٧٦.

وأما الأخفش الأوسط فذكر أنّ «حتّى» من الحروف التي تنصب بإضمار «أن» أيضاً، فهو يساير البصريّين في ذلك[٢٦٠] وأيّدهُ ابن السرّاج[٢٦١] والزّجّاجي[٢٦٢] والرُّمّاني[٢٦٣] وابن جنّي[٢٦٤]. وذهب الزركشي[٢٦٥] والسّيوطي[٢٦٦] الى تأييد رأي سيبويه وابن جنّي في أن «حتّى» تكونُ حرفَ تعليل. وزعم ابن هشام الخضراويّ وابن مالك أنّها تكون بمعنى «إلاّ» كقول الشاعر:

لَيْسَ العَطاءُ من الفُضُولِ سَمَاحةً حتى تجـودَ، وما لديك قليـــلُ

أي: إلا أن تجود وهو استثناء منقطع[×] ويكون حرف ابتداء، وفي قراءة نافع: (حتى يقولُ الرسول) [٢٦٧]وذكر أبو جعفر النحاس أنها قراءة أهْل الحَرَمَيْن، وأما أهل الكوفة وابن أبي إسحاق وأبو عمرو بن العَلاء فقد قرأوا بالنَّصب[٢٦٨].

٢. واو المعيّة :

وهو حرف ينصب ما بعده بإضمار «أن» وذلك كقول ميسون بنت بَحدل زوج معاوية بن أبي سفيان :

لَلُبْسُ عَبــاءَةٍ وتَقَرُّ عَيْني أحَبُّ إليّ من لُبْسِ الشُّفوفِ

وقال سيبَوَيْه[٢٦٩]: (إعلم أنّ الواو يَنْتَصِب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء، وأنها قد تُشْرِك بين الأوّل والآخر كما تشرك الفاء، وأنّها يستقبح فيها أنْ تُشْرِكَ بَيْن الأوّل والآخر، كما استُقْبِحَ ذلك في الفاء... الا ترى الأخْطَلُ قال :

---

(٢٦٠) معاني القرآن للاخفش ص١٢٠.
(٢٦١) الأصول ١٥٦/٢.
(٢٦٢) الجمل ص٦٦ .
(٢٦٣) معاني الحروف ص١١٩.
(٢٦٤) الخصائص ٢٠٤/١-٢٠٥، وانظر ٢٦٠/٢-٢٦١.
(٢٦٥) البرهان ٢٧٣/٤.
(٢٦٦) المطالع السعيدة ٤٢/٢.
(×) الإعراب عن قواعد الإعراب ص٧٢، وانظر البرهان ٢٧٣/٤ .
(٢٦٧) البقرة ٢١٤.
(٢٦٨) إعراب القرآن ٢٥٥/١، وانظر الكشاف ٢٥٦/١، والبرهان ٢٧٣/٤.
(٢٦٩) الكتاب ٤١/٣-٤٢.

لا تنهَ عَنْ خُلُقٍ وتأتِيَ مِثْلَه   عارٌ عَلَيْكَ إذا فَعَلْتَ عَظيمُ(٢٧٠)

... وتقول : لا تأكلِ السَّمك وتشربَ اللّبن.)

وهي عند المُبَرِّد كما كانت عند سيبَوَيْه إلاّ أنّه سَمَّاها «واوَ الجَمْع»(٢٧١) ولكن ابن السَّرّاج كان أوّلَ من سَمَّاها «واو المَعِيَّة» قال(٢٧٢): (وتكون الواو بمعنى «مع»، وذلك قولك: لا تأكل السمكَ وتشرَبَ اللّبَن) وفي أواخر القرن الرابع الهجري سُمِّيَت «واو الاجْتِماع»، وذلك عند ابن جنّي، قال(٢٧٣) (ومن ذلك واو العطف، فيها معنيان: العَطْف ومعنى الجَمْع، فإذا وضعت موضع «مع» خَلُصت للاجْتماع، وخلعت عنها دلالة العطف، نحو قولهم: استوى الماءُ والخشبةَ، وجاء البرد والطيالسةَ.) وهي عند الزمخشري واو الجمع، قال(٢٧٤): (وينصب بـ «أن» مضمرة بعد خمسة أحرف وهي: حتى، واللام، وأو بمعنى إلى، وواو الجمع، والفاء في جواب الأشياء الستة: الأمر، والنَّهي والنَّفي، والاستفهام، والتَّمني، والعَرْض.)

ولم تعمل عند البصريّين، لأنها حرف عَطْف، وحروف العطف لا تعمل، وإنما تكون واسطةً لنقل العمل.

٣. فاء النصب :

قال سيبَوَيْه(٢٧٥) : (اعلم أنّ ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار «أن» وما لم ينتصبْ فإنّه يُشرِكُ الفعل الآخر فيما دخل فيه(٢٧٦) أو تكون في موضع مبتدأ أو مبنيٍّ على المبتدأ(٢٧٧)، أو موضع اسم مما سوى ذلك(٢٧٨). قال تعالى: (ولا يقضي عليهم فيموتوا)(٢٧٩) وقال الفرزدق:

---

(٢٧٠) وينسب هذا البيت إلى أبي الأسود الدؤلي.
(٢٧١) المقتضب ٢/٥٢.
(٢٧٢) الأصول في النحو ٢/١٥٩.
(٢٧٣) الخصائص ٢/١٩٦ .
(٢٧٤) المفصل ص٢٤٦.
(٢٧٥) الكتاب ٣/٢٨.
(٢٧٦) يقصد بهذا: يعطف عليه.
(٢٧٧) يقصد بالمبني على المبتدأ : الخبر .
(٢٧٨) يقصد بهذا وقوع الفعل المضارع موقع الأسماء المعربة، ولذلك اعربوه.
(٢٧٩) فاطر /٣٦.

ما قامَ منّا قائمٌ في ندِيّنا   فينطقَ إلاّ بالتي هي أعْرَفُ(٢٨٠)

وقال :

ما أنْتَ من قَيْس فَتَنْبِحَ دُونَهَا   ولا مِن تَميمٍ في اللَّهَا والغَلاصِم(٢٨١)

وقد ردّ المُبَرِّد هذه الفاء إلى أصلها، في حروف العَطْف، قال(٢٨٢): (اعلم أنّ الفاء عاطفة في الفعل كما تعطف في الأسماء، قال عزّ وجلّ: (لا تَفْتَرُوا على اللهِ كَذِباً، فيُسْحِتَكُمْ بعَذاب)(٢٨٣) والحقيقة أنها عاطفة، وهذا ملاحظ من عطفها للمَصْدر المؤوّل على مصدر قَبْلَه، وأطلَق الزُّجّاجي عَلَيْها مصطلح: «حرف الجَواب» قال(٢٨٤): (اعلم أنّ الجوابَ بالفاء منصوب في ستة أشياء وهي الأمر والنّهي، والاستفهام، والجَحْد، والعَرْض، والتّمني) وتابعه على ذلك الرُّمّاني(٢٨٥).

وتذكر المصادر أنّ الجَرْمي خالف البصريّين، ووافق غيرهم في أنّ الفاء تنصب الفعلَ المضارعَ بنفسها(٢٨٦) وذكر السُّيوطي أنّ معناها الجواب، وتسمى لذلك: الفاء المُجَابَ بها(٢٨٧) ولم يعزُ التسميةَ لأحد من السّابقين.

٤. أو :

وتكون بمعنى (إلا أن» قال سيبَوَيْه(٢٨٨): (اعلم أن ما انتصب بعد أو فإنّه ينتصب على إضمار «أن» كما انتصب في الفاء والواو على إضمارها، ولا يستعمل إظهارها كما لم يُسْتَعْمَل في الفاء والواو، والتّمثيل ههنا مثله ثمّ، تقول إذا قال: لألْزَمَنّك أو تعطيَني، كما يقول: ليكونَنّ اللّزوم أو أن تعطيني) وقال(٢٨٩): (واعلم أنّ معنى ما انتصب بعد أو على «إلاّ

(٢٨٠) ديوان الفرزدق ٥٦١.
(٢٨١) ديوان الفرزدق ٨٥٦ برواية «في الرؤوس الاعاظم».
(٢٨٢) المقتضب ٢/١٢-١٥، وانظر ٢/٦-٧ .
(٢٨٣) طه /٦١ .
(٢٨٤) الجمل ص١٨٥، وانظر ص٥، ٧-١٩٢،٨ .
(٢٨٥) معاني الحروف ص٤٢ .
(٢٨٦) انظر شرح المفصل ٧/٢١، والموفي في النحو الكوفي ص١٢٦.
(٢٨٧) المطالع السعيدة ٢/٤٢ .
(٢٨٨) الكتاب ٣/٤٦.
(٢٨٩) الكتاب ٣/٤٧.

أن» كما كان معنى ما انتصب بعد الفاء على غير معنى التّمثيل، تقول: لألْزَمَنَّك أو تُعطيَني، ولأضربنَّك أو تَسْبِقَني، فالمعنى: لألزَمَنَّك إلاّ أنْ تعطيَني، ولأضربنَّك إلاّ أنْ تسبقني، وهذا معنى النّصب، قال امرؤ القَيْس:

فقلتُ له:لا تَبْكِ عَيْنُكَ إنما   نُحاوِلُ أو نَموتَ فنُعْذَرا

وسار على هذا المُبَرِّد، قال[٢٩٠]: (ويكون مضمراً بعدها «أن» إذا كان المعنى «إلا أنْ يكون» قال زياد الأعْجَم :

وكُنْتُ إذا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ   كسَرْتُ كُعُوبَهَا أو تَستقيمَا

وقد ظلَّ هذا المعنى عند علماء النّصف الأوّل من القرن الرابع، فاستعمله ابن السَّرّاج[٢٩١] والزَّجّاجي الذي قال[٢٩٢]: (اعلم أنّ «أو» تنصبُ الفعْلَ المستقبَل بإضمار «أنْ» إذا أردت بها معنى «كي» أو معنى «إلى أنْ») وأما الزَّمَخْشَري فسَمّاها: «أو التي بمعنى «إلى»[٢٩٣].

وعلى هذا، نجد أنّ اصطلاحَ البصريّين قد تطوّر تطوراً مَلموساً، فبينما استعمل سيبَوَيْه معنى «إلا أنْ»، ذكرالزَّجّاجي معنى «إلى أن»، على حين ذكرالزَّمَخْشَري معنى «إلى». والفرق بين اصطلاحي الزَّمَخْشَري والزَّجّاجي أن الأخير أظهر المضمر، على حين استغنى الزَّمَخْشَري عن ذكره بمعرفة القارئ له.

وأما الفَرْق بين «إلاّ» و «إلى» فهو أنّ «إلاّ» معناها الاستثناء، على حين معنى «إلى» الغاية، وقد ذكر ابن هشام في المُغْني أنّ من معاني «أو» أنها تكون بمعنى «إلاّ»، في الاستثناء، كقولك: لأقْتُلَنّه أو يُسلِمَ.

وقال ابن هِشام[٢٩٤]: (وحمل عليه بعض المحقّقين قوله تعالى: (لا جُنَاحَ عَلَيْكُم إنْ

---

(٢٩٠) المقتضب ٢٨/٢-٢٩، وانظر ٦/٢-٧ . ٨٤/٤ .
(٢٩١) الأصول ١٦١/٢ .
(٢٩٢) الجمل ص، ١٨٦ .
(٢٩٣) المفصل ص٢٤٦.
(٢٩٤) مغني اللبيب ص٦٦.

طلّقتمُ النّساءَ ما لَمْ تَمَسُّوهُنَّ او تفرضوا لَهُنَّ فَرِيضَةً)[٢٩٥] فقدر «تفرضوا» منصوباً بأن مضمرة لا مجزوماً بالعطف على «تَمَسُّوهُنَّ» .

كما ذكر ابن هشام أيضاً أنّها تكون بمعنى «إلى» وهي كالتي قبلها في انتصاب المضارع بعدها بـ«أنْ» مضمرة، نحو: لألْزَمَنَّك او تقتضيَني حَقّي[٢٩٦]

وقال الشاعر :

لأسْتَسْهِلنَّ الصَّعْبَ او أُدرِكَ المُنى فما انقادتِ الآمالُ إلاّ لصابرِ

فـ «أو» و «الفاء» و «الواو» في هذا الباب حروفُ عطف لذلك يضمر بعدها حرف يعمل النصب، وهو «أن» والدليل على أنّها عاطفة أنّها تكون والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر مُتَوَهَّم من الفعل السّابق .

(ب) حروف الجزم :

وهي حروف مختصّة بجزم الفعْل المُضارع لا تجزم غيره، لأنّ الأفعال مبنية، وأما الفعل المضارع، فمعرب، ولذا فهو عرضة للعوامل اللّفظيّة والمعنويّة، شأنه بذلك شأن الأسماء، وقد ذكرها سيبَوَيْه مجملة في هذا النص، قال[٢٩٧]: (هذا باب ما يَعْمَل في الأفعال، فيجزمها، وذلك: لم، ولما، واللام التي في الأمر، وذلك قولك: ليفعل و «لا» في النّهي وذلك قولك: لا تفعل فإنّما هُما بمنزلة «لم») وذكرها المُبَرِّد، قال[٢٩٨]: (الحروف التي تجزم الأفعال، وهي: لم، ولما، و «لا» في النّهي، واللام في الأمْر، وحروف المُجَازاة، وما اتّصل بها على معناها، وذلك قولك: لم يقم زيد، ولم يذهب أخوك، ولا تذهب يا زيد، ولما يقم عبدالله، وليقم زيد .)

وذكرها ابن السَّرّاج أيضاً، قال[٢٩٩]: (الحروف التي تجزم خمسة: لم، ولما، و «لا» في النّهي، واللام في الأمر،، و«إن» التي للجَزاء.) وقد توسع الزُّجّاجي في ذكر هذه الحروف،

---

(٢٩٥) البقرة /٢٣٦.

(٢٩٦) مغني اللبيب ص٦٧ .

(٢٩٧) الكتاب ٣/٨.

(٢٩٨) المقتضب ٢/٤٤-٤٥، وانظر ١/٤٦، ٢/١٣٣.

(٢٩٩) الأصول ٢/١٦٢، ٢/١٩٧ .

قال(٣٠٠): (باب الحروف التي تجزم الأفعال المستقبلة، وهي: لم، ولما، والم، والما، ولام الأمر، و «لا» في النّهي، وحروف المجازاة) ولا يخفى على القارئ أنّ الهمزة في «ألم وألما» إنما هي همزة الاستفهام، كما ذكرها الرُّمّاني في كِتابه معاني الحروف متفرِّقةً وفق عدة حروفها كما فعل بباقي حروف المعاني، وتابع البصريين في ذكرها- ابنُ جنّي(٣٠١) والزَّمَخْشَري(٣٠٢).

وأما «لم» فإنها تُسْتَعمل للنّفي في الماضي نحو: «الم نَشْرَح»(٣٠٣) وكذلك «لَمّا» فإنها تستعمل للنّفي في الماضي ايضاً(٣٠٤) كقوله تعالى: (أَم حَسِبْتُمْ انْ تَدْخُلُوا الجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَل الّذينَ خَلَوْا)(٣٠٥) واما «إنْ» و «اذما» و «حيثما» و «متى»، و «أين» و «أيان» فهي أدوات معناها الشرط وتقتضي مجزومَيْن(٣٠٦) وأما «لا» في النّهي، فتُسَمّى («لا» الطّلب)(٣٠٧) نحو (لا تَحْزَن)(٣٠٨) في النّهي، أو الدّعاء نحو: (لا تُؤَاخِذْنا)(٣٠٩).

وبهذه التَّسْمِيَة «الطّلب» تُسَمَّى لام الأمْر(٣١٠)، فهي لام الطّلب إذا كانت امراً نحو: (لِيُنْفِقْ ذُو سَعَة)(٣١١) او إذا كانت دعاءً نحو: (لِيَقْضِ عَلَيْنا رَبُّكَ)(٣١٢).

(جـ) الحروف المختصّة بالدخول على الفعل المضارع ولكنها لا تعمل فيه .

وهذه الحروف هي: السين و «سوف»، و «قد» :

فأما السين وسوف: فهما تَنْفِيسٌ للفعل المُضَارع، قال سيبَوَيْه(٣١٣): (واما سوف،

---

(٣٠٠) الجمل ص٢٠٧ .

(٣٠١) اللمع ص١٣٢ .

(٣٠٢) المفصل ص٢٥٢ .

(٣٠٣) الشرح /١ .

(٣٠٤) الفرائد الجديدة ص٦٠٤.

(٣٠٥) البقرة/ ٢١٤ .

(٣٠٦) الفرائد الجديدة ص٦٠٥ .

(٣٠٧) الفرائد الجديدة ص ٦٠٤ .

(٣٠٨) التوبة/ ٤٠ والحجر /٨٨، والنحل/ ١٢٧، والنمل/٧٠، والعنكبوت /٣٣ .

(٣٠٩) البقرة ٢٨٦ .

(٣١٠) الفرائد الجديدة ص٦٠٤ .

(٣١١) الطلاق/ ٧ .

(٣١٢) الزخرف/ ٧٧ .

(٣١٣) الكتاب ٤/٢٣٣ .

فَتَنْفيس فيما لم يكن بَعْد، الا تراه يقول: سَوَّفْته.) وقال ابن السَّرَّاج[٣١٤]: (ومِنْها «سَوْفَ»، وهي تَنْفيس فيما لم يكن بَعْد) وقال الرُّمَّاني[٣١٥]: (وهي عِدَةٌ وتَنْفيس)، وقال في السِّين[٣١٦]: (وهي مختصة بالفعل ومعناها التَّنْفيس) وسَمَّاها الزَمَخْشَري حروف الاستقبال، ومعناها عنده التَّنْفيس أيضاً[٣١٧].

ما التنفيس ؟

قال السُّيوطي[٣١٨]: (السِّين وسوف كلاهما للتَّنْفيس، أي تَخليص الفعل المضارع من الزَّمن الضَّيِّق، وهو الحَال إلى الزَّمان الواسع وهو الاستقبال قال البَصريُّون: وزمانه مع السِّين أضيق مِنه مع سوف نظراً إلى أنْ كَثْرة الحروف تُفيد مبالغةً في المَعنى.)

وأما عن عدم عمل هذه الحروف على الرغم من اختصاصها فهذا يعود إلى أنَّها صارت جزءاً من الفعل[٣١٩].

ونجد عند الزَمَخْشَري معنى آخر لهذه الأدوات، فمعنى السِّين التَّأكيد، كما ذكر الزَّرْكَشي[٣٢٠]، وأما سوف فإنَّنا نجد أنها تَدُلُّ على التَّنْفيس والتَّأخير، وزمانُها أوسع من زمان السِّين لما فيها من إرادة التسويف عند سيبَوَيْه وابن الخَشَّاب والزَّرْكَشي[٣٢١]، وأما ابن مالك، فقد رَفَضَ كونَها أوسع زماناً من السين؛ وذلك لأن الماضي والمستقبل متقابلان، والماضي لا يُقْصَدُ به إلا مطلق المَعْنى دون تَعَرُّض لقرب الزَّمان أو بُعْده[٣٢٢] وقال الزَّرْكَشي[٣٢٣] (الأكثر في السِّين الوَعْد وتأتي للوَعيد)، وعنده أنَّ «سوف» تأتي للوعيد وتستعمل نادراً في الوَعْد.

---

(٣١٤) الأصول ٢/٢٢٧ .

(٣١٥) معاني الحروف ص١٠٩ .

(٣١٦) معاني الحروف ص٤٢ .

(٣١٧) المفصل ص٢١٧ .

(٣١٨) الهمع ٢/٧٢ ، وانظر الإتقان في علوم القرآن ١/٢١٢، والفرائد الجديدة ص٦٢٩ .

(٣١٩) معاني الحروف ص٤٢ .

(٣٢٠) البرهان ٤/٢٨٠-٢٨١ .

(٣٢١) البرهان ٤/٢٨٢ .

(٣٢٢) البرهان ٤/٢٨٢ .

(٣٢٣) البرهان ٤/٢٨٣ .

قَـدْ :

وتكونُ للتَّوقّع إذا اتَّصلَتْ بالفعل المضارع كقولك: قد يأتي، وإذا اتّصلت بالماضي، فإنها تكون للتّوكيد كقولك: قد أتى، قال المُبَرِّد[٣٢٤]: (وتكون في موضع «ربما» كقوله:[٣٢٥]

قد أَتركُ القِرْنَ مُصْفراً أناملُهُ   كأنَّ أثوابَه مُجّت بفِرْصَادِ

وقوله :[٣٢٦]

وقد أقودُ أمامَ الخَيْلِ سَلْهَبَةً   يَهْدي لَهَا نَسَبٌ في الحيِّ مَعْلُومُ

وقصد بقوله: موضع رُبّما، أنّها تكونَ بمعنى التّقْليل، وأما إذا دخلت على الفعل الماضي، فإنّ معناها يختلف، إذ تُصْبحُ حرفَ تَقْريب، قال الزُّمَخْشَري[٣٢٧] (حرف التقريب، وهو «قد» تقرِّبُ الماضي من الحال، إذا قلت: قد فعل، ومنه قول المؤذّن[٣٢٨]: قد قامت الصلاة، لابد فيه من معنى التّوقُّع.) فعلى هذا نقول: إن «قد» حرفٌ للتوكيد في بعض التراكيب وتكون للتّوقُّع في تراكيب أخرى، فاذا كانت للتّوَقُّع فإنّها تكون نقيضاً لـ«ما» التي للنّفي وتدخل على المضارع، ومعنى الشيء المتوقع: المنتظر حدوثه، وإذا دخلت على الماضي انتفى معنى التّوقُّع لأن الفعل قد وقع[٣٢٩] ، وقال السّيوطي[٣٣٠] («قد» حرف تحقيق يدخل على الماضي كثيراً وعلى المضارع قليلاً، نحو: (قد أفْلَحَ المُؤمِنُون)[٣٣١] و (قد يَعْلَمُ اللّهُ المُعَوِّقِين)[٣٣٢]. ولتقريب الماضي إلى الحال نحو: قد قام زيد، وللتوقع، كقول المؤذن: قد قامت الصّلاة، وللتّقليل نحو: إن الكذوبَ قد يصدُق)، وأما التقريب فتردُ للدّلالَة عليه مع الماضي فقط، ولذلك تلزم «قد» من الماضي إذا وَقَعَ حالاً، كقوله تعالى (وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ ما حَرَّمَ عَلَيْكُم)[٣٣٣]، وقد ابد

---

(٣٢٤) المقتضب ١/٤٣ .

(٣٢٥) متعدد القائل، ينسب إلى شماس الهذلي، وعبيد بن الأبرص، انظر حواشي المقتضب ١/٤٣، والكتاب ٤/٢٢٤.

(٣٢٦) البيت لعلقمة بن عبدة، انظر المفضليات ص٣٩٧-٤٠١، وقد اكثر من استعمال هذا الأسلوب في قصيدته .

(٣٢٧) المفصل ص٣١٦، ص٣١٧ .

(٣٢٨) يقصد ان هذا القول من الإقامة، ولم يقصد إلى انه من الأذان.

(٣٢٩) البرهان ٤/٣٠٥ .

(٣٣٠) الفرائد الجديدة ص٦٢٩ .

(٣٣١) المؤمنون/ ١ .

(٣٣٢) الأحزاب/ ١٨ .

(٣٣٣) الأنعام/ ١١٩ .

البَصرِيّين في هذا: الفَرّاءُ من الكوفيّين(٣٣٤). وأما كونها للتّقليل فتكون مع المضارع، ومعنى التّقليل: التقليل من احتمال وقوع الفعل، نحو: قد يجود البخيل، وفصل هذا عند صاحب البُرْهان- الزَّرْكَشِيّ- فربما لا يكون معناه تقليل الفعل، وإنما تقليل متعلَّقه، وذلك كقوله تعالى: ﴿قد يَعْلَمُ ما أنْتُم عَلَيْه﴾(٣٣٥) أي ما هم عَلَيه هو أقل معلوماته سُبحانه(٣٣٦).

(هـ) الحروف التي تختص بالفعل غير مباشرة له أبداً :

نونا التّوكيد الثّقيلة والخَفيفة:

الثقيلة التي في قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إنّي فاعِلٍ ذَلكَ غَداً﴾(٣٣٧)، وفي قوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وليكونَنْ من الصَّاغِرين﴾(٣٣٨).

وأما الخفيفة، فهي المجردة من التّشديد، قال الله تعالى جده: ﴿لَنَسْفَعَنْ بالنَّاصِيةِ﴾(٣٣٩) وقال عَبْدُالله بنُ رَوَاحَة :

فأنزلنْ سَكينَةً عَلَيْنا

وهي عند الخليل وسيبَوَيْه، وباقي البصريّين أقلُّ تَوكيداً من الثّقيلة، فالزيادة في بناء الثقيلة أفادت زيادةً في تَوكيدها وتقوية له(٣٤٠).

وتدخل في المواضع التالية:

أ. القَسَم: وهي واجبةٌ فيه لا مَحالة .

ب. الأمر والنّهي .

جـ. الطّلب .

د. الاستفهام: نحو: هل تَضْرِبَنْ زيداً .

---

(٣٣٤) البرهان ٤/٣٠٦ .

(٣٣٥) النور/ ٦٤ .

(٣٣٦) البرهان ٤/٣٠٧ .

(٣٣٧) الكهف/ ٢٣ .

(٣٣٨) يوسف/ ٣٢ وفي الآية شاهد على الخفيفة أيضاً .

(٣٣٩) العلق/ ١٥ .

(٣٤٠) الكتاب ٣/٥٠٨، وانظر ٣/٥١٤-٥١٥ .

هـ. الجزاء: إذا ما ألحقت «ما» زائدة مع حروف الجَزاء، وذلك قولك:

إمّا تأتينّي آتك، ومتى ما تقعدنّ أقعد[٢٤١].

وزعم الزُّرْكَشي أنّ النون الخفيفة بمنزلة تأكيد الفعل مرتين، وأما الشديدة فتوكّده ثلاثاً وأما قوله تعالى (ليُسْجَنَنَّ وليكونَنْ من الصّاغرين) فقد أكد السّجن بالشدة دون ما بعده إعظاماً[٢٤٢]، والتوكيد بالخفيفة قليل، ورد في القرآن الكريم مرتَيْن، الآية السابقة، وقوله (لنَسْفَعَنْ بالنّاصيَة.)

الحروف غير المختصة :

وهي حروف لا تختص بالدخول على أحد القبيلين: الأسماء والأفعال، وفيما يلي طائفة من هذه الحروف :

١. حروف التّحْضيض والاسْتِفتاح والامْتناع

وهي: ألا، ولولا، ولوما، وهلا

١.١ ألا :

ومعناها التّنْبيه والاسْتِفتَاح عند جمهور البصريّين، قال سيبَوَيْه[٢٤٣]: (وأما «ألا» فتنبيه، تقول: ألا إنّه ذاهب) وقال الزُّجّاجي[٢٤٤]: (اذا دخلت الف الاستفهام على «لا» كان ذلك على معنيين: على التّمنّي والتّحضيض) وقال الرُّمّاني[٢٤٥]: (وهي من الحروف الهوامل: وموضعها التّنبيه والافْتِتاح، نحو قوله تعالى: (ألا لَعْنَة اللّهِ على الظّالِمين)[٢٤٦] والعَرْض: نحو ألا تنزل فتصيبَ خيراً، والتّحْضيض، نحو ألا أكرمت زيداً) ولم يزد ابن جنّي على ما سبق شيئاً، قال[٢٤٧]: (وقول اللّهِ تعالى: (ألا إنهم يَثْنُونَ صُدورَهُم)[٢٤٨] فـ«ألا» هذه فيها ههنا شيئان:

---

(٢٤١) المقتضب ٢/١١-١٣ ، واللمع ص١٩٨، والمفصل ص٣٣٠ .

(٢٤٢) البرهان ٤/٤٣٠ .

(٢٤٣) الكتاب ٤/٢٣٥ .

(٢٤٤) الجمل ص٢٤٠ .

(٢٤٥) معاني الحروف ص١١٣ .

(٢٤٦) هود /١٨ .

(٢٤٧) الخصائص ١٩٥/٢ .

(٢٤٨) هود/ ٥ .

التّنبيه وافتتاحُ الكلام، فإذا جاءت معها «يا» خلصت افتتاحاً لا غير، وصار التنبيه الذي كان فيها و «يا» دونها، وذلك نحو قول اللّهِ عَزَّ اسمُهُ: «ألا يا اسْجُدوا للّهِ»[٣٤٩].) وقد ذكر معنى التّحضيض عند الزَّمَخْشَري أيضاً[٣٥٠].

٢. لوما، ولولا، وهلا :

قال سيبَوَيْه[٣٥١]: (وكذلك: لوما ولولا، فهما لابتداء وجواب، فالأول سبب ما وقع ومالم يقع.) وذكر ما يقرب من هذا عند المُبَرِّد[٣٥٢] وقال الرُّمّاني في «لوما»[٣٥٣]: (ومعناها التّحضيض ولا يليها إلاّ الفعل) وقال في «لولا»[٣٥٤]: (وهي من الحروف الهوامل... ولهما موضعان حرف امْتِناع، وذلك نحو: لولا زيدٌ لأكرمتك.) ومعنى الامتناع عند النحويين: امتناع تحقيق الشيء لوجود غيره[٣٥٥]، وذكر الزَّمَخْشَري أنّ معنى هذه الحروف هو التّحضيض، وزاد عليها الحرف «هلاّ»[٣٥٦].

معنى التّحضيض

التّحضيض هو طلب الفعل بحث، ويقابله العرض الذي هو طلب الفعل بلين[٣٥٧] ومن الأمثلة على التّحضيض قوله (لولا تستغفرون الله)[٣٥٨] وقال أبو البقاء الكفوي:[٣٥٩]: (التحضيض: هو العرض والاستفهام والشرط والتمني، معان تليق بالفعل وكان القياس اختصاص الحروف الدّالة عليها بالأفعال إلاّ أنّ بَعْضَها بقيت على ذلك الأصل من الاختصاص كحروف التحضيض وبعضها اختصت بالاسم كـ«ليت» و «لعل»، وبعضها

(٣٤٩) النمل/ ٢٥ .
(٣٥٠) المفصل ص٣١٥ .
(٣٥١) الكتاب ٢٢٥/٤ .
(٣٥٢) المقتضب ٧٦/٣ .
(٣٥٣) معاني الحروف ص١٢٤ .
(٣٥٤) معاني الحروف ص١٢٣ .
(٣٥٥) معاني الحروف ص١٢٢ .
(٣٥٦) المفصل ص٣١٥ .
(٣٥٧) الإعراب عن قواعد الاعراب ص٧٦، والفرائد الجديدة ص٦٢٥ .
(٣٥٨) النمل/ ٤٦ .
(٣٥٩) الكليات ٨٦/٢.

استعملت في القبيلين مع أولويتها بالأفعال كهمزة الاستفهام و «ما» و «لا» التّي للنّفي، وبعضها اختلف في اختصاصها بالأفعال كـ«ألا» للعرض، وكذا «إن» الشرطية فإنّ المرْفوع في نحو: (إن امْرؤ هَلَكَ)[٣٦٠] يجوز عند الأخْفَش والفَرّاء أن يكون مبتدأ والمشهور وجوبُ النّصب في «إنْ زَيْداً ضربته، وألا زيداً تضربه في العَرْض».

وأما «ألا» فهي أم الباب وتأتي للتحضيض أي طلب الفعل بحَثٍّ وإزعاج، وللعرض أي طلبه بلين ورفق، وتجيء للتنبيه والاستفتاح فتدل على تحقق ما بعدها[٣٦١] وأما فائدة الاستفتاح فهي التنبيه على تحقيق ما بعدها، ولذلك قل وقوع الجمل بعدها إلا مصدرة بنحو ما يتلقى به والقسم[٣٦٢] نحو: (ألا إنّهم هم المُفْسدون)[٣٦٣].

وأما «لولا» فهو حرف يقتضي امتناع جوابه لوجود شرطه، وتختصُّ بالجملة الاسمية المحذوفة الخبر غالباً نحو: لولا زيد لأكرمتك وهي للتحضيض والعرض مثلها مثل «ألا»[٣٦٤] ولكنها تكون إضافة إلى هذا المعنى حرف توبيخ، فتختصّ بالماضي، نحو: (فلولا نَصَرَهم الذين اتَّخَذُوا من دون الله قرباناً)[٣٦٥] وتكون حرف استفهام أيضاً نحو: (لولا أخّرتَني إلى اجل قَريب)[٣٦٦] و (لولا أُنْزِلَ إلَيْه مَلَكٌ)[٣٦٧]، قال بهذا الهَرَويّ، وعلّق ابن هشام قائلاً: والظّاهر أنّها في الأولى للعَرْض وفي الثّانية للتّحضيض[٣٦٨].

وأما «لوما» فهي كـ«لولا» كقوله تعالى: (لَوْمَا تَأْتِينَا بِالْمَلائكَةِ)[٣٦٩]، قال ابنُ فارس: هي بمعنى «هلاّ» وذهب اليه الزُّركَشي[٣٧٠].

ومن حروف التّحضيض أيضاً «ألاّ» المشددة، وقال محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي ت٦٤٦هـ: إنّ «ألاّ» المشددة إنما هي «هلاّ» وإن الهَمْزة بَدَلٌ من الهاء[٣٧١]، وأما

---

(٣٦٠) النساء ١٧٦ .

(٣٦١) الإعراب عن قواعد الاعراب ص٧٦، والفرائد الجديدة ص٦٢٥، وانظر البرهان ٤/٢٣٥.

(٣٦٢) البرهان ٤/٢٣٥ .

(٣٦٣) البقرة/ ١٢ .

(٣٦٤) الاعراب عن قواعد الإعراب ص٧٦ .

(٣٦٥) الأحقاف/ ٢٨ .

(٣٦٦) المنافقون/ ١٠ .

(٣٦٧) الفرقان/ ٧ .

(٣٦٨) الإعراب في قواعد الإعراب ص٧٧ .

(٣٦٩) الحجر /٧ .

(٣٧٠) البرهان ٤/٢٧٩ .

(٣٧١) البرهان ٤/٢٣٦ .

الحرف المسيطر على معنى الامتناع بعد «لولا» فهو لو: وهو عند البصريّين حرف امتناع لما كان سيقعُ لوقوع غيره ومعناه الشّرط[٣٧٢] وعند ابن مالك والزركشي هي حرف شَرْط يقتضي امتناعَ ما يليه واستلزامَه لتاليه[٣٧٣] وذهب إلى هذا الرأي أيضاً ابن الحَاجب وابن جُمْعَة الموصلّي وابن الخَطيب زَمْلَكا[٣٧٤] ولكن الشّلوبين رفض هذا وتابعه ابن هشام الخضراوي[٣٧٥] ، وقد ذهب ابن هشام إلى تأييد البصريين في «لو» قال[٣٧٦]. وقد اتّضح أنْ أفْسَدَ تفسير لـ«لولا» قول من قال: حرف امتناع، وأنّ العبارة الجيّدة قول سيبَوَيْه رحمه الله: حرف لما كان سيقع لوقوع غيره، وقول ابن مالك حرف يدل على انتفاء تالٍ بثبوت تاليه.)

وأمّا «أما» فهي للعرض والاستفتاح، وقال السيوطي[٣٧٧]: وتكثر قبل القسم كقوله:

اما والذي ابكى واضْحَك

٢. حروف الاستفهام :

وهي حروف لا تختص بالدخول على أحد القبيلَيْن، وتكون أسماءً وحروفاً وظروفاً[٣٧٨]، وفيما يلي طائفة منه:

«مَنْ» :

وهي سؤال عن العاقلين، قال سيبَوَيْه[٣٧٩]: (و«من» وهي للمَسْألة عن الأَناسيّ) وقال المُبَرِّد[٣٨٠]: («من»: وهي لمن يَعْقل تكون في الخَبَر[٣٨١]، والاسْتِفْهام والمُجازَاة) وهي كذلك عند الزَّجّاجي[٣٨٢] وابن جنّي[٣٨٣] وسائر البصريّين.

(٣٧٢) البرهان ٣٦٢/٤ .
(٣٧٣) البرهان ٣٦٣/٤ .
(٣٧٤) مغني اللبيب ص٢٥٥-٢٥٧، وانظر البرهان ٣٦٣/٤ .
(٣٧٥) مغني اللبيب ص٢٥٦ .
(٣٧٦) مغني اللبيب ص٢٥٩ .
(٣٧٧) الفرائد الجديدة ص٦٢٥ .
(٣٧٨) اللمع ص٢٢٧ .
(٣٧٩) الكتاب ٢٢٨/٤، وانظر ٢٣٣/٤ .
(٣٨٠) المقتضب ٤١/١، وانظر ٢٩٦/٢ .
(٣٨١) يقصد بالخبر هنا: («من» إذا كانت موصولة بمعنى الذي، كقولك: زيد من أود محادثته.)
(٣٨٢) الجمل ٣٢٣ .
(٣٨٣) اللمع ص٢٢٧ .

«ما»:

وهي مثل «مَنْ» إلاّ أنّها سؤالٌ عما لا يعقل عند سائرِ البَصريّين[٢٨٤]، وهي واقعة على نُعوت الآدميّين أيضاً[٢٨٥].

«أي»:

وهي سؤالٌ عن بعضٍ منْ كُلّ، وتكون لمن يعقِل ولما لا يعقِل[٢٨٦].

«هل» :

وهي حرف استفهام يكون جوابه بـ«نعم» أو «لا»[٢٨٧]، وقال ابن هشام[٢٨٨] (وهو حَرْف موضوع لطلب التّصديق الإيجابي، دون التُّصَوُّر، ودون التّصديق السلْبي، فيمتنع نحو: هل زيداً ضربت؟ لأنّ تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النّسبة، ونحو: هل زيد قائم أم عمرو؟ اذا أريد بأم المُتّصِلة، وهل لم يقم زيد؟ ولا تدخل على الشّرط ولا على «إن» ولا على اسم بعده فعل.)

«كَمْ»:

وهي سؤال عن العَدَد[٢٨٩] وتكون في مقام الافْتِخار والمُبَاهاة اذا كانت خبرية وذلك لأنّ مَعْناها التّكْثير[٢٩٠].

«متى»:

وهي ظَرْفٌ يُسْتَفْهَم به عن الزّمان[٢٩١].

«أين»:

وهي سؤالٌ عن المَكَان[٢٩٢].

---

(٢٨٤) انظر الكتاب ٢٢٨/٤، والمقتضب ٤١/١، ٢٩٦/٢، والجمل ص٣٢٢ واللمع ٢٢٧ .

(٢٨٥) المقتضب ٤١/١ وانظر ٢٩٦/٢ .

(٢٨٦) الكتاب ٣٩٨/٢، ٢٣٣/٤، وانظر المقتضب ٢٩٤/٢، واللمع ص٢٢٧ .

(٢٨٧) اللمع ص٢٢٩ والمفصل ص٣١٩ .

(٢٨٨) مغني اللبيب ص٣٤٩-٣٥٠، وانظر البرهان ١٣٣/٤-١٣٤ .

(٢٨٩) الكتاب ١٥٦/٢، ١٥٧/٢، ٢٢٨/٤، وانظر المقتضب ٥٥/٢، ٥٧/٢ والأصول ٢٨٢/١ والجمل ص٣٢١، واللمع ص١٤٦، والمفصل ص١٨٠ .

(٢٩٠) البرهان ٣٢٩/٤، ومغني اللبيب ١٨٤-١٨٦ .

(٢٩١) اللمع ص٢٢٧، ٢٢٨ .

(٢٩٢) اللمع ص ٢٢٧ .

«كيف» :

وهي سؤال عن الحَال[٣٩٣] ولا نسأل بها عن الذات، وتحمل معنى التّعجب في بعض التّراكيب كقوله تعالى: (كيف تَكْفُرون باللهِ وكُنْتُم أمْوَاتاً فأحْيَاكُم)[٣٩٤] وزعم الزُّرْكَشي أنّ المعنى من هذا، التوبيخُ والتنبيه[٣٩٥]، وأضاف إليها الكوفيون وظيفة الجزم نحو: كيف تكن أكن[٣٩٦].

«أي حين» :

ويستفهم بها- كما يبدو من لفظها- عن الزّمان[٣٩٧].

«أيان» :

وهي للسُّؤال عن الزمان كـمتى»[٣٩٨] قال تعالى (يَسْألُ أيّان يَوْمُ القِيامَة)[٣٩٩].

«أنى» :

ومعناها: مِنْ أيْن[٤٠٠].

«هلا» :

وهي حرف تَحْضيض وقد مَرّ في حروف التّحضيض[٤٠١].

«الهمزة» :

معناها الاستفهام وهو طلب الإفهام، وتأتي لطلب التّصوُّر والتّصديق بخلاف «هل»، فإنها للتصوُّر خاصة[٤٠٢].

---

(٣٩٣) اللمع ص٢٢٧ .

(٣٩٤) البقرة/ ٢٨ .

(٣٩٥) البرهان ٤/٢٣٠-٢٣١ .

(٣٩٦) البرهان ٤/٢٣٣ .

(٣٩٧) اللمع ص٢٢٨ .

(٣٩٨) المقتضب ١/٥٢ .

(٣٩٩) القيامة/ ٦ .

(٤٠٠) اللمع ص٢٢٨ .

(٤٠١) الكتاب ٣/١٠، وانظر معاني الحروف ص١٣٢ .

(٤٠٢) البرهان ٤/١٧٨ .

وإذا دخلت الهمزة على الفعل «رأيت» امتنع أن تكون من رؤية البصر أو القلب، وصارت بمعنى أخبرني(٤٠٣) نحو: (أرأيتَ الذي يَنْهى عَبْداً إذا صلّى)(٤٠٤) ونحو: (أرأيت الذي يُكَذّبُ بالدّين)(٤٠٥).

ونص الزُّرْكَشي أيضاً على أنّ الهَمْزة إذا دخلت على «لم» أفادت معنيَيْن: أحدهما: التّنبيه والتّذكير نحو: (ألَمْ ترَ إلى رَبِّكَ كَيْفَ مَدّ الظِّلَّ)(٤٠٦).

والثاني: التعجب من الأمر العظيم، كقولك: ألم ترَ إلى فلان يقول كذا ويعمل كذا! على طريق التّعجب منه، وكيف كان، فهي تَحْذير(٤٠٧).

٣. حروف الجواب والردع (نَفْي الجواب):

(أ) نعم وبلى:

وهما عند البصريين عامة عدةٌ وتَصديق(٤٠٨) بَيْد أنّ «بَلى» تختصُّ بالجواب بعد السّؤال المنفي، كقوله تعالى: (ألَيْسَ اللّهُ بأحكم الحاكمين)(٤٠٩) فالجواب عن هذه الآية الكريمة يكون بـ «بلى»، لأنّ السؤالَ منفيٌّ، والإجابةُ عَنْه بـ«نَعَم» كُفْرٌ والعياذُ باللّه، قال تعالى: «ألست بربكم، قالوا: بلى)(٤١٠)، وقال: (ألم يأتِكم نَذيرٌ، قالوا بلى)(٤١١) وقد فَصل ابن هِشام من المتأخرين بين أقسام «نعم»، فإذا وقعت بعد الخَبَر فهي حرف تَصْديق، وإذا وقعت بعد الاسْتِفهام فهي حرف إعلام(٤١٢)، وعند السيوطي: هي حرف تصديق للمُخبِر، ووعد للطّالب وإعلام للمُسْتَفهم(٤١٣).

---

(٤٠٣) البرهان ١٧٨/٤ .

(٤٠٤) العلق/ ٩، ١٠ .

(٤٠٥) الماعون/ ١ .

(٤٠٦) الفرقان/ ٤٥ .

(٤٠٧) البرهان ١٧٩/٤ .

(٤٠٨) الكتاب ٢٣٤/٤، وانظر الجمل ص٢٥٤، ومعاني الحروف ص١٠٤، ١٠٥، والمفصل ص٣١٠.

(٤٠٩) التين/ ٨ .

(٤١٠) الأعراف/ ١٧٢ .

(٤١١) الملك ٨، ٩ .

(٤١٢) الإعراب عن قواعد الإعراب ص٧١-٧٢ .

(٤١٣) الفرائد الجديدة ص٦٢٧ .

وأما «بلى» فتأتي جواباً للنّفي إبطالاً له[٤١٤]، أي رداً له، كقوله تعالى: (لا يَبْعَثُ اللّهُ مَنْ يَموت بَلى)[٤١٥]وأما موضعها الذي يُهمّنا فهو أنْ تقع جواباً لاستفهام دخل عليه نفي حقيقة، فيصير معناها التّصديق لما قبلها، كقولك: الم اكن صديقك؟ فتقول: بلى»، أي كنت صديقي[٤١٦].

(ب) إنّ :

وقد استعملت حرف جواب عند الحجازيّين ولكن على قلّة، وهي بمعنى «أجل»[٤١٧]
قال الشاعر عُبَيْدالله بن قَيْس الرُّقَيّات :

بَكَرالعواذلُ في الصبْو ح يَلُمْنَنِي والومُهُنَّــه

ويَقُلْنَ: شَيْــبٌ قَدْ عَلا كَ وَقَدْ كَبِرتَ فقلت: إنّه

وقد ذكر النحويون من حروف الجواب «جَيْر، وإي» بكسر الهمزة[٤١٨] وهي بمعنى «نعم» ولكنها لا تقع إلا قبل القَسَم، نحو: (قل: إي وربّي إنّه لَحَقٌ)[٤١٩].

وأمّا «إن» في حروف الجواب، فمعناها «نعم»، قال بدر الدين الزركشي[٤٢٠]: وبمعنى «نعم» في قوله تعالى: «إنّ هذان لساحران»[٤٢١].. قال أبو اسحق[٤٢٢]: عرضت هذا على محمد بن يزيد[٤٢٣] وإسماعيل بن إسحق فرضَياه، وقال ابن بَرْهان: كأنهم أجمعوا بعد التّنازع على قذف النبيّيْن بالسحر- صلى الله عليهما، وعبارة غيره: هي بمعنى «أجل» وإن لم يتقدم سؤال عن سحرهم، فقد تقدم: (اجئْتَنا لتخرجَنا من أرضِنا بسِحْرِكَ)[٤٢٤].

---

(٤١٤) الفرائد الجديدة ص٦٢٧ .
(٤١٥) النحل/ ٣٨ .
(٤١٦) البرهان ٤/٢٦١ .
(٤١٧) الكتاب ٤/١٦٢، والأصول ١/٣١٥، واللمع ص٤٢، والمفصل ص٣١٠ .
(٤١٨) المفصل ص٣١٠ .
(٤١٩) يونس/ ٥٣ .
(٤٢٠) البرهان ٤/٢٦١ .
(٤٢١) طه / ٦٣ .
(٤٢٢) يقصد الزّجّاج .
(٤٢٣) يقصد المُبَرِّد .
(٤٢٤) طه/ ٥٧ .

(جـ) كلا :

وتأتي في الكلام على وجهين :

الأول: النّفي والرّدع والزّجْر. كقوله تعالى: ﴿لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزاً، كَلاّ﴾[425]

والثاني: تكون بمعنى «حقاً» كقوله تعالى: ﴿كَلاّ إِنّ الإِنْسانَ لَيَطْغَى﴾[426]. وكان سيبَوَيْه أوّلَ من استعملَ مصطلح الرّدع والزّجر[427] ثم استعمله الرُّمّاني[428] والزَّمَخْشَري[429] وذكر الأخير أنّ الزُّجّاجي كان يستعمل مصطلح الرّدْع والتّنبيه[430] وقد زاد الرُّمّاني لها معنى النّفي[431] وتابع البصريّين على مصطلح الرّدع والزّجر من المتأخرين ابن هِشام[432]: قال: (كلا حرف ردع وزجر في نحو: ﴿فيقولُ ربّي أهانَنِ، كَلاّ﴾[433] أي انْتَهِ عن هذه المقالة .

وتكون كلاّ حرف جواب وتَصْديق في نحو: ﴿كَلاّ وَالْقَمَرِ﴾[434] والمعنى إي والقمر، كما تكون بمعنى «ألا» الاستفتاحية[435]، نحو ﴿كَلاّ لا تُطِعْه﴾[436]، وأما «لا» فهي رد للإثبات نَقيضَ «بلى»، وأخذ بهذا من المتأخرين عن الزَّمَخْشَري: الصَّفّارُ والزَّرْكَشي[437] والسُّيُوطي[438].

4. حرف الإضراب :

وهو «بل»، قال سيبَوَيْه[439]: (وأما «بل» فلترك شيء من الكلام، وأخذ غيره، قال

(425) مريم/ 81، 82 .
(426) العلق/ 6 .
(427) الكتاب 4/235 .
(428) معاني الحروف ص122 .
(429) المفصل ص325 .
(430) المفصل ص325 .
(431) معاني الحروف ص122 .
(432) الاعراب عن قواعد الإعراب ص74 .
(433) الفجر/ 16، 17 .
(434) المدثر 32 .
(435) مغني اللبيب ص189 والإعراب عن قواعد الإعراب ص74 .
(436) العلق/ 19 .
(437) البرهان 4/313 .
(438) الفرائد الجديدة ص627 .
(439) الكتاب 4/223 .

الشاعر، حين ترك أوّل الحديث، وهو أبو ذُؤَيب[٤٤٠]: بَلْ هَل أُريك حُمُول الحَيّ غاديةً كالنَّخْل زَيَّنَها ينعٌ وإفْضاح[٤٤١]

وقال لبيد :

بل مَنْ يَرى البَرْقَ بِتُّ أرقُبُهُ يُزْجِي حَبِيًا إذا خَبَا ثَقَبا[٤٤٢]

وقال الرُّمّاني[٤٤٣]: (بل: وهي من الحروف الهوامل، ومعناها الإضراب عن الأوّل والإيجاب للثّاني.)

وتكون «لكن» حرفَ إضراب، وسيرد تفصيل هَذَيْن الحرفَيْن في الفَصْل الخاص بحروف العطف إن شاء الله.

٥. حروف الصِّلَة :

وقد ذكر الزَّمَخْشري مصطلح الصِّلَة[٤٤٤]، وحروفه: «إن» و«أن»، و «ما»، و «لا» و «مَنْ»، والباء، في نحو قولك: ما إن رأيت زيداً، الأصل: ما رأيت زيداً، ودخول «إن» صِلَةٌ، أكَّدَتْ معنى النّفي .

ومصطلح الصِّلَة والحَشْو من مصطلحات الكوفيّين، يقابلها عند البَصريّين مصطلحا الزّيادة والإلغاء[٤٤٥] أي الحروف الزائدة التي يكون دخولها كخروجها، ليس له أي أثر في المعنى الإعرابي، وإنما معناها دلالي، فهو يزيد الكلام توكيدا ويقوّيه في نَفْس السامع أو المُخَاطب، نحو: (فبما نَقْضِهِم مِيثَاقَهُمْ)[٤٤٦] فـ «ما» زائدة لا محل لها من الإعراب، وقد رفض الرَّضي الاستراباذي كون هذه الحروف زائدة[٤٤٧].

---

(٤٤٠) ديوان الهذليين ١/١٠٦ .

(٤٤١) الحمول: الإبل عليها الهوادج، انظر لسان العرب: (حمل) ١١/١٧٩ برواية (يا) مكان (بل) . وعليه، فلا شاهد في البيت .

(٤٤٢) ديوان لبيد ص٢٩ .

(٤٤٣) معاني الحروف ص٩٤ .

(٤٤٤) المفصل ص٣١٢ .

(٤٤٥) شرح المفصل ٨/١٢٨، وانظر البرهان ٣/٧٢ .

(٤٤٦) النساء ١٥٥ .

(٤٤٧) شرح الكافية ٢/٣٨٤ .

ونجد إضافةً إلى الزَّمَخْشَري بعض البصريّين الذين استعملوا مصطلح الصِّلة كيَحيى بن سَلاّم[٤٤٨]، على حين استعمل ابن السّراج مصطلح الحَشْو[٤٤٩].

٦. حروف التَّنْبيه والنّداء :

(أ) الهاء :

وهي التي في أوّل أسماء الإشارة، والّتي تَسبقُ الضّمائر، وتلحق المنادى المُبْهم «أي» و «أية» في قولك: يا أيها ويا أيّتها، وذكر سيبَوَيْه أن معناها التّنبيه، (وقد تكون «ها» في: ها انت ذا غَيْرَ مقدَّمَة، ولكنها تكون للتّنبيه، بمنزلتها في «هذا»، ويدلك على هذا قوله عزوجل (ها أنْتُم هؤلاء)[٤٥٠] قال[٤٥١] ثم ذكره الرُّمّاني[٤٥٢] والزَّمَخْشري الذي قال[٤٥٣] (حروف التنبيه، وهي: ها، وألا، وأما، تقول: ها إنّ زيداً، وها افعل كذا، وألا إن عَمْراً بالباب... قال النابغة :

ها إنّ تا عُذْرَةٌ إنْ لَمْ تَكُن نَفَعَتْ   فإنّ صاحِبَها قد تاهَ في البَلَدِ

(ب) ألا وما :

وقد مر ذكرهما في حروف الاستفتاح، وذكرهما الزَّمَخْشَري في حروف التنبيه[٤٥٤].

(جـ) حروف النداء :

ذَكَر سيبَوَيْه أنّها تنبيهٌ ونداءٌ، قال[٤٥٥]: (وأما «يا» فتنبيه، ألا تراه في النّداء، وفي الأمر كأنك تنبه المأمور، قال الشاعر وهو الشّمّاخ:

---

(٤٤٨) التصاريف ص٢٢٩ .

(٤٤٩) الأصول ٢/٢٤٠ .

(٤٥٠) آل عمران ٦٦، ١١٩، والنساء/ ١٠٩، ومحمد/ ٣٨ .

(٤٥١) الكتاب ٢/٣٥٤ .

(٤٥٢) معاني الحروف ص ٩١ .

(٤٥٣) المفصل ص٣٠٧ .

(٤٥٤) المفصل ص٣٠٧ .

(٤٥٥) الكتاب ٤/٢٢٤، وانظر الأصول ٢/٢٢١، ومعاني الحروف ص٩٢ .

الا يا اسقياني قَبْلَ غارةِ سِنْجالِ وقَبْل مَنَايا قد حَضَرْنَ وآجالِ

ونلاحظ أن في «أيا» و «هيا» تنبيهاً أكثر مما في الهمزة أو يا؛ ولذا لا يُنادى بهما إلاّ النّائم أو من هو في حكم النائم كالغافل، ولا تستخدمان إلا في حالة نفاد الصّبر، قال الرُّمّاني(٤٥٦): (أيا وهي من الحروف الهَوامل، يُنَبَّه بها المَدْعَو، وذلك إذا كان بَعيداً منْك، أو نائما أو مُتراخياً.) و «الهاء» في التنبيه تلحق الأسماء المفرَدَة نحو هذا، وتَتَنَزَّل منزلةَ حرف من الكلمة، ولهذا يدخل حرف الجَرّ عليها كقوله تعالى: (ومن هؤلاء مَنْ يُؤمِن بهِ)(٤٥٧)وتدخل على الجملة(٤٥٨)كقوله: (ها أنتم هؤلاء تُحِبُّونَهُم)(٤٥٩).

٧. الحرف «ما» وأحواله :

وتكون «ما» على أحوال، منها: أن تكون حرف نفي عند سائر البصريّين(٤٦٠) وإذا كانت بمعنى «لَيْس» وعاملة عملها فإنها للنّفي، وهي التي سماها النحويون «ما» الحجازيّة، ومر ذكرها.

وتكون توكيداً لَغْواً، وذلك قولك: متى ما تأتني آتك(٤٦١)، وسَمّاها الأَخْفَش الزائدة(٤٦٢) وتكون كافّة قال سيبَوَيْه(٤٦٣): (وقد تغير الحرف حتى يصيرَ يعمل لمجيئها غيرَ عَمَلِه الذي كان قبل أنْ تجيءَ، وذلك قوله: إنّما، وكأنّما، ولَعَلّما، جعلتْهن بمنزلة حُروفِ الابْتِداء.)

وسُمّيَت «الكافّة» عند ابن جني(٤٦٤) وسُمّيَتْ بهذا الاسم لأنها تَكُفّ الحَرْف العامل عن عمله.

٨. الحرف «لا» وأحواله :

و «لا» حرف من حروف النّهي، قال المُبَرِّد(٤٦٥): (فأما حرف النّهي فهو «لا» وهو يقع

---

(٤٥٦) معاني الحروف ص١١٧، وانظر المفصل ص٣٠٩ .
(٤٥٧) العنكبوت/ ٤٧ .
(٤٥٨) البرهان ٤/١٣٢ .
(٤٥٩) آل عمران /١١٩ .
(٤٦٠) الكتاب ٢/٢٢١ .
(٤٦١) الكتاب ٢/٢٢١ .
(٤٦٢) معاني القرآن للأخفش ص٢٣٥ .
(٤٦٣) الكتاب ٢/٢٢١ .
(٤٦٤) اللمع ص٢٣٢ .
(٤٦٥) المقتضب ٢/١٣٤ .

على فعل الشّاهد والغائب، وذلك قولك: لا يقم زيد، ولا تقم يا رجل، ولا تقومي يا امرأة، فالفعل بعده مجزوم به.) وقال ابن جنّي[٤٦٦]: (و«لا» تكون نَفْيَاً ونَهْيَاً وتَوْكيداً) وهو حرف نَفي، قال سيبَوَيْه[٤٦٧]: (وتكون «لا» نفياً لقوله: يفعل، ولم يفعل، فتقول: لا يفعل) وقال المُبَرِّد[٤٦٨]: (وموضعها من الكلام النّفي، فإذا وقعت على كلام نفته مستقبلاً) وقال ابن السَّرّاج[٤٦٩]: (لا: وهي نفي لقوله يفعل، ولم يقع.)

وقال الزَّمَخْشَري[٤٧٠]: (و «لا» لِنفي المُسْتَقْبَل، في قولك: لا يفعل.... وقد نُفِيَ بها في قوله تعالى: (فلا صَدَّقَ وَلا صَلى)[٤٧١].

وتكون زائدةً للتّوكيد وتقوية الكلام، وسَمَّاها سيبَوَيه: («لا» في التَّوْكيد واللّغو)[٤٧٢] وسَمَّاها المُبَرِّد[٤٧٣] وابن جنّي[٤٧٤] المؤكّدة.

وفَصَّل ابن هشام الذكْرَ في هذا الحرف، فميز بين النافية والناهية والزائدة، فالنافية تعمل في النّكِرات عمل «إنّ» كثيراً، نحو «لا إله إلاّ الله» وعمل ليس قليلاً، كقوله :

تَعَزَّ فلا شيءَ على الأرض باقيًا ولا وَزَرٌ ممّا قضى الله واقيًا

والناهيَة تجزم المُضارِعَ نحو: (ولا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِر)[٤٧٥] و (فلا يُسْرِف في القتْل)[٤٧٦] والزائدة دخولها كخروجها، نحو: (ما مَنَعَكَ الاّ تَسْجُدَ)[٤٧٧]. اي: أنْ تسجدَ[٤٧٨].

وأما إذا دخلت على «أقسم» كما نجد في: (لا أقسِمُ بيوم القيامَة)[٤٧٩]، فإنني أرى أنّها

---

(٤٦٦) الخصائص ٣/١١٠ .
(٤٦٧) الكتاب ٤/٢٢٢ .
(٤٦٨) المقتضب ١/٤٧ .
(٤٦٩) الأصول ٢/٢٢٠ .
(٤٧٠) المفصل ص٣٠٦ .
(٤٧١) القيامة /٣١ .
(٤٧٢) الكتاب ٤/٢٢٢ .
(٤٧٣) المقتضب ٢/١٣٤ .
(٤٧٤) الخصائص ٣/١١٠ .
(٤٧٥) المدثر/ ٦ .
(٤٧٦) الاسراء /٣٣ .
(٤٧٧) الاعراف/ ١٢ .
(٤٧٨) الإعراب عن قواعد الاعراب ص٧٥ ، وانظر البرهان ٤/٣٥٥ .
(٤٧٩) القيامة/ ١ .

تَتَجرّدُ عن كونها نافية، بل إنها تمثل مرحلة راقية من مراحل القَسَم، وعليه، فقد ردّ ابن الشّجري أن تكن عاطفة أو نافية، وقرر أنها زائدةٌ للتوكيد، على حين ذهب الخارزنجي إلى أنّ فيها معنى الاستثناء(٤٨٠).

وقد وجدتُ أنّ المُبَرِّد يُسَميّ «لا» في النّهي «بلا» في النّفي(٤٨١)، وارى أنّ هذا تَحْريف وقع به النُّسّاخ، لأنني وجدته يُسَمّيها في أكثر من موضع: لا النّهي(٤٨٢).

واما معنى «النّفي» فيطلق على الكلام الذي ينفيه المُتَكَلّم إذا كان صادقاً، والكوفيّون يسمونه جَحْداً(٤٨٣)، وتابعهم بعضُ البَصريّين كأبي سعيد السّيرافي(٤٨٤) وابن فارس(٤٨٥) وابن قُتَيْبَة(٤٨٦) وغيرهما، وإذا كان المتكلم كاذباً فان كلامَه يسمى جَحْداً، قال تعالى: {فلما جَاءَتْهُم آياتُنَا مُبْصِرةً قالُوا هذا سِحْرٌ وجَحَدُوا بها، واستَيْقَنَتْها أنْفُسُهم}(٤٨٧)، فالنّفي أعم من الجَحْد(٤٨٨).

٩. حروف التفسير :

وهي: «أي» و «أن» ويُسَمّيه البصريّون العبارَةَ والتّفْسير(٤٨٩) كقوله تعالى: {وانْطَلَق المَلأُ مِنْهُمْ انِ امْشوا}(٤٩٠) وقال الزّمخشري(٤٩١): {ومن أصناف الحَرْف حَرْفا التفسير، وهما أي وأن، تقول في نحو قوله: {واختار موسى قومه}(٤٩٢): اي من قومه، كأنك قلت: تفسيره: من قومه أو معناه من قومه، قال الشاعر في «أي»:

---

(٤٨٠) البرهان ٤/٣٦٠ .

(٤٨١) المقتضب ٤/٤١٤ .

(٤٨٢) المقتضب ٢/١٣٤، ٢/٣٣٠، ٢/٤١٦ .

(٤٨٣) الكليات ٤/٢٣٤، وشرح المفصل ١/١٠ .

(٤٨٤) حواشي الكتاب ٢/١١٥، ٢/٣٤٦ .

(٤٨٥) الصاحبي ١٤٤، ١٧١ .

(٤٨٦) تأويل مشكل القرآن ص٢٤٥.

(٤٨٧) النمل ١٣ .

(٤٨٨) في مصطلح النحو الكوفي ص١١٨ .

(٤٨٩) الكتاب ٣/١٦٢، والمقتضب ١/٤٩، ورصف المباني ص١٦٦، والفرائد الجديدة ص٦٢٥-٦٢٦.

(٤٩٠) ص/ ٦.

(٤٩١) المفصل ص٣١٣-٣١٤ .

(٤٩٢) الأعراف ١٥٥ .

وترمينني بالطرف اي انت مذنب　　وتقلينني لكن إياك لا اقلي

وأما «أن» المُفَسِّرة فلا تأتي إلا بعد فعل في معنى القول: كقولك: ناديته أن قم وأمرته أن ارجع، وبذلك فُسّر قوله عزو جل: (وانْطَلَق الملأ منهُم أنْ امشوا) وقوله: (وناديْناهُ أنْ يا إبراهيم)[٤٩٣].

والكوفيّون يذهبون إلى أنها مصدرية وليست تفسيريّة[٤٩٤]، على حين يتابع الفراء جماعة البصريّين في أنها تفسيريّة[٤٩٥] وذهب الكوفيّون إلى أن «أي» حرفُ عطف[٤٩٦] على حين ذهب آخرون إلى أنها اسم فعل، بمعنى افهموا[٤٩٧]، وأيد ابن هشام جماعة الكوفيين في انّ هذه الحروف مصدريّة في كتاب مُغْني اللبيب[٤٩٨]، على حين أيّد رأي البصريّين في أنها تفسيريّة في كتاب الإعراب[٤٩٩].

وقد وضع بدر الدين الزُّرْكشيّ شروطاً لكونها مفسّرة وهي[٥٠٠]:

أ . تمام ما قبلها من الجملة، وعدم تعلقها بما بعدها.

ب. أن يكون الفعل الذي تفسره في معنى القول: كقوله: (وناديْناهُ أن يا إبراهيم) وتكون عند ابن الشّجري في الأمر خاصة، وزعم السّيرافي أنّ «أنْ» لَيْسَتْ تفسيراً للأول، وإنما هي تَفْسير للأمر، لأن فيه معنى القَوْل.

---

(٤٩٣) الصافات/ ١٠٤ .

(٤٩٤) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ص ٧٩٥، والجنى الداني ص٢٣٩، وجواهر الادب ص ١٠٩، ومغني اللبيب ٤٨/١ والهمع ١٨/٢.

(٤٩٥) لسان العرب ٢٩/١٣ .

(٤٩٦) الجنى الداني ص٢٥١، ومغني اللبيب ص١٠٦، والهمع ١٢٨/٢، وشرح أبيات المغني ١٤٢/٢، وجواهر الأدب ص١٢٥.

(٤٩٧) شرح المفصل ١٤٠/٨، وانظر في مصطلح النحو الكوفي ص١٢٠ .

(٤٩٨) مغني اللبيب ص٤٨ .

(٤٩٩) الإعراب عن قواعد الإعراب ص٧٩ .

(٥٠٠) البرهان ٢٢٥/٤-٢٢٧.

١٠ . حروف العطف:

العطف في اللّغة هو الرُّجوع والرّد، من قولهم عَطَفْتُ عِنان فرسي أي صرفته، ورددته[٥٠١] وأما معنى العطف من حيث الاصطلاح، فهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة التي تسمى بحروف العطف ويسمى عطف النسق، وهو: تابع مُدَّرٌ بحرف عطف[٥٠٢]، وقد سبق الحديث عن هذا بما يغني في فصل التوابع[٥٠٣].

معاني حروف العطف :

١. الواو :

أطلق عليها سيبَوَيْه والرُّمّاني مصطلح «واو الجمع والضم»[٥٠٤]، على حين سمّاها باقي البصريّين «واو العطف»، ويفهم من كلامهم أنّ معناها الجَمْع والإشْراك، وليس فيها دَليل على أنّ الثّاني بَعْد الأوّل، وعلى هذا نستطيع أنْ نجعل المعطوف محل المعطوف عليه دون الإخلال بالتّركيب أو المعنى، قال سيبَوَيْه[٥٠٥]: (فالواو، التي في قولك مررت بعمرو وزيد، وإنما جئت بالواو لتضم الآخر إلى الأول وتجمعهما، وليس فيه دليل على أنّ أحدهما قبل الآخر) وقال المُبَرِّد[٥٠٦]: (فمنها الواو، ومعناها إشراك الثاني فيما دخل فيه الأول، وليس فيها دليل على أيّهما كان أولاً.) والحجة على أنّه لا دليل فيها على التّرتيب قوله تعالى (واسْجدي وارْكعي مع الراكعين)[٥٠٧] والسّجود بعد الركوع. وقال ابن السَّرّاج[٥٠٨]: (الواو: ومعناها إشراك الثاني فيما دخل فيه الأول، وليس فيها دليل على أيّهما كان أولاً) وقال ابن جنّي[٥٠٩] : (فمعنى الواو الاجتماع... ولا يدرى كيف ترتيب حالهما فيه) وقال

---

(٥٠١) لسان العرب: (عطف) ٢٤٩/٩ .

(٥٠٢) التعريفات ص١٥٦ والكليات ١٩٥/٣ .

(٥٠٣) انظر (١٥٧) من هذا البحث .

(٥٠٤) الكتاب ٢١٦/٤، وانظر معاني الحروف ص٥٩ .

(٥٠٥) الكتاب ٢١٦/٤، وانظر ٢١٩/١ .

(٥٠٦) المقتضب ١٠/١ .

(٥٠٧) آل عمران ٤٣ .

(٥٠٨) الأصول ٥٥/٢ .

(٥٠٩) اللمع ص٩١ .

الزَّجّاجي[510]: (فأما الواو فتجمع بين الشيئين، فليس فيها دليل على الأول منهما) وقال الزَّمَخْشري[511]: فالواو للجمع المُطلّق، من غير أنْ يكونَ المبدوءُ به داخلاً في الحكم قبل الآخر ولا أنْ تجمعهما في وقت واحد.)

٢. الفاء :

وهي كالواو، لكنّها تختلف عنها في أنّ الثّانيَ بَعْدَ الأول لا محالة، ولكن ليس بينهما مهلة طويلة، وسَمّاها سيبَوَيْه «فاء الضم» قال[512]: (والفاء: وهي تضم الشيء إلى الشيء، كما فعلت الواو، غير أنها تجعل ذلك متسقاً بعضه في أثر بعض، وذلك قولك: مررت بعمرو فزيد فخالد.) وقال المُبَرِّد[513]: (ومنها الفاء: وهي توجب أنّ الثاني بعد الأول، وأنّ الأمر بينهما قريب) وبهذا عبر عنها ابن السّراج[514] وأما الزُّجاجي فقرر انه لا مهلة بينهما، قال[515]: (والفاء معناها أنّ الثاني بعد الأول بلا مهلة.) وقال أبو علي الفارسي[516]: (وأما قوله تعالى: (قل إن الموتَ الذي تَفِردن منّه فإنّه مُلاقيكم)[517] فقد جَوّزَ ابو الحسن[518] فيه أنْ تكونَ الفاءُ زائدةً، ووجه ذلك أنها تدخل للعطف، فهو في هذا النص لم يحدد إلاكونها من حروف العطف، وقال ابن جنّي[519]: (ومعنى الفاء التَّفَرُّقُ على مُوَصلة، أي: الثّاني يتبعُ الأوّل بلا مُهلة) فهو يتابع الزُّجّاجي في عدم وجود المهلة، وقال الزَّمَخْشَري[520]: (... الا أن الفاء توجب وجود الثاني بعد الأوّل بغير مهلة.)، وعلى هذا فالبصريّون يتفقون على وجوب الترتيب وأنّ الثاني بعد الأول أبداً ولكنهم اختلفوا في المهلة، فالمُبَرّد حدد مهلة قصيرة على حين نفى باقي البصريّين وجود هذه المهلة، والمؤكد أن هذه الفاء، تكون عاطفة متبعة في

---

(٥١٠) الجمل ص١٧ .

(٥١١) المفصل ص٣٠٤ .

(٥١٢) الكتاب ٢١٧/٤ .

(٥١٣) المقتضب ١٠/١ .

(٥١٤) الأصول ٥٦/٢ .

(٥١٥) الجمل ص١٧ .

(٥١٦) الحجة ٣١/١ .

(٥١٧) الجمعة/ ٨ .

(٥١٨) يعني الأخفش الأوسط ت (٢٢١) هـ.

(٥١٩) اللمع ص٩١ .

(٥٢٠) المفصل ص٣٠٤ .

هذا الباب، وقرر ابن بابْشاذ أنها تكون متبعة غَيْرَ عاطفة في الشّرط والجزاء، مثل: إن تفعل خيرا فالله يعلمه، كما تكون زائدة كقول الشاعر:

وقائلةٍ خَوْلان فانكحْ فَتَاتهم　　　واكرومةُ الحيَّيْن خِلْو كما هيَا

وهذا مذهب الأخْفَش(٥٢١)، ومعناها عند جميع البصريّين التَّعْقيب، وتابعهم على هذا المتأخّرون، وزَعَمَ ابن هِشام أنّ المُبَرِّد أجازَ أنْ تكونَ «حرف خَفْض»(٥٢٢) في قول امرئ القَيْس:

فمِثْلِكَ حُبْلى قَدْ طَرَقْتُ ومُرْضِع　　　فألهَيْتُها عَنْ ذي تَمَائم مُحْوِلِ

وتكون بمعنى «السَّبَبيّة»(٥٢٣)، نحو (فَوَكَزَهُ موسى فَقَضى عَلَيْه)(٥٢٤) ونحو «إنّا أعطيناك الكَوْثَر فصلِّ لِربِّك وانْحَر»(٥٢٥).

٣. ثم :

وهو حَرْف عَطْف، معناه كمعنى الفاء، إلاّ أن «ثُمَّ» تعطف الآخر على الأوّل وبينهما مهلة وتراخ، قال سيبَوَيْه(٥٢٦): (ومنه: مررت برجل راكب ثم ذاهب، فبيّن أنّ الذهابَ بَعْدَه، وأنّ بَيْنَهُما مُهْلة.) وأمّا معنى التراخي، فيبدو أنّ المُبَرِّد كان أوّلَ من استعمله، قال(٥٢٧): (و«ثُمَّ» مثل الفاء إلاّ أنّها أشدُّ تَراخياً) وهذا هو تعبير ابن السَّرّاج تماماً(٥٢٨) وقال الزَّجّاجي(٥٢٩): (و «ثم» مثل الفاء إلاّ أنّ فيها مهلةً) وقال الرُّمّانيّ(٥٣٠): (ومعناها العطف: وهي تدلُّ على التراخي والمُهْلَة) وبهذا عبر عنها ابن جنّي(٥٣١) والزَّمَخْشَري(٥٣٢)، وقد حدد معناها بأنها

---

(٥٢١) المقدمة المحسبة ص٢٥٩، والبرهان ٢٠١/٤ .
(٥٢٢) مغني اللبيب ص١٦١ .
(٥٢٣) مغني اللبيب ص١٦١-١٦٣ .
(٥٢٤) القصص/ ١٥ .
(٥٢٥) الكوثر/ ١، ٢ .
(٥٢٦) الكتاب ٤٢٩/١ .
(٥٢٧) المقتضب ١٠/١.
(٥٢٨) الأصول ٥٦/٢ .
(٥٢٩) الجمل ص١٧ .
(٥٣٠) معاني الحروف ص١٠٥ .
(٥٣١) اللمع ص٩٢ .
(٥٣٢) المفصل ص٣٠٤ .

للترتيب مع التراخي(٥٣٣)، واما قوله تعالى: «لِمَنْ تابَ وآمَنَ وعَمِلَ صالِحاً، ثم اهْتَدى)(٥٣٤) والهدايةُ سابقَةٌ على ذلك، فالمراد: ثم دام على الهداية بدليل قوله: (وآمنوا وعَملُوا الصّالحات ثم اتّقُوا، وآمنوا ثم اتّقَوا واحسنوا)(٥٣٥).

وزعم ابنَ بَرّيّ انها قد تجيء لتفاوت ما بين رُتبتَيْن في قصد المتكلم فيه تفاوت ما بين مرتبتي الفعل مع السكوت عن تفاوت رتبتيْ الفاعل(٥٣٦) كقوله: (الحَمْدُ للّه الذي خَلَقَ السّموات والأرْضَ وجَعَلَ الظّلُمَاتِ والنُّورَ، ثم الّذينَ كَفَرُوا بربِّهم يَعْدِلُون)(٥٣٧). والتّراخي إنّما يكون في زمان الفعل، وهو المُعَبِّر عنه بالمُهْلَة، ويكون للتّبايُن في الصّفات وغيرها من غير قصد مهلة زمانيّة، بل ليُعْلَمَ موقعُ ما يُعْطَفُ بها وحالُهُ(٥٣٨)، وتأتي بمعنى الواو كقوله: (ثم إن علَيْنَا بَيَانه)(٥٣٩) وقوله (فإلَيْنَا مرجِعُهُم ثُمَّ اللّهُ شَهيد)(٥٤٠).

٤. أو:

وهي لا تجمع ولا تشرك في المعنى، وإنما جمعها وإشراكها في العمل المسبب عن عامل، ولها عدة معان، وهي:

(أ) الشكّ، ولم يستعمله سيبَوَيْه لفظاً، وإنّما نص عليه معنى، قال(٥٤١): (ومن ذلك قولك: مررت برجل أو امراة، فداو» اشركت بينهما في الجرّ، واثْبَتَتْ المرورَ لأحدهما دون الآخر، وسوت بينهما في الدّعوى.)

وأول من نص عليه لفظاً هو المُبَرِّد قال(٥٤٢): (ومنها «أو» وهي لأحد الأمرين، عند شَكّ المُتَكلِّم او قَصْدِهِ أحدهما)، ثم استعمله ابن السّرّاج قال:(٥٤٣) (وتكون لأحد الشيئين بغير

(٥٣٣) البرهان ٤/٢٦٦ .
(٥٣٤) طه /٨٢ .
(٥٣٥) المائدة/ ٩٣ .
(٥٣٦) البرهان ٤/٢٦٦ .
(٥٣٧) الانعام/ ١ .
(٥٣٨) البرهان ٤/٢٦٨ .
(٥٣٩) القيامة ١٩ .
(٥٤٠) يونس /٤٦ .
(٥٤١) الكتاب ١/٤٣٨ .
(٥٤٢) المقتضب ١/١٠ .
(٥٤٣) الأصول ٢/٤٦ .

تعيينه، عندَ شكّ المتكلّم.) واستعمله ابن جنّي أيضاً قال[٥٤٤] (ومعنى «أو» الشّكُّ، تقول: قام زيد أو عمرو) وقال الزَّمَخْشَري[٥٤٥]: (أو... في الخبر للشّك.)

وقد زاد الزَّمَخْشَري هذا المعنى تَحْديداً إذ ذَكَرَ أنّه يكون في الخَبَر، وَذَكَر الزَرْكَشي أنها إذا كانت في الخبر فإنّ معناها الشّكُ والإبهام، والإبهامُ بمعنى إخفاء الأمر على السّامع مع العلم به، كقوله تعالى: (وإنّا أو إيّاكم لَعلَى هُدى)[٥٤٦] وقوله: (أتاها أمْرُنا لَيْلاً أو نهاراً)[٥٤٧] يريد: اذا أخذت الارضُ زخرفَها، وأخذ أهلَها الأَمْنُ، أتاها أمْرُنا وهم لا يعلمون، أي: فجأة، فهذا إبهام، لأنّ الشّك محال على الله تعالى[٥٤٨].

(ب) التَخْيير: وذلك كقولك: اذهب إلى القدس أو الخليل، ذكر هذا المُبَرِّد، قال[٥٤٩] (فأما إذا قصد فيقول: كل السمك أو اشرب اللبن، أي لا تجمع بينهما، ولكن اختر أيهما شئت، وكذلك أعطني ديناراً أو اكسني ثوباً، وذكر عند ابن السَّرّاج[٥٥٠] والرُّمّاني[٥٥١] وابن جنّي[٥٥٢] والزَّمَخْشَري[٥٥٣].

(جـ) الإباحة: وأول من استعمله على وفق المصادر المتوافرة لدينا هو المُبَرِّد، قال[٥٥٤]: (وقد يكون لها موضع آخر معناه الإباحة، وذلك قولك: جالس الحسن[٥٥٥] أو ابن سيرين[٥٥٦]، وذكر هذا المعنى عند ابن السَّرّاج[٥٥٧]، والرُّمّاني[٥٥٨]، وابن جنّي[٥٥٩]، والزَّمَخْشَري[٥٦٠].

---

(٥٤٤) اللمع ص٩٢ .
(٥٤٥) المفصل ص٣٠٥ .
(٥٤٦) سبأ/ ٢٤ .
(٥٤٧) يونس/ ٢٤ .
(٥٤٨) البرهان ٤/٢٠٩ .
(٥٤٩) المقتضب ١/١٠-١١ .
(٥٥٠) الأصول ٢/٥٦ .
(٥٥١) معاني الحروف ص٧٧ .
(٥٥٢) اللمع ص٩٢ .
(٥٥٣) المفصل ص٣٠٥ .
(٥٥٤) المقتضب ١/١١ .
(٥٥٥) الحسن البصري ولد في خلافة عمر بن الخطاب، وتوفي سنة ١١٠هـ، وهو عالم كبير القدر.
(٥٥٦) ابن سيرين: هو الإمام أبو بكر بن محمد بن سيرين ت سنة ١١٠ هـ أيضاً .
(٥٥٧) الاصول ٢/٥٦ .
(٥٥٨) معاني الحروف ص٧٧ .
(٥٥٩) اللمع ص٩٢ .
(٥٦٠) المفصل ص٣٠٥ .

وأما معاني الإباحة والتّخيير، فإنها تكون في الطلب، والفرق بينهما أنّ التّخييرَ يكون فيما أصله المَنْع، ثم يَرِدُ الأمرُ بأحدهما، لا على التعيين، ويمتنع الجمع بينهما، وأمّا الإباحة، فأنْ يكون كل منهما مُباحاً، ويطلب الإثبات بأحدهما، ولا يمتنع من الجمع بينهما، وإنما يُذْكر بـ«أو» لئلا يوُهَمَ بأنَّ الجَمْعَ بينهما هو الواجب لو ذُكِرتْ الواو، كقوله تعالى: (ففديةٌ من صيَام أو صَدَقَةٍ أو نُسُك)[٥٦١] لأن المراد به الأمرُ بأحدهما رفقاً بالمكلَّفِ: فلو أتى بالجمع لم يُمنَعْ مِنْهُ بل يكون أفضل[٥٦٢].

وتكون أو «للتنويع» كقوله: (فهي كالحجَارَةِ أو أشَدُّ قَسْوَة)[٥٦٣] أي أنّ قلوبهم تارة تزداد قَسْوة، وتارة ترد إلى قَسْوتها الأولى[٥٦٤].

ومن معانيها أيضاً التّفصيل[٥٦٥]، كقوله تعالى (وقالوا لَنْ يدخلَ الجَنَّةَ إلاَّ مَنْ كانَ هَوداً أو نَصَارَى)[٥٦٦] ومن معانيها الإضراب كـ«بل» كقوله: (كَلَمْحِ البَصَرِ أو هو أقرب)[٥٦٧] و (مائة ألف أو يزيدون)[٥٦٨]، وتأتي بمعنى الواو[٥٦٩] كقوله (فَالمُلْقِيَاتِ ذِكراً، عُذْراً أو نُذْراً)[٥٧٠] وقد ذكر هذا عند البصريّين مقيّداً بما يسبقه النّفي[٥٧١] إلا أن الكوفيين قالوا إنها تكون للإضراب مطلقاً بمعنى «بل»[٥٧٢].

وزاد الكوفيّون والجَرْمي والأخْفَش من البَصَريّين على هذه المعاني أنها تكون للجَمْع نحو:

فلو كان البكاء يَرُدُّ شَيْئاً بَكَيْتُ على بُجَيْرٍ أو عَفَاقِ

---

(٥٦١) البقرة/ ١٩٦ .

(٥٦٢) البرهان ٤/ ٢١٠-٢١١ .

(٥٦٣) البقرة/ ٧٤ .

(٥٦٤) البرهان ٤/ ٢١٠ .

(٥٦٥) البرهان٤/ ٢١٠ .

(٥٦٦) البقرة/ ١٣٥ .

(٥٦٧) النحل/ ٧٧ .

(٥٦٨) الصافات/ ١٤٧ .

(٥٦٩) البرهان ٤/ ٢١٠ .

(٥٧٠) المرسلات/ ٦.٥ .

(٥٧١) مغني اللبيب ص٩١ .

(٥٧٢) مجالس ثعلب ص١١٢ .

على المرأين إذ هَلَكَا جميعا　　لشأنهما بِشَجْوٍ واشتياقِ

فجمع بين بُجير وعَفاق، وربما كان هذا الجمع جمع ضرورة، وقال توبة:

وقد زَعَمَت ليلى بأنّي فاجرٌ　　لنفسي تُقَاها او عَلَيْها فُجورُها[٥٧٣]

٥. لا:

وهي لتفصيل الأمر، وإخراج الثّاني مما دخل فيه الأول من حكم، ولكنها تشرك بينهما في الحكم والحركة الإعرابية، والعامل، قال سيبَوَيْه[٥٧٤]: (ومن ذلك: مررت برجل لا امرأة، أشركت بينهما «لا» في الباء وأحقّت المرور للأوّل، وفَصلت بينهما عند من التبسا عليه فلم يدر بأيّهما مررت) وقال المُبَرّد[٥٧٥]: (ومنها «لا» وهي تقع لإخراج الثّاني مما دخل فيه الأول) وبهذا عَبَّرَ عَنْهُ ابنُ السَّرّاج[٥٧٦] والزّجّاجي[٥٧٧] وغَيَّر ابن جنّي اللفظ فقال[٥٧٨]: (ومعنى «لا» التّحقيق للأول والنفي عن الثّاني، وقال الزّمَخْشَري[٥٧٩]: (فـ «لا» تنفي ما وجب للأوّل.)

وعلى هذا، تكون «لا» لتاكيد وقوع الفعل للأوّل ونفيه عن الثاني والمعنى مما ذكره النحويون واحد، وإن اختلف اللفظ هذا الاختلاف اليسير، وذكر صاحب البرهان أنّ العطف ماهو إلا أحد الوجوه التي تكون عليها «لا» ومعنى العطف فيها: أنْ تشرك ما بعدها في إعراب ما قبلها، وتعطف بعد الإيجاب، وهي أضعف من الواو، فإذا وجدا في تركيب واحد فإن العطف للواو دونها، كقولك: ما قام زيد ولا بكر، فالواو العاطفة لأنها أم الحروف[٥٨٠].

٦. بل:

واستعمالها في أيّ تركيب لغويّ يعني الإضراب عن الأول والإثبات للثّاني، قال المُبَرّد[٥٨١] (ومنها «بل» ومعناها الإضراب عن الأول والإثبات للثّاني)

---

(٥٧٣) معاني الحروف ص٧٨-٧٩ .

(٥٧٤) الكتاب ١/٤٣٩ .

(٥٧٥) المقتضب ١/١١ .

(٥٧٦) الأصول ٢/٥٧ .

(٥٧٧) الجمل ص١٧ .

(٥٧٨) اللمع ص٩٣ .

(٥٧٩) المفصل ص٣٠٥ .

(٥٨٠) البرهان ٤/٢٥٦ .

(٥٨١) المقتضب ١/١٢ .

وكذلك عَبَّرَ عَنْها ابنُ السَّرّاج[٥٨٢] والزَّجّاجي[٥٨٣]، وأضاف الأخير إليْها حرفاً آخرَ وهو «لا بل» وهذا يذكّرنا بمواقفه في التوسّع في ذِكر الحروف عامة. كما ذكرها بهذا المعنى ابن جنّي[٥٨٤] والزَّمَخْشَري[٥٨٥] وقال صاحب البرهان[٥٨٦]: (والإضراب هو ترك الأول والرجوع عنه بإبطاله) وقال: ومعناها في القرآن لا يكون على الغلط البتة، لأن اللّه الباريَ منزه عن ذلك، وإنما يكون معناها فيه الانتقال من حديث إلى حديث آخر والخروج من قصة إلى قصة)، وهذا الرأي أخرجه ابن مالك والرّضي والزّركشيّ، ومن الذين قالوا به ابن الحاجب[٥٨٧].

فهناك فرق بين تركيبي «بل» المنفي والموجب، فالتركيب الذي تقع فيه «بل» ويكون مثبتاً يختلف من حيث المعنى عن ذلك التركيب المنفي، ولهذا الخلاف يرجع البصريون في حملهم بدل الغلط والنسيان على «بل» والحقيقة أنّه عندما يقول المتكلّم : جاء علي بل خالد، نفهم من قوله أنّه بداية، قصد إسناد الفعل إلى عليّ، ولكنه تذكر أمراً نسيه أو أنه غلط فاستدرك بأن ذكر خالداً بعد أداة الإضراب «بل»، على حين إذا قال: ما جاء عليٌ بل خالدٌ، فإنه قد نفى أنْ يكون الذي جاء هو عليّ، فهو متأكد من أنّ خالداً هو الذي جاء، وإنّما ذكره ليرفعَ الشّك عن السّامع.

٧. لكنْ:

ومعناها في العَطْف الإيجابُ بعد النّفي ولا تستعمل إلاّ في التّراكيب المنفية، قال سيبَوَيْه[٥٨٨]: (وأما «لكن» خفيفة وثقيلة فتوجب بها بعد نفي.) وأما معناها فهو الاستدْرَاك، وأوّل من أطلقَه هو المُبَرِّد [٥٨٩] قال: ومنها «لكن» وهي للاستدراك بعد النفي ولا يجوز أنْ تُسْتَعمل بعد واجب إلاّ لترك قصة إلى قِصّة تامّة نحو قولك: جاءني زيد لكن عبدالله لم يأت.) ثم استعمل مصطلح الاستدراك عند سائر البصريّين[٥٩٠]

---

(٥٨٢) الأصول ٥٧/٢ .

(٥٨٣) الجمل ص١٨ .

(٥٨٤) اللمع ص٩٢ .

(٥٨٥) المفصل ص٣٠٥ .

(٥٨٦) البرهان ٢٥٨/٤ .

(٥٨٧) البرهان ٢٥٨/٤-٢٥٩ .

(٥٨٨) الكتاب ٢٣٢/٤ .

(٥٨٩) المقتضب ١٢/١ وعنى بالقصة: الحديث .

(٥٩٠) انظر الأصول ٥٧/٢، والجمل ص١٧، واللمع ص٩٢، والمفصل ص٣٠٥ .

الفرق بين «بَلْ» و «لكن»

قال الزركشي[٥٩١]: (قال ابن الحاجب: الفرقُ بَيْن «بَل» و «لكن» وإن اتفقا في أنّ الحكم للثّاني، أنّ «لكن» وضعها على مخالفة ما بعدها لما قبلها، ولا يستقيم تقديره إلاّ مثبتاً لامتناع تقدير النّفي في المُفرد، وإذا كان مثبتاً وجب أنْ يكونَ ما قبْله منفياً، كقولك: ما جاءني زيد لكن عمرو، ولو قلت: جاءني زيد لكن عمرو، لم يجز لما ذكرنا، وأما «بل» فللإضراب مطلقاً، موجباً كان الأوّلُ او منفياً)

٨. حتّى :

وهي حرف عطف عند البصريِّين، وهذا ما تفردوا به عن غيرهم، ومعناها عندهم كمعناها في باب حروف نصب الفعل المضارع وحروف الجر إلاّ أنّها حين تكون حرف عطف يكون المعطوف جزءاً من المعطوف عليه، وذلك كقولك: مات الناس حتى الأنبياء، وقدم الحجاج حتى المشاة[٥٩٢]، واختار هذا الزَّمَخْشَري[٥٩٣]، وأما المتأخرون، فذهبوا إلى أنها يمكن أن تفيد الجمع المطلق كالواو، قال ابن هِشام[٥٩٤]: (تكون حرف عطف تفيد الجمع المطلق كالواو، إلاّ أنّ المعطوف بها مشروط بأمرَيْن: أنْ يكون بعضاً من المعطوف عليه، والثّاني أنْ يكون غاية له في شيء، نحو: مات الناس حتى الأنبياء، فإن الأنْبياءَ عليهم السلام غايةٌ للناس في شرف المقدار.)

وهناك ما سَمّاه بعض البصريّين «حتّى» الابتدائية، ذكر هذا ابن هشام عن الزجاج وابن دُرُسْتَوَيْه، فقد أوردوا أنّ الجملة بعد «حتى» الابتدائية في موضع جر بـ «حتى» وخالفهما الجمهور، لأنّ حروف الجرّ لا تعلق عن العمل، ولوجوب كسر «إن» في نحو: مرض زيد حتى إنّهم لا يرجونه، وإذا دخل الجارّ على «إن» فتحت همزتها[٥٩٥]، نحو قوله تعالى: (ذلك بأنّ اللّهَ هُوَ الحَقّ)[٥٩٦].

---

(٥٩١) البرهان ٤/٣٨٩ .

(٥٩٢) المقتضب ١/١٢، وانظر الأصول ٢/٦٠ .

(٥٩٣) المفصل ص٣٠٤ .

(٥٩٤) الإعراب عن قواعد الإعراب ص٧٣ .

(٥٩٥) الإعراب عن قواعد الإعراب ص ٤٤ .

(٥٩٦) لقمان/ ٣٠.

٩. أم:

وهي حرف عطف معناه التّسوِيَة باتفاق البَصريّين، ومعنى مصطلح التّسويَة هو ما نجده في قوله تعالى: (سواءٌ عليهم أأنذرتهم ام لمْ تُنْذرهم)(٥٩٧).

لفظه لفظ استفهام ومعناه الخَبَر. وقال أبو علي الفارسي(٥٩٨): (ومثل ذلك قوله: ما أبالي أشهدتَ أم غِبْتَ، وما أدرى أأقبلت أم ادبرت، وإنّما جرى عليه لفظ الاستفهام، وإن كان خبراً لأنه فيه التسوية التي في الاستفهام، الا ترى أنك لو استفهمت فقلت: أخرج زيد أم قام؟ فقد استوى الأمران عندك في الاستفهام وعدم علم أحدهما بعينه، كما أنك إذا اخبرت فقلت: سواء علي أقعدت أم ذهبت، فقد سوّيتَ الأمرَيْن عليك فلما عمتهما التسوية أجرى هذا على الخبر لفظ الاستفهام لمشاركته في الإبهام، فكل استفهام تسوية، وإن لم يكن كل تسوية استفهاماً.)

وأما الاستعمال التاريخي لمصطلح التسوية، فقد بدأ منذ وقت مبكر واستمّر دون انقطاع حتى يومنا هذا(٥٩٩) مع اختلاف بسيط فهو عند سيبَوَيْه حرف.

لماذا سُمّيَتْ التّسوِيَةُ بهذا الاسم؟

يجيب بدرالدين الزركشي عن هذا السؤال فيقول(٦٠٠): (والذي في معناه التّسوية، فإن الذي يستفهم استوى عنده الطرفان، ولهذا يسأل، وكذا المسؤول استوى عنده الأمران، فإذا ثبت هذا، فإن المعادلة تقع بين مفردَيْن، وبين جملتَيْن، والجملتان تكونان اسميّتَيْن وفعليتَيْن ولا يجوز أن يعادل بين اسمية وفعلية، إلاّ أن تكونَ الاسمية بمعنى الفعلية أو الفعلية بمعنى الاسمية، كقوله تعالى: (سواء عليكُمْ أدعوْتُمُوهُم أم انتم صامتون)(٦٠١) أي صَمَتّم.)

---

(٥٩٧) البقرة/ ٦، ويس / ١٠، بإضافة حرف الواو في بداية الآية الكريمة.

(٥٩٨) الحجة في علل القراءات ١/١٩٨، وانظر المعجم الشامل ص٢٨٦.

(٥٩٩) انظر الكتاب ٣/١٦٩ ومعاني القرآن للاخفش ص٢٨، والمقتضب ٢/٥٣، ٣/٢٨٧، ٢٩٦، ٢٩٧، والأصول ٢/٥٨، ٢/٢٢٤ والحجة ١/١٩٨، واللمع ص٩٣، والمفصل ص٣٠٤-٣٠٥.

(٦٠٠) البرهان ٤/١٨٥.

(٦٠١) الأعراف ١٩٣.

١٠ إمّا :

وهي حرف يفيد معنيين، أولهما : الشكُّ، ويمكن أن نفهم أنّ معناها عند البصريّين الإيغالُ في الشكِّ والمبالغةُ فيه، وذلك لأننا نبتديءُ بها شاكّين(٦٠٢).

وثانيهما التخيير ذكره المُبَرِّد(٦٠٣) وذهب اليه ابن جنّي(٦٠٤). وهو الذي نجده في قوله تعالى: (إنّا هَدَيْنَاه السَّبيل، إمّا شاكراً وإمّا كفوراً)(٦٠٥). وذكر الهرَويّ أن حُكْمَها القَسَمُ والتَّكرير(٦٠٦)، وذهب بعضهم إلى أنها تكون بمعنى الإبهام، وأوردوا عليها مثالاً من الذكر الحكيم، وهو قول الله تعالى السابق ذكره وهو مخالف للبصريين في هذا، اذ نفهم من كلام المُبَرِّد أنّ معناها في هذه الآية هو التخيير، وذهب إلى هذا مَكّي أبي طالب المقرىء وأما ابن الشّجري المشهور باختياره لمذهب أهل البصرة، فقد ذهب إلى أنّ معناها في الآية السابقة هو الشرط أي: إن شَكَرَ وإنْ كَفَرَ(٦٠٧).

١١. ليس :

وليس في «ليس» دليل على كونها حرف عطف، وقد أورَدَها ابن السَّرّاج، ولكنّه عَدَّها شَاذّةً في كلام العرب، قال(٦٠٨): (واعلم أن قوماً يُدْخِلونَ «ليس» في حروفِ العَطْف ويجعلونها كـ «لا»، وهذا شاذٌ في كلامِهم.)

حروف الاستثناء

وهي متنوّعة كثيرة، فمنها ماهو حرف، ومنها ما هو اسم، ومنها ما هو ظرف:

(أ) الحروف :

١. إلاّ :

وقد أجمع النحويّون على حرفيّتها ومعناها(٦٠٩)، وهي راس حروف الاستثناء. وقد

(٦٠٢) المقتضب ١/١١، وانظر الاصول ٢/٥٧، والجمل ص١٨، واللمع ص٩٥.
(٦٠٣) المقتضب ١/١١.
(٦٠٤) اللمع ص٩٥.
(٦٠٥) الإنسان/ ٣.
(٦٠٦) البرهان ٤/٢٤٥ .
(٦٠٧) المقتضب ٣/٢٨، وانظر البرهان ٤/٢٤٦.
(٦٠٨) الأصول ٢/٦٠ .
(٦٠٩) الكتاب ٢/٣٠٩ ،وانظر المقتضب ٤/٣٩١، والأصول ١/٣٤٣، والجمل ص٢٣٠، واللمع ص٦٦، والمفصل ص٦٧ .

عدها بعض النحويين حرف قَصْر واختصاص، وذلك إذا كان الاستثناء مفرغاً(٦١٠) وقد ذكر النحويون أنّ باقي أدوات الاستثناء تحمل معنى «إلاّ»، قال سيبَوَيْه(٦١١) فحرف الاستثناء «إلاّ» وما جاء من الأسماء فيه معنى «إلا» ف «غير».) وقال المُبَرِّد(٦١٢): («غير» اسم يقع على خلاف الذي يضاف إليه، ويدخله معنى الاستثناء لمضارعته «إلاّ».) وقال ابن السَّرَّاج في وظيفتها(٦١٣): (تخرج الثاني ممّا دَخَلَ فيه الأوّل، موجباً كان أو منفياً، ومعناها الاستثناء.) وزيادة على معنى الاستثناء فإن «إلاّ» تحمل معاني أخرى، منها: أنها تكون بمعنى «بَل»، كقوله تعالى: (طه، ما أَنْزَلْنا عَلَيْك القرآن لتشقى، إلاّ تذكرة)(٦١٤) اي: بل تذكرةٌ(٦١٥) وتكون «إلاّ» عاطفة، ذكر هذا الزركشي دون أنْ ينسبَه إلى جماعة معينة(٦١٦)، واستشهد عليه بقوله تعالى: (لئلا يكون للناس عليكم حُجَّةٌ، إلا الذين ظَلَموا)(٦١٧) معناه: ولا الذين ظلموا. ويرى ابن الضّائع(٦١٨) أنّها يمكن أن تكون بمعنى «بدل»، وذلك كقوله تعالى: (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفَسَدَتَا)(٦١٩) اي: بدل الله(٦٢٠)، والظاهر أنها بمعنى «غير».

وتأتي «إلاّ» للحَصْر، وذلك إذا تقدمها نفي، وذكر الزركشي أنّ الحصر إمّا أنْ يكون صريحاً كقوله تعالى: (وما يأتيهم من رسول إلاّ كانوا به يستهزِئُون)(٦٢١) وإمّا أن يكون مقدّراً(٦٢٢) نحو: (وإنها لكبيرةٌ إلاّ على الخاشِعين)(٦٢٣).

٢. حاشا :

من الحَشا، وهو النّاحية، وهذا رأي الفارسيّ، وهو عند أكثر البَصْريّين حرف

(٦١٠) دلائل الإعجاز ص٢٦٠ .

(٦١١) الكتاب ٢/٣٠٩ .

(٦١٢) المقتضب ٤/٤٢٢ .

(٦١٣) الأصول ١/٢٤٣.

(٦١٤) طه/ ١-٣ .

(٦١٥) البرهان ٤/٢٣٨ .

(٦١٦) البرهان ٤/٢٣٨ .

(٦١٧) البقرة ١٥٠ .

(٦١٨) ابن الضائع: تلميذ الشلوبين، شرح كتاب سيبويه ومات سنة ٦٨٠هـ، وانظر البغية ٢/٢٠٤.

(٦١٩) الأنبياء/ ٢٢ .

(٦٢٠) البرهان ٤/٢٤٠ .

(٦٢١) الحجر /١١ .

(٦٢٢) البرهان ٤/٢٤٠ .

(٦٢٣) البقرة/ ٤٥ .

استثناء[٦٢٤]، وأجازوا أنْ يكون فعْلاً في بعض التراكيب، ومعناه التَّنْزيه كقوله: (حَاشَ للَّهِ)[٦٢٥] بدليل قولهم: حاشاً لله بالتنوين كما قيل (براءةٌ من اللهِ)[٦٢٦].. أي حاشاً للهِ بالتنوين كقولهم: رَعْياً لزيد، وقراءة ابن مَسْعود بالإضافة مثل سُبحَانَ الله، ومعاذ الله[٦٢٧].

٣. خلا :

وقد اقترن حديث النحويّين عنها بحديثهم عن «حاشا»، وقالوا فيها ما قالوه بسابقتها إذ إنّها حرف عند جميع البصريّين الذين تحدثوا عن «حاشا»[٦٢٨]. وقد لاحظت أن الزَّجّاجي يَعدُّ جميع أدوات الاستثناء حروفاً، قال[٦٢٩]: (وحروف الاستثناء: إلاّ، وغير، وسِوى، وسُوى، وسَواء، وحاشا، وخلا، وعدا، وما عدا، وما خلا، ولَيْس، ولا يكون، وإلا أن يكون.)

(ب) الأفعال التي يُسْتَثْنَى بها :

١. ليس :

ذكرها البصريون في الأفعال التي يستثنى بها[٦٣٠]، ومعناها «إلاّ» قال سيبَوَيْه[٦٣١]: (وذلك قولك: ما أتاني القوم ليس زيداً... حتى كأنه قال بعضهم زيد، فكأنه قال: ليس بعضهم زيداً، وترك إظهار «بعض» استغناء كما ترك الإظهار في «لاتَ حين».)

٢. لا يكون :

ويضمر بعدها ما يضمر بعد «ليس»[٦٣٢].

---

(٦٢٤) انظر الكتاب ٣٠٩/١، والمقتضب ٣٩١/٤، والأصول ٣٥١/١، والجمل ص١٧٥، والحجة ١١٧/١، واللمع ص٦٦، ٦٩، والمفصل ص٦٨، والبيان في غريب إعراب القرآن ٨٢/٢، والبرهان ٤٧١/٤ .

(٦٢٥) يوسف/ ٥١ .

(٦٢٦) التوبة/ ١ .

(٦٢٧) خزانة الأدب ٤٠٤/٢ .

(٦٢٨) معاني الحروف ص١٠٦، والمفصل ص٢١١ .

(٦٢٩) الجمل ص٢٣٠ .

(٦٣٠) انظر الكتاب ٣٠٩/٢، ٣٤٧/٢ ، والمقتضب ٤٢٨/٤، والأصول ٢٥٠/١ ، والجمل ص٢٣٠، واللمع ص٦٦، ٦٩.

(٦٣١) الكتاب ٣٤٧/٢ .

(٦٣٢) انظر الكتاب ٣٤٧/٢، والمقتضب ٤٢٨/٤، والاصول ٢٥٠/١، والجمل ص٢٣٠، ٢٣٣، واللمع ص٦٦، ٦٩ .

٣. عدا وخلا :

وفيهما إضمار ايضاً، قال سيبَوَيْه[٦٣٣]: (وأمَّا «عدا وخلا» فلا يكونان صفةً، ولكنْ فيهما إضماراً، كما كان في «ليس» و «لا يكون») وقال المُبَرِّدُ[٦٣٤] (وما كان فعلا فـ«حاشا» و «خلا» وإن وافقا لفظ الحروف، و «عدا» و «لا يكون»)، ونجد مثل هذا عند ابن السَّرّاج[٦٣٥] وابن جِنّي[٦٣٦] والزَّمَخْشَري[٦٣٧].

٥. إلا أن يكونَ :

ذكره الزّجاجي، قال[٦٣٨]: (واما «إلا أنْ يكون» فإن شئت رفعت بها كقولك: قام القوم إلا أن يكون زيدٌ، وما خرج القوم الا أن يكون كرٌ، وإن شئت نصبت، والرفع أجود، قال عزوجل: (إلاّ أنْ تكونَ تجارةٌ حاضرةٌ)[٦٣٩]، وقراءة عاصِم وحده جاءت بالنصب، وقرأ باقي القُرّاء بالرّفع[٦٤٠].

٦. ما خلا وما عدا :

وهما كـ«عدا» و «خلا»، وقد ذكرا عند الزَّجّاجي والزَّمَخْشَري[٦٤١].

لا سيَّما

وهنالك نوع من الأساليب يجوز فيه الرّفع والخَفْض، وذلك هو أسلوب «لاسيما» كقول امريء القيس:

ولا سيَّما يومٍ بدارةِ جُلجُلِ

---

(٦٣٣) الكتاب ٣١٧/٢، وانظر ٣٠٩/٢ .

(٦٣٤) المقتضب ٣٩١/٤ .

(٦٣٥) الأصول ٣٥٠/١ .

(٦٣٦) اللمع ص٦٦، ٦٩ .

(٦٣٧) المفصل ص٦٧ .

(٦٣٨) الجمل ص٢٣٣ .

(٦٣٩) البقرة ٢٨٢ .

(٦٤٠) الكشاف ٤٠١/١ .

(٦٤١) الجمل ص٢٣٣، والمفصل ص٦٧ .

رُوِيَ بالرفع والخفض وقيل بالنصب[٦٤٢] .

(جـ) الأسماء :

١. غير :

وهي حرف بمعنى «إلاّ» قال سيبَوَيْه[٦٤٣]: (وكل موضع جاز فيه الاستثناء بـ «إلاّ» جاز بـ «غير» وجرى مجرى الاسم الذي بعد «إلاّ» لأنّه اسم بمنزلته، وفيه معنى «إلاّ» غير أنه لا يجوز أنْ تكون «غير» بمنزلة الاسم الذي يبتدأ بعد «إلاّ» ، وذلك أنّهم لم يجعلوا في «إلا» مبتدأ وإنما أدخلوا فيه معنى الاستثناء في كل موضع يكون فيه بمنزلته)

وقال المُبَرِّدُ[٦٤٤]: («غير» اسم يقع على خلاف الذي يضاف إليه، ويدخله معنى الاستثناء لمضارعته «إلاّ»)، وذكر ابن السَّرّاج أنّها اسم[٦٤٥]، على حين عدها الزُّجّاجي حرفاً[٦٤٦] وتابع ابن جنّي البصريّين، فذهب إلى انها اسم[٦٤٧] وتابعه الزَّمَخْشري[٦٤٨]، والملاحظ أنّ «غير» متى ما حسن موضعها «لا» كانت حالاً ومتى حسن موضعها «إلاّ» كانت استثناءً[٦٤٩].

٢. سِوى، بالضمّ والكَسر :

ذَكَرَ أكثر البصريّين أنّها اسم[٦٥٠]، في حين ذهب الزَّجّاجي إلى أنّها حرف.[×]

---

(٦٤٢) المفصل ص ٦٨-٦٩ .

(٦٤٣) الكتاب ٢/٣٤٣، وانظر ٢/٣٠٩، ٢/٣٣١.

(٦٤٤) المقتضب ٤/١٢٢، وانظر ٤/٣٩١ .

(٦٤٥) الأصول ١/٢٤٦ .

(٦٤٦) الجمل ٢٣٠ .

(٦٤٧) اللمع ص٢٣٠ .

(٦٤٨) المفصل ص٦٨ .

(٦٤٩) البرهان ٤/٢٩٣ .

(٦٥٠) الكتاب ٢/٣٠٩ والمقتضب ٤/٣٩١ والاصول ١/٢٤٦ واللمع ص٦٦، ٦٩.

(×) الجمل ص٢٣٠، ٢٣٢ .

٣. بَيْد :

بمعنى «غير»، وقد ذكره ابن السَّرّاج[٦٥١].

٤. سواء :

ذكره المُبَرِّد وابن السَّرّاج والزَّجّاجي من البصريّين[٦٥٢].

حروف الجزاء

وهي من الحروف التي تباشر الفعلَ فيعمل فيه بعضُها ولا يعمل فيه بعضها الآخر، وهذه الحروف هي:

١. إنْ :

وهي أم الباب عند النحويّين جميعاً، قال سيبَوَيْه[٦٥٣]: (وأما «إن» فتكون للمجازاة، كقوله عَزَّوجَلَّ: (إن تنصروا اللّهَ يَنْصُرْكُمْ)[٦٥٤] وقال الشاعر ابن عابس الكندي:

فإن تكتموا الشَّرَّ لا نخفِه   وإن تبعثوا الحربَ لا نقعدِ

وسَمَّاها المُبَرِّدُ: «إن المكسورة» وهي عنده أصل الجزاء[٦٥٥]، وتابعه على ذلك ابن السَّرّاج[٦٥٦] والزَّجّاجي[٦٥٧] واما ابن جنّي فَسَمَّاها حرف الشرّط[٦٥٨].

وذكر الزَّرْكَشِيّ أنّ ابنَ جنّي زعم في كتابه «القد» أنّ «إنْ» الشرطية تفيد معنى التكثير لما كان فيه هذا الشياع والعموم، لأنّه شائع في كلّ مَرّة[٦٥٩].

---

(٦٥١) الأصول ١/٣٤٦ .

(٦٥٢) المقتضب ٤/٣٩١، والأصول ١/٣٤٦ والجمل ص٢٣٠، ٢٣٢ على التوالي .

(٦٥٣) الكتاب ٣/١٥٢ .

(٦٥٤) محمد /٧ .

(٦٥٥) المقتضب ٢/٣٦٢ ، وانظر ١/٤٩ .

(٦٥٦) الأصول ٢/١٦٤ .

(٦٥٧) الجمل ص٢١١ .

(٦٥٨) الخصائص ٢/١١٠ وقد سبق بيان الفرق بين مصطلحي الشرط والجزاء في فصل الأساليب النحوية.

(٦٥٩) البرهان ٤/٣٢٠ .

ومما يذكر أنّ «إنْ» تدخل على المُتَيَقَّن وجوده إذا أُبْهِمَ زمانه، كقوله: {أفإنْ مِتَّ فَهُمُ الخَالِدُون}[660] ويُذْكَرُ أيضاً أنّها تكون للاستقبال، فهي تُخلّص الفعلَ له وإن كان ماضياً كقوله تعالى: {إنْ كانَ قَميصُهُ قُدَّ من قُبُلٍ فصدقت}[661]، وهذا ما نجده عند ابن الحاجب والرَّضي[662]، والزَّرْكَشي[663].

٢ . إذ ما :

وهي من الحروف التي يجازي بها[664]، وعدها ابن السَّرّاج اسماً[665]، وعدها الزَّجّاجي حرفاً[666]، على حين عدها ابن جنّي ظرفاً[667]، وهي التي نجدها في قول الشاعر عبّاس بن مِرْداس:

إذْ ما أتَيْتَ على الرَّسُولِ فقل لَهُ حقاً عَلَيْكَ إذا اطمأن المجلسُ

الظروف التي يجازى بها:

ويجازى أيضاً ببعض الظّروف[668] عند سائر البصريِّين قال سيبَوَيْه[669]: (ومما يجازى به من الظروف: أنىّ، حين ومتى، وأين، وأنى، وحيثما، قال الشاعر لَبيد :

فاصْبَحْتَ أنّى تَأتِها تَلْتَبِسْ بِها كِلاَ مَرْكَبَيْها تَحْتَ رجلك شاجِر)[670]

---

(٦٦٠) الأنبياء/ ٣٤ .

(٦٦١) يوسف/ ٢٦ .

(٦٦٢) شرح الكافية ٢٨٩/٢ .

(٦٦٣) البرهان ٢١٥/٤ .

(٦٦٤) الكتاب ٥٧/٣، وانظر المقتضب ٤٧/٢.

(٦٦٥) الأصول ١٦٢/٢ .

(٦٦٦) الجمل ص٢١١ .

(٦٦٧) اللمع ص١٣٣ .

(٦٦٨) انظر الكتاب ٥٦/٣، وانظر المقتضب ٥٣/٢، والأصول ١٦٢/٢، والجمل ٢١١ .

(٦٦٩) الكتاب ٥٦/٣ .

(٦٧٠) قيل في وصف داهية شنيعة وقضية معضلة، والشاجر: المشتبك، والشاهد فيه المجازاة بـ «أنى» قال الأصمعي: لم أسمع أحداً يجازى بـ «أنى»، انظر الكتاب ٥٨/٣ الحاشية.

وقال ابن هَمّام السلولي :

أينَ تَضْرِبْ بنا العُدَاةَ تَجِدْنَا نَصْرِفُ العيسَ نَحْوهَا للتلاقي[٦٧١]

وقد ذكر بدر الدين الزَّرْكَشي أنَّ «أنَّى» مشتركة بين الاستفهام والشَّرط[٦٧٢]، وأجاز ابن فارس وابن قُتَيْبَة أنْ تكون بمعنى كَيْفَ[٦٧٣].

الأسماء التي يجازى بها

وهذه الأسماء هي: «مَنْ» و «ما» و «أيّهم»[٦٧٤] ، وزاد المُبَرِّدُ وابن السَّراج عليها «مَهْمَا»[٦٧٥].

الفاء التي تلزم جواب الشرط :

هي الفاء الجزائيّة، وتلزمه إذا لم يكن فعلاً خبريّاً أي ماضياً ومضارعاً، فإن كان فعلاً خبريًا امتنع دخول الفاء، نحو قوله: (فمَنْ يُؤْمِنْ بربِّه فلا يخافُ بَخْساً ولا رَهَقاً)[٦٧٦] والسبب في هذا أنّ الجملة الفعلية تصلح أنْ تكونَ بنفسها جواباً للشّرط، وأمّا إن كانت الجملة غَيْرَ فعلية، فلا تكون صالحةً للجوابِ بنفسها، فلا بد من رابطةٍ فجعلوا الفاء رابطةً لأنّها للتّعْقيب[٦٧٧].

---

(٦٧١) الشاهد فيه المجازاة بـ «أين» الظرفية .

(٦٧٢) البرهان: ٢٤٩/٤ .

(٦٧٣) البرهان ٢٤٩/٤ .

(٦٧٤) الكتاب ٦٩/٣ .

(٦٧٥) المقتضب ٤٦/٢، والأصول ١٦٢/٢ .

(٦٧٦) الجن/ ١٣ .

(٦٧٧) البرهان ٢٩٩/٤-٣٠٠ ، وانظر شرح المقدمة المحسبة ٢٥٠/١، ٢٥٩/١ .

الخاتمة

في خصائص المصطلح النحوي البصري

من سيبويه إلى الزمخشري

أرغب- بعد أن انتهيت من بحث المصطلح النحوي البصري من سيبويه إلى الزمخشري، ملماً- ما وسعني الإلمام- بأكثرها .- في أن أثبتَ للقارىء بعض الخصائص التي لابد أن يلاحظها من يتابع المصطلح البصريّ في هذه المرحلة:

أولاً :تعدد مصطلحات بعض الأبواب النحوية تعدداً كبيراً:

يلاحظ القارىء أن بعض الأبواب النّحوية قد عُبِّرَ عنها بمصطلحات كثيرة، فمن هذه الأبواب المبتدأ والخبر ،ونائب الفاعل من المرفوعات، فقد أطلق النحويون على هذه الأبواب أكثر من تسمية، ففي باب المبتدأ تطالعنا تسميات: المبتدأ، والابتداء، والمُسند اليه، والاسم. وفي باب الخَبَر تطالعنا مصطلحات: الخَبَر، والمَبْنيُّ على المبتدأ والمُستَقَرّ والمُسند، وأما نائب الفاعل فتسمياته كثيرة، وهي: المفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل ولم يتعدّه فعله إلى مفعول، والمفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعول، وما يقوم مقام الفاعل، وما كان بمنزلة الفاعل، والمفعول الذي لا يذكر فاعله، والمفعول الذي جعل الفعل حديثاً عنه، والمفعول الذي لم يُسَمَّ من فعل به، والمفعول الذي أُقيم مقامَ الفاعل وأُسْنِد إليه الفعلُ، واسم مالم يُسَمَّ فاعلُه. وتبرز هذه الظاهرة أيضاً في المَنْصوبات، فنجد أنهم عبّروا عن المفعول المطلق بتسميات: المفعول المطلق، والمصدر، واسم الحدثان، والحدث، والفعل، واسم الفعل، ونجد هذا في تسمياتهم للظرف، وهي: الظرف، والمفعول فيه، والمُستَقَرّ، والزّمان، والمكان، وظروف الدّهر. وأكثر ما تبدو فيه هذه الخاصية واضحةً في باب الحال والتمييز، فقد عبروا عن الحال بمصطلحات: الحال، والمفعول فيه والخبر والصفة والمفعول به، والموقوع به، كما عبروا عن التمييز بـ: التمييز، والتبيين، والتفسير، والمفسِّر، والبيان، وما ينتصب على أنّه ليس من اسم الأول ولا هُوَ هُوَ، وما ينتصب لأنّه قبيح أنْ يكون صفة، وما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير، والمفعول فيه، وقد يلاحظ القارىء أن الأبواب التي تعددت مصطلحاتها كثيرة، فلا داعي لإدراجها جميعها، وإنما ما ذكرته أمثلة على الخاصية توضيحاً لها .

والسَّبَبُ في هذه الظاهرة يعودُ إلى طبيعة المَرْحلة التي درستها، فقد قام النحويّون وجامعو اللغة بجهودهم الجَبّارة، حتى تيسّر لَهُم أنْ يجمعوا حَشْداً هائلاً من الأنماط اللغوية، من الأشْعار، والأقوال، والأمْثال، فَضْلاً عما انتفعوا به من آي القرآن الكريم، والحديثِ الشّريف، وأمام هذه الحَشْد الهائل من الأنماط اللغوية، وقف النحويّون دارسين

ومستنبطين للقواعد منها، وفي أثناء هذه العملية المضنية المجهدة لابد من استعمال مصطلحات يسيرة تيسر عليهم إبلاغ ما توصلوا إليه من علم إلى الدارسين وغيرهم، أضف إلى هذا أنّ النّحو- كان في أوله، ولكل طائفة من النحويين مذهب يراعيه، وبسبب اتساع ظاهرة الاختيار في اللغة العربية مما جعل علماء كل فن يختارون وجهاً من عدة وجوه تتقارب في المعنى، وهي في مجملها صحيحة.

ولكن بعدان استقرت المصطلحات انقرض أكثرها، وبقي أقربها إلى الظاهرة وألصقها بها، في حين انقرضت المصطلحات الأخرى، ولم تعد لها قيمة في الاستعمال النحوي، وإنما تذكر الآن لأنها مصطلحات استعملت في وقت مُبَكِّر، ولكنّ هذا الاستعمالُ لم يَكُنْ ذا غَناء.

٢. بعض المصطلحات البَصريّة لم تلاقِ حظاً من الاستقرار أو الاستعمال حتى نهاية المرحلة التي درستها، أي حتى زمان الزَّمَخْشَرِيّ. فمصطلح «الفعل المبني للمجهول» لم يعرف بهذا اللفظ الذي اشتهر في أوساط النحويين إلا في زمان ابن مالك أي بعد وفاة الزَّمَخْشَرِيّ بقرنَيْن من الزّمان، وكذلك كان استعمال مصطلح نائب الفاعل.

وهذه الخاصيّة شديدة الالتصاق بالظاهرة السابقة، فلأن النحو كان في أوله فمن الطبيعي أن تستعمل مصطلحات غير سوية ثم يعدل النحويون عنها إلى غيرها لما يَرَوْنَ من احتوائها على مقومات الشهرة أكثر من تلك التي عدلوا عن استعمالها.

٣. زوال كثير من المصطلحات بعد استعمالها عند نحوي أو اثنين او اكثر، وهذه ظاهرة إيجابية لابد منها، ففي بداية هذه المرحلة غير المستقرة من المراحل التي مر بها النحو العربي عامة ولا سيما مصطلحه، من الطبيعي في هذه الحالة أن تتقلص بعض المصطلحات، وهذا التقلص ظاهرة إيجابية، فهو يعني أنّ المصطلح قد بدأ يأخذ طريقه الطبيعي نحو الاستقرار، فعلى سبيل المثال: انقرضت مصطلحات: «الابتداء» و «المسند إليه» و «الاسم» التي استعملت في باب المبتدأ، ولو حاولنا الكشف عن الأسباب التي حدت بهم إلى الإعراض عن هذه المصطلحات لوجدناها تنحصر في الازدواجية التي تعاني منها جميعها، فمصطلح «الابتداء» اكتسب شهرته في باب العامل، إذ يعبر به عن العامل المعنوي الذي يرفع المبتدأ، وهو وقوع

المبتدأ في بداية الكلام وتجرده من أي عامل لفظي كالنواسخ والإسناد إليه، وأما مصطلح «المسند إليه» فهو الفاعل أيضاً، وأما «الاسم» فشهرته الكبرى في باب أقسام الكلم، فهذا سبب من أسباب إعراض النحويّين عن استعمال بعض المصطلحات، فهل بقي هنالك أسباب أخرى؟

الذي يتتبع المصطلح النحوي يلاحظ أن هناك أسباباً عديدةً أخرى، يجدها القارىء في ثنايا هذا البحث، منها طول العبارة أو عدم موافقتها للمعنى اللغوي أو لمعنى التركيب اللغوي الذي يبحثه النحوي- وغير هذه الأسباب مما ذكرته في هذا البحث.

والمصطلحات التي انقرضت كثيرة جداً، فلو بقيت جميع هذه المصطلحات مستعملة لوقعنا في تخبط يصعب الخروج منه؛ وذلك لكثرتها البالغة.

٤. بقاء بعض المصطلحات التي استعملت في بداية المرحلة، فربما يجد القارىء أنّ بعض التّسميات قد استعملت عند الخَليل او سيبَوَيْه، وظلت مستعملة إلى زمان الزَّمَخْشري، بل حتى وقتنا هذا، ومن هذه المصطلحات: «البدل» و «العطف» و «بدل الغلط والنسيان» و «التفسير» و «الخفض» و «الجر» و «الحال» و «الاستثناء المنقطع» و «الفعل» و «الاسم» وغيرها.

ويعود السبب في هذه الظاهرة إلى موافقة هذه المصطلحات- من حيث اللغة- لمعنى الظاهرة موافقة تجعلني أصفهما بأنهما متلازمان متلاصقان، زد على هذا ما تتمتع به هذه المصطلحات من ميزات في لفظها تجعلها سهلة يسيرة التداول، وهذه ظاهرة إيجابية أيضاً.

٥. وجود بعض التلميحات إلى لفظ المصطلحات النحوية منذ بداية المرحلة التي دَرَسْتها، ثم استعمال المصطلح سوياً بعد ذلك بوقت قصير، ونجد هذا في مصطلحات: «الاستثناء التام الموجب»، و «التام المنفي». فقد بدأ التلميح إلى لفظ «التام الموجب» في زمان ابن السراج ثُمّ استعمله الزجاجي وابن جني بلفظ «الموجب». وأما مصطلح «التّام المنفي». فقد بدأ التلميح إلى لفظه في زمان سيبَوَيْه، ثم اشتهر بعد ذلك عند جميع البصريّين منذ زمان الزُّجّاجي أي قبل عام ٣٣٧هـ، وهو العام الذي توفي فيه الزُّجّاجي حتى أيامنا هذه.

ومن المصطلحات التي استعملت في فترة مبكرة مصطلح «المُنْقطع»، الذي بدأ استعماله

عند سيبَوَيْه سوياً ثم أعرض النحويّون عنه زمنا طويلا حتى جاء القرن الرابع الهجري فعاد إلى الاستعمال ولا سيّما عند ابن السَّرّاج ومن جاء بعده من العلماء.

وهذا الذي ذكرتُه قليل من كثير؛ لأنّ هذه الصِّفَة التي تَحَدَّثْت عنها إنما هي ظاهرة بارزة من ظواهر المصطلح النحوي، ويجد القارئ في هذا البحث جميع هذه المصطلحات التي لها هذه الصفة.

٦. أغلب المصطلحات البصرية خاضع للمعنى وناشئ منه: وهذه الظاهرة يلاحظها أي باحث حاول تتبع المصطلح البصري، فكثير من المصطلحات وُضِعَتْ لتساير معنى التركيب اللغوي، فمصطلح الظرف وضع ليساير معنى الظرف الذي هو المكان والزمان اللذان يقع فيهما الفعل، فهما متضمنان للفعل، أي أنهما وعاء لحدوث الفعل: كما أنّ الإبريق وعاء لما فيه.

ومن المصطلحات التي وضعت مراعية هذا المعيار: الفعل، والاسم، والحرف، والإعراب، والبناء، والاستغاثة، والاختصاص، والاستثناء، والترخيم، والمبتدأ، والخبر، والفاعل، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والإغراء، والتحذير، والتمييز، والتبيين، والتفسير، والحال، والصفة، والنعت وغيرها كثير، أي أنّ هذه الخاصة سِمَة تغلب على أكثر المصطلحات البصريّة في هذه الفترة- وهذه الصفة ناتجة من نظرة البصريّين إلى المعنى وتقديمهم إيّاه على سائر الاعتبارات الأخرى.

٧. بعض المصطلحات البصرية ناشئة من نظرتهم إلى العَمَل والعامل والعلاقات اللفظيّة «الإعراب» للتراكيب اللغوية.

لقد برزت نظرية العامل إلى الوجود في التفكير النحوي منذ مرحلة مبكرة جداً؛ والدليل على ذلك ورودها في كتاب سيبَوَيْه مئات المرات، وكتاب سيبَوَيْه يمثل أوّلَ إنتاج نحوي مكتوب وصل إلينا، وذلك خلافاً لما يعتقد من أنها لم تذكر في كتاب سيبَوَيْه إلاّ لِماماً، ولكنني استطعت إحصاء أكثر من مئتي موضع تعرض فيها سيبَوَيْه لذكر مصطلح العامل في كتابه لفظاً، هذا غير تلك النصوص التي ذكرها سيبَوَيْه متعرّضاً للعمل والعامل دون أنْ ينص على لفظهما.

هذه النظرية الأصيلة في النّحو العربيّ كانت تسيطرُ على حَيِّز كَبير من التفكير النحوي فمن الطبيعي أن تتدخل في عملية وضع المصطلحات النحوية، فمن هذه

المصطلحات التي وضعت تأثراً بنظرية العمل والعامل مصطلحات: اسم «كان» وأخواتها، واسم «إن» وأخواتها، واسم «ما» المشبهة بـ«ليس»، وخبر «كان» وأخواتها، وخبر «إن» وأخواتها، ومنها أيضاً: «الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر» أي إن وأخواتها، فهذه المصطلحات ناشئة من التأثر بنظرية العامل.

وقد ذهب التأثر بهذه النظرية حداً بعيداً عند بعض النحويين، فأبو جعفر النحّاس يُسَمّي «نائب الفاعل»: «اسم ما لم يُسَمَّ فاعله» ويسمى المفعول الثاني في مثل هذا الباب: «خبر ما لم يُسَمَّ فاعله» وذلك كقولك: اعطي عبدالله درهماً فـ «عبدالله» اسم ما لم يُسَمَّ فاعله، و «درهماً» خبره، وأرى أن هذا إيغال في التأثر بهذه النظرية.

٨. حدث في هذه المرحلة- من سيبويه إلى الزمخشري وجود كثير من التداخل بين مصطلحات الأبواب النحوية ولا سيّما في الفترة الممتدة من القرن الثاني إلى منتصف القرن الرابع، فقد استعمل النحويون بعض المصطلحات في باب معين، ثم استعملوها في باب آخر بلفظها نفسه، فقد استعمل مصطلح المفعول به عند سائر النحويين للتعبير عمن وقع عليه فعل الفاعل، ولكنه استعمل أيضاً للتعبير عن الحال، وأما مصطلح المفعول فيه: فيعدّ أشهر المصطلحات في باب الظرف، ولكنّه استعمل للتعبير عن الحال، والتمييز، ويعود السبب في هذا إلى طبيعة المرحلة التي حدثت فيها هذه الظاهرة، فقد لاحظ القارىء أنّ كثيراً من المصطلحات البصرية خاضع للمعنى، ومن هنا كثرت المصطلحات وتداخلت لتقارب كثير من الظواهر النحوية في المعنى، فالحال- على سبيل المثال- «مفعول فيه» من حيث أنه الهيئة التي وقع فيها الفعل، والظرف هو مفعول فيه من حيث أنه الزمان أو المكان الذي وقع فيه الفعل.

وقد يرى القارئ أن هذه الظاهرة لم تدم طويلاً، فمن طبيعة الأشياء أن تتجه نحو الاستقرار بعد مرحلة الاضطراب الطبيعية التي تَمُرُّ بها، والمصطلح النحويّ أيضاً كان أوّله، والمذاهب كثيرة وبناء على هذه الكثرة، فقد كثرت الاجتهادات فكثرت المصطلحات وتداخلت.

٩. استقرار مصطلحات الأساليب النحوية، منذ بداية المرحلة، فنلاحظ ا نّ مصطلحات: الاستثناء، والنّداء، والترخيم، والندبة، والاستغاثة، والتعجب، والقَسَم مستعملة منذ أيام سيبويه، ويعود السبب في هذا إلى نظرة النحويّين إلى هذه

الأساليب على أنّها أساليبُ لغويةٌ متعارَف على تسميتها لموافقة مصطلحاتها لمعناها اللغوي، ومما يؤكد هذا أنّ بعض المصطلحات الأخرى قد استقرّت ممها؛ وذلك لأنّ معناها الاصطلاحي مُتَّفِقٌ مع معناها اللغوي، كالفاعل، والمفعول به وغيرهما.

١٠. برزت في هذه المرحلة ظاهرة استعمال المصطلحات الوصفيّة بروزاً واضحاً، ولا سيّما في أوّلها، والسّمَة العامّة التي تغلب على هذه المصطلحات طول العبارة، وهذه السّمَة هي التي حالت دون اشتهار هذه المصطلحات، فنادراً ما كان يحدث أنْ يستعمل المصطلح أكثر من مرة حتى عند صاحبه، وقد أثْبَتُّ هذا في مكانه.

ويمكن أن نَعدّ هذه المصطلحات الوصفيّة تعريفات للأبواب التي استعملت للتعبير عنها، فعندما لم يكن مصطلح نائب الفاعل موجوداً بين النحويين رأينا سيبَوَيْه يسميه مرة: «المفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل، ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر» وفي أخرى يسميه: «المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعول» وذلك إذا كان الفعل المبني للمجهول متعدياً، أفلا ترى أنّ هذه المصطلحات تصلح أنْ تكون تعريفات لنائب الفاعل لا مصطلحات له؟ وقد استمرّ استعمال هذه المصطلحات بعد سيبَوَيْه زمناً طويلاً، فاستعملت عند المبرد بكثرة واضحة تعادل ما وجد منها عند سيبَوَيْه، ثم استعملت عند ابن السَّرّاج والزُّجّاجي، ولكنّها بدات تتلاشى بعد الأخير، إذ اتجه المصطلح بعد الزُّجّاجي نحو الرُّسُو والاستقرار، ولا سيما ما نجده من مصطلحات عندأبي علي الفارسيّ وابن جني والزَّمَخْشَري، والأمثلة على هذه السّمة كثيرة يجدها القارىء في أماكنها من البحث.

١١. شهدت المدة الواقعة في ما بين عام ٣٠٠هـ-٣٥٠هـ تقريباً استعمال مصطلحات علماء الكوفة، وذلك عند ثلاثة من النحويين البصريّين، وهم ابن السَّراج والزُّجّاجي وأبو جعفر النحّاس، فمن المصطلحات التي استعملت عندهم وهي ليست من مصطلحات البصريّين، الحَشْو أي الزيادة والدائم وهو قسم من أقسام الفعل عند الكوفيين، والجَحد وهو النفي، والتبرئة، وهو نفي الجنس، والتفسير والمفسّر، والخفض، والإضافة وغير ذلك كثير مما يجده القارىء في مكانه من البحث.

١٢. أكثر المصطلحات شهرة عند البصريين هو أقصرها عبارة وأشملُها معنى وألصقها بالظاهرة اللغويّة من حيث المعنى، وأما أقلّها شهرة فما كان له نقيض هذه الصفات، أي: ما كان أطولَها عبارةً أبعدَها عن الظاهرةِ اللغويّةِ.

كشاف المصطلحات

٢٣. الاستثناء الموجب

٢٤. الاستثناء الوضعي

٢٥. الاستدراك

٢٦. الاستعانة

٢٧. الاستعلاء

٢٨. الاستغاثة

٢٩. استغراق الجنس

٣٠. الاستفتاح

٣١. الاستقبال

٣٢. الإسكان «السكون»

٣٣. الأسماء الستة

٣٤. الاسم

٣٥. الاسم «المبتدأ»

٣٦. اسم الاشارة

٣٧. اسم «إن» واخواتها

٣٨. اسم الحدثان «المفعول المطلق»

٣٩. اسم الحين «من أسماء الظرف»

٤٠. الاسم الذي يسمى به الفعل «اسم الفعل»

٤١. اسم الزمان «من أسماء الظرف»

٤٢. اسم الفاعل «من المشتقات»

٤٣. اسم الفاعل «اسم كان»

٤٤. اسم الفعل

٤٥. اسم الفعل «المفعول المطلق»

- اسم «كان» وأخواتها

- اسم «لا» النافية للجنس
- اسم «ما» الحجازية
- اسم «ما» المشبهة بـ«ليس» - الحجازية
- اسم ما لم يسم فاعله «نائب الفاعل»
- الاسم المتمكن
- اسم المفعول «من المشتقات»
- اسم المفعول «خبر كان وأخواتها»
- الاسم الناقص «الموصول»
- الإسناد
- الاشتغال
- الإشراك
- الإشفاق
- الإضافة
- الإضراب
- الإضمار «الضمير»
- الإعراب
- الإعلام
- الإغراء
- أفعل التفضيل
- الأفعال الخمسة
- الإلزاق والاختلاط
- الإلصاق
- الإلغاء «الصلة والحشو والزيادة»
- الإمالة

- الامتناع
- امتناع الامتناع
- الأمر «الفعل»
- الأمر «الإغراء»
- الأمر «التحذير»
- انتهاء الغاية
- الإنشاء «نقيض الخبر»
- إن وأخواتها
- الأولية «الابتداء»
- الأيام «الظرف»
- الأيام «من اسماء الظرف»
- الإيجاب بعد النفي
- البدل
- بدل الاشتمال
- بدل البعض من الكل
- البدل الذي يكون فيه الثاني هو الأول «المطابق»
- بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة (المطابق)
- بدل الشيء من الشيء وهو بعضه «بدل البعض»
- بدل الغلط والنسيان
- بدل الكل «المطابق»
- بدل المصدر من الاس إذا كان المعنى مشتملاً عليه «الاشتمال»
- البدل المطابق
- البناء
- بناء الفعل على الاسم «الاشتغال»

- الردع
- الرفع
- الرفعة «الضمة»
- الزجر
- الزمان «من أسماء الظرف»
- الزماني «الأفعال الزمانية، كان وأخواتها»
- الزيادة «الصلة والحشو والالغاء»
- السالم «غير المعتل»
- السببية
- السكون
- الشرط
- الشروع «من الأفعال»
- الشك «من الأفعال»
- الشك «من معاني الحروف»
- الصرف
- الصفة «التوكيد»
- الصفة «الجار والمجرور»
- الصفة «الحال»
- الصفة «الظرف»
- الصفة «النعت»
- الصفة المشبهة
- الصلاح «المدح»
- الصلة «الحشو»
- الضم «من البناء»

- الضم «الجمع والإشراك»
- الضمة

الضمير

- ضمير الشأن والقصة والحديث
- ضمير الفصل
- الطلب
- الطمع
- الظرف
- ظرف الدهر «ظرف الزمان»
- ظرف الزمان
- ظرف المكان
- الظرفية «الوعاء»
- الظن «من الأفعال»
- الظن «من معاني الحروف»
- ظن وأخواتها
- العائد
- العامل
- العامل اللفظي
- العامل المعنوي
- العبارة «حروف العبارة والتفسير»
- العِدَّة
- العدل
- العرض
- العطف

- عطف البدل «البدل»
- عطف البيان
- العماد «ضمير الفصل»
- العمل «الفعل»
- العندية
- الغاية «انتهاء الغاية»
- غير المتعدي «اللازم»
- غير المجرى
- غير المحضة «الإضافة»
- غير المصروف
- غير المنصرف
- غير الموجب «الاستثناء التام المنفي»
- الفاعل
- الفاعل «اسم كان»
- الفتح
- الفتحة
- الفصل «من معاني الحروف»
- الفضلة
- الفعل
- الفعل «المفعول المطلق»
- الفعل التام
- الفعل الناقص
- القسم
- القصر والحصر

- القطع «الإغراء»
- القلوب «من الأفعال»
- كان التامة «الحدثية»
- كان الزائدة
- كان التي لا تحتاج إلى الخبر «التامة»
- كان التي هي «يقع» في المعنى «كان التامة»
- كان الناقصة «الزمانية»
- كان وأخواتها
- الكسر
- الكسرة
- الكناية «الضمير»
- اللازم
- اللزوم
- المؤقت «من الظروف»
- اللغو «الزيادة»
- ما ابتدلته من الأول وهو هو «البدل المطابق»
- ما أبدل من الأول وهو بعضه «بدل البعض»
- ما أضمر عامله على شريطه التفسير «الاشتغال»
- ما انتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الفعل «المفعول لأجله»
- ما جاء على «وقع»- كان التامة
- ما جرى على إعرابه قبل دخول «إلا»- الاستثناء المفرغ
- ما جرى مجرى الفعل «اسم الفعل وإن وأخواتها»
- ما الحجازية
- الماضي

- ما كان بمنزلة الابتداء «اسم كان»
- ما كان بمنزلة الفاعل «نائب الفاعل»
- ما كان من سبب الأول وهو مشتمل عليه «بدل الاشتمال»
- ما كان المنصوب هو المرفوع في المعنى «خبر كان»
- ما لا يكون إلا على معنى «ولكن»- الاستثناء المنقطع
- ما لم يسم فاعله «المبني للمجهول»
- ما لم يقع «المضارع والأمر»
- ما المشبهة بـ«ليس»-الحجازية
- ما هو بمنزلة الابتداء «اسم إن»
- ما يبقى فيه الاسم على ما كان عليه قبل إضافة «إلا» الاستثناء المفرغ
- ما يجيء للإحاطة والعموم «التوكيد المعنوي»
- ما يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من جنس الأول «الاستثناء المنقطع»
- ما يقوم مقام الفاعل «نائب الفاعل»
- ما يكون فيه الفعل مشغولاً ثم تأتي بالمستثنى بعد «الاستثناء الموجب»
- ما يكون فيه الكلام محمولاً على ما كان عليه قبل دخول الاستثناء «الاستثناء المفرغ»
- ما يكون فيه المستثنى بدلاً من المستثنى منه «الاستثناء المنفي»
- ما يكون فيه المستثنى نصباً لأنه مخرج مما أدخل فيه غيره «الاستثناء الموجب»
- ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما نفي عنه «الاستثناء المنفي»
- ما يكون المعنى مشتملاً عليه «بدل الاشتمال»
- ما يكون المنصوب في اللفظ غير المرفوع إلا أنه بعضه «الاستثناء الموجب»
- ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير «التمييز»
- ما ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو «التمييز»
- ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة «التمييز»
- المبتدأ

- نفي الجنس
- النكرة
- النكرة «اسم لا»
- النهي «التحذير»
- النهي «النفي»
- الواصل «الفعل اللازم»
- الوصف «النعت»
- الوصف «وزن أفعل الذي مؤنثه فعلاء»
- الوعاء «الظرفية»
- الوعد «من معاني الحروف»
- الوعيد «من معاني الحروف»
- الوقف «اسم ظرف»
- الوقف «السكون»
- اليقين
- اليمين «القسم»

المصادر والمراجع

- الإتقان في علوم القرآن- جلال الدين السيوطي- المكتبة الثقافية بيروت- ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٣م.
- أخبار أبي القاسم الزجاجي- للزجاجي- تحقيق عبدالحسين المبارك- دار الرشيد للنشر بغداد- ١٩٨٠م
- أساس البلاغة- جار الله الزمخشري- تحقيق عبدالرحيم محمود-دار المعرفة- بيروت ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م
- أسرار العربية- أبو البركات الأنباري- تحقيق محمد بهجة البيطار- مطبوعات المجمع العربي بدمشق- مطبعة الترقي- دمشق- ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م.
- الأشباه والنظائر- جلال الدين السيوطي- تحقيق طه عبدالرؤوف سعد- مكتبة الكليات الأزهرية- ١٩٧٥م
- الأصول في النحو- أبو بكر بن السّراج- تحقيق عبدالحسين الفتلي- مطبعة سليمان الأعظمي- بغداد ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.
- الأصول في النحو- أبو بكر بن السراج- تحقيق عبدالحسين الفتلي- مطبعة النعمان النجف- ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م، ج١.
- أصول النحو العربي- محمد خير الحلواني- جامعة تشرين- اللاذقية- ١٩٧٩م.
- أصول النحو العربي- محمد عيد- عالم الكتب- القاهرة- ١٩٧٣م.
- إعراب الحديث النبوي- أبو البقاء المكبري- تحقيق عبدالإله نبهان- مطبعة زيد بن ثابت- دمشق- ١٣٩٧هـ.
- الإعراب عن قواعد الإعراب- ابن هشام الأنصاري- تحقيق علي فودة نيل- جامعة الرياض- الرياض ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج- تحقيق إبراهيم الأبياري- المؤسسة المصرية العامة القاهرة- ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م.
- إعراب القرآن- أبو جعفر النحّاس- تحقيق زهير غازي زاهد- مطبعة العاني بغداد- ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

- الاقتراح- جلال الدين السيوطي- تحقيق أحمد محمد قاسم- مطبعة السعادة القاهرة- ط١ ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.
- الأمالي الشجرية- ابن الشجري- دار المعرفة- بيروت- بلا تاريخ.
- إملاء ما من به الرحمن- أبو البقاء العكبري، دار الكتب العلمية- بيروت ط١ ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- إنباه الرواة- جمال الدين القفطي- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم- دار الكتب المصرية ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف- أبو البركات الأنباري- تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد- دار الفكر- بيروت- بلا تاريخ.
- أنوار الربيع في أنواع البديع- ابن معصوم- تحقيق شاكر هادي شكر مطبعة النعمان- بغداد- ط١، ١٣٨٩هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك- ابن هشام الأنصاري- تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد- دار إحياء التراث العربي- بيروت- ط٦، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.
- الإيضاح في علل النحو- الزجاجي- تحقيق مازن المبارك- دار النفائس- بيروت- ط٤، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- إيضاح الوقف والابتداء- أبو بكر بن الأنباري- تحقيق محيي الدين رمضان- دمشق- ١٣٩١هـ.
- البحث النحوي عند الأصوليين- مصطفى جمال الدين- دار الرشيد للنشر بغداد- ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م .
- البحر المحيط- أبو حيان النحوي- مطبعة السعادة- مصر ط١، ١٣٢٨هـ.
- البرهان في علوم القرآن- بدر الدين الزركشي- تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم-دار المعرفة- بيروت- ط٢، ١٣٩١هـ/ ١٩٧٢م .
- بغية الوعاة- جلال الدين السيوطي- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم-دار الفكر-بيروت- ط٢، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م .
- البيان في غريب إعراب القرآن- أبو البركات الأنباري- تحقيق طه عبدالحميد طه- القاهرة- ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م .

- تأويل مشكل القرآن- ابن قتيبة- تحقيق أحمد صقر- المكتبة العلمية-ط٢، ١٤٠١هـ .
- تاريخ الأدب العربي- المستشرق بروكلمان- ترجمة عبدالحليم النجار-القاهرة- دارالمعارف- ط٣ .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد- ابن مالك- تحقيق محمد كامل بركات- القاهرة-١٣٨٧هـ.
- التصاريف- يحيى بن سلام- تحقيق هند شلبي- الشركة التونسية للتوزيع- ١٣٩٩هـ.
- التطور النحوي للغة العربية- المستشرق برجشتراسر- تصحيح رمضان عبد التواب- مكتبة الخانجي بالقاهرة- ودار الرفاعي بالرياض- ١٤٠٢هـ.
- التعريفات- الشريف الجرجاني- مكتبة لبنان- لبنان- ط١، ١٩٧٨م.
- تفسير القرآن العظيم- ابن كثير- دار المعرفة- بيروت - ١٣٨٨هـ/١٩٦٩م.
- تفسير الكبير- الفخر الرازي- تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد- المطبعة المصرية- ١٣٥٣هـ .
- التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل- محمد علي النجار- مطبعة الفجالة الجديدة- القاهرة.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك- المرادي- تحقيق عبدالرحمن علي سليمان- مكتبة الكليات الازهرية- القاهرة- ط٢.
- الجمل في النحو- الزجاجي- تحقيق علي الحمد- مؤسسة الرسالة، بيروت ودار الأمل/ إربد- ١٩٨٤ .
- الجنى الداني في حروف المعاني- حسن بن قاسم المرادي- تحقيق طه محسن- جامعة الموصل ١٣٩٦هـ .
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب- علاء الدين الاربلي- بغداد- ط٢، ١٣٩٠هـ.
- حاشية الخضري علي ابن عقيل- دار إحياء الكتب العربية- القاهرة- بلا تاريخ.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني- دار إحياء الكتب العربية- القاهرة- بلا تاريخ.
- الحجة في علل القراءات السبع- أبو علي الفارسي- تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين- القاهرة- ١٣٨٥هـ .
- خزانة الأدب- الخطيب البغدادي- تحقيق عبدالسلام هارون- القاهرة-١٣٨٩هـ.
- الخصائص- أبو الفتح بن جني- تحقيق محمد علي النجار- دار الهدى-بيروت ط٢.
- الدراسات اللغوية في العراق- عبدالجبار القزاز- دار الرشيد للنشر-بغداد- ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

- درة الغواص في أوهام الخواص- الحريري- مكتبة المتنبي- بغداد- بلا تاريخ.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع- الشنقيطي- دار المعرفة- بيروت- بلا تاريخ.
- دلائل الإعجاز- عبدالقاهر الجرجاني- دار المعرفة- بيروت- ١٣٩٨هـ /١٩٧٨م .
- دور الكلمة في اللغة- ستيفن أولمان- ترجمة كمال بشر- مكتبة الشباب القاهرة- بلا تاريخ.
- رصف المباني في حروف المعاني، أحمد بن عبدالنور المالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، دمشق، ١٣٩٥هـ.
- الرد على النحاة- ابن مضاء القرطبي- تحقيق محمد إبراهيم البنا- دار الاعتصام- ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- سرّ صناعة الاعراب- أبو الفتح بن جني- تحقيق مصطفى السقا وآخرين- القاهرة- ط١، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٤م.
- سيبويه إمام النحاة- على النجدي ناصف- عالم الكتب- القاهرة-ط٢، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
- شرح أبيات المغني- عبدالقادر البغدادي- تحقيق عبدالعزيز رباح واحمد دقاق- دمشق- ط١- ١٣٩٣هـ.
- شرح الأشموني على الفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني- دارإحياء الكتب العربي- القاهرة- بلا تاريخ.
- شرح ألفية ابن مالك- ابن عقيل- تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد- دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت والقاهرة- ط١٦- ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.
- شرح التصريح على التوضيح- خالد الأزهري- دار إحياء الكتب العربية- القاهرة- بلا تاريخ.
- شرح جمل الزجاجي- ابن عصفور- تحقيق صاحب أبو جناح-العراق- ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- شرح شذور الذهب- ابن هشام الأنصاري- تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد مطبعة السعادة- القاهرة- ط٨- ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م.
- شرح القصائد العشر- التبريزي- تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد- مطبعة المديني- القاهرة- ط١- ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٢م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى- ابن هشام الأنصاري- تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد- مطبعة السعادة- القاهرة- ط١١- ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م.
- شرح الكافية- الرضي الاستراباذي- دار الكتب العلمية- بيروت- ط٣- ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- شرح اللمحة البدرية في علم العربية- ابن هشام الأنصاري- تحقيق هادي نهر- بغداد- ١٣٩٧هـ.

- شرح المفصل- ابن يعيش النحوي- عالم الكتب- بيروت ومكتبة المتنبي- القاهرة، بلا تاريخ.
- شرح المقدمة المحسبة- ابن بابشاذ- تحقيق خالد عبدالكريم- الكويت- ط١- ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م .
- الصاحبي في فقة اللغة وسنن العربية في كلامها- ابن فارس- تحقيق مصطفى الشويمي- مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر- بيروت-١٣٨٢هـ / ١٩٦٣م.
- الصحاح- إسماعيل بن حماد الجوهري- تحقيق أحمد عبدالغفور العطار- دار العلم للملايين- ط٢- ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- ضحى الاسلام- أحمد أمين- مكتبة النهضة المصرية- القاهرة- ط٨.
- ضياء السالك إلى أوضح المسالك- محمد عبدالعزيز النجار- مطبعة السعادة القاهرة- ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.
- طبقات فحول الشعراء- محمد بن سلام الجمحي- تحقيق محمود محمد شاكر- مطبعة المدني- القاهرة- ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
- طبقات النحويين واللغويين- الزبيدي- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار المعارف بمصر- ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٣م.
- العربية- المستشرق يوهان فك- ترجمة رمضان عبدالتواب- مكتبةالخانجي- القاهرة- ١٤٠٠هـ.
- فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة- تاج الدين الإسفراييني- تحقيق عفيف عبدالرحمن- ١٩٨١م.
- الفرائد الجديدة- جلال الدين السيوطي- تحقيق عبدالكريم المدرس- وزارة الأوقاف العراقية- بغداد بلا تاريخ
- الفصول- ابن معطي- تحقيق محمد عبدالمنعم خفاجي- المطبعة النموذجية- القاهرة- ١٣٦٨هـ.
- الفعل، زمانه وأبنيته- إبراهيم السامرائي- مؤسسة الرسالة- ط٢-١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- فقة اللغة وأسرار العربية- عبدالملك بن محمد الثعالبي- دار مكتبةالحياة- بيروت بلا تاريخ
- الفهرست- ابن النديم- دار المعرفة- بيروت- ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م. في التركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر- مالك يوسف المطلبي- دارالرشيد للنشر- العراق- ١٩٨١م.

- في المصطلح النحوي الكوفي- حمدي الجبالي- رسالة ماجستير- جامعة اليرموك- ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، لم تنشر.
- القاموس المحيط- الفيروز بادي- دار الجيل- بيروت- بلا تاريخ.
- الكامل في اللغة والأدب- المبرد- مكتبة المعارف- بيروت- بلا تاريخ.
- الكتاب- سيبويه- تحقيق عبدالسلام هارون- عالم الكتب- بيروت.
- كشاف اصطلاحات الفنون- محمد التهانوي- تحقيق لطفي عبدالبديع- مكتبة النهضة المصرية- القاهرة- ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٣م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل- جار الله الزمخشري-دار المعرفة- بلا تاريخ.
- الكليات- أبو البقاء الكفوي- تحقيق عدنان درويش ورفيقه- دمشق- ط١ ١٩٧٤م.
- الكواكب الدرية- محمد الأهدل- دار الكتب العلمية- بيروت-١٣٥٦هـ/ ١٩٣٨.
- لسان العرب- ابن منظور- دار صادر- بيروت- ١٣٠٠هـ، (مصورة).
- اللغة- فندريس- ترجمة الدواخلي والقصاص- مكتبة الإنجلو المصرية.
- اللغة العربية، معناها ومبناها- تمام حسان- الهيئة المصرية العامة للكتاب-ط٢- ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- اللمع في العربية- أبو الفتح بن جني- تحقيق فائز فارس- الكويت-١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
- ما اتفق لفظه واختلف معناه في القرآن المجيد- المبرد- تحقيق عبدالعزيز الميمني- المطبعة السلفية- ط١.
- متن الأجرومية ودروس في النحو- أحمد قصيد العاملي- دار التوجيه الاسلامي- بيروت والكويت- ط٥- ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠.
- مجالس ثعلب- أحمد بن يحيى ثعلب- تحقيق عبدالسلام هارون- دارالمعارف مصر- ط٢.
- مجالس العلماء- الزجاجي- تحقيق عبدالسلام هارون- الكويت-١٣٨٢هـ.
- المحاجاة بالمسائل النحوية- جار الله الزمخشري- تحقيق بهجة باقر الحسني- مطبعة اسعد- بغداد- ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.
- المدارس النحوية- شوقي ضيف- دار المعارف بمصر- ط٢- ١٩٦٨م.
- مدرسة البصرة- عبدالرحمن السيد- دار المعارف-القاهرة-١٣٨٨هـ.
- مدرسة الكوفة- مهدي المخزومي- مطبعة مصطفى البابي الحلبي-القاهرة- ط٢- ١٣٧٧هـ.
- المذكر والمؤنث- أبو بكر بن الأنباري- طارق عون الجنابي، مطبعة العاني بغداد، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

- المرتجل- ابن الخشاب- تحقيق علي حيدر- دمشق- ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
- المزهر- جلال الدين السيوطي- تحقيق جاد المولى وآخرين- مطابع عيسى البابي الحلبي- القاهرة.
- مسائل خلافية- أبو البقاء العكبري- تحقيق محمد خير الحلواني-منشورات دار المأمون للتراث- ط٢.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير- أحمد بن محمد الفيومي- تصحيح مصطفى السقا- مطبعة مصطفى البابي الحلبي- القاهرة.
- المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري-عوض حمد القوزي- رسالة ما جستير- جامعة الرياض- ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩- نشرت.
- المطالع السعيدة- جلال الدين السيوطي- تحقيق عبدالكريم المدرس بغداد- ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.
- معاني الحروف- الرماني- تحقيق عبدالفتاح إسماعيل شلبي- دار نهضة مصر للطبع والنشر- القاهرة.
- معاني القرآن- أبو الحسن الأخفش- تحقيق فائز فارس- الكويت- ط٢-١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- معاني القرآن- أبو زكريا الفراء- عالم الكتب- بيروت- ط٢-١٩٨٠م.
- معجم الأدباء- ياقوت الحموي- دار الفكر- بيروت- ط٣- ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- معجم الشامل في علوم العربية ومصطلحاتها- محمد سعيد أسبر وبلال الجندي دار العودة- بيروت- ط١- ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب- مجدي وهبة وكامل المهندس- مكتبة لبنان- بيروت- ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- معجم النحو- عبدالغني الدقر- الشركة المتحدة للتوزيع- بيروت-ط٢- ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب- ابن هشام الأنصاري- تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد- المكتبة التجارية الكبرى- القاهرة.
- مفاتيح العلوم- الخوارزمي- إدارة الكتب الطباعة المنيرية- ١٣٤٢هـ.
- مفتاح العلوم- السكاكي- دار الكتب العلمية- بيروت- بلا تاريخ.
- المفصل- جار الله الزمخشري- تحقيق محمد بدر الدين النعساني الحلبي- دار الجيل- بيروت- ط٢.

- المفصل في تاريخ النحو العربي- محمد خير الحلواني- مؤسسة الرسالة- بيروت- ط١- ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- المفضليات- المفضل الضبي- تحقيق أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون- دار المعارف- القاهرة- ط٣- ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.
- المقتصد في شرح الإيضاح- عبدالقاهر الجرجاني- تحقيق كاظم بحرالمرجان- دار الرشيد للنشر- بغداد- ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- المقتضب- المبرد- تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة- عالم الكتب-بيروت. بلا تاريخ.
- مقدمة في النحو- خلف الأحمر البصري- تحقيق عزالدين التنوخي- دمشق- ١٣٨١هـ.
- المقرب- ابن عصفور- تحقيق أحمد الجواري وأحمد الجبوري- مطبعة العاني بغداد- ط١- ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.
- من أسرار اللغة- إبراهيم أنيس- مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة-ط٦- ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.
- الموجز في قواعد اللغة العربية- سعيد الأفغاني- دار الفكر- ط٢-١٤٠١هـ /١٩٨١م.
- الموجز في النحو- أبو بكر بن السراج- تحقيق الشويمي و دامرجي- مؤسسة بدران- بيروت- ١٩٦٥م.
- الموفي في النحو الكوفي- عبدالقادر الكنغراوي- دمشق- ١٣٧١هـ.
- النحو الجديد عبدالمتعال الصعيدي- دار الفكر العربي- بلا تاريخ.
- النحو المصفى- محمد عيد- مكتبة الشباب- القاهرة- ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- النحو الوافي- عباس حسن- القاهرة- دار المعارف بمصر.
- نزهة الطرف في علم الصرف وكتب أخرى- أحمد بن محمد الميداني- دار الآفاق الجديدة- بيروت- ط١- ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع- جلال الدين السيوطي- دار المعرفة - بيروت.